الدكتور محمود بشار عواد معروف

موقف علماء أهل السُّنة من السُّلطة السِّياسيّة

في العصر العبّاسي الأول

(١٣٢هـ/ ٧٥٠م ـ ٢٤٧هـ/ ٨٦١م)

قدم له العلّامة

الأستاذ الدكتور محمد سليم العوَّا

الإهداء

إلى أستاذي وشيخي ومعلمي ومثلي الأعلى في البحث

والدي العلامة الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف

حفظه الله تعالى وأطال عمره ومتعنا بعلمه ومعرفته

هذا الكتاب

رسالة جامعية نال بها مؤلفها رتبة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي من الجامعة الأردنية في ربيع سنة ٢٠١٥م.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

العلّامة الأستاذ الدكتور

محمد سليم العوّا

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى سائر إخوانه من النبيين والمرسلين، وبعد،

فإن المثقفين ومحبي القراءة يعيشون زمنًا صعبًا، لا يكاد يقع لهم فيه كتاب يغريهم بإكمال قراءته. فإذا كان المثقف، أو محب القراءة، مهتمًا بالتاريخ فإن صعوبة ثانية تواجهه عندما يبحث عن كتاب يقدم له فائدة جديدة في الوقائع، أو تحليلا مقنعًا تربط فيه ـ ربطًا صحيحًا ـ عُرى الأسباب بالنتائج التي ترتبت عليها. وتتضاعف الصعوبات التي تواجه المثقف، أو محب القراءة، المعنيَّ بالتاريخ الإسلامي فهو يعاني معاناة خاصة من التزييف والتزوير والاختراع والكذب الذي يَرُوجُ على جمهرة الناس، ويتلقف حكاياه ذوو الأهواء فيروجون بها قالةَ السوءِ وظنَّه، عن الإسلام وأهله وتاريخه، ويقيسون ما هو كائن على ما لم يكن، بل على ما اخترع اختراعًا، وزيِّن بالباطل تزيينًا هو بهرج من القول وزور.

يقع هذا مع أن الأمة الإسلامية كانت أول أمة رسم علماؤها، منذ القرن الأول لوجودها، طريق الوصول إلى الحق في شأن التاريخ. وكان حاصل هذا الطريق هو أن يُتَّبَعَ نهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية وبيان صحيحها من سقيمها، وتسمية الموثوقين من رواتها والقبول عنهم. ومعرفة الضعفاء: من الكَذَبةِ، والمدلِّسين، وأصحاب الأوهام، وذوي الأهواء، والمبتدعة الداعين إلى بدعتهم... إلخ الأصناف الذين لا تقبل روايتهم. ولا مَعْدى لمن يتبع هذا المنهج من أن يصل إلى الحقيقة، أو إلى أقرب شيء إليها.

ولذلك قال الأستاذ أسد رستم، في مقدمة كتابه (مصطلح التاريخ): «وأول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي... فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية...».

نعم (!) إن العلماء تساهلوا في قبول الرواية فيما سوى الأحكام، لكن هذا التساهل لم يصل بهم ـ أبدًا ـ إلى قبول حكايات الأصناف التي ذكرناها، وإنما وقفوا دائمًا عند حدٍّ من الصدق والضبط في الراوي لا يقبلون منه ـ إن كان دونه ـ قولا، هو رواية، في أي موضوع كان.

* * *

فإذا استقام لكتاب في التاريخ الإسلامي هذا المنهج القويم المحكم، وجمع إليه عبارة رصينة مستقيمة، في غير تكلف، وقدرة ذكية على استخلاص الحقائق العلمية في إنصاف لا يشوبه التعصب الحامل على التعسف إذا استقام لكتاب، في التاريخ الإسلامي، هذا كله، كان قمينًا بأن يضيف إلى العلم إضافة جديدة نافعة، ويصبح أثرًا باقيًا لأزمان طويلة آتية. وهذا هو ما يقدمه إلينا كتاب الدكتور محمود بشار عواد معروف: (موقف علماء أهل السنة من السلطة السياسة في العصر العباسي الأول). فقد وقفتُ فيه على ذلك كله، وغيره، من فرائد المعرفة وفوائد البحث التاريخي، والأمانة في عرض معلوماته، والإنصاف في الوصول إلى نتائجه، حتى إنني قرأت الكتاب كله متتابعًا دون انقطاع، ومنذ قرأت مقدمته لم أتركه حتى أتيت على خاتمته. وبقدر ما شغلني ذلك عن أعمال أخرى، كنت قد بدأتها قبل أن يصل هذا الكتاب إلى يدي، بقدر ما كنت سعيدًا به مستمتعًا بالتنقل السلسِ بين فصوله الخمسة ومقدمته الماتعة وخاتمته الدقيقة الموجزة.

* * *

ولفتني في صدر الكتاب اعتناء المؤلف ببيان معنى تعبر (أهل السنة) والإشارة إلى أقدم استعمال له في تاريخ فكرنا الإسلامي. وأراني مديناً له بوضع يدي على ذلك الاستعمال القديم الذي يعود إلى التابعي الجليل محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ). فقد كان أقدم ما وقفتُ عليه من استعمال هذا التعبير هو ما جاء في خطاب الخليفة المأمون إلى واليه إسحق بن إبراهيم الخزاعي، سنة ٢١٨هـ، الذي أمره فيه بامتحان العلماء في مسألة خلق القرآن (كتابنا: المدارس الفكرية الإسلامية، ص ٢٩٣). والفارق بين تاريخي التعبيرين يزيد على قرن كامل من الزمان، لذلك اقتضى الأمر أن ينَوَّه بجهد الدكتور محمود بشار عواد في إثبات هذه الحقيقة، ورد البحث العلمي إلى الصواب في شأنها.

* * *

وأسفرت دراسة المؤلف عن بيان حقيقة العلاقة بين السلطة السياسية في العصر العباسي الأول وبين العلماء ذوي المكانة الدينية الشعبية، وأنها علاقة حاولت فيها السلطة السياسية استثمار النفوذ الديني ـ المستَحَقِّ ـ لهؤلاء العلماء في تثبيت شرعية الدولة/ الحكومة في نفوس الناس. وأن هذه المحاولة لم تنجح إلا بعد القضاء على مقاومة رؤوس المدرستين الكبيرتين في الفقه الإسلامي: مدرسة أهل الحديث ومدرسة أهل الرأي. وعلى الرغم من هذا النجاح فقد بقي عدد من العلماء الكبار على موقفهم المناوِئ للسلطة السياسية، المنكِرِ لما تقع فيه من مظالم، الدَّاعي إلى الالتزام الصادق بأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية، ونبذ البدع، ومنع المنكرات والمظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ودَفَعَ هؤلاء ما نسميه اليوم «ثمناً باهظًا» لذلك الموقف من حرياتهم الشخصية والفكرية بل ومن حياتهم في وقائع غير قليلة، وإن المرء ليقف متعجبًا من جميل صنع الله ـ تعالى جدُّه ـ لهؤلاء

المظلومين، فقد أصبحوا أئمة يُتَّبعون، وأساتذة يُعلِّمون، ومصابيح يستضاء بها في ظلمات الباطل والفساد والحيدة عن اتباع الحق والتزام الهدى.

ولا يقل عجب من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد من المصير الذي انتهى إليه الجبابرة والطغاة والظالمون، وبوجه خاص أولئك الذين طغوا وبغوا على أئمة الهدى بسلطان الحكم وجبروته في مواجهة منطق الحق وقوة حجته، وشواهد ذلك كثيرة مشهورة فيها العبرة الكافية لمن بلغه قول الله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ﴾ [يونس: ٣٩، والقصص ٤٠]. وإذا لم تكن فائدة العلم بالتاريخ أن يقدم لنا العظةَ الدالةَ على تحقق النتائج نفسها ـ في عصرنا بل في كل عصر ـ كلما تكررت الأسباب التي أدت إليها في ماضٍ من الزمان، فإن العلم به لا يكون ذا جدوى، ويكون مثل العالم به كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون.

* * *

وقد حشد الكتاب، في فصوله كلها، أدلةً متكاثرة على صحة القضية التي تَبيَّنها من بحثه، أعني قضية حقيقة العلاقة بين العلماء والحكام، وأن هذه العلاقة قامت من جانب العلماء من المحدثين والفقهاء ـ في غالبيتهم ـ على سعي دائب للمحافظة على معالم الإسلام الثوابت، وحدوده القواطع، وحمل الحكام والعامة على الجادة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. وقامت من جانب الحكام على الحرص البالغ على موالاة العلماء لهم، وعدم معارضتهم إياهم، ضمانًا لطاعة العامة وعدم خروجهم عليهم. ولا ريب في أن هذه العلاقة، على ذلك النحو، لا ينقطع فيها الشدُّ والجذب إلا إذا أدركت إحدى القوتين أنه لا جدوى من مناوأة الأخرى أو منافستها على ولاء العامة. وقد تبادل العلماء والحكام ـ كما يتبين القارئ ـ هذا الموقف. فيئسَ الحكامُ من هزيمة العلماء، أحيانًا، فتقربوا إليهم وقربوهم وأظهروا التقدير والاحترام للقيم

التي يمثلونها ويدافعون عنها. ورأى العلماء، في أحيان أخرى، أنه لا جدوى من مقاومة السلطة السياسية لحملها على السير في طريق الحق فرأوا الأَجْدَى لهم ولمبادئهم أن يكونوا ناصحين أمناء في إطار من الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن، لئلا يثيروا مخاوف الحكام أو قلقَهم من العلاقة بين العامة والعلماء. ولعل هذا هو سر اضطراب العلاقة بين السلطة السياسية والعلماء أحيانًا، واستقرارها في أحيان أخرى.

* * *

ويتبين القارئ حقيقةً جديدةً في شأن نظام الحكم الإسلامي، في العصر العباسي الأول، هي قيام ذلك الحكم على أساس ادعاء «الحق الإلهي» فيه. قال ذلك ضمنًا أبو العباس السفاح في خطبة بيعته بالخلافة إيماءً وتلميحًا، وأعلنه جهرة وتصريحًا أبو جعفر المنصور في خطبة له يوم عرفة ببغداد (الفصل الثاني من هذا الكتاب، الدين والسياسة). ويثبتُ الكتابُ اتخاذ العباسيين بعض الحركات الفكرية الغالية والمتطرفة ردءًا لهم لتمكينهم من تثبيت أركان ملكهم، ثم إنهم لم يتورعوا عن الفتك بهم بعد ذلك، عندما استغنوا عن تأييدهم.

ومن سذاجة بعض المؤرخين، لهذه المرحلة الزمنية، اعتبارهم حربَ هذه الجماعات دليلا على التزام الخلفاء العباسيين بنصرة الدين والدفاع عنه. والواقع ـ الذي يثبته هذا الكتاب ـ أن الأمر في أوله وآخره كان أمر السيطرة السياسية والحرص على إحكامها بكل وسيلة متاحة.

* * *

وقد وُفق المؤلف النابه التوفيق كله في دفاعه عن العلماء الأعلام الذين أجابوا في محنة خلق القرآن، إلى القول بذلك، وبيانه أنهم: «أدركوا أن المسألة سياسية أكثر منها عقائدية، فاستعملوا التقية في هذا الأمر وأجابوا». ومن أقوى ما يؤيد هذا الفهم ما نقله المؤلف مما رواه الحافظ الذهبي، بسنده، من أن

المأمون كان قد امتَحَن ـ قبل امتحان العلماء ـ قُوَّاد جيشه من الخراسانية فأجابوه إلى القول بخلق القرآن تبعًا لقوله هو بذلك. ولم يكن هذا إلا محاولة من المأمون للاستيثاق من ولاء قواده العسكريين الذين لا شأن لهم ـ كنظرائهم في كل زمان ومكان ـ بالمسائل العقدية والفكرية والسياسية المعقدة، حتى إذا لم يُجِبْهُ العلماء إلى ما يريد ضمن حماية العسكر له ولملكه.

❋ ❋ ❋

والصورة التي استظهرها الكتاب للخليفة العباسي المتوكل، وأنه كان يعمل في كل وقت بما يناسب مصلحته السياسية دون نظر صادق إلى مسألة عقيدية أو دينية، صورة تؤكدها الوقائع التاريخية الموثقة التي استند المؤلف إليها. وهي وإن خالفت الشائع، عند جمهرة المؤرخين، من كون المتوكل كان منقذا لأهل السنة، وللعقيدة الصحيحة، فإنَّ ذلك لا يعيبها بل قد يكون من أسباب الإعجاب بها، والتقدير للبحث المضني والتأمل العميق اللذين أدَّيا إليها.

❋ ❋ ❋

ولا أضع القلم ـ عن هذا التقديم ـ قبل أن أذكِّر القارئ بالمثل العربي القديم «الولد سرُّ أبيه» الذي يصدق كل الصدق في مؤلف الكتاب محمود بشار عواد وأبيه العلامة المحقق المدقق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف. وقد ظهر ذلك أوضح ما يكون في الجهد الكبير الذي بذله المؤلف تحقيقًا وتدقيقًا في مادة هذا الكتاب الماتع النافع. فجزى الله الأب والابن، كلاهما عن الآخر، خير ما جزى من بَذل للناس علْمَه فانْتُفع به.

والحمد لله رب العالمين

القاهرة في: ٨ من رجب الفرد ١٤٣٧هـ

١٥/ ٤/ ٢٠١٦م

محمد سليم العوَّا

مقدمة المؤلف

اتَّجهت كثيرٌ من الدراسات التاريخيّةِ الحديثة إلى دراسة الحُكّام من خُلفاءَ وملوكٍ وأُمراء، وطرائقِ حُكمِهم، وما قام في زمنهم من حَرَكات وثورات وتمرُّدات، كما سَعَت بعضُ الدِّراسات إلى بيان أحوال النّاس وطرائق معايشِهم، وعلاقاتهم: الاجتماعيّةِ والاقتصاديّة، وتناولتْ أخرى دراسةَ الأحوال الثقافيّة والدِّينية في المجتمع الإسلامي، وتطوُّرَ العلوم على مدى العصور.

ولمّا كان المجتمعُ الإسلاميُّ في العصر الوَسِيط مَعْنيًّا بالدِّين ومظاهر التديُّن، يستوي في ذلك الحاكمُ والمحكوم، فإنّ صراعًا خَفِيًّا في أكثر الأحيان، ومُعلَنًا في بعض الأحايين، نَشِبَ على الزَّعامة الدِّينيّة بين السُّلطة الحاكمة والزُّعماءِ الدِّينيِّين تُجاهَ عامة الناس، ومحاولةِ التأثير فيهم وتوجيههم الوِجهةَ المرغوبةَ من كلا الطرفَيْن، ممّا جَعَل كلَّ طرف من هذه الأطراف يتوسَّلُ بوسائلَ دينيّةٍ في الأغلب الأعمِّ لتثبيتِ سُلطته وزعامته، وهي من القضايا التي لم تُدرَسْ دراسةً تاريخيّةً معمَّقة تَجْلي حقائقَها على الوجه الصحيح، ممّا دفعَ الباحثَ إلى العناية بفئةٍ عريضة من فئاتِ الزعامة الدِّينيّة، وهم أهلُ السُّنة من فُقهاءَ ومحدِّثينَ ونحوِهم، وبيانِ علاقاتهم المتنوِّعة بالسُّلطة السياسيّة في فترة زمنية محدَّدة تبدأُ من قيام الدَّولة العبّاسيّة وتنتهي بنهاية حُكم المتوكِّل (١٣٢هـ/ ٧٥٠م-٢٤٧هـ/ ٨٦١م)، وهي فترةٌ مهمّة في بَلْوَرة هذا التنازُع بين السلطتينِ: الدِّينيّة والسِّياسيّة وما نَتَج عنها من عقائدَ وأفكارٍ لم تزَلْ لها تأثيراتُها القائمة إلى يوم النّاس هذا، مما يؤكِّدُ أهميّةَ الموضوع وضرورةَ دراسته دراسةً علميّةً قائمةً على محاولة استرداد الوقائع التاريخيّة ودراستِها على وَفْق المناهج الحديثة في استنطاق النُّصوص وتتبُّع دِلالاتِها غيرِ المُعلَنة.

وكان لا بدَّ باديَ ذي بَدْء من تحديد المفاهيم والمصطلحاتِ المستعمَلة في هذه الدِّراسة، ومن أبرِزها: تحديدُ مفهوم «أهل السُّنة» متى ظَهَر، وما هي دِلالاتُه والعناصرُ المكوِّنةُ له؟ وأبرزُ المبادئ الجامعة لهذا المكوّن عقائديًّا وفكريًّا؟ وتتبُّع مَدارسِه الفقهيّة المتنوِّعة، من القائمة على العناية بالسُّنة النبويّة والاستناد التامِّ إليها في التَّشريع إلى جانب القرآن الكريم، وهي: المدرسةُ المتمثِّلة بعلماءِ المدينة المنوَّرة دارِ الهجرة ومستقَرِّ التَّشريع، والتي عاش فيها أصحابُ رسول الله ﷺ وأبناؤهم وأحفادُهم، وأنتَجَت الفقهاءَ السبعةَ المشهورين، ثم تُوِّجت بالإمام مالكِ بن أنس وتلامذتِه النُّجُب. ثم مدرسةُ أهل الرأي من العراقيِّين عمومًا والكوفيِّين خصوصًا، وهي المدرسةُ الفِقْهية القائمةُ على الاجتهاد وإعمال الرأي فيما لم يأتِ به نصٌّ ثابتٌ من الكتابِ أو السُّنة أو أقوالِ الصحابة، وهي المدرسةُ التي تَبلْوَرَت في فقه أبي حنيفةَ النُّعمان بن ثابتٍ الكوفي، القائم ـ في أصله ـ على فقه عليٍّ بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود، ثم عَلْقمةَ بن قَيْس النَّخَعيِّ الكوفي، وتلميذِه إبراهيمَ بن سُوَيْد النَّخَعي، ثم تلميذِه حَمّاد بن أبي سليمانَ أُستاذِ أبي حنيفة، وما كان لتلامذةِ أبي حنيفةَ من بَلْورة هذا الاتّجاه الفِقْهي فيما بعد. ثم ما كان من مَزيج لهاتَيْن المدرستَيْن وظهورِ مذهب فقهيٍّ جديد تزَعَّمه أبو عبد الله محمدُ بن إدريسَ الشافعي، وكُتِب له الانتشارُ في كثير من الأصقاع، وكان لأتباعه إسهاماتٌ واضحةٌ في الدِّين والسِّياسة.

وإلى جانب هذه المدارس الفِقْهيّة الثلاثِ المتنوِّعة ظَهَر تيارُ «أهل الحديث» الذين نَهَجوا مَنْهجًا مُغايرًا لمناهج الفُقهاء تَمثَّل في العناية الفائقة بالحديث النبويِّ الشريف روايةً ودراية، وصار من أبرزِ مبادئهم: الابتعادُ عن التقليد ونَبْذُ الرأي والاستنادُ إلى نصوص الأحاديث في كلِّ شأن من شؤونهم

بعدَ القرآن الكريم، وكان لهم التأثيرُ المباشر على العامّة، ودَخَلوا في نزاع معَ السُّلطة السِّياسيّة في مسألة التأثير على الجماهير وقيادتها، وكان من أبرزِهم فيما بعدُ: الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل الذي كَرِه التَّمذهُب، وآخرون دَخَلوا في نزاع معَ السُّلطة كان من أبرزِهم: أحمدُ بن نَصْر الخُزَاعيُّ، ونُعَيْمُ بن حمّاد، فكان هذا ما تَناوَلَه الباحثُ في الفصل الأول من هذه الدِّراسة.

ومن أجل بيان أُسس التنازُع بين الزَّعامات الدِّينية والسُّلطة السِّياسيّة، كان لا بدَّ لهذا البحثِ أن يَتطرَّق إلى «السِّياسة الدِّينية للدَّولة العبّاسيّة ومَوقفِ أهل السُّنة منها»، وهُو العُنوانُ الذي اختَصَّ به الفصلُ الثاني من هذا البحث، حيث تتبَّع الباحثُ فيه العلاقةَ بين الدِّين والسِّياسة عندَ السُّلطة العبّاسيّة منذُ بَدَأ تحرُّكُها الدَّعَويُّ في العهد الأُمَويّ، وما قامت به من دعاية دينيّة لأجْل كَسْب الرأي العامّ، ومنها التلاحُم الظاهريُّ في أثناء الدعوة بينَ الفَرْعيْنِ: العَلَويِّ والعبّاسي، وإطلاقُ المبدأِ الغامض المشهور: «الرِّضا من آل محمد»، وانتقالُ الزَّعامة من أبي هاشم بن محمد بن عليِّ بن أبي طالب إلى عليِّ بن عبد الله بن العبّاس، وهِي الفكرةُ التي نَبَذَها العبّاسيّونَ بعدَ استيلائهم على مقدَّراتِ الحُكم عند دخولِهم في نزاع مَرِير ـ أيامَ أبي جعفرٍ المنصور خاصّةً ـ معَ أبناء عمومتِهم العَلَوِّيين، وتأكيدهِم حينئذٍ على أنهم وَرَثةُ الرسول ﷺ من طريق جَدِّهم العبّاس بن عبد المُطَّلب عمِّ رسول الله ﷺ، وهو ما اتّضح بجَلاءٍ في الرسائل المتبادَلة بين أبي جعفرٍ المنصور ومحمد بن عبد الله بن الحَسَن المعروف بالنَّفْس الزَّكيّة. كما تَتبَّع فيه مظاهرَ التديُّن التي سَعَى الحُكّامُ العبّاسيُّونَ إلى الالتزام بها، من نحوِ: القضاءِ على بعض الحركات التي عُدّت مُناوئةً للدِّين خارجةً عنه مثلَ الحركاتِ الفارسيّة التي ظَهَرت بعدَ قيام الدَّولة العبّاسيّة، وبعضِ حركات الغُلوّ، ثم حركةِ الزَّنْدقة وتتبُّع

أتباعِها، فضلًا عما أظْهَر الخلفاءُ من عناية بعلماءِ أهل السُّنة ومحاولة تقريبِهم وتقديم الهِبَات والعطايا لبعضهم، مما يمثِّلُ سياسةً مُمنهَجةً ساعيةً لكسبِ هذه الفئة المهمّة إلى جانب السُّلطة السِّياسيّة.

ولمّا كان غَرَضَ السُّلطة السِّياسيّة استمرارُ التواصُل معَ علماءِ أهل السُّنة كجُزءٍ منَ التزامهم بالواجهة الدِّينية واستمالتُهم وإضفاءُ الشَّرعية على الحُكم بينَ العامّة التي غالبًا ما تتأثَّرُ بأقوال العلماء والوُعّاظ وتوجيهاتهم، فإنّها سَعَت جاهدةً أنْ تُولي زعماءَهُم البارزينَ وظائفَ في الدَّولة، مما يؤدِّي ـ بالنتيجة ـ إلى اعترافٍ بمؤسّسة الحُكم وشرعيّتها، وهو ما تَناوَله الفصلُ الثالثُ من هذه الدِّراسة، حيث توصَّلَ الباحثُ إلى وجود خُلْفٍ كبير تُجاه تولِّي الوظائف، حيث كان الاتّجاهُ العامُّ العزوفَ عنها، والنَّعيَ على مَن يقبَلُها.

ومعَ أنّ ولايةَ القضاء من ضروراتِ كلِّ مجتمع، إذْ لا بدَّ من قضاءٍ بينَ النّاس، فإنّ العلماءَ عادةً كانوا لا يُحبِّذونَ تولِّيَه، لا سيّما في الفترة التي تناولتها الدِّراسة، لأمرَيْنِ رئيسَيْن، أولُهما: أنّ ذلك يُعَدُّ من ضِمن التعاون معَ السُّلطة الحاكمة وقَبولِها، والثاني: أنّ القضاءَ بحدِّ ذاتِه قضيةٌ خطيرة تتعلَّقُ بالجرائم والحقوق، وهي مَظِنّةُ الخطأِ أو الوقوع فيه، ومن ثَمّ أكَّد البحثُ على أنَّ رَبْطَ رفض ولاية القضاء بمسألة رَفْض التعاون معَ السُّلطةِ السِّياسية فقَطْ فيه الكثيرُ من عَدَم الدِّقة، حيث أبان عن أوجُهٍ متعدِّدة يتعيَّنُ ملاحظتُها، كما رَدّ الباحثُ على مَن رَبَط رَفْضَ أبي حنيفة قَبولَ منصِب القضاء في حينَ قَبِلَها تلامذتُه بسبب إيمانهم بمبدأِ الإرجاء، فأبان عن خطأِ هذا المذهب ودَلَّل عليه بأنَّ أبا حنيفة نفسَه كان مُرجئًا وأنّه رَفَض تولِّيَ القضاء لأسبابٍ أخرى تتعلّقُ بموقفِه منَ السُّلطة الحاكمة وشرعيّتِها.

وتَناول الفصلُ أيضًا بيانَ بعض مَن توَلَّى البلدان، والشُّرطة، وبيتَ المال، والمظالم، وقيامَ بعض المحدِّثين والفُقهاء بتأديبِ أولادِ الخلفاء والأُمراء، ثم بعضَ الأعمال الأخرى كالخَراج والحِسْبة ونحوِهما.

وعُني الفصلُ الرابع بمسألةٍ في غاية الأهمية، وهِي موقفُ أهل السُّنة منَ الخروج على السُّلطة الجائرة، ولذلك ابتَدأَها الباحثُ بتوطئة تاريخيّة بيَّنَت سببَ انقسام أهل السُّنة تُجاه هذه القضيّة الخطيرة، وأتْبعه بالعلماء الذين خَرَجوا على السُّلطة العبّاسيّة، لا سيّما في أول قيامها وفي عهد أبي جعفرٍ المنصور خاصّةً، حيث تمثَّلت في اصطفافِ أكثرِ علماءِ أهل السُّنة معَ ثورة محمدِ بن عبد الله بن الحَسَن في الحجاز، وأخيه إبراهيمَ في البصرة، وبيانِ الأسباب التي دَفَعتهم إلى هذا الاصطفاف، وذكْرِ أبرزِ العلماء الذين شاركوا بفتاواهم أو بأنفُسِهم في دَعْم هذه الحركة التي أقلقَت السُّلطةَ السِّياسيّة، واتّخذت موقفًا صارمًا منها.

وأيَّد البحثُ في الوقت نفسِه مَن قال: إنّ قضيّةَ الخروج أو معارضتِه خَضَعت للتطوُّر الزَّمَني ولنتائج الخروج، وبالتالي تغيّرت قناعاتُ كثير من العلماء نحوَ الخروج أو عَدَمِه بسبب نتائجِه على الأُمّة، ودَعَم هذا الرأيَ الأصيلَ بمزيد من الأدِلّة الدّالة على صوابِه.

لقد كانت إشكاليةُ الدِّينيِّ والسِّياسيِّ في النِّصف الأوّل من القرن الثالثِ الهجريِّ (النصف الأول من القرن التاسع الميلادي) من القضايا التي عُني بها هذا البحثُ في فصلِه الخامس والأخير، لخطورة هذا الموضوع وصِلته القويّة بموقفِ أهل السُّنة من نزاعِهم معَ السُّلطة السِّياسيّة في الشأن الدِّيني، ولا سيّما علاقةَ التيارِ المتشدِّد الذي بقي، بالرُّغم من رُكون كثيرٍ من

أهل السُّنة إلى السُّلطة، يُراوحُ بينَ التَّأييد والرَّفض حَسَبَ الظُّروفِ السِّياسيّة التي مَرّت بها السُّلطةُ العبّاسيّة التي سَعَت دائمًا إلى التقليل من تأثيرِ الزُّعماء الدِّينيِّينَ على العامّة، ومراقبةِ توجُّهاتهم الساعية إلى تحقيق أهدافِهم في التحكُّم بالشأن الدِّيني وسُلطتِه على جماهير الناس، كما ظَهَر واضحًا في فكرة الأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المنكر، التي وَصَلت ـ في بعض الأحيان ـ إلى تجييش العامّة والتحكُّم بهم لقلبِ نظام الحُكم، كما يَظهَرُ ذلك بجلاءٍ في حركة المُطَّوِّعة التي قامت ببغدادَ إثْر النِّزاع بين الأمين والمأمون، ثم قيام أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ بمحاولة قلبِ نظام الحُكم في عهد الواثق، ممّا خَشِيت منه السُّلطةُ السِّياسيّة كونَه يمثِّلُ خطرًا حقيقيًّا عليها.

وكانت السُّلطةُ السِّياسيّةُ قد استغَلَّت الشأنَ الدِّينيَّ في مكافحتِها للتوجُّهات السِّياسيّة التي رأتْ أنها تشكِّل خطرًا عليها، فكانت «المِحنةُ» بخَلْق القرآن إحدى أبرزِ القضايا العقائدية التي قَصَدت منها السُّلطةُ السِّياسيّةُ تحقيقَ أغراضِها بهذه الحُجّة، حيث توصَّل البحثُ، بالأدِلة التاريخيّة المقنعة، إلى أنّ «المِحنة» ذاتُ أبعادٍ سياسيّة صِرْفة، وأنَ السِّياسةَ كانت المحرِّكَ الرئيسَ لها، ظَهَر ذلك في الشخصيّاتِ الدِّينيّة السِّياسيّة التي بقيت مُصِرّةً على موقفِها حتى النهاية، من أمثال أبي مُسهِر عبدِ الأعلى بن مُسهِر الغَسّاني، ونُعَيْم بن حَمّاد الخُزاعيّ، وأحمدَ بن نَصْر بن مالكٍ الخُزاعي، وأحمدَ بن حَنْبل، بالرُّغم منَ اختلاف مناهجِهم، لكنّهم جميعًا هَدَفوا إلى غاية واحدة هي: مناهضةُ السُّلطة السِّياسيّةِ التي حاوَلَت ـ جاهدةً ـ سلْبَ نفوذِهم الدِّيني، معَ ظُلمِها وجَوْرِها ومخالفتِها بعضَ ثوابتِ أهل السُّنة.

كما بيّن البحثُ ـ بجلاء ـ أنَّ قيامَ المتوكِّل برَفْع المِحنة لم يكنْ ـ في حقيقته ـ بسببٍ عقائديٍّ دينيّ كما ظَنّ كثيرون، إنما دوافعُه سياسيّةٌ بَحْتة،

حينما وَجَد أنّ من مصلحة الدَّولة سياسيًّا التصالحَ معَ تيّار أهل السُّنة الدِّيني وكَسْبَه إلى جانبه، وظَهَر ذلك في مسألتَيْن رئيستَيْن، أُولاهما: تأجيلُ إنزال جُثة أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ عن خَشَبتِه في سامَرّاءَ وإنزالِ رأسِه المعلَّق ببغدادَ خمسَ سنوات بعدَ تولِّيه الخلافةَ، وذلك في عيد الفطر من سنة ٢٣٧هـ/ ٨٥٢م؛ لأنه رأى مصلحةً سياسيّةً في ذلك وَضَّحها البحث، وثانيتُهما: أنّه ظَلّ يتوَجَّسُ خِيفةً من الإمام أحمدَ بن حَنْبل، فوُجِّهت له الاتّهاماتُ بمُعاداة الدَّولة، بإخفائه عَلَويًا في بيته، وحاوَل أن يُحوّلَ مسكَنَه إلى سامَرّاءَ بإقامةٍ جَبْريّة فيها، ثم مَنْعَه من التحديث وأيِّ نشاط عام، مما يُشيرُ إلى عِلاقةٍ غير جيّدة بينَ الخليفة والإمام أحمد، ومن ثَمّ فإنّ الصورةَ التي تُقدِّمُها الكتُب التاريخيّةُ وكتُبُ التراجم للمتوكِّل كمُنقذٍ لأهل السُّنة فيها الكثيرُ من المبالغة، إنّما هي مصالحُ اقتضَتْها ظروفُ السِّياسة في مرحلةٍ من المراحل.

لقدِ استطاعت هذه الدراسةُ أن تُحقِّقَ الأهدافَ المَرْجُوّةَ منها والمتمثِّلةَ في خمسة أمور، هي:

١ ـ معرفةُ مفهوم أهل السُّنة، وظهورُ فئاتهم، وتطوُّرُ منزلة كلِّ فئة منهم في المجتمع وموقفِها من السُّلطة السِّياسيّة العبّاسيّة في الفترة التي تناولَها البحث.

٢ ـ الوقوفُ على نظرةِ أهل السُّنة في شرعيّة السُّلطة السِّياسيّة استنادًا إلى توجُّهاتهم.

٣ ـ معرفةُ موقفِ أهل السُّنة من العمل معَ السُّلطة السِّياسيّة والعواملِ التي دَفَعتْهم إلى العمل أو مقاطعتِه في مجالاتِ القضاء، وولايةِ البلدان، وبيتِ المال، والمظالم، وتأديبِ أولاد الخُلفاء والأمراءِ ونحوِهم.

٤ ـ الوقوفُ على مسألة جَواز الخروج على السُّلطة الجائرة من عَدَمِه، وتطوُّرُ ذلك في فترةِ البحث.

٥ ـ العلاقةُ بين الدِّين والسِّياسة، والتنازعُ على السُّلطة الدِّينيّة بين علماءِ أهل السُّنة والسُّلطة السِّياسيّة، واستغلال السُّلطة السِّياسيّة للشأن الدِّينيِّ في تحقيق المصالح السِّياسيّة.

نظرةٌ في المصادر والمراجع:

كان العصرُ العبّاسيُّ الأولُ هو عصرَ التدوين، ففيه كانت بداياتُ التدوينِ التاريخيِّ المنظَّم، وفيه كُتِبتْ كتُبُ الرِّجال والتراجم والفقه والتفسيرِ ونحوِها.

ومن أبرزِ الكتُب التاريخيّةِ التي أَفَدْتُ منها: كتابُ «التاريخ» لخليفةَ بن خَيّاط المعروفِ بشَباب العُصْفُري (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م)[(١)]، وهُو تاريخٌ حَوْليٌّ مختصَر لكنه دقيقٌ يُعنى بذكرِ أبرز الحوادث، معَ عناية بالولاة وأصحابِ الوظائف الكبيرة، فضلًا عن تدوين وَفَيات أبرزِ العلماء.

على أنّ أبرزَ كتابٍ حَوْليّ في التاريخ هو «تاريخُ الأُمم والملوك» لأبي جعفرٍ محمد بن جَرِير الطَّبَري (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)[(٢)]، وهو أوسعُ كتاب أَفَدْتُ منه في بحثي هذا، فقد تناول أبرزَ الحوادث التاريخيّة في الدَّولة

---

(١) خليفة، خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م)، تاريخ خليفة بن خياط، ط٢، (تحقيق أكرم ضياء العمري)، دار القلم، دمشق، ١٩٧٧م، وسيشار إليه فيما بعد: خليفة، تاريخ.

(٢) الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، تاريخ الأمم والملوك، ١١ج، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار سويدان، بيروت، ١٩٦٥م، وسيشار إليه فيما بعد: الطبري، تاريخ.

العبّاسيّة منذُ بَدْء دعوتِها وقيام دولتها، وتفاصيلَ الحركاتِ المُناهضة للدولة، ومنها: حركةُ محمد بن عبد الله بن الحَسَن وأخيه إبراهيم، ودَوْرَ المَهْديِّ في سياستِه المعروفة بمكافحة الزَّنْدقة، ومحاولةَ بَدْءِ صفحة جديدة في سياسيّة الدَّولة تقومُ على التسامح والتصالُح معَ العلماء خاصةً. ويُعَدُّ تاريخُ الطَّبريِّ من أوسع المصادر التاريخيّة التي تَناوَلَت المِحنةَ وبداياتِها، على عهدِ المأمون، والمعتصم، والواثق. وقَدَّم تفاصيلَ حركةِ أحمدَ بن نصر الخُزَاعيّ المنبثقةِ أصلًا عن حركة المُطَّوِّعة التي قامت في عهد المأمون، ثم نَجِدُه يفصّلُ في دور المتوكِّل وسياستِه الجديدة في رَفْع المِحنة والتصالح معَ أهل السُّنة.

كما أفدتُ بعضَ النُّصوص من كتاب «أنسابِ الأشراف» لأحمدَ بن يحيى بن جابر البَلاذُري (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)[1]، وكتابِ «مُروج الذَّهب» لعليِّ بن الحُسَين المسعودي (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)[2]، وكتابِه الآخَر «التنبيه والإشراف»[3]، لا سيّما في كلامِهما على حركةِ محمد بن عبد الله بن الحَسَن وأخيه إبراهيم، وموقفِ العلماء من السُّلطة السِّياسيّة.

---

(١) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، أنساب الأشراف، ط١، ١٣ج، (تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م، وسيشار إليه فيما بعد: البلاذري، أنساب الأشراف.

(٢) المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ٤ج، دار الأندلس، بيروت، د.ت.، وسيشار إليه فيما بعد: المسعودي، مروج الذهب.

(٣) المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، التنبيه والإشراف، (تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي)، دار الصاوي، القاهرة، د.ت.، وسيشار إليه فيما بعد: المسعودي، التنبيه والإشراف.

أمّا أحمدُ بن محمد المعروفُ بابن أعْثَم الكوفيُّ (ت ٣١٤هـ/ ٩٢٦م) صاحبُ كتاب «الفتوح»[(١)]، ذو الميول العَلَويَة، فإنه يقدِّم وِجهةَ نظرِ العَلَويِّين تُجاهَ الأحداث.

وأمّا ابنُ الجَوْزي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م) في كتابِه «المنتظَم في تاريخ الملوكِ والأمم»[(٢)]، فهو يعتمدُ ـ في الأغلبِ الأعمّ، في هذه الفترة ـ على الطَّبريِّ في الحوادث، وعلى «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغداديِّ في التراجم، لذلك فهو قليلُ الفائدة.

ويُعَدُّ كتابُ «تاريخ الإسلام» لشمس الدِّين الذَّهبي (ت ٧٤٧هـ/ ١٣٤٧م)[(٣)] من أضخم مؤلَّفاتِ الذَّهبي، حيث تَناولَ فيه تاريخَ الإسلام من بَدْء الهجرة النبويّة إلى سنة ٧٠٠هـ، وتضمَّن الحوادثَ والتراجم، وامتازَ بتنوُّع موارِده وتعدُّدِها حيث كان يوردُ آراءَ الموافقينَ والمخالفين، وهو صاحبُ عَقْليّة متميِّزة في انتقاءِ الحوادثِ والتراجم وموارِدِها، لذلك كان كثيرَ الفائدة لهذا البحث، لا سيّما في تراجمِه الواسعة.

أما كتُبُ الرجال والتراجم[(٤)]، فهِي المصدرُ الرئيسُ لأخبار العلماءِ

---

(١) ابن أعثم، أحمد بن محمد (ت ٣١٤هـ/ ٩٢٦م)، الفتوح، ٩ج، (تحقيق علي شيري)، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩١م، وسيشار إليه فيما بعد: ابن أعثم، الفتوح.

(٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط١، ١١ج، (تحقيق محمد عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، وسيشار إليه فيما بعد: ابن الجوزي، المنتظم.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط١، ١٧ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م، وسيشار إليه فيما بعد: الذهبي، تاريخ الإسلام.

(٤) المقصود بكتب الرجال: رجال الحديث. أما التراجم فهي تشمل أهل العلم وغيرهم عامة.

وأرباب المناصب، لا سيّما المتوسِّعةَ منها، وفي مُقدِّمتِها كتابُ «الطبقاتِ الكبرى» لمحمد بن سَعْد كاتب الواقدِيِّ (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٥م)[١] الذي قَدَّم لهذا البحث الكثيرَ من النُّصوص المهمّة في سِيَر العلماءِ التي تُنبئُ عن مواقفِهم وتطلُّعاتِهم. ثم كتابُ عَصْرِيِّهِ خليفةَ بن خَيّاط (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م): «الطبقات»[٢]، وهو وإن كان مختصرًا لكنه مهمٌّ لقِدَمِه، لا سيّما في تراجم المحدِّثين.

وأفاد البحثُ عند التعريف بأهل العلم وبعض أخبارِهم بمجموعة من كتُب الرجال، وفي مقدِّمتها: كتابُ «التاريخ الكبير» لمحمد بن إسماعيلَ البخاريِّ (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)[٣]، وكتابُه الآخَرُ الذي يُعنَى بالوَفَيات خاصّةً، وهو «التاريخُ الصغير»[٤]، وكتابُ «الثقات» لأحمدَ بن عبد الله العِجْليّ (ت ٢٦١هـ/ ٨٧٥م)[٥]، وكتابُ «المعرفة والتاريخ» ليعقوبَ بن سُفْيانَ الفَسَوي

(١) ابن سعد، محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٥م)، الطبقات الكبرى، ٩ج، دار صادر، بيروت، د.ت. والقسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، (تحقيق زياد محمد منصور)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٨٧م، وسيشار إليه فيما بعد: ابن سعد، الطبقات الكبرى.

(٢) خليفة، خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م)، الطبقات، ط٢، (تحقيق أكرم ضياء العمري)، الرياض، ١٤٠٢هـ، وسيشار إليه فيما بعد: خليفة، الطبقات.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، التاريخ الكبير، ٨ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، د.ت.، وسيشار إليه فيما بعد: البخاري، التاريخ الكبير.

(٤) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، التاريخ الصغير، (تحقيق محمود إبراهيم زايد)، القاهرة، ١٩٧٦م، وسيشار إليه فيما بعد: البخاري، التاريخ الصغير.

(٥) العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح (ت ٢٦١هـ/ ٨٧٥م)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث، (تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٩٨٥م، وسيشار إليه فيما بعد: العجلي، الثقات.

(ت ٢٧٧هـ/ ٨٩٠م)[١] الذي انفرد ببعض أخبارِ العلماءِ ممّا لا يوجَدُ في غيره، وكذلك فيما يتّصلُ بعلماءِ البلاد الشاميّة، حيث يُقدِّمُ لنا أبو زُرْعةَ الدِّمشقيُّ (ت ٢٨١هـ/ ٨٩٤م) ـ في تاريخِه[٢] ـ معلوماتٍ فريدةً عنهم أفاد منها كثيرًا الحافظُ ابنُ عساكرَ (ت ٥٧١هـ/ ١١٧٦م) في كتابه الوسيع «تاريخ دمشق»[٣] المتنوِّع الموارد.

فأمّا بحْشَلٌ الواسطيُّ (ت ٢٩٢هـ/ ٩٠٥م) فهو من المصادر المتقدِّمة المَعْنية بتاريخ رجال الحديث بواسط، ولا سيّما أولئك الذين خَرَجوا معَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن[٤].

وفي كتابِ «الكُنى والأسماء» لأبي بِشْر الدُّولابي (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)[٥]، وكتابِ «الجَرْح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ/

---

(١) الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ/ ٨٩٠م)، المعرفة والتاريخ، ط٢، ٣ج، (تحقيق أكرم ضياء العمري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م، وسيشار إليه فيما بعد: الفسوي، المعرفة والتاريخ.

(٢) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو (ت ٢٨١هـ/ ٨٩٤م)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، (تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني)، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٣م، وسيشار إليه فيما بعد: أبو زرعة الدمشقي، تاريخ.

(٣) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ/ ١١٧٦م)، تاريخ دمشق، ٨٠ج، (تحقيق عمرو بن غرامة العمروي)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، وسيشار إليه فيما بعد: ابن عساكر، تاريخ دمشق.

(٤) بحشل، أسلم بن سهل (ت ٢٩٢هـ/ ٩٠٥م)، تاريخ واسط، (تحقيق كوركيس عواد)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ، وسيشار إليه فيما بعد: بحشل، تاريخ واسط.

(٥) الدولابي، محمد بن أحمد بن حماد (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، الكنى والأسماء، ط١، ٣ج، (تحقيق نظر بن محمد الفاريابي)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م، وسيشار إليه فيما بعد: الدولابي، الكنى والأسماء.

٩٣٨م)[١]، وكتُبِ ابن حِبّان (ت ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م) الثلاثة: «الثقات»[٢]، و«المجروحون»[٣] و«مشاهير عُلماء الأمصار»[٤] الكثيرُ من أخبار العلماءِ من أهل السُّنة، لا سيّما في التعريف بهم وبأخبارِهم وبصلاتِهم بالدَّولة.

على أنّ أفضلَ كتُب التراجم التي أغنَتْ هذا البحثَ كتابان، أوّلُهما: كتابُ «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغداديِّ (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)[٥] الذي قَدَّم تفاصيلَ واسعةً عن أخبارِ العلماء وأحوالِهم، فهو منَ المصادر الرئيسة لحركة أحمدَ بن نَصْر الخُزَاعيّ، ولعِلاقة العلماءِ بالسُّلطة السِّياسيّة في شَتّى المجالات، ومواردُه متنوِّعةٌ وغَنِيّة، وأخبارُه مسنَدةٌ بالأسانيد، بحيث يستطيعُ الباحثُ معرفةَ صحّةِ الرِّوايات من سُقْمِها بعدَ دراسة هذه الأسانيد والوقوفِ على الموارد التي نَقَل منها.

---

(١) ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت ٣٢٧هـ/ ٩٣٨م)، الجرح والتعديل، ٨ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ١٩٥٢-١٩٥٦، وسيشار إليه فيما بعد: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل.

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، الثقات، ط١، ٩ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٩٧٣م، وسيشار إليه فيما بعد: ابن حبان، الثقات.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط١، ٣ج، (تحقيق محمود إبراهيم زايد)، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، وسيشار إليه فيما بعد: ابن حبان، المجروحون.

(٤) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ط١، (تحقيق مرزوق علي)، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٩١م، وسيشار إليه فيما بعد: ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار.

(٥) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، تاريخ مدينة السلام، ط١، ١٧ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١م، وسيشار إليه فيما بعد: الخطيب، تاريخ مدينة السلام.

أمّا الكتابُ الثاني فهو «تهذيبُ الكمال في أسماء الرجال» لجمال الدِّين المِزِّي (ت ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م)[١] الذي يُعَدُّ أوسعَ كتاب في تراجم رجال الحديث من حيثُ تنوُّعُ موارِدِه وكثرةُ أخبارِه، وسَعةُ تراجمِه، بحيث صار مصدرًا لكثير منَ الكتُب التي تناولتْ هذه التراجمَ وجاءت بعدَه، مثلَ: كتُب الذَّهبيِّ (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م): «سِيَر أعلام النُّبلاء»[٢]، و«تَذْكِرة الحُفّاظ»[٣]، و«العِبَر»[٤].

وقد أفاد الباحثُ في دراسة الفِرَق الإسلاميّة من كتاب «المِلَل والنِّحَل» لمحمدِ بن عبد الكريم الشَّهْرَسْتانيِّ (ت ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م)[٥]، وغيرِه.

أمّا كتابُ «مَقاتِل الطالبيِّين» لأبي الفَرَج الأصفَهانيّ (ت ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م)[٦]، وهو شِيعيُّ النزعة أُمَويُّ الأصل، فقد قَدَّم أفضلَ المعلومات

---

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط٦، ٣٥ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، وسيشار إليه فيما بعد: المزي، تهذيب الكمال.

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)،سير أعلام النبلاء، ٢٥ج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م، وسيشار إليه فيما بعد: الذهبي، سير أعلام النبلاء.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، تذكرة الحفاظ، ط١، ٤ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، وسيشار إليه فيما بعد: الذهبي، تذكرة الحفاظ.

(٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، العبر في خبر من عبر، ٤ج، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، وسيشار إليه فيما بعد: الذهبي، العبر.

(٥) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م)، الملل والنحل، ٣ج، مؤسسة الحلبي، القاهرة، د.ت.، وسيشار إليه فيما بعد: الشهرستاني، الملل والنحل.

(٦) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ/ ٩٦٧م)، مقاتل الطالبيين، (تحقيق سيد أحمد صقر)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.، وسيشار إليه فيما بعد: الأصفهاني، مقاتل.

عن العلماءِ والمحدِّثينَ المشاركينَ في ثورة محمدِ بن عبد الله بن الحَسَن وأخيه إبراهيم، وهو يُعنَى بذكر أسانيدِ رواياته، ممّا أتاح للباحث إمكانيةَ تقويم كثير من الرِّوايات.

وأمّا كتابُ «الفتن» لنُعَيْم بن حَمّاد (ت٢٢٩هـ/ ٨٤٤م)[1] الذي شَحَنه بكثير من الأحاديث الضَّعيفة والتالفة والموضوعة، فهو يُنبئُ عن توجُّه المؤلِّف وموقفِه من الدَّولة العبّاسيّة التي حَمّلها كلَّ ظُلم وجَوْر وسَفْك للدِّماء، ثم ساق الأحاديثَ التي تتنبَّأُ بنهايتِها بعدَ السابع من خلفائهم (المأمون)، وهي نظرةٌ ربّما كانت قدِ استقرَّت في عقول كثير من التيّارات المتشدِّدةِ التي كانت تَتّخذُ موقفًا مناهضًا للدَّولة العبّاسيّة. ولقدِ استفاد الباحثُ فائدةً كبيرةً من تحليل هذا الكتاب، وتَبَيّنِ موقفِ مؤلِّفِه ومَن يُواليه تُجاه الدَّولة التي اتَّخذت تُجاهَه موقفًا صارمًا أدَّى إلى هلاكِه مسجونًا سنةَ ٢٢٩هـ/ ٨٤٤م، وهو أمرٌ يوضِّح بصورة جَلِيّة مَدَياتِ توظيفِ الدِّين لخدمة السِّياسة.

وأمّا الدِّراساتُ الحديثةُ التي كان لها صلةٌ ما بهذا الموضوع، فهو كتابُ «الفقيه والسلطان»: (فُقهاء العراق والسُّلطة العبّاسيّة ١٣٢-١٩٨هـ نموذجًا) للسيّد سَعْد خَلَف الحْنيطي الذي هو في أصله رسالةُ (ماجستير) في التاريخ الإسلاميِّ بجامعة آل البيت طُبِعت سنة ١٩٩٩م[2]، تَناول فيها فقهاءَ العراق في

---

(١) الخزاعي، نعيم بن حماد (ت ٢٢٩هـ/ ٨٤٤م)، الفتن، ط٢، (تحقيق مجدي منصور سيد الشوري)، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م، وسيشار إليه فيما بعد: الخزاعي، الفتن.

(٢) الحنيطي، سعد خلف (١٩٩٩م)، الفقيه والسلطان، فقهاء العراق والسُّلطة العباسية (١٣٢-١٩٨هـ) نموذجًا، عمان، دار البيارق، وسيشار إليه فيما بعد: الحنيطي، الفقيه والسلطان.

مطلع العصر العبّاسيّ والعبّاسيِّين، والتأكيدَ على البُعد الدِّيني في سياستِهم، ثم الفقهاءَ ومُساندةَ السُّلطة العبّاسيّة، والفقهاءَ ومعارضةَ السُّلطة العبّاسيّة.

وفي الدِّراسة خَلْط بيّن بيْنَ الفقهاءِ والمحدِّثين، بل إنه قَسَّم المدارسَ الفقهيّةَ في العراق إلى مدرستَيْن، هما: مدرسةُ الحديث، ومدرسةُ الرأي، وهو تقسيمٌ يدُلُّ على سُوءِ فهم لطبيعة فقهاءِ العراق، إذ لم يَعرِفِ العراقُ مدرسةً فِقهيّةً حديثيّة، أمّا الإمامُ أحمد فهو من أهل الحديث، وهُو لا يَعتَدُّ بالفقه ولا يُحبِّذُ التمذهُبَ الفِقهيّ، وهكذا جَعل الباحثُ المحدِّثين: فقهاء!

وقد تناولَ الباحثُ جميعَ الفقهاء من: أهل السُّنة، والمعتزِلة والشِّيعة الإماميّة، وهي دراسةٌ جيّدة من حيثُ العموم، ولكنها خاصةٌ بالعراق أولًا، ثم مشتملةٌ على جميع المذاهب.

ثم رسالةٌ متمِّمةٌ للرِّسالة المتقدِّمة بالعنوان نفسِه «موقفُ فُقهاء العراق من السُّلطة العبّاسيّة من ١٩٨هـ/ ٨١٣م-٣٣٤هـ/ ٩٤٥م؛ دراسة تاريخية» من إعداد الطالبة زَيْنب خَلَف علي حَراحشة في جامعة آل البيت أيضًا، نوقشت في العام الجامعي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م[(١)].

وهي رسالةٌ ضعيفة، حيث تناولتْ مذهبَ أهل الحديث، وزَعَمت أنه يُمثِّلُ الحنفيَّ والمالكيَّ والشافعيَّ والحنبليّ، وهذا تخليطٌ غريب، ثم جَعلت المعتزِلةَ مذهبًا فقهيًّا، هو ومذهبُ أبي الحَسَن الأشعريِّ، وهذا أغربُ من سابقِه، فهؤلاء أصحابُ مذاهبَ عقائديّةٍ لا مذاهبَ فقهيّة. ونظرًا لاختلافِ موضوعها وضعفِ بِنْيتِها لم استفِدْ منها شيئًا.

---

(١) حراحشة، زينب خلف علي (٢٠٠٢-٢٠٠٣م)، موقف فقهاء العراق من السُّلطة العباسية ١٩٨هـ/ ٨١٣م-٣٣٤هـ/ ٩٤٥م، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

وقد أفاد البحثُ من الدِّراسة الجادّة التي قام بها الأستاذُ فهمي جَدْعان سنة ١٩٧٩م عن «المِحنة» ثم نَضِجت في طبعتها الثالثة سنة ٢٠١٤م[١]، لا سيّما في معالجتي للأبعادِ السِّياسيّةِ للمحنة، فإنّي وإنِ اختلفتُ معه في تأكيدِه على تبرئةِ المعتزِلة منَ المحنة، لَأتّفقُ معه في تغليبِ الجانب السِّياسيِّ لهذه المِحنة التي اتَّخذت طابعًا عقائديًّا دينيًّا في الظاهر.

كما أفدتُ فائدةً جليلةً من بحثِ أستاذي الدكتور عصام مصطفى عُقلة: «موقفُ العلماءِ من حركة محمد بن عبد الله النَّفْس الزَّكية العَلَويّ وأخيه إبراهيم» (١٤٥هـ/ ٧٦٢-٧٦٣م)[٢]، وهو بحثٌ أثْرى قسمًا من الفصل الرابع إثراءً متميّزًا، لما جاء فيه من نَظَرات صائبة، لا سيّما نظرتُه إلى مسألة الخروج على السُّلطة الجائرة من عَدَمها باعتبارها «جَدَليّةً عقائديّةً ذاتَ حيِّز لا بأسَ به بينَ العلماءِ المسلمين على مدى القرون الإسلاميّة المختلفة»، وهي نظرةٌ ذاتُ استشرافٍ تاريخيّ عميق أفدتُ منها في بناء قسم من الفصل الرابع من هذه الدِّراسة.

أمّا رسالةُ زميلي مهران محمود أحمد الزعبي، عن «حركة محمد بن عبد الله النَّفْس الزَّكية ١٤٥هـ/ ٧٦٢-٧٦٣م: نظرةٌ نقديّة جديدة»، والتي

---

(١) جدعان، فهمي (٢٠١٤م)، المحنة، بحث في جدلية الدِّيني والسياسي في الإسلام، ط٣، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، وسيشار إليه فيما بعد: جدعان، المحنة.

(٢) عقلة، عصام مصطفى (٢٠٠٥م)، موقف العلماء من حركة محمد بن عبد الله النفس الزكية العلوي وأخيه إبراهيم (١٤٥هـ/ ٧٦٢-٧٦٣م)، مجلة دراسات، المجلد ٣٢، (العدد: ٢)، ص٣٣٢-٣٥٣، وسيشار إليه فيما بعد: عقلة، موقف العلماء.

نوقشت سنة ٢٠١١م[1]، فإنّها تناولت موضوعًا خاصًّا يتعلّقُ بمُجْريات هذه الحركة التي أشرتُ إليها في القسم الأول من الفصل الرابع من دراستي هذه، وهي دراسةٌ علميّةٌ متميِّزة، لكنّها لا تتصلُ بموضوع دراستي إلّا بجانب يسير منه.

كما كَتَب عبدُ الحُسَين علي أحمد كتابًا بعُنوان «موقفُ الخُلفاء العبّاسيِّينَ من أئمة أهل السُّنة الأربعة ومذاهبِهم وأثرُه في الحياة السِّياسيّة في الدَّولة العبّاسيّة»[2]، وهو كتابٌ خاصٌّ بالفقهاء الأربعة فقط، وكان أكثرُ اعتمادِه على روايات غيرِ موثَّقة وَرَدت في كتُب حديثة مثلَ: كتُب أبي زَهْرة عن مالك، وأبي حنيفة، وأحمدَ، والشافعيِّ، وكتُبِ الصَّلَابي، ولم يُميِّزْ بينَ الرِّواياتِ الصَّحيحة والموضوعة، ولذلك لم أستفدْ منه شيئًا.

---

(١) الزعبي، مهران محمود أحمد (٢٠١١م)، حركة محمد بن عبد الله النفس الزكية ١٤٥هـ/ ٧٦٢-٧٦٣م: نظرة نقدية جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، وسيشار إليه فيما بعد: الزعبي، حركة محمد بن عبد الله.

(٢) أحمد، عبد الحسين علي (١٩٨٥م)، موقف الخلفاء العبّاسيين من أئمة أهل السُّنة الأربعة ومذاهبهم وأثره في الحياة السِّياسيّة في الدولة العباسية، الدوحة، دار قطري بن الفجاءة.

الفصلُ الأول

أهلُ السُّنة

أولًا: المفاهيمُ والمصطلحات:

السُّنّة في اللُّغة: السِّيرة، حَسَنةً كانت أو قبيحة، وفي التنزيل العزيز: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الكهف: ٥٥]، وفي الحديث: «مَن سَنَّ سُنّةً حَسَنةً فلهُ أجرُها وأجرُ مَن عَمِل بها، ومَن سَنَّ سُنّة سيئة عُمِل بها مِن بعدِه كان عليه وِزرُها ووِزرُ مَن عَمِل بها»[١]، وقال مجدُ الدِّين ابنُ الأثير: «قد تكرَّر في الحديث ذكرُ السُّنّة وما تَصرَّف منها، والأصلُ فيها الطريقةُ والسيرة، وإذا أُطلِقَتْ في الشَّرع فإنّما يُرادُ بها ما أَمَر به النبيُّ ﷺ ونَهَى عنه ونَدَب إليه قولًا وفعلًا، ممّا لم يَنطِقْ به الكتابُ العزيز، ولهذا يقالُ في أدلّة الشَّرع: الكتابُ والسُّنة، أي: القرآنُ والحديث»[٢].

إنّ أولَ ذكْرٍ لمصطلح «أهل السُّنة» وَرَد في المصادر الأوّلية كان، كما زُعم، على لسان رسول الله ﷺ في حديثٍ نُسِبَ إلى الحُسَين بن عليّ رضي الله عنهما وهُو يخاطبُ مُقاتليهِ في كَرْبلاء: «أوَلم يَبلُغْكم قولٌ مستفيضٌ فيكم، أن رسولَ الله ﷺ قال لي ولأخي: أنتما سيِّدا شبابِ أهل الجنّة وقُرّةُ عينِ أهل السُّنة»؟ وَرَد في كتاب «الكامل في التاريخ» لعزِّ الدِّين ابن الأثير[٣].

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، ط٣، ١٥ج، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، مادة «سنن»، وسيشار إليه فيما بعد: ابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، محمد بن محمد (ت ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م) تاج العروس من جواهر القاموس، ١٠ج، القاهرة، ١٣٠٦هـ، مادة «سنن»، وسيشار إليه فيما بعد: الزبيدي، تاج العروس.

(٢) ابن الأثير، مجد الدِّين المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥ج، (تحقيق محمود الطناحي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ج٢، ص٤٠٩، وسيشار إليه فيما بعد: ابن الأثير، النهاية.

(٣) ابن الأثير، عز الدِّين علي بن محمد (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، الكامل في التاريخ، ١٣ج، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م، ج٤، ص٦٢، وسيشار إليه فيما بعد: ابن الأثير، الكامل.

على أنَّ عبارةَ «وقُرّةُ عينِ أهل السُّنة» تَظهَرُ مُقْحَمةً في نصِّ ابن الأثير، لعدةِ أسباب:

الأول: أنّ هذه العبارةَ لم ترِدْ في النُّسخة الأصل، التي طُبع عنها كتابُ «الكامل»، وإنّما زيدَتْ من نُسخة أخرى أقلَّ شأنًا منها، كما يظهرُ في حاشية طبعةِ (دار صادرٍ) المطبوعة عن الطبعة الأوربية.

الثاني: أنّ هذا النصَّ اقتبسَه ابنُ الأثير من تاريخ الطبري، وهو فيه بنصِّه من غير هذه العبارة[1]، مما يدُلُّ على أنّ بعضَ النُّسّاخ أو القُرّاءِ قد أقحَمَها في النصّ.

الثالث: أنّ نصَّ هذا الحديث من غير هذه الزيادة المُقحَمة ثابتٌ عن النبي ﷺ من رواية: حُذَيفةَ بن اليَمَان رضي الله عنه، أخْرَجه أبو بكر بنُ أبي شَيْبة في «المُصنَّف»[2]، والإمامُ أحمدُ في «المسند»[3]، والترمذيُّ في «الجامع الكبير»[4]، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»[5]، وابنُ حِبّانَ في

---

(١) الطبري، تاريخ ج٥، ص٤٢٥.

(٢) ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م)، المصنف، ٢٦ج، (تحقيق محمد عوامة)، دار القبلة، جدة، ٢٠٠٦م، حديث رقم (٥٩٨٢) و(٣٢٨٤١) و(٣٢٩٣٧)، وسيشار إليه فيما بعد: ابن أبي شيبة، المصنف.

(٣) ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، المسند، ٥٠ج، (تحقيق شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م، ج٣٨، ص٣٥٣ و٤٢٩، وسيشار إليه فيما بعد: ابن حنبل، المسند.

(٤) الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٣م)، الجامع الكبير، ط٢، ٦ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م، حديث رقم (٣٧٨١)، وسيشار إليه فيما بعد: الترمذي، الجامع الكبير.

(٥) النسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ/ ٩١٥م)، السنن الكبرى، ١٢ج، (تحقيق حسن عبد المنعم شلبي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م، حديث رقم (٣٧٩) و(٣٨٠) و(٨٢٤٠) و(٨٣٠٧)، وسيشار إليه فيما بعد: النسائي، السنن الكبرى.

صحيحِه[١]. ومن رواية أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه، أخْرجه ابنُ أبي شَيْبة في «المصنَّف»[٢]، والإمامُ أحمدُ في «المسند»[٣]، والترمذيُّ في «الجامع الكبير»[٤]، والنَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى»[٥]، وأبو يَعْلى المَوْصِليُّ في «المسند»[٦]، وغيرُهم[٧].

أمّا أقدمُ نصٍّ ثابت وَقَفْتُ عليه فإنّما يَظهَرُ في قولٍ لمحمد بن سِيرينَ (٣٣-١١٠هـ/ ٦٥٣-٧٢٩م)[٨] في مقدِّمة صحيح مسلم، نصُّه: «لم يكونوا

(١) ابن حبان، محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨م) ١٨ج، (تحقيق شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م، حديث رقم (٦٩٦٠) و(٧١٢٦)، وسيشار إليه فيما بعد: ابن حبان، الإحسان.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف، حديث رقم (٣٢٨٤٠).

(٣) ابن حنبل، المسند ج١٧، ص٣١ وج١٨، ص١٣٨ و١٦١ و٣٠١.

(٤) الترمذي، الجامع الكبير، حديث رقم (٣٧٦٨).

(٥) النسائي، السنن الكبرى، حديث رقم (٨١١٣) و(٨٤٦١) و(٨٤٧٢-٨٤٧٥).

(٦) أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي (ت ٣٠٧هـ/ ٩٢٠م)، المسند، ١٣ج، (تحقيق حسين سليم أسد)، دار المأمون، جدة، ١٩٩٢م، حديث (١١٦٩)، وسيشار إليه فيما بعد: أبو يعلى الموصلي، المسند.

(٧) تنظر تفاصيل أوسع في: معروف، بشار عواد وآخرون (٢٠١٣)، المسند المصنف المعلل، ٤١ج، دار الغرب الإسلامي، تونس، ج١٦، حديث (٧٧٩٧) وج٢١، حديث (٩٨٥٤) وج٢٨، حديث (١٣٠٣٤)، وسيشار إليه فيما بعد: معروف وآخرون، المسند المصنف المعلل.

(٨) هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر البصري، إمام وقته في علوم الدِّين بالبصرة، مولده ووفاته بها، تنظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص١٩٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٢٥١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٥١٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٣٤٤.

يَسألونَ عن الإسناد، فلمّا وَقَعتِ الفتنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنظَرُ إلى أهل السُّنة فيؤخَذُ حديثُهم، ويُنظَرُ إلى أهل البِدَع، فلا يؤخَذُ حديثُهم»[١].

وقدِ اختَلَف الباحثونَ في المقصود من لفظة «الفتنة» الواردةِ في كلام ابن سِيرينَ هذا، لوجود فتنٍ كثيرة إلى حينِ وفاة ابن سِيرين، فهناك: فتنةُ عثمان، وفتنةُ النِّزاع بين عليٍّ ومعاويةَ وما تَبِعَها من أحداث، ثم الفتنةُ التي قامت إثْرَ تنازُل معاويةَ بن يزيدَ بنِ معاويةَ عن الخلافة وما أعقَبَها منَ اضطراباتٍ ومعركة مَرْج راهِط، وثورةُ ابنِ الزُّبير.

فذَكَر الدكتور أكرم ضِياء العُمَري أنَّ المقصودَ بها: فتنةُ عثمان[٢]، وذَكَر الأستاذُ روبسُن (Robson) أنّ المقصودَ بالفتنة هي حركةُ عبد الله بن الزُّبير مُستندًا في ذلك إلى نصٍّ وَرَد في «الموطأ» للإمام مالكِ بن أنس يصفُ فيه حركةَ ابنِ الزُّبير بالفتنة[٣]. وتابَعَه على ذلك جويْنبُول (Juynboll)[٤].

---

(١) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ/ ٨٧٥م)، الصحيح، ٥ج، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.، ج١، ص١٥، وسيشار إليه فيما بعد: مسلم، الصحيح.

(٢) العمري، أكرم ضياء (١٩٦٧م)، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، بغداد، مطبعة الإرشاد، ص٣٠.

(٣) مالك، مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ/ ٧٩٥م)، الموطأ، برواية يحيى الليثي، ط١، ٢ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م، ج١، ص٤٨٤ رقم (١٠٤٢)، وما ذكر عن روبسن أفدته من: معروف، بشار عواد (١٩٧٤)، أصالة الفكر التاريخي عند العرب، منشور في: بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد، ص٨٩٨، وسيشار إليه فيما بعد: معروف، أصالة الفكر التاريخي.

(٤) Juynboll, G.H.A., Some New Ideas on the Development of Sunna as a Tachnical Term in Early Islam, Jerusalem Studies in Arabic and Islam, Jerusalem, (1987) P 112.

وأمّا يوسُف شاختْ (J.Schacht)، فإنه اعتبر الفتنةَ المذكورةَ هي الفتنةَ التي أعقَبَت مقتلَ الخليفة الوليد بن يزيدَ سنة (١٢٦هـ/ ٧٤٤م)، معتمدًا على نصٍّ وَرَد في تاريخ الطبريّ يقولُ فيه: «وفي هذه السنة اضْطَربَ حبلُ بني مروان وهاجَتِ الفتنة»[١]، فاستنتَج من ذلك أنّ قولَ ابن سيرين موضوعٌ[٢]، وهو استنتاجٌ غريبٌ لا يقومُ على أُسس علميّة، فإنّ لفظةَ «الفتنة» قد تكرَّرت في المصادر قبلَ هذا كثيرًا، فلا معنى لإحالتها على الفتنة التي قامت بعدَ مقتل الوليد بن يزيد.

ويَرى الدكتورُ بشار عوّاد معروف أنه لا ينبغي أن تُنسَبَ هذه اللفظةُ لأيٍّ من الفتن المذكورة، وإنّما أراد ابنُ سِيرين: انتشارَ الفتن والكذِب والأهواء، وتنازُعَ المسلمين فيما بينَهم، وكثرةَ الوَضْع والانتحال وتهيؤَ الأسبابِ لذلك، واستَدلَّ على ذلك بأنّ هذا النصَّ قد وَرَد عند الدارِميِّ خاليًا من هذه اللفظة[٣]، حيثُ قال: «أخبرنا محمدُ بن حُمَيد، قال: حدثنا جَرِير، عن عاصم، عن ابنِ سِيرينَ، قال: كانوا لا يَسألونَ عن الإسناد ثم سَألوا بعدُ ليعرِفوا مَن كان صاحبَ سُنّة أخَذوا عنه ومَن لم يكنْ صاحبَ سُنّة لم يأخُذوا عنه»[٤].

ومهما يكنْ من أمرٍ فإنّ هذا المصطلحَ قد أصبح مستعمَلًا في حياة هذا العالَم الذي عاش في السنواتِ ما بينَ ٣٣هـ و١١٠هـ (٦٥٣-٧٢٩م).

---

(١) الطبري، تاريخ ج٧، ص٢٦٢.

(٢) Schacht, J. (1950), The Origins of Muhammadan Jurisprudence, Cambridge, Claredon Press, PP 36-37.

(٣) معروف، أصالة الفكر التاريخي، ص٨٩٨-٨٩٩.

(٤) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م)، مسند الدارمي، ٤ج، (تحقيق حسين سليم أسد)، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٢هـ، ج١، ص٣٩٦، وسيشار إليه فيما بعد: الدارمي، المسند.

ولا ريبَ أنّ مفهومَ «أهل البِدَع» الذي أشار إليه ابنُ سِيرين هو مفهومٌ واسعٌ ومتشعِّب، ذلك أنّ المجتمعَ الإسلاميَّ انقَسم بعدَ فتنة عثمانَ والنِّزاع بينَ عليٍّ ومعاويةَ انقسامًا سياسيًّا خطيرًا، فظَهر مَن يُشايعُ عليًّا، ومَن يُشايعُ عثمانَ ثم معاوية، وظهرتْ فِرَقُ الخوارج الذين كَفَّروا الخَصْميْن.

وحين انساح العربُ في الفتوح، واتَّصلوا بثقافاتٍ جديدة ودياناتٍ لأهل تلك البلدان، واتَّسعتْ مَداركُهم وتنوَّعت ثقافاتُهم، بدأتْ مناقشاتُهم في العقيدة تتنوَّعُ وتزدهر، فظَهَر الكثيرُ من الفِرَق العقائديّة التي تَباينَتْ مواقفُها وآراؤها، مما وَلَّد تجمُّعاتٍ لم تكنْ معروفةً من ذي قبلُ أُطلق على كثير منها لفظةُ «البِدْعة»، وهي: الإتيانُ بشيءٍ لم يكنْ معروفًا في الدِّين[1]، فكان القَدَريّةُ، والمُرْجئة، والمُعتزِلة، ونحوُهم، ممّا وَلّد صراعاتٍ عقائديّةً أصبحت معروفةً في مطلَع العصر العبّاسيِّ، قال ابنُ حزم في كتابه «الفِصَل في المِلَل والأهواءِ والنِّحل»: «فِرَقُ المُقرِّين بمِلّة الإسلام خمسةٌ، وهم: أهلُ السُّنة، والمعتزلة، والمُرْجِئة[2]، والشِّيعة، والخَوارج. ثم افتَرقت كلُّ فرقةٍ من هذه على فِرَق، وأكثرُ افتراق أهل السُّنة في الفُتْيا ونُبذة يسيرة منَ

(١) قال ابن الجوزي: «البدعة في عرف الشرع ما يذم لمخالفته أصول الشريعة» ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م)، غريب الحديث، ط١، ٢ج، (تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م، ج١، ص٦١، وسيشار إليه فيما بعد: ابن الجوزي، غريب الحديث.

(٢) سموا بالمرجئة لاعتقادهم أنَّ الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي أي أخره عنهم، وهم يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم عدة فرق ذكرها الشهرستاني في الملل والنحل ج١، ص١٣٩، وأبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ج١، ص١١٤ فما بعد، ويهمنا منهم: إرجاء الفقهاء وهم القائلون بأن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان، وهو لا يزيد ولا ينقص، وعامة المحدثين والفقهاء من غيرهم يقولون: إن الإيمان يزيد وينقص بالأعمال.

الاعتقادات... ثم سائرُ الفرق الأربعة التي ذكَرْنا ففيها ما يُخالفُ أهلَ السُّنة الخلافَ البعيد، وفيها ما يُخالفُهم الخلافَ القريب، فأقربُ فِرَق المُرْجِئة إلى أهل السُّنة مَن ذهب مذهبَ أبي حنيفةَ الفقيه إلى أنّ الإيمانَ هو: التصديقُ باللسانِ والقلب معًا، وأنّ الأعمالَ إنّما هي شرائعُ الإيمان وفرائضُه فقط، وأقربُ فِرَق المعتزلة إلى أهل السُّنة أصحابُ الحُسَين بن محمد النَّجّار وبِشْر بن غِيَاث المَرِيسيِّ ثم أصحابُ ضِرار بن عَمْرو... وأقربُ مذاهبِ الشِّيعة إلى أهل السُّنة، المُنتمُونَ إلى أصحابِ الحَسَن بن صالح بن حيٍّ الهَمْدانيِّ الفقيه، القائلون: إنَّ الإمامةَ في جميع قُرَيش وتَوَلّي جميع الصّحابة رضي الله عنهم، إلّا أنّه كان يُفضِّلُ عليًّا على جميعهم، وأبعدُهم: الإمامية، وأقربُ فِرَق الخوارج إلى أهل السُّنة: أصحابُ عبد الله بن يزيدَ الإباضيِّ الفَزَاريِّ الكوفي، وأبعدُهم: الأزارقة»[1].

لقد بدَأَ مفهومُ «أهل السُّنة» يتبلورُ بشكلِه النهائيِّ في القرن الثاني الهجريِّ استنادًا إلى التزاماتٍ فقهيّة وعقائديّة معيَّنة، من مثلِ الموقف من الصحابة، والعناية بالحديث واعتمادِه معَ الكتاب العزيز في تقرير الأحكام، وإثباتِ الصِّفات لله تعالى ورؤيتِه يومَ القيامة، ونحوِ ذلك ممّا هو مشهورٌ في كتُب العقائد[2]؛ ففي ترتيبِ أفضليّة الخُلفاءِ الرّاشدين، نجدُ عبّاسًا الدُّوريَّ يسألُ شيخَه يحيى بنَ

---

(١) ابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٢ج، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.، ج٢، ص٨٨-٨٩، وسيشار إليه فيما بعد: ابن حزم، الفصل.

(٢) ينظر مثلًا: ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، أصول السنة، دار المنار، الخرج، ١٤١١هـ، ص١٤ فما بعد، ابن حنبل، وعبد الله بن أحمد (ت ٢٩٠هـ/ ٩٠٣م)، السنة، ٢ج، (تحقيق محمد سعيد القحطاني)، دار ابن القيّم، الدمام، ١٤٠٦هـ، ج١، ص١٧٠ فما بعد.

معين: «قلت ليحيى: من قال: أبو بكر وعمرُ وعثمان؟ فقال: هو مُصيب، ومن قال: أبو بكر وعمرُ وعثمان وعليّ، فهو مُصيب، ومن قال: أبو بكر وعمرُ وعليٌّ وعثمانُ فهو شِيعيّ، ومن قال: أبو بكر وعمرُ وعثمانُ وسكت فهو مُصيب. قال يحيى: وأنا أقول: أبو بكر وعمرُ وعثمانُ وعليّ، وهذا مذهبُنا، وهذا قولُنا»[1].

ثم بَدأَ علماءُ القرن الثاني من أهل السُّنة بحملِه في نشرِ هذه المبادئ في البلدان التي لم تكنْ قد ارتَكَزتْ فيها مثلُ هذه المفاهيم، أو انتشَرت فيها مبادئُ مخالفةٌ لِما ذكَرْنا من الثوابت العقائديّة التي يؤمنونَ بها، فمِن ذلك مثلًا: ما ذُكر أنّ أهلَ مصرَ كانوا ينتقصونَ عثمانَ حتى نشَأ فيهم اللَّيثُ[2] بن سعد (ت ٩٤-١٧٥هـ/ ٧١٣-٧٩١م) فحدَّثهم بفضائلِ عثمان فكَفُّوا عن ذلك. وكان أهلُ حِمصَ ينتقصونَ عليًّا حتى نشَأ فيهم إسماعيلُ[3] بن عَيّاش (ت ١٠٦-١٨٢هـ/ ٧٢٤-٧٩٨م) فحدَّثهم بفضائلِه فكَفُّوا عن ذلك[4].

---

(١) الدوري، العبّاس بن محمد (ت ٢٧١هـ/ ٨٨٤م)، تاريخ ابن معين، ٤ج، (تحقيق أحمد بن محمد نورسيف)، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، ج٣، ص٣٤، وسيشار إليه فيما بعد: الدوري، تاريخ.

(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، شيخ مصر وعالمها، ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٧، البخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٠٥٣، وتاريخه الصغير ج٢، ص٢٠٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٠١٥، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٥٢٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٤، ص٢٥٥-٢٧٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧١٠.

(٣) هو إسماعيل بن عياش بن سليم، أبو عتبة العنسي الحمصي أحد كبار محدثي حمص. تنظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٦٥٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص١٦٣-١٨١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٨٠٩.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٥٢٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٤، ص٢٧١.

وقال ابنُ حِبّانَ في ترجمة أبي لَبِيد محمد بن عَتّاب السَّرخَسِيِّ المتوفّى سنة (٢٠٩هـ/ ٨٢٤م): «ممّن أظهَرَ السُّنةَ في بلدِه ودَعاهم إليها دهرًا»[١]، وقيل عن الإمام النَّضْر[٢] بن شُمَيل بن خَرَشةَ المازِنيّ العالِم اللُّغوي المشهورِ بمعرفة أيام العرب (١٢٢-٢٠٣هـ/ ٧٤٠-٨١٩م): «وهو أولُ مَن أظهَر السُّنةَ بمَرْوَ وجميع خُراسان»[٣]، وذَكَروا أنّ الإمامَ الشافعيَّ (ت ٢٠٤هـ/ ٨١٨م) ممّن أظهَر السُّنة وأخفَى البِدعة[٤].

ومن هنا استعمل علماءُ الحديث ومؤلِّفو كتُب الرجال المتقدِّمين تعبيرَ «صاحب سُنّة» تمييزًا للعالم أو الفقيه أو المحدِّث أو المسلم الملتزم بمثل هذه المبادئ، فقد قال المحدِّثُ المشهور عبدُ الرحمن[٥] بن مَهْديّ البَصْريُّ (ت ١٩٨-٨١٤م): «إذا رأيتَ حجازيًا يحبُّ مالكَ بن أنس فهو صاحبُ سُنّة»[٦]، وقال: «إذا رأيتَ بَصْريًا يحبُّ حمّادَ بن زيد فهو صاحبُ سُنّة»[٧]، وقال: «إذا رأيتَ الشاميَّ يحبُّ الأوزاعيَّ وأبا إسحاقَ الفَزَاريَّ فهو صاحبُ

(١) ابن حبان، الثقات ج٩، ص٦٠.
(٢) ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص٣٨٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٠٧.
(٣) النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م)، تهذيب الأسماء واللغات، ٤ج، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، ج٢، ص١٢٧، وسيشار إليه فيما بعد: النووي، تهذيب الأسماء.
(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٤٧٤.
(٥) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٩٧، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ١١٢٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٣٨٢، والمزي، تهذيب الكمال ج١٧، ص٤٣٠.
(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص٢٥.
(٧) المصدر نفسه ج١، ص١٨٣.

سُنّة»[1]، واستعمل ابنُ سعد (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٥م) في «طبقاته» هذا التعبيرَ لمدح بعض العلماء[2].

كما استعملوا مصطلحَ «صاحبِ سُنّةٍ وجماعة» عن علماءَ ومحدِّثين عاشوا في القرن الثاني الهجريّ، فقد قال ابنُ سعد في ترجمة سُعَيْر[3] بن الخِمْس التميميّ (ت ١٧١-١٨٠هـ/ ٧٨٧-٧٩٦م): «وكان صاحبَ سُنّةٍ وجماعة»[4]، وقال مثلَ ذلك في ترجمة عبد الله[5] بن إدريسَ بن يزيدَ الكُوفيّ (ت ١١٥-١٩٢هـ/ ٧٣٣-٨٠٨م)[6]، وفي ترجمة أبي أُسامةَ حمّاد[7] بن أُسامةَ بن زيد الكُوفيِّ المحدِّث المشهور (ت ١٢١-٢٠١هـ/ ٧٣٩-٨١٧م)[8]، وفي ترجمة أحمدَ[9] بن عبد الله بن يونُس الكُوفيّ (ت ١٣٢-٢٢٧هـ/ ٧٥٠-٨٤١)[10]، وغيرِهم.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص٢١٧.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٧٨ و٣٩٠ وج٧، ص٣٤٧ و٣٥٨ و٣٦٠ و٤٨٧... إلخ.

(٣) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٢٥٤٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص١٣٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٦٢٦.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨٦.

(٥) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ٥، الترجمة ٩٧، والمزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص٢٩٣.

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨٩.

(٧) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ١١٣، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٨٠١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٦١.

(٨) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٩٧.

(٩) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ٢، الترجمة ١٥٠٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٥٠٨-٥٠٩.

(١٠) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٤٠٥.

ثانيًا: فئاتُ أهل السُّنّة:

قد ذكَرتُ آنفًا افتراقَ المسلمين إلى فِرَق سياسيّةٍ وعقائديّة متنوِّعة، وميَّز أهلُ السُّنة جماعتَهم عن هذا الافتراق وعَدُّوا أنفُسَهم الفِرقةَ الناجية استنادًا إلى حديثٍ رُوي عن النبيِّ ﷺ نصُّه: «تَفرَّقتِ اليهودُ على إحدى وسبعين فرقةً أو اثنتينِ وسبعينَ فرقة، والنَّصارى مثلَ ذلك، وتفترقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة»، رواه عن النبيِّ ﷺ عددٌ من الصَّحابة هم: أبو هريرة[1]، وعبدُ الله بنُ عَمْرو بن العاص[2]، وأنسُ بن مالك[3]، ومعاويةُ بنُ أبي سفيان[4]، وعَوْفُ بن

---

(١) رواية أبي هريرة أخرجها ابن حنبل، المسند، حديث رقم (٨٣٩٦)، وأبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م)، السنن، ٤ج، (تحقيق محيي الدِّين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.، حيث رقم (٤٥٩٦)، وسيشار إليه فيما بعد: أبو داود، السنن، وابن ماجة، محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ/ ٨٨٧م)، السنن، ٦ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م، حديث رقم (٣٩٩١)، وسيشار إليه فيما بعد: ابن ماجة، السنن، وابن حبان، الإحسان، حديث رقم (٦٢٤٧) و(٦٧٣١).

(٢) رواية عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجها: الترمذي، الجامع الكبير، حديث رقم (٢٦٤١)، والحاكم، محمد بن عبد الله البيّع (ت ٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، المستدرك على الصحيحين، ٤ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٣٥هـ، وسيشار إليه فيما بعد: الحاكم، المستدرك.

(٣) رواية أنس أخرجها: ابن ماجة، السنن، حديث رقم (٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم، السنة، حديث رقم (٦٤).

(٤) رواية معاوية أخرجها: الدارمي، المسند، حديث رقم (٢٦٧٧)، وأبو داود، السنن، حديث رقم (٤٥٩٧)، وابن أبي عاصم، السنة، حديث رقم (٢) و(٦٩)، والبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، ٧ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ج٦، ص٥٤٢، وسيشار إليه فيما بعد: البيهقي، دلائل.

مالك[1]، وغيرُهم، حيث زاد بعضُهم على متن الحديث: «كلُّها في النار إلّا واحدةً، وهي الجماعة»[2].

واستنادًا إلى ذلك عدَّد عبدُ القاهر بن طاهر البغداديُّ (ت ٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م) في كتابه «الفَرْق بين الفِرَق» الفِرَقَ الخارجةَ عن الجماعة، ثم قال: «فأمّا الفرقةُ الثالثةُ والسبعون فهي أهلُ السُّنة والجماعة من فريقَي الرأي والحديث، دونَ مَن يشتري لهْوَ الحديث، وفقهاءُ هذَيْنِ الفريقَيْنِ وقُرّاؤهم ومحدِّثوهم ومتكلِّمو أهل الحديث منهم، كلُّهم متَّفقونَ على مقالةٍ واحدة في توحيد الصانع وصفاته وعدلِه وحكمتِه، وفي أسمائه وصفاتِه، وفي أبوابِ النبوّةِ والإمامة، وفي أحكام العُقْبى، وفي سائر أصول الدِّين، وإنّما يختلفونَ في الحلال والحرام من فروع الأحكام، وليس بينَهم فيما اختلفوا فيه منها تضليلٌ ولا تفسيق، وهمُ الفرقةُ الناجيةُ، ويجمعُها الإقرارُ بتوحيد الصانع وقِدَمِه وقِدَم صفاته الأزَليّة، وأجازَتْ رؤيتَه من غير تشبيه ولا تعطيل، معَ الإقرار بكتُب الله ورُسُله، وبتأييدِ شريعة الإسلام، وإباحة ما أباحَه القرآنُ، وتحريم ما حرَّمه القرآن، معَ قيودِ ما صَحَّ من سُنّة رسول الله ﷺ، واعتقاد الحَشْر والنشر، وسؤال الملَكَيْنِ في القبر، والإقرار بالحوض والميزان، فمن قال بهذه الجهة التي ذكَرْناها ولم يَخلِطْ إيمانَه بها بشيءٍ من بِدَع الخوارج والروافض

---

(١) رواية عوف بن مالك أخرجها: ابن ماجة، السنن حديث رقم (٣٩٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة، حديث رقم (٦٣)، والطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ/ ٩٧١م)، المعجم الكبير، ٢٥ج، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٤م، ج١٨، حديث رقم (١٢٩)، وسيشار إليه فيما بعد: الطبراني، المعجم الكبير، وفي مسند الشاميين، ٤ج، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، حديث رقم (٩٨٨).

(٢) كما في رواية أنس بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وعوف بن مالك.

والقَدَرية وسائر أهل الأهواء، فهو من جُملة الفرقة الناجية إنْ خَتَم اللهُ له بها. وقد دَخَل في هذه الجملة جمهورُ الأُمّة وسَوادُها الأعظمُ من أصحاب مالك، والشافعيِّ، وأبي حنيفة، والأوزاعيِّ، والثوريِّ، وأهل الظاهر»(١).

إنّ هذا النصَّ وإن كان مؤلِّفُه متأخرًا عن الفترة التي نحن بصَدَد دراستها، لكنّه ـ في واقع الحال ـ يمثلُ ما استقَرَّ عليه علماءُ أهل السُّنة في المئتينِ: الثانية والثالثة في بيان معتقداتِهم ومواقفهم، كما تظهرُ في العديد من أقوالهم، والكتُبِ المؤلَّفة باسم «السنة».

ومعَ أنّ علماءَ الحديث قد روَوْا في مصنَّفاتِهم لكثير ممّن رُمُوا بإحدى البِدَع المذكورة، كالخوارج، والمُرجئة، والقَدَرية والشِّيعة ونحوِها، فإنّهم قد راعَوْا صدقَ الراوي وأمانتَه في الضبط والأداء، معَ تأكيدهم على بِدعته في التراجم المؤلَّفة في رجال الحديث خاصةً، فقد سُئل يحيى بنُ معين عن سعيد بن خَثْيَم الكوفيِّ، فقال: كوفيٌّ ليس به بأسٌ ثقة، فقيل ليحيى: شيعي؟ فقال: وشيعيٌّ ثقةٌ وقَدَريٌّ ثقة(٢). وقال إبراهيمُ الحَرْبيّ: حدَّثنا أحمد (يعني: ابنَ حنبل) يومًا عن أبي قطن(٣)، فقال له رجلٌ: إنّ هذا بعدَما رَجَع مِن عندِكم

(١) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٧م، ص١٩-٢٠، وسيشار إليه فيما بعد: البغدادي، الفرق.

(٢) ابن الجنيد، إبراهيم بن عبد الله (ت بين ٢٦١-٢٧٠هـ/ ٨٧٥-٨٨٣م)، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، (تحقيق أحمد محمد نورسيف)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٩٨٨م، رقم (٦١٧)، والمزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص٤١٤.

(٣) هو عمرو بن الهيثم بن قطن، أبو قطن القطعي البصري المحدث المشهور الذي روى له الإمام مسلم في صحيحه، وتوفي بعد المئتين، وترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج٢٢، ص٢٨٠.

إلى البصرة تكلّم بالقَدَر وناظَرَ عليه، فقال أحمد: نحن نحدِّثُ عن القَدَريّة، ولو فتَّشت أهلَ البصرة، وجَدتَ ثُلثَهم قَدَريّة[١]. وكان أبو معاويةَ محمدُ بن خازم مُرجئًا، ذكره ابنُ حِبّان في كتاب «الثقات» وقال: «كان حافظًا متقنًا ولكنه كان مُرجئًا خبيثًا»[٢]، وقال أبو داود: «أبو معاوية رئيسُ المُرجِئة بالكوفة»[٣]. وأبو معاوية هذا محدِّثٌ ثقةٌ مشهور، وُلد سنة ١١٣هـ وتوفي سنة ١٩٥هـ (٧٣١-٨١٠م)، ورَوى له البخاريُّ ومسلم في صحيحَيْهما[٤].

ومن هؤلاء، مثلًا لا حصرًا: عِمرانُ بن حِطّان البصريُّ الخارجيُّ (ت ٨٤هـ/ ٧٠٣م) الذي رَوَى له البخاريُّ في صحيحِه[٥]، وهو القائل في مدح عبد الرحمن بن مُلجِم قاتل عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه:

يا ضربةً من تقيٍّ ما أراد بها ... إلّا ليبلُغَ من ذي العرش رضوانا

إنّي لَأذكُرُه حينًا فأحسَبُهُ ... أوفَى البريّة عندَ الله ميزانا[٦]

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص١٠٥.

(٢) ابن حبان، الثقات ج٧، ص٢٤١.

(٣) الآجري، أبو عبيد محمد بن علي (ت في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، (تحقيق محمد علي قاسم العمري)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٣م، ص١٦٠، وسيشار إليه فيما بعد: الآجري، سؤالات.

(٤) تنظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٩٢، وخليفة، تاريخ، ص٤٦٦، والطبقات، له ص١٧٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ١٩١، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص١٢٣-١٣٣.

(٥) البخاري، الصحيح، حديث رقم (٥٨٣٥) و(٥٩٥٢).

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٤٣، ص٤٩٥، ياقوت، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، معجم الأدباء، ٧ج، (تحقيق إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ج٥، ص٢١٧٦، وسيشار إليه فيما بعد: ياقوت، معجم الأدباء.

وكان عبادُ بن يعقوبَ الرَّواجِني الكوفيُّ (ت ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م) شيعيًّا جَلْدًا، ومعَ ذلك كان ابنُ خُزَيمة[١] يقول: «حدثنا الثقةُ في روايتِه، المتَّهمُ في دينِه»[٢]، ووَثّقه أبو حاتم الرازي[٣]، ورَوى له البخاريُّ في صحيحه[٤].

وهذا لا يعني أنهم يَعُدُّونَهم من ضمن أهل السُّنة، فقد صارت لأهل السُّنة سِماتٌ معروفة في العقيدة ـ وفي الفُتيا ـ وفي السلوك، كما بيَّنتُ سابقًا.

ومعَ أنّ كثيرًا من الكوفيِّين، وفيهم أبو حنيفة، قد اتُّهم بالإرجاء[٥]، فإنّ إرجاءهم يختلفُ عن الإرجاء البِدْعيِّ الذي سبق أنْ شرحتُه قبلَ قليل، إذ إنّهم كانوا يَرجُونَ لأهل الكبائر الغفرانَ ولا يكفرون بها[٦]، وهو الذي عليه عقيدةُ أهل السُّنة، ولذلك عَدُّوهم معهم، وقد قال الذهبيُّ في ترجمة مِسعَر بن كِدام من «ميزان الاعتدال»: «الإرجاءُ مذهبٌ لعدة من جِلّة العلماء، ولا ينبغي التحامُلُ على قائله»[٧].

وقد وَقَع عندَ بعض كُتّاب الفِرَق خلطٌ بين مؤيِّدي ثوراتِ العَلَويِّين، ولا سيّما ثورةُ زيد بن علي، وبين الزَّيْدية وفرقتها المذهبيّة العقائدية، فمِن

---

(١) هو محمد بن خزيمة بن راشد، أبو عمرو البصري المتوفى بالإسكندرية سنة ٢٧٦هـ وصاحب «الصحيح»، وكتابه مطبوع مشهور (الذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٦٠٧).
(٢) المزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص١٧٧.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) البخاري، الصحيح (٧٥٣٤).
(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٥١٢.
(٦) ينظر تعليق الدكتور بشار عواد معروف على ترجمة أبي حنيفة من تاريخ مدينة السلام للخطيب ج١٥، ص٥١٢ هامش (١).
(٧) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ٤ج، (تحقيق علي محمد البجاوي)، القاهرة، ١٩٦٣م، ج٤، ص٩٩، وسيشار إليه فيما بعد: الذهبي، ميزان الاعتدال.

ذلك مثلًا: ما ذَكَره الشَّهْرَستاني في كتابِه «المِلَل والنحل»: أنّ مِن رجالات التَّبرية من الزَّيْدية: أبو حنيفة، ووكيعُ بن الجَرّاح، ويحيى بنُ آدم، وعُبيدُ الله بن موسى، وعليُّ بن صالح، وأبو نُعيم الفَضْل بن دُكَيْن. ثم ذَكَر من الزَّيدية الخارجينَ معَ محمد وإبراهيمَ ابنَيْ عبد الله بن الحَسَن: إبراهيمَ بنَ سعيد، وعَبّادَ بن العوّام، ويَزيدَ بن هارون، والعلاءَ بن راشد، وهُشَيم بن بَشير، والعوّامَ بن حَوْشَب، ومسلمَ بن سَعيد. ثم عَدَّ شُعبةَ بن الحَجّاج وسُليمانَ بن مِهْران الأعمشَ منَ الشيعة[1].

نعم، هؤلاء كانوا من محبِّي زيد بن علي ومن مؤيِّديه، لكنهم لم يكونوا من «الفِرقة» الزَّيْدية، ولا منَ الشِّيعة بالمفهوم الذي عُرِف فيما بعد، فتشيُّعهم تشيُّعٌ سُنِّي، يختلفُ تمامًا عن مبادئ الشِّيعة الزَّيدية والإماميّة في العقائد، وآلُ البيت أنفسُهم كانوا يومئذٍ يُعدُّون من أئمة أهل السُّنة، مثلَ: عليِّ بن الحُسَين، وابنه محمد بن علي الباقر، وجعفرِ بن محمد المعروفِ بالصادق، وزَيْد بن عليِّ بن الحُسَين، ومحمدٍ وإبراهيمَ ابنَيْ عبد الله بن الحَسَن ونحوِهم.

ممّا تقدَّم يتبيَّن لنا أنّ مفهومَ أهل السُّنة في الفترة موضوع الدِّراسة قدِ استقَرَّ على فئات الفقهاءِ الملتزِمينَ بأُسس المبادئ المذكورة، وهم: مدرسةُ المدينة في الفقه التي تزَعَّمها فيما بعدُ مالكُ بن أنس (ت ١٧٩هـ/ ٧٩٥م)، ومدرسةُ أهل الرأي في العراق التي تزَعَّمها فيما بعدُ أبو حنيفةَ (ت ١٥٠هـ/ ٧٦٧م) وتلامذتُه، ثم فقهُ الإمام الشافعيِّ (ت ٢٠٤هـ/ ٨١٩م) الذي أفاد من المدرستَيْن، وفقهاءُ آخَرونَ كانوا من المقلَّدينَ في الفترة التي نبحثُ فيها ثم انْدَرَسَت فيما بعدُ مذاهبُهم، ممّا سيأتي بيانُه بعدُ. فضلًا عن جمهورِ أهل الحديث الذين تزَعَّمهم فيما بعدُ الإمامُ أحمدُ بن حنبل (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م).

---

(١) الشهرستاني، الملل والنحل، ص١٩٠.

وأرى من المفيد أنّ أتكلّمَ بإيجاز على هذه المدارس الفقهيّة ورجالاتِها ورموزِ أهل الحديث، لأهميّة ما سيأتي من أدوارِهم في هذه الدراسة، إذِ الوقوفُ على شيء من سِيَرهم وآرائهم يُيَسِّر فَهْم مواقفَهم تُجاه السُّلطة السِّياسيّة.

أ ـ مدرسةُ المدينة (مدرسةُ أهل الحديث):

اشتُهرت هذه المدرسةُ باستنادها في التشريع على السُّنة بعد كتاب الله عزَّ وجل، والأخذِ بعمل أهل المدينة المنوَّرة، فكانوا يقدِّمونَه على خَبَر الواحد وعلى القياس، ويَعُدُّونَه بمنزلة المُتواتر، باعتبار المدينة هي دارَ الهجرة وبها استقَرَّ الشَّرعُ وقُبض الرسولُ ﷺ(١)، ثم المصالح المُرسَلة ـ وهي: ما لم يَنُصَّ الشارعُ على إلغائها ولا على اعتبارِها، وسُمِّيت مصلَحةً لأنها تَجلُبُ نفعًا وتدفَعُ ضَررًا، ثم الأخذِ بقول الصّحابيِّ حينَ لا يجدُ حديثًا عن النبي ﷺ، ثم الاستحسان(٢).

وهذه المدرسةُ قائمةٌ في أصولِها على الفقهاء السَّبعةِ الذين عاشوا في المدينة المنوَّرة واشتُهروا بالفقه والفَتْوى، وهم: سعيدُ(٣) بن المُسيِّب (ت ٩٤هـ/ ٧١٢م)،

---

(١) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١م)، المستصفى، (تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافعي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٧٧، الرعيني، محمد بن محمد المغربي (ت ٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م)، مواهب الجليل في مختصر خليل، ط٣، ٦ج، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ج١، ص٥٣١، وج٦، ص٩٤.

(٢) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، ط٢، ٢٠ج، (تحقيق محمد حجي وآخرين)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م ج٤، ص١٥٦. والاستحسان هو ترك القياس لدليل أقوى منه من كتاب أو سنة أو إجماع (زيدان، عبد الكريم (١٩٩٤م)) الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٢٣٠.

(٣) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٢، ص٣٧٩ وج٥، ص١١٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ١٦٩٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٢٦٢، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص٦٦، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٤، ص٢١٧.

وعُروةُ[1] بن الزُّبير (ت ٩٤هـ/ ٧١٢م)، والقاسمُ[2] بن محمد بن أبي بكر الصِّدّيق (ت ١٠٦هـ/ ٧٢٤م)، وعبدُ الله[3] بن عُتْبةَ بن مسعود (ت بعد ٧٠هـ/ ٦٨٩م)، وخارجةُ[4] بن زَيْد بن ثابت (ت ١٠٠هـ/ ٧١٨م)، وسليمانُ[5] بن يَسَار

(١) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص١٧٨، وخليفة، الطبقات، ص٢٤١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٣٨، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٢٢٠٧، وابن حبان، الثقات ج٥، ص١٩٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص١١، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٤، ص٤٢١.

(٢) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص١٨٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ٦٧٥، وابن حبان، الثقات ج٥، ص٣٠٢، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٢، ص١٨٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٣، ص٤٢٧، والذهبي، تذكرة الحفاظ ج١، ص٩٦.

(٣) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص١٢٠، وخليفة، التاريخ، ص٢٦٩، ٢٧٣، والطبقات ص١٤١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٤٨٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٥٦٩، وابن حبان، الثقات ج٥، ص١٧، والمزي، تهذيب الكمال ج١٥، ص٢٦٩.

(٤) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٢٦٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٦٩٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٧٠٧، وابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، الترجمة ٤٣١، والمزي، تهذيب الكمال ج٨، ص٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٤، ص٤٣٧، وتذكرة الحفاظ ج١، ص٩١، والعبر ج١، ص١١٩.

(٥) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص١٧٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ١٩٠١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٦٤٣، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٢، ص١٩٠، وابن الأثير، الكامل في التاريخ ج٢، ص٥٩، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٢، ص٣٩٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص١٠٠، والذهبي، تذكرة الحفاظ ج١، ص٩٠.

(ت ١٠٠هـ/ ٧١٨م)، وأبو سَلَمة[1] بن عبد الرّحمن بن عَوْف (ت ٩٤هـ/ ٧١٢م).

وخَلَف هؤلاءِ الفقهاءَ السَّبعةَ عددٌ من علماءِ المدينة ممّن جَمَعوا الفقهَ والحديث، وكان من أبرزهم: رَبيعةُ بن أبي عبد الرحمن فروخ التيميُّ، المعروفُ بربيعةِ الرأي (ت ١٣٦هـ/ ٧٥٣م)، فهو ـ وإن كان يُفتي في بعض المسائل بالرأي ـ لكنه معدودٌ من هذه المدرسة الملتزِمة بالسُّنة النبَويّة في الاستدلال، فقد تَفقَّه عليه إمامُ هذه المدرسة فيما بعدُ: مالكُ بن أنس صاحبُ المذهب، حتى أنه قال: «ذهبتْ حلاوةُ الفقه منذُ مات رَبيعة»[2]، وقال عبدُ الله ابن وَهْب: حدَّثني عبدُ العزيز ابنُ الماجِشون، قال: لمّا جئتُ إلى العراق جاءني أهلُها فقالوا: حدِّثْنا عن ربيعةِ الرأي، فقال: يا أهلَ العراق، تقولون: ربيعةُ الرأي؟ لا والله ما رأيتُ أحوطَ لسُنّةٍ منه[3]، ولذلك وثّقه جمهورُ أهل الحديث، منهم: أحمدُ بن حَنْبل، وأبو حاتم الرّازي، والنَّسائي، وابنُ سعد، والليثُ بن سَعْد، ويعقوبُ بن شَيْبة وغيرُهم، كما في مصادرِ ترجمته[4]، ومن ثَمّ فهو

(١) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص١٥٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٤٢٩، وابن حبان، الثقات ج٥، ص١، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٣، ص٣٧٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢، ص١١٩٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج١٢، ص١١٧.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٦٥٢.

(٣) الفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص٦٧٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٤١٨.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة)، ص٣٢٠، والدوري، تاريخ ج٢، ص١٦٣، والبخاري، التاريخ الكبير ٣، الترجمة ٩٧٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣، الترجمة ٢١٣١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٤١٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٩، ص١٢٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ج٦، ص٨٩.

لا يُعَدُّ من مدرسة الرأي العراقية، بل إنه حينما ذَهَب إلى العراق امتَنع عن تحديثهم أو إفتائهم[1].

ومنهم: محمدُ بن مُسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شِهَاب الزُّهريُّ (ت ١٢٤هـ/ ٧٤٢م)[2]، الذي أخَذ العلمَ عن الفقهاءِ السَّبعةِ المذكورين، ولا سيّما سعيدُ بنُ المسيِّب الذي جالَسَه عشْرَ سنين[3]، ورَوى مُطَرِّفُ بن عبد الله اليَسَاري، عن مالك قولَه: «ما أدركتُ بالمدينة فقيهًا محدِّثًا غيرَ واحد، قلت: من هو؟ قال: ابنُ شِهاب الزُّهري»[4]. وقال اللَّيثُ بن سَعْد، عن جعفرِ بنَ ربيعةَ: «قلتُ لعِرَاك بن مالك: مَن أفقهُ أهل المدينة؟ قال: أمّا أعلمُهم بقضايا رسول الله ﷺ وقضايا أبي بكر وعُمرَ وعثمان، وأفقهُهم فقهًا وأعلمُهم بمعنًى من أمرِ الناس فسعيدُ بن المسيِّب، وأمّا أغزرُهم حديثًا فعروةُ بن الزُّبير، ولا تشاءُ أن تُفجّرَ من عُبيد الله بن عبد الله بحرًا إلّا فجَّرتَه، قال عِرَاك: وأعلمُهم جميعًا عندي محمدُ بن شِهاب؛ لأنه جَمَع علمَهم إلى علمِه»[5]، ويُعَدُّ الزُّهريُّ من بين أبرزِ شيوخ مالكِ بن أنس، وممّن أكثَرَ الروايةَ عنه في كتابه «الموطأ» في مئات المواضع[6].

---

(١) الفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص٦٧٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٤٢٠.

(٢) تنظر ترجمة الزهري في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص١٥٧ فما بعد، والبخاري، التاريخ الكبير ١، الترجمة ٦٩٣، وتاريخه الصغير ج١، ص٣٢٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨، الترجمة ٣١٨، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٣، ص٣٦٠، والنووي، تهذيب الأسماء ج١، ص٩٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٦، ص٤١٩ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٥، ص٣٢٦.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص١٦٥.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٢، ص٣٨٨، والقسم المتمم، ص١٦٧.

(٥) المزي، تهذيب الكمال ج٢٦، ص٤٣٥-٤٣٦.

(٦) الموطأ، برواية الليثي ج٢، ص٦٨٥-٦٨٧.

ومنهم: يحيى بنُ سعيد بن قَيْس الأنصاريُّ النِّجَاري، أبو سعيد، قاضي المدينة المنوَّرة، ثم أقْدَمَه أبو جعفر المنصورُ العراقَ ووَلّاه القضاء بالهاشميّة قبلَ تأسيس بغدادَ سنة (١٤٣هـ/ ٧٦٠م)، حيث توفِّي في تلك السنة[١]، وقد أكثَر عنه الإمامُ مالكٌ في الفقهِ والحديث، وكان ثقةً ثَبَتًا كثيرَ الحديث حُجّة[٢].

ومنهم: عبدُ الله بن ذَكْوانَ القُرَشيّ، أبو عبد الرّحمن المَدَنيُّ، المعروفُ بأبي الزِّناد[٣] (ت ١٣١هـ/ ٧٤٨م)، قال أبو حاتم الرازي: «ثقةٌ فقيهٌ صالحُ الحديث صاحبُ سُنّة، وهو ممّن تقومُ به الحُجّةُ إذا رَوى عنه الثقات»[٤]. وقال اللّيثُ بن سَعْد، عن عبدِ ربِّه بن سَعيد: «رأيتُ أبا الزِّناد دَخَل مسجدَ النبي ﷺ ومعَه من الأتباع مثلُ ما معَ السُّلطان، فمِن سائل عن فريضة، ومِن سائل عن الحساب، ومِن سائل عن الشِّعر، ومِن سائل عن الحديث، ومِن سائل عن مُعضِلة»[٥]. وقال أبو يوسُفَ القاضي، عن أبي حُنَيفة: قدِمتُ المدينةَ فأتَيْتُ أبا الزِّناد، ورأيتُ ربيعةَ، فإذا الناسُ على رَبيعة، وأبو الزِّناد أفقهُ الرجُلَيْن،

---

(١) تنظر ترجمة يحيى بن سعيد الأنصاري وأخباره في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص٣٣٥، وخليفة، التاريخ ٤٢٠، الطبقات ٢٧٠، والبخاري، التاريخ الكبير ٨، الترجمة ٢٩٨٠، ووكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٤١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٦٢٠، وابن حبان، الثقات ج٥، ص٥٢١، والمزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٢٤٦، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٥، ص٤٦٨.
(٢) المزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٣٥١ فما بعدها.
(٣) ترجمة أبي الزناد في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٣١٨ فما بعد، والدوري، تاريخ ج٢، ص٣٥٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٢٢٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٢٢٧، والمزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص٤٧٦ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٥، ص٤٤٥.
(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٢٢٧.
(٥) المزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص٤٨٠.

فقلتُ له: أنت أفقهُ أهلِ بلدِك... إلخ[1]، وقال مُصعَب بن عبد الله الزُّبيري: «كان أبو الزِّناد فقيهَ أهلِ المدينة»[2].

ومنهم: زَيْد[3] بن أَسْلَم، أبو أُسامةَ المَدَنيُّ الفقيه، مولى عُمرَ بن الخطاب (ت ١٣٦هـ/ ٧٥٣م)، قال البخاري: «قال زكريّا بن عَدِي: حدَّثنا هُشَيم، عن محمد بن عبد الرحمن القُرَشي، قال: «كان عليُّ بن حُسَينِ (بن عليِّ بن أبي طالب) يجلسُ إلى زَيْد بن أَسْلَم ويتخَطَّى مجالسَ قومِه، فقال له نافعُ بن جُبَير بن مُطعِم: تَخطَّى مجالسَ قومِك إلى عبدِ عُمرَ بن الخطاب؟! فقال: إنما يجلسُ الرجلُ إلى مَن ينفعُه في دينِه»[4]، وقال يعقوبُ بن شَيْبة: «وزيدٌ ثقةٌ من أهل الفقه، عالمٌ بتفسير القرآن»[5].

هؤلاء هم أبرزُ شيوخ مالكٍ في الفقه والحديث معًا، ومِن مَعِينِهم تكوَّن فِكرُه الفقهيُّ، فضلًا عمّا رواه عن شيوخِه في الحديث من غير هؤلاء[6]،

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٢٨، ص٥٧.
(٢) ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٣م) التاريخ الكبير، السفر الثالث، ٤ج، (تحقيق صلاح فتحي هلل)، الفاروق الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ج٢، ص٢٦٥، وسيشار إليه فيما بعد: ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير.
(٣) ترجمة زيد بن أسلم في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٣١٤ فما بعد، البخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ١٢٨٧، والصغير ج٢، ص٣٢، ٤٠، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص٦٧٥، والدولابي، الكنى ج١، ص١٠٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٢٥١١، وابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، الترجمة ٥٧٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص١٢ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٦٥٦، والعبر، له ج١، ص٢٣٧ و٢٣٩.
(٤) البخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ١٢٨٧.
(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٦٥٦.
(٦) ينظر فهرس شيوخ مالك في الموطأ، برواية الليثي، ج٢، ص٦٧٩-٦٩١.

ومن أبرزِهم: نافعٌ[1] مولى عبد الله بن عُمر (ت ١١٧هـ/ ٧٣٥م)، أحدُ الثِّقات المُكثرينَ الأثبات، حتى قال الإمامُ البخاري: «أصحُّ الأسانيد: مالكٌ، عن نافع، عن ابنِ عُمر»[2]، وقد شَحَن مالكٌ كتابَه «الموطأ» من الرواية عنه.

وُلد الإمامُ مالكُ[3] بن أَنَسِ بن أبي عامرٍ بن عَمْرٍو بالمدينة المنوَّرة سنةَ (٩٣هـ/ ٧١٢م) لأبوَيْنِ عربيَّيْنِ صَليبةً، فوالدُه حِمْيَريٌّ أصبَحيٌّ، ووالدتُه أزدية[4]. ونَشَأ بينَ عائلة مُرَفَّهة، فطَلَبَ العلمَ وهو حَدَث، وتأهَّل للفُتْيا وجَلَس للإفادةِ وله إحدى وعشرون سنةً فقط، وقَصَده طلبةُ العلم من الآفاق في آخرِ عهد أبي جعفرٍ المنصور وما بعدَ ذلك، وازدَحموا عليه في خلافة الرَّشيد[5] إلى حينِ وفاته سنة ١٧٩هـ/ ٧٩٥م.

ومعَ أنَّ المدينةَ شَهِدت في عهده بعضَ كبارِ العلماء، مثلَ: محمد بن

---

(١) ترجمة نافع في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص١٤٢، خليفة، تاريخ، ص٢٠٦، والطبقات، له، ص٢٥٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٢٧٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٢٠٧٠، وابن حبان، الثقات ج٥، ص٤٦٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص٢٩٨ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٣٢٨، سير أعلام النبلاء ج٥، ص٩٥.

(٢) المزي، تهذيب الكمال ص٢٩، ص٣٠٣.

(٣) ترجمة الإمام مالك في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٩١ فما بعد، خليفة، التاريخ، ص٤٥١، والطبقات ٢٧٥، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٣٢٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٩٠٢، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٤٥٩، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٦، ص٣١٦، وعياض، ترتيب المدارك ج١، ص١٠٢-٢٥٤، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٤، ص١٣٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٧، ص٩١ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧١٩، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٤٨-١٢١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٤٩.

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٢٣، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٤٩.

عبد الرحمن بن المُغيرة المعروف بابن أبي ذئب[١] (ت ١٥٨هـ/ ٧٧٤م) والذي كان يُشَبَّهُ في علمِه بسعيد بن المسيِّب[٢]، ومثلَ عبد العزيز[٣] بن عبد الله بن أبي سَلَمةَ الماجِشُون (ت ١٦٤هـ/ ٧٨٠م) الذي كان فقيهًا وَرِعًا مُتابِعًا لمذاهبِ أهل الحرَميْنِ مُفَرِّعًا عن أصولِهم ذابًّا عنهم[٤]، والذي قال فيه عبدُ الله بن وَهْب: «حَجَجْتُ سنةَ ثمان وأربعينَ ومئة وصائحٌ يصيح: «لا يُفتي الناسَ إلّا مالكُ بن أنس وعبدُ العزيز بن أبي سَلَمة»[٥] وغيرُهما، فإنّ مالكًا كان «هو المُقدَّمَ فيهم على الإطلاق، والذي تُضرَبُ إليه آباطُ الإبل منَ الآفاق» على حدِّ تعبير المؤرِّخ شمس الدِّين الذَّهبي[٦].

وقد رُزق هذا الإمامُ سعادةً في علمِه، فقد كان أولَ مَن صَنّف فيه في تلك

(١) ترجمة ابن أبي ذئب في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٤١٢، والدوري، تاريخ ج٢، ص٥٢٥، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٤٥٥، وتاريخه الصغير ج٢، ص٧٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٧٠٤، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٣٩٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٦٣٠ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٢٠٣، وابن العماد، شذرات الذهب ج١، ص٢٤٥، وغيرهم.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٥١٧-٥١٨.

(٣) ترجمة عبد العزيز هذا في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ١٥٣٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٨٠٢، وابن حبان، الثقات ج٧، ص١١٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٩٤ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص١٥٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٤٤٠ فما بعد، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٠٩، وإنما سُمِّي «الماجشون» لأن وجنتيه كانتا حمراوين فسمي كذلك بالفارسية، لأن «الماريكون» بالفارسية تعني: الخمر، فشبهت وجنتاه بالخمر.

(٤) ابن حبان، الثقات ج٧، ص١١٠-١١١.

(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٩٦.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٥٨.

الأصقاع، ولا سيّما في مدينةِ رسول الله ﷺ حيث كَتَب «الموطأ»، كما رُزق سعادةً في تلامذتِه الكُثْر الذين وَفَدوا عليه من أصْقاع دولةِ الإسلام المتراميةِ الأطراف يومَئذٍ، فحَمَلوا «موطأَه» وآراءه، وتدارسوها وشرحوها، وعَلّقوا عليها، حتّى صارت بعضُ البلدان، مثلَ شمال إفريقيّا والأندَلس لا تَعرِفُ غيرَ مالكٍ إمامًا ولا غيرَ المالكيّة مذهبًا، فضلًا عن بلدانٍ أُخرى مثلَ قسم كبيرٍ من البلاد المصريّة، والإسكندريّة خاصةً، والعراق في بغدادَ والبصرةِ خاصةً[1].

ومن أبرزِ تلامذةِ الإمام مالك الذين حَمَلوا علمَه ونَشَروه في الشَّمال الإفريقيِّ والأندَلُس:

١ ـ أبو الحَسَن عليُّ[2] بن زياد التونُسيُّ (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م)، مولدُه بأطْرابُلُس، وسَكَن القَيْروان، قال ابنُ يونُس[3]: «هو أولُ مَن أدخَل «الموطأ» و«جامعَ»

(١) تنظر مقدمة الدكتور بشار عواد معروف للموطأ برواية الليثي، ج١، ص٦.

(٢) ترجمة علي بن زياد في: القيرواني، أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم (ت ٣٣٣هـ/ ٩٤٥م)، طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت.، ص٢٥١-٢٥٣، وسيشار إليه فيما بعد: القيرواني، طبقات علماء إفريقية، وعياض، ترتيب المدارك ج٣، ص٨٠ فما بعد، والشيرازي، إبراهيم بن علي (ت ٤٧٦هـ/ ١٠٨٣م)، طبقات الفقهاء، (تحقيق إحسان عباس)، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م، ص١٥٢، وسيشار إليه فيما بعد: الشيرازي، طبقات الفقهاء، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٩٣٠.

(٣) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (ت ٣٤٧هـ/ ٩٥٨م)، صاحب كتاب «تاريخ مصر» وكتاب «ذكر الغرباء الواردين على مصر» الذين لم يصلا إلينا، وقام الدكتور عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح بجمع مادتهما من الكتب الأخرى، وطبع في دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٤٢١هـ بمجلدين. وتنظر ترجمته في: ابن خكان، وفيات الأعيان ج٣، ص١٣٧-١٣٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٧، ص٨٥٣، وتذكرة الحفاظ ج٣، ص٨٩٨، والعبر ج٢، ص٢٧٦، وابن شاكر الكتبي، محمد بن شاكر (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)، فوات الوفيات، ٤ج، (تحقيق إحسان عباس)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م، ج٢، ص٢٦٧، وسيشار إليه فيما بعد: ابن شاكر، فوات الوفيات.

سُفيانَ المغربَ، وفسَّر لهم قولَ مالكٍ ولم يكونوا يعرفونَه، وكان قد دَخَل العراقَ والحجازَ في طلبِ العلم»[1]، وقد وَصَلت إلينا قطعةٌ من روايته للموطأ، نَشَرها الأستاذُ الشاذليّ النيفر.

٢ ـ البُهلول[2] بن راشد القَيْروانيُّ (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م)، وكان ممّن رَحَل إلى مالك وسَمع منه وحَمَل عنه العلمَ وبَثّه في القيروانِ وما جاوَرَها، ودوّن الناسُ عنه جامعًا، وقام بفُتياهم[3].

٣ ـ أَسَدُ[4] بن الفُرات، الفقيهُ أبو عبد الله القَيْروانيّ، أحدُ الكبار من أصحاب مالك، وُلد بحَرّانَ سنةَ (١٤٥هـ/ ٧٦٢م)[5]، ودَخَل القيروانَ معَ أبيه غازيًا، واتَّصل بعليِّ بن زياد، ثم رَحَل إلى مالك فسَمع منه «الموطأَ»[6]، ورَحَل إلى الكوفة فأخَذ عن أهلها، ثم عاد إلى القَيْروان، وتوَلَّى القضاءَ بها، وتوفِّي شهيدًا وهو يغزو صِقِلِّيةَ سنةَ (٢١٣هـ/ ٨٢٨م)[7].

---

(١) عياض، ترتيب المدارك ج٣، ص٨٠.

(٢) ترجمته في: القيرواني، طبقات علماء إفريقية، ص٥٢، وعياض، ترتيب المدارك ج٣، ص٨٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٨١٧، وابن فرحون، إبراهيم بن علي (ت ٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، ص١٠٠، وسيشار إليه فيما بعد: ابن فرحون، الديباج المذهب.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٨١٧.

(٤) ترجمة أسد بن الفرات في: القيرواني، طبقات علماء إفريقية، ص٨١، وابن ماكولا، الإكمال ج٤، ص٤٥٤، وعياض، ترتيب المدارك ج٣، ص٢٩١، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص١٨٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٧٤، وسير أعلام النبلاء ج١٠، ص٢٢٥، والعبر ج١، ص٣٦٤.

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٧٤.

(٦) القيرواني، طبقات علماء إفريقية، ص٨٢.

(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٢٢٨.

٤ ـ أبو عبد الله زيادُ[١] بن عبد الرحمن القُرطُبيُّ المُلقَّب شَبطون (ت ١٩٣هـ/ ٨٠٩م)، الذي رَحَل إلى المشرق فسَمِع من مالك وتفَقَّه عليه وحَمَل عنه «الموطأ»، وهو أولُ من أدخل «الموطأَ» إلى بلاد الأندَلُس التي كانت على مذهبِ الأوزاعي، فنَشَر زيادُ بن عبد الرحمن مذهبَ مالك وأبانَ عن فضلِه وتميُّزِه عن غيره، ثم حَمَل الأميرُ هشامُ بن عبد الرحمن بن مُعاويةَ (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) الناسَ على التمذهُب بمذهبِ مالك وحدَه[٢].

٥ ـ أبو محمدٍ يحيى[٣] بنُ يحيى بن كَثِير اللَّيْثيُّ الأندَلُسيُّ (ت ٢٣٤هـ/

---

(١) ترجمته في: الخشني، أبو عبد الله محمد بن الحارث (ت ٣٦١هـ/ ٩٧٢م)، أخبار الفقهاء والمحدثين، (تحقيق ماريا لويسا آبيلا ولويس مولينا)، مدريد ١٩٩٢م، الترجمة ١٠٤، ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد (ت ٤٠٣هـ/ ١٠١٣م)، تاريخ علماء الأندلس، ٢ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠٠٨م، ج١، ص٢١٧، وسيشار إليه فيما بعد: ابن الفرضي، تاريخ، والحميدي، محمد بن فتوح (ت ٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م)، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، (تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٨م، الترجمة (٤٤٠)، وسيشار إليه فيما بعد: الحميدي، جذوة، والضّبي، أحمد بن يحيى (ت ٥٩٩هـ/ ١٢٠٣م)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، (تحقيق كوديرا)، مدريد، ١٨٨٤م، الترجمة (٧٥١)، وسيشار إليه فيما بعد: الضبي، بغية الملتمس، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١١٠٤، وسير أعلام النبلاء ج٩، ص٣١١.

(٢) عياض، ترتيب المدارك ج١، ص٢٦-٢٧.

(٣) ترجمته في: ابن الفرضي، تاريخ ج٢، ص٢٢٢، والشيرازي، طبقات الفقهاء ج١، ص١٥٢، والحميدي، جذوة المقتبس، الترجمة (٩١٠)، وعياض، ترتيب المدارك ج٢، ص٥٣٤-٥٤٧، والضبي، بغية الملتمس، الترجمة (١٤٩٧)، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٦، ص١٤٣-١٤٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٧٢، وسير أعلام النبلاء ج١٠، ص٥١٩-٥٢٥، والعبر ج١، ص٤١٩.

٨٤٩م)، الذي سَمِع في أول أمرِه بقُرطُبة «موطأً» مالك من راويهِ أبي عبد الله زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللَّخْمي، ثم رَحَل إلى المشرق وهُو ابنُ ثمانٍ وعشرينَ سنةً، فسَمِع من مالك بن أنَس «الموطأ»، وتوفِّي الإمامُ مالكٌ وهو لمّا يزَلْ بالمدينة[١]، فحَضَر جنازتَه. قال ابنُ الفَرَضي: «كان يُفتي برأي مالك... وكان إمامَ وقتِه وواحدَ بلدِه»[٢]، وقال الذَّهبي: «وبه ظَهَر مذهبُ الإمام مالك بالأندَلُس»[٣]، واشتُهرت روايتُه للموطّأ، حتّى أنّ المغاربةَ والأندَلسيِّين لا يَعرِفونَ غيرَها، وهي مطبوعةٌ مشهورةٌ متداوَلةٌ إلى يوم الناس هذا.

أمّا في البلاد المِصْريّة فقد اشتُهر من تلامذةِ مالك عددٌ من أعلام العلماء: الفقهاءِ والمحدِّثين، لعلّ من أبرزِهم:

١ ـ أبا محمد عبدَ الله[٤] بن وَهْب بن مُسلم المِصْريَّ، عالمَ الدِّيار المصريّة (١٢٥-١٩٧هـ/ ٧٤٣-٨١٣م)، لازَمَ مالكًا المدةَ الطويلةَ وأخذَ عنه، قال يونُس بن عبد الأعلى، عن هارونَ بن عبد الله الزُّهري: «كان الناسُ يختلفونَ في الشيءِ عن مالك، فينتظرونَ قدومَ ابنِ وَهْب حتى يسألوهُ عنه»[٥]،

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٧٢.
(٢) ابن الفرضي، تاريخ ج٢، ص٢٢٣-٢٢٤.
(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٧٤.
(٤) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٨، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٧١٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٨٧٩، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٣٤٦، وابن الجوزي، المنتظم ج٥، ص٧٧، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص٣٦-٣٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١١٤٣، وسير أعلام النبلاء ج٩، ص٢٢٣، والعبر ج١، ص٣٢٢.
(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٨٧٩.

وقال عليُّ بن الحُسين بن الجُنَيد: «سمعتُ أبا مُصعب[1] يُعظِّم ابنَ وَهْب، وسَمِع أبو مصعب «مسائلَ مالك» منَ ابن وَهْب، ويقول: «مسائلُ ابن وَهْب عن مالك صحيحة»[2].

٢ ـ أبا عبد الله عبدَ الرحمن[3] بنَ القاسم بن خالد بن جُنادةَ العُتَقيَّ المصريَّ الفقيهَ راويةَ «الموطأ» عن مالك، وراويةَ مسائله (١٣٢-١٩١هـ/ ٧٥٠-٨٠٦م)، لازَمَ مالكًا مدةً ملازمةَ ابن وَهْب له، قال ابنُ وَهْب: «خرَجْتُ أنا وابنُ القاسم بضعَ عشْرةَ سنةً إلى مالك، فسنةً أسألُ أنا مالكًا، وسنةً يسألُه ابنُ القاسم»[4]، وقيمةُ ابن القاسم ليست في رواية «الموطأ» حسبُ، بل في المسائل الفقهيّة التي نَقَلَها عن مالك أيضًا، والتي تظهرُ في كتاب «المدوَّنة» التي صارت فيما بعدُ أَجَلَّ كتُبِ المالكية، وهي التي رَتَّبها فيما بعدُ الإمامُ عبدُ السلام بنُ سعيد التَّنُوخيُّ المعروفُ بسُحنون[5] قاضي القَيْروان (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م) على أبوابِ الفقه، وهي مطبوعةٌ مشهورة.

(١) أبو مصعب هو أحمد بن أبي بكر الزهري القرشي (ت ٢٤٢هـ/ ٨٥٦م)، أحد الرواة المدنيين المشهورين لموطأ مالك، وقد عثر على نسخة من موطئه الدكتور بشار عواد معروف، وحققها ونشرتها مؤسسة الرسالة في بيروت، سنة ١٩٩٢م، وترجمته في المزي، تهذيب الكمال ج١، ص٢٧٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٧٤.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٨٧٩.

(٣) ترجمة عبد الرحمن بن القاسم في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٣٢٥، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٣٧٤، وابن القيسراني، الجمع ج١، ص٢٩٣، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص١٢٩، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص١٢٠، وتذكرة الحفاظ ج١، ص٣٥٦، وتاريخ الإسلام ج٤، ص١١٤٩.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص١٢١.

(٥) تنظر ترجمة سحنون في: ابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص١٨٠-١٨٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٨٦٧.

٣ ـ أَشْهبَ[١] بنَ عبد العزيز بن داودَ بن إبراهيمَ القَيْسيَّ، أبا عَمْرو الفقيهَ المصريَّ، قيل: اسمُه مِسْكين، وأشهبُ لقبٌ (١٤٠-٢٠٤هـ/ ٧٥٧-٨١٩م)، رَحَل إلى مالك وتَفقَّه عليه، وعاد إلى مصرَ فنَشَر فيها مذهبَ الإمام مالك، قال الذَّهبي: «وكان أشهبُ من كبار أصحاب مالك، وما هو بدون ابن القاسم، وإن كان ابنُ القاسم أبصَرَ بفقهِ مالكٍ منه، ولكنّ أشهَب أعلمُ بالحديث منَ ابن القاسم»[٢].

٤ ـ أبا محمد عبدَ الله[٣] بنَ عبد الحَكَم بن أعيَنَ المصريَّ، الفقيهَ المشهور (ت ٢١٤هـ/ ٨٢٩م)، سَمِع من مالك «الموطأ» وأجزاءً من مسائله، وقال ابنُ حِبّان: «كان ممّن تَفقَّه على مذهبِ مالك وفَرّع على أصولِه»[٤]،

(١) ترجمة أشهب في: البرديجي، أحمد بن هارون (ت ٣٠١هـ/ ٩١٤م)، طبقات الأسماء المفردة، (تحقيق سكينة الشهابي)، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٧م، ص١٠٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ١٢٩٧، وابن زبر، محمد بن عبد الله (ت ٣٧٩هـ/ ٩٨٩م)، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، ٢ج، (تحقيق عبد الله الحمد)، دار العاصمة، الرياض ١٤١٠هـ، ج٢، ص٤٥٥، وابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، وسيشار إليه فيما بعد: ابن عبد البر، الانتقاء، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص٢٩٦ فما بعد.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٦.

(٣) ترجمة ابن عبد الحكم في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٨، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٤٢٨، والصغير ج٢، ص٣٢٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٤٨٥، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٣٤٧، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص٣٤، والمزي، تهذيب الكمال ج١٣، ص١٩١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٤٨، وسير أعلام النبلاء ج١٠، ص٢٢٠، والعبر ج١، ص٣٦٦.

(٤) ابن حبان، الثقات ج٨، ص٣٤٧.

وقال أبو إسحاقَ الشِّيرازي: «وكان أعلمَ أصحابِ مالك في مختلف قولِه، وأفْضَتْ إليه الرِّياسةُ بعدَ أشهب»(١).

ب ـ مدرسةُ الكوفة (أهلِ الرأي):

تقومُ أُسسُ هذه المدرسة على الاجتهاد وإعمالِ الرأي فيما لم يأتِ به نصٌّ ثابت في الكتابِ أو السُّنة أو أقوالِ الصَّحابة رضي اللهُ عنهم، ويتمثَّلُ هذا في قولٍ لابن مسعود رضي الله عنه، قال فيه: «قد أتَى علينا زمانٌ وما نُسألُ وما نحن هناك، وإنّ اللهَ قَدّر أنْ بلَغْتُ ما ترَوْن، فإذا سئلتُم عن شيء فانظُروا في كتاب الله، فإنْ لم تجِدوه في كتاب الله عزَّ وجلَّ ففي سُنّة رسول الله ﷺ، فإنْ لم تجِدوه في سُنّة رسول الله ﷺ فما أجْمعَ عليه المسلمون، فإنْ لم يكنْ فيما أجْمعَ عليه المسلمونَ فاجتهِدْ رأيَك ولا تقُلْ: إنّي أخافُ وأخشى، فإنّ الحلالَ بيّن والحرامَ بيّن وبينَ ذلك أمورٌ مُشتبِهة، فدَعْ ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك»(٢)، وفي قول إمام أهل الرأي أبي حنيفةَ النُّعمان بن ثابت، الذي رواهُ يحيى بنُ مَعِين، قال: «آخُذُ بكتاب الله، فما لم أجدْ فبسُنّة رسول الله ﷺ، فإنْ لم أجدْ في كتاب الله ولا سُنّةٍ آخُذُ بقول أصحابِه، آخُذ بقول مَن شئتُ منهم، وأدَعُ قولَ مَن شئتُ، ولا أخرجُ من قولهم إلى قول غيرِهم، فإذا ما انتهى الأمرُ أو جاء الأمرُ إلى إبراهيمَ والشَّعبيِّ وابن سِيرينَ والحَسَن وعطاءٍ وسعيد بن المسيِّب، وعَدَّد رجالًا، فقومٌ اجتهدوا فأجتهدُ كما اجتَهَدوا»(٣).

---

(١) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص١٥١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٤٩.
(٢) الدارمي، المسند، رقم (١٧١)، الحاكم، المستدرك ج٤، ص٩٤.
(٣) الدوري، تاريخ ج٤، ص٦٣ رقم (٣١٦٣).

من هنا يتّضحُ أنّ الدليلَ الأولَ لهذه المدرسة هو كتابُ الله تعالى، فإنْ لم يَجِدوا اتَّبعوا ما صَحَّ عندَهم من سُنّة رسول الله ﷺ، فإنْ لم يجدوا أخَذوا بقول الصَّحابي، فإنْ لم يَجدوا في هذه الأصول الثلاثة أخَذوا بالقياس ما وَجَدوه سائغًا، فإنْ لم يَستسيغوا ما يؤدِّي إليه القياسُ أخَذوا بالاستحسان ما استقامَ لهم، وهو العملُ بأقوى الدليلَيْن[1]، فإنْ لم يستقمْ لهم أخَذوا بما يتعاملُ به الناس، وهو العُرْف.

وقد قام أساسُ هذه المدرسة على فقه عليٍّ بن أبي طالب وعبدِ الله بن مسعود رضي الله عنهما، قال الذَّهبي: «فأفقَهُ أهل الكوفة عليٌّ وابنُ مسعود، وأفقهُ أصحابِهما عَلْقمةُ[2]، وأفقهُ أصحابِه إبراهيم[3]، وأفقهُ أصحاب إبراهيمَ

(١) أساس الاستحسان: أن يجيء الحكم مخالفًا لقاعدة مطردة لسببٍ يجعل الخروج عن القاعدة أقرب إلى الشرع من الاستمساك بالقاعدة.

(٢) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك، أبو شبل النخعي الكوفي الفقيه المشهور، (ت ٦٢هـ/ ٦٨١م)، كان فقيهًا إمامًا ثبتًا حجة، أدرك الجاهلية، وسمع عمر وعثمان وعليًا وابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وغيرهم وشهد صفين مع علي، وكان يُشَبّه بعبد الله بن مسعود في هديه وسمته. تنظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٨٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٧٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٢٢٥٨، وابن حبان، الثقات ج٥، ص٢٠٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٢٤٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢، ص٦٨٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٣٠٠.

(٣) هو إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي الأعور، ابن أخت علقمة بن قيس النخعي (ت بين ٩١-١٠٠هـ/ ٧١٠-٧١٩م) وتنظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ١، الترجمة ٩٣٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٢٩١، والعجلي، الثقات، الترجمة (٢٦)، وابن حبان، الثقات ج٦، ص٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص١٠٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢، ص١٠٥١.

حَمّاد[١]، وأفقهُ أصحاب حَمّاد أبو حنيفة[٢]».

وُلد أبو حنيفةَ النُّعمانُ بن ثابت الكوفيُّ بالكوفة سنةَ (٨٠هـ/ ٦٩٩م)، وبها نَشَأ وترَبّى. ويظهرُ أنه امتَهنَ التجارةَ كأبيه، فكان تاجرَ خَزٍّ له دُكّانٌ معروف في مَحَلّة عَمْرِو بن حُرَيث بالكوفة[٣]. وبَدأ بطلب العلم منذُ فترةٍ مبكِّرة من حياته، فلزم الفقيهَ حَمّادَ بن أبي سُليمان، فتخرَّج عليه في الفقه وظَلَّ ملازمًا له إلى حينِ وفاته، ثم استقَلَّ بالدرس وقَعَد في مكان شيخِه حَمّاد في حَلْقتِه من مسجد الكوفة[٤]. وفي أثناءِ ذلك اتّصل أبو حنيفةَ بعلماءِ الحرمَيْن، فاتَّصل بعطاءِ[٥]

---

(١) هو حماد بن أبي سليمان الفقيه الكوفي (ت ١٢٠هـ/ ٧٣٨م)، كان أفقه أصحاب إبراهيم النخعي وأبدعهم في المناظرة والرأي. تنظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٣٢، والدوري، تاريخ ج٢، ص١٣١، وخليفة، الطبقات، ص٢٢٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٧٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٦٤٢، وابن الأثير، الكامل ج٥، ص٢٢٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٢٦٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٢٢٥.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٥، ص٢٣٦.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٤٦.

(٤) المصدر نفسه ج١٥، ص٤٥٦-٤٥٧.

(٥) هو عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي الفهري، مولاهم، عامل عمر بن الخطاب على مكة، قال ابن سعد، «وانتهت فتوى أهل مكة إليه وإلى مجاهد في زمانهما، وأكثر ذلك إلى عطاء... وكان ثقة فقيهًا عالمًا كثير الحديث» (الطبقات الكبرى ج٥، ص٤٧٠). وتنظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٩٩٩، وتاريخه الصغير ج١، ص٢٧٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٨٣٩، وابن حبان، الثقات ج٥، ص١٩٨، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص٢٦١-٢٦٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٦٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٢٧٧.

ابن أبي رَبَاح المكيِّ (ت ١١٥هـ/ ٧٣٣م)، وبنافع مَوْلى عبدِ الله بن عُمر، ومالكِ بن أنس، فأخَذ عِلمَ عُمرَ وابن عُمر عن نافع، فجَمَع فقهَ أهل العراق معَ فقهِ أهل الحرمَيْن[١].

تَبوّأَ أبو حنيفةَ منزلةً عظيمة في الفقه الإسلاميِّ عامةً، وفقه أهل العراق خاصةً، فصار إمامَ أهل الرأي، واعتَرف كبارُ العلماء منَ الفقهاء بمنزلتِه العلميّةِ السامقة، فقد رَوى الإمامُ الشافعيُّ، قال: «قيل لمالكِ بن أنس: هل رأيتَ أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيتُ رجلًا لو كلَّمك في هذه السارية أن يَجعلَها ذهبًا لَقام بحُجّتِه»[٢]. وكان عبدُ الله بن المبارك يقول: «أبو حنيفةَ أفقهُ الناس»[٣]، ويقولُ أيضًا: «لولا أنَّ اللهَ أغاثَني بأبي حنيفةَ وسُفيانَ كنت كسائر الناس»[٤]، وقال يحيى بنُ سعيد القَطّان (وهو من أكثرِ المحدِّثين تشدُّدًا وتحرِّيًا)[٥] يقول: «لا نكذِبُ اللهَ، ما سَمِعنا أحسنَ من رأي أبي حنيفة، وقد أَخَذْنا بأكثرِ أقواله، قال يحيى بنُ مَعِين: وكان يحيى بنُ سعيد يذهبُ في الفَتْوى إلى قول الكوفيِّين ويختارُ قولَه من أقوالهم، ويَتْبعُ رأيَه من بين أصحابه»[٦].

وقد هَيّأ اللهُ لأبي حنيفةَ تلامذةً نُجَباءَ كان لهمُ الأثرُ العظيم في تنمية

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٥٨.
(٢) المصدر نفسه ج١٥، ص٤٦٣.
(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦، ص٤٠٣.
(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٦١.
(٥) تنظر ترجمة يحيى بن سعيد في: المزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٣٢٩-٣٤٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٤٤-١٢٤٩.
(٦) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٧٤.

فقهِه ونَشْره في الآفاق، كان في مقدِّمتهم أبو يوسُفَ يعقوبُ[1] بنُ إبراهيمَ الأنصاريُّ (١١٣-١٨٢هـ/ ٧٣١-٧٩٨م) الذي وَلِي القضاءَ لثلاثة من خُلفاءِ بني العبّاس هم: المَهْدي والهادي والرَّشيد، وكان حَظِيًا عند الرَّشيد[2]، وله الفضلُ العظيم في نَشْر مذهب أهل الرأي.

أمّا التلميذُ الآخَرُ فهو: محمدُ بن الحَسَن بن فَرْقَد الشَّيْبانـيُّ الكوفي (١٣٢-١٨٩هـ/ ٧٤٩-٨٠٥م)، الذي يُعَدُّ من الناقلينَ البارِزين لفقه أهل الرأي عامةً وفقهِ أبي حنيفةَ خاصّة، بحيثُ صارت كُتبُه معدودةً من المصادرِ الأُولى لفقه أبي حنيفة مثلَ: كتاب «المبسوط»، وكتاب «الجامع الكبير»، وكتاب «الجامع الصَّغير»، وكتاب «السِّيَر الكبير» وغيرِها[3].

---

(١) تنظر ترجمة أبي يوسف عند: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٣٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٣٤٦٣، ومسلم، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ/ ٨٧٥م)، الكنى، (تحقيق عبد الرحيم القشقري)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م، الترجمة (٣٧٦١)، وسيشار إليه فيما بعد: مسلم، الكنى، ووكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٥٤، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٣٥٩، والدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)، المؤتلف والمختلف، ٥ج، (تحقيق موفق بن عبد الله)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، ج٣، ص١٤١١، وسيشار إليه فيما بعد: الدارقطني، المؤتلف، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٠٢١.

(٢) ابن عبد البر، الانتقاء، ص١٧٢.

(٣) تنظر أخبار محمد بن الحسن الشيباني ومؤلفاته عند: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٢٥٣، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٤٥٨، والمجروحين، له ج٢، ص٢٧٥، وابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥هـ/ ٩٧٦م)، الكامل في ضعفاء الرجال، ٩ج، (تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ج٧، ص٣٧٧، وسيشار إليه فيما بعد: ابن عدي، الكامل، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٩٥٤-٩٥٧.

ومن تلامذة أبي حنيفةَ: زُفَرُ بن الهُذَيل (١١٠-١٥٨هـ/ ٧٢٨-٧٧٥م)، وهو ممّن نَقَل الكثيرَ من آراءِ أبي حنيفة، قال الحَسَن بن زياد: ما رأيتُ أحدًا يُناظر زُفَرَ إلّا رحمتُه[1].

وقدِ اكتسبَ المذهبُ الحنفيُّ نفوذًا رسميًا في الدَّولة العبّاسيّةِ منذُ وَلِي أبو يوسُفَ القضاءَ للمَهْدي والهادي والرَّشيد، ولا سيّما عندَ ولايتِهِ قضاءَ القضاة للرشيد حينما صار هو الذي يُولِّي القضاةَ في أنحاءِ الدَّولة العبّاسيّة المترامية الأطراف يومَئذٍ.

جـ ـ مذهبُ الشافعي:

ومن بينِ مدرسة الحديثِ في المدينة ومدرسةِ الرأي في العراق كان نِتاجُ مذهبٍ جديد هو مذهبُ أبي عبد الله محمدِ بن إدريسَ الشافعيِّ (١٥٠-٢٠٤هـ/ ٧٦٧-٨٢٠م)، ذلك أنَّ الإمامَ الشافعيَّ وُلد بغَزّةَ، ثم تحوَّلت به أُمُّه إلى مكةَ المكرَّمة فنَشَأ بها، وطَلَبَ العلمَ مبكرًا، فأخَذ عن مُفتي مكةَ مسلم[2] بن خالد

(١) تنظر ترجمة زفر بن الهذيل وأخباره في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨٧، والطبقات الصغير، ج١، ص٣٨٧، والطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، المنتخب من ذيل المذيل، مؤسسة الأعلمي، بيروت، د.ت.، ص١٣٩، وسيشار إليه فيما بعد: الطبري، ذيل المذيل، وابن دريد، محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ/ ٩٣٣م)، الاشتقاق، (تحقيق عبد السلام هارون)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ص٢١٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٦٠٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٥١-٥٢.

(٢) ترجمة مسلم بن خالد الزنجي في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٤٩٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٠٩٧، وتاريخه الصغير ج٢، ص٢٦٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٨٠٠، وابن حبان، الثقات ج٧، الترجمة ٤٤٨، والخطيب، أحمد بن علي البغدادي (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، ط٢، (تحقيق محمد مطر الزهراني)، دار الصميعي، الرياض ٢٠٠٠م، ص٣٤٢، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٧، ص٥٠٨ فما بعد.

الزَّنْجيّ (ت ١٧٩هـ/ ٧٩٥م)، وسُفيانَ[1] بن عُيَيْنة (ت ١٩٨هـ/ ٨١٤م)، وغيرِهما. ورَحَل إلى المدينة المنوَّرة فحَمَل عن الإمام مالكٍ «الموطأ»، وعن غيره من علماءِ المدينة، وتأثَّر بهم[2].

ثم قَدِم الشافعيُّ إلى بغدادَ سنةَ (١٨٤هـ/ ٨٠٠م) ونَزَل فيها على محمد بن الحَسَن الشيبانيِّ صاحب أبي حنيفة، وكَتَب عنه فقهَ العراقيِّين، فحَمَل عنه وِقْرَ بعير[3] وتأثَّر به تأثرًا بيّنًا، ثم عاد إلى مكة. وقَدِم بغدادَ ثانيةً سنةَ (١٩٥هـ/ ٨١١م) وبقي فيها سنتَيْن، وفي هذه المدة التقى بالإمام أحمدَ بن حَنْبل، والفقيهِ أبي ثَوْر إبراهيمَ بن خالد الكَلْبي والحُسَين بن علي الكَرَابيسيِّ ونحوِهم. ورَجَع إلى مكة، ثم عاد إلى بغدادَ ثالثةً سنة (١٩٨هـ/ ٨١٣م) وبقي فيها عدةَ أشهر، ثم سافر إلى مصر[4]، وبها توفِّي سنة ٢٠٤هـ[5].

وفي بغدادَ أَلَّف الشافعيُّ كتابَه «الحُجّة»، الذي تَضمَّن فقهَهُ القديم، فكان العراقيُّونَ يتداولونَه، ولمّا اتَّصل بفقهاءِ أهل الرأي في العراق غيَّر الكثيرَ من آرائه التي كان قد حَمَلَها من المدينة المنوَّرة، ولمّا استقرَّ بمصرَ

---

(١) ترجمة سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي نزيل مكة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٤٩٧، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ٢٠٨٢، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص١٨٥-١٨٧، والطبري، ذيل المذيل، ص١٠٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٩٧٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص١٧٧ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١١١٠.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٦-٧.

(٣) ابن كثير، إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م)، البداية والنهاية في التاريخ، ٢٠ج، (مجموعة من المحققين)، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٧م، ج١١، ص١٤-١٥.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص٤٠٩، وابن كثير، البداية ج١١، ص١٥.

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٧١.

كتَبَ فقهَه الجديدَ الذي يختلفُ عن فقه أهل المدينة وعن فقهِ أهل العراق، فهو ـ وإن كان يُتابعُهم في بعض الأصول من نحوِ: الأَخْذ بالكتابِ والسُّنة والإجماع والقياس ـ ولكنه لم يأخُذْ بأقوال الصَّحابة؛ لأنها ـ فيما يرى ـ اجتهاداتٌ تحتملُ الخطأ، كما أنه تَرَكَ العملَ بالاستحسان الذي قالت به المدرستانِ: المدَنيّةُ والعراقية، لاعتقادِهِ أنّ الاستحسانَ هو في حقيقتِهِ تشريع، والتشريعُ إنّما يكونُ لله ورسوله، فكان يقول: «منِ استَحسنَ فقد شَرَّع»[(١)]. كما ردّ المصالحَ المرسَلة[(٢)]، وأنكر الاحتجاجَ بعمل أهل المدينة، متعلّلًا بأنّ أهلَ المدينة ليسوا معصومين[(٣)]، وتَظهرُ هذه الآراءُ في كتابِهِ «الأُمّ» الذي رَواه تلميذُه الرَّبيعُ[(٤)] بن سُليمانَ المُراديُّ (ت ٢٧٠هـ/ ٨٨٤م).

ولا أدلَّ ـ على ما ذهبتُ إليه من القول بأنّ مذهبَ الإمام الشافعيِّ إنّما هو مَزيجٌ من مدرسة المدينة ومدرسة الرأي العراقيّة ـ من قولِ الإمام أحمد:

---

(١) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١م)، المستصفى، ص١٧١، والمنخول من تعليقات الأصول، ط٣، (تحقيق محمد حسن هيتو)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٨م، ص٤٧٦.

(٢) الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م)، المحصول، ط٣، ٦ج، (تحقيق طه جابر العلواني)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م، ج٥، ص٧١، وج٦، ص١٦٢، وابن قدامة، موفق الدِّين عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، ط٢، ٢ج، مؤسسة الريان، القاهرة، ٢٠٠٢م، ج١، ص٤٨٢.

(٣) الماوردي، علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م)، الحاوي الكبير، ١٩ج، (تحقيق علي معوض)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ج٣، ص٣٨٢.

(٤) ترجمة الربيع في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٢٠٨٣، والشيرازي، طبقات الفقهاء، ص٧٩، وابن الجوزي، المنتظم ج٥، ص٧٧، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات ج١، ص١٨٨، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٢، ص٢٩١-٢٩٢، والمزي، تهذيب الكمال ج٩، ص٨٧ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٣٣٢.

«ما زلنا نلعنُ أهلَ الرأي ويلعنونَنا حتّى جاء الشافعيُّ فمَزجَ بينَنا»[1]، قال القاضي عِياضٌ معقبًا على هذا القول النَّفيس: «يريدُ ـ يعني الإمامَ أحمدَ ـ أنه تمسَّك بصحيح الآثار واستعمَلَها، ثم أراهم أنَّ منَ الرأي ما يُحتاجُ إليه وتنبني أحكامُ الشرع عليه، وأنه قياسٌ على أصولِها ومُنتزَعٌ منها، وأراهم كيفيّةَ انتزاعِها والتعلُّقَ بعِلَلها وتنبيهاتِها»[2]، وهذا ـ فيما أرى ـ لم يكنْ إلّا نتيجةَ دراسته لمذهب أَهل الرأي على محمد بن الحَسَن الشَّيباني وتأثُّرِه به، ومن ثَمّ فإن الشافعيَّ لا ينبغي أن يُحسَبَ على أيٍّ من المدرستَيْنِ المذكورتَيْن.

وعلى خُطا الإمام الشافعي سار عددٌ من تلامذته النُّجباء، فكانت لهم الآثارُ المحمودةُ في نشر هذا المذهبِ الجديد، كما شارك بعضُهم في الحياة الفِكريّة والسِّياسيّة والعقائديّة، لعل من أبرزِهم ثلاثةً من هؤلاء التلامذة:

أولُهم: أبو يعقوبَ يوسُفُ[3] بن يحيى البُوَيْطيُّ (ت ٢٣١هـ/ ٨٤٦م)، الذي كان من تلامذة الشافعيِّ البارزين، صَليبًا في السنة يَرُدُّ على أهل البدع، وكان قد حُمِل إلى بغدادَ في أيام الواثق ممتحَنًا بالفتنة المعروفة بخَلْق

---

(١) عياض، ترتيب المدارك ج١، ص٩١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ترجمة البويطي في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٩٨٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٤٣٩، والشيرازي، طبقات الفقهاء، ص٧٩، وابن الأثير، الكامل ج٧، ص٢٦، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٧، ص٦١، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٢، ص٤٧٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٧٧، وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٥٨، والسبكي، تاج الدِّين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)، طبقات الشافعية الكبرى، ط٢، ١٠ج، (تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو)، هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٣هـ، ج٢، ص١٦٢، وسيشار إليه فيما بعد: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى.

القرآن، فامتنَع منَ الإجابة، فحُبِس مقيَّدًا بالحديد، ولم يزَلْ محبوسًا إلى حين وفاته(١).

وثانيهم هو: أبو إبراهيمَ إسماعيلُ(٢) بن يحيى بن إسماعيلَ بن عَمْرو بن إسحاق المُزَنيّ (١٧٥-٢٦٤هـ/ ٧٩١-٨٧٨م)، قال الشافعيُّ عنه: المُزَني: ناصرُ مذهبي(٣). وقال أبو إسحاقَ الشِّيرازي: «كان زاهدًا عالمًا مجتهدًا، مُناظرًا مِحْجاجًا، غَوّاصًا على المعاني الدقيقة، صَنَّف كتبًا كثيرة: الجامعَ الكبير، والجامعَ الصغير، ومختصرَ المختصَر، والمنثورَ، والمسائلَ المعتبرة... إلخ»(٤).

أمّا الثالثُ فهو: الرَّبيع(٥) بن سليمانَ بن عبد الجَبّار المُراديُّ (ت ٢٧٠هـ/ ٨٨٤م)، راويةُ كتابَي الشافعيّ: «الرسالة» و«الأُمّ»، وتُقدَّم روايتُه على رواية المُزَنيِّ إذا تعارضَتا(٦).

ومعَ أنّ هذه المذاهبَ الفقهيّةَ هي التي اشتُهرتْ فيما بعدُ وصار لها أتباعُها ومُقلِّدوها في أنحاءِ العالم الإسلامي، لكنْ أرى من الواجبِ علَيَّ

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٤٤٠.
(٢) ترجمة المزني في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٦٨٨، والدارقطني، المؤتلف والمختلف ج٤، ص٢١٩١، والخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله (ت ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٣ج، (تحقيق محمد سعيد عمر)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٩هـ، ج١، ص٤٢٩، والشيرازي، طبقات الفقهاء، ص٩٧، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج١، ص٢١٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٢٩٩، وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٤٩٢، والسبكي، طبقات الشافعية ج٢، ص٩٣.
(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٢٩٩.
(٤) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص٩٧.
(٥) ذكرت قبل قليل مصادر ترجمته.
(٦) السبكي، طبقات الشافعية ج٢، ص١٣١.

الإشارةَ إلى بعض الفقهاءِ الكبار الذين اجتهدوا فقَلَّدهم أناسٌ كثيرون، ثم انْدثَرت مذاهبُهم، ممّن عاشوا في الفترة التي تتخَلَّلُها هذه الدراسة، مثلَ: سُفيانَ[1] بن عُيَيْنةَ الهِلاليِّ (ت ١٩٨هـ/ ٨١٤م) بمكة المكرمة، وسُفيانَ[2] بن سعيد الثَّوريِّ (ت ١٦١هـ/ ٧٧٨م) بالكوفة، وحَمّاد[3] بن زَيْد الأزْديِّ (ت ١٧٩هـ/ ٧٩٥م) بالبصرة، وعبدِ الرحمن[4] بن عَمْرو الأوزاعيِّ (ت ١٥٧هـ/ ٧٧٤م)

---

(١) تقدمت ترجمته قبل قليل.

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، عالم الحديث والفقه المشهور، ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٧١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ٢٠٧٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٩٧٢، وابن قتيبة، المعارف ٤٩٧-٤٩٨، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص٧١٣-٧٢٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٢١٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص١٥٤ فما بعد، الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٣٨٢، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٢٢٩-٢٧٩.

(٣) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري الذي قال فيه عبد الرحمن بن مهدي: «أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص١٧٦-١٧٧)، وترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٨٦، وخليفة، الطبقات، ص٢٢٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ١٠٠، وتاريخه الصغير ج٢، ص٢١٨، وابن قتيبة، المعارف ص٥٠٢-٥٠٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٢٣٩ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٦٠٨، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٤٥٦-٤٦٦.

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، أبو عمرو الأوزاعي إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه، كان يسكن دمشق بمحلة الأوزاع ثم تحوّل إلى بيروت، فسكنها مرابطًا بها إلى أن مات، ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٨، والدوري، تاريخ ج٢، ص٣٥٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ١٠٣٤، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٦٢، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٦، ص١٣٥، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص١٢٧، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٣٥، ص١٤٧ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج١٧، ص٣٠٧ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٠ فما بعد.

في بلاد الشام والأندَلُس قبلَ انتشار مذهبِ الإمام مالكٍ بها، وإسحاقَ[1] بن إبراهيمَ بن مَخْلَد الحَنْظَليِّ المعروفِ بابن راهُوْيَة (ت ٢٣٨هـ/ ٨٥٣م) في خُراسان، واللَّيث[2] بن سَعْد بن عبد الرحمن الفَهْميِّ (ت ١٧٥هـ/ ٧٩١م) في البلاد المِصْريّة، وأبي ثَوْر إبراهيمَ بن خالد[3] بن أبي اليمان الكَلْبيّ (ت ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م)، وداودَ[4] بن عليٍّ بن خَلَف الظاهريِّ (ت ٢٧٠هـ/ ٨٨٤م) ببغداد، ممّن كانت لهم ولبعضِ أتباعِهم مواقفُ منَ السُّلطة السِّياسيّة في العصر الذي تتناولُه هذه الدراسة.

د ـ المُحَدِّثون:

وإلى جانبِ هذه المدارس الفقهيّة المتنوِّعة كان أصحابُ الحديث قد نَهَجوا منهجًا متميِّزًا تَمثَّل بالعناية الفائقةِ بالحديث النبويِّ الشَّريف روايةً ودراية، وصار من سِماتهم الابتعادُ عن التقليد، ونَبْذُ الرأي، والاستنادُ إلى

(١) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو يعقوب المروزي المعروف بابن راهوية نزيل نيسابور، أحد أئمة المسلمين الذين اجتمع لهم الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع، وترجمته في: ابن حبان، الثقات ج٨، ص١١٥، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٣٦٢ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٣٧٣ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٧٨١، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص٣٥٨، والسبكي، طبقات الشافعية ج٢، ص٨٣ وغيرها.

(٢) تقدم التعريف به وترجمته.

(٣) تقدمت ترجمته وذكر مصادر ترجمته.

(٤) هو داود بن علي بن خلف، أبو سليمان الفقيه الظاهري، أصبهاني الأصل، سكن بغداد وبها صنف كتبه التي يعتمد فيها على ظواهر النصوص من غير تأويل ولا قياس. ترجمته في: أبي نعيم، ذكر أخبار أصبهان ج١، ص٣٦٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٣٤٢ فما بعد، والسمعاني في «الظاهري» من الأنساب، وابن الجوزي، المنتظم ج٥، ص٧٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٣٢٧، وسير أعلام النبلاء ج١٣، ص٩٧.

الأحاديثِ النبويّة الشريفة بعدَ القرآن الكريم في كلِّ مسألة منَ المسائل، فضلًا عن مبادئَ اعتقاديّةٍ قد أشرتُ إليها بإيجاز في أول هذا الفصل، تميَّزوا بها عن غيرِهم.

لقد صار مصطلَحُ «أهل الحديث» أو «أصحابِ الحديث» مصطلحًا معروفًا في المدّة التي يتناولُها هذا البحثُ كما بيَّنتُه في بحثي عن «المفاهيم والمصطلحات»، وأصبح لأهل الحديث رموزٌ يُقتدَى بهم في التديُّن، كان من أبرزِهم فيما بعدُ الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل الشَّيْبانيُّ (١٦٤-٢٤١هـ/ ٧٨٠-٨٥٥م)، والذي لم يقصِدْ أبدًا أن يضعَ مذهبًا فقهيًّا، ولا كان هذا من وُكْدِه، بل كان يمنعُ أصحابَه من كتابة فتاواه[١]، كما كان يمنعُ مِن مطالعةِ كتُب الفقه أو كتابتها، ومنها كتُبُ الشافعي[٢]، وفي الوقت نفسِه يحُضُّ على الالتزام بالكتاب والسُّنة والبحثِ في صحّة المنقول من سُنة المصطفى ﷺ، ولعلّ هذا هو الذي دَفَع عالمًا مثلَ محمد بن جَرير الطَّبري أن لا يَذكُرَه ضمنَ الفقهاء[٣]، وقال الذَّهبيُّ في ترجمة أبي بكرٍ أحمدَ بن محمد بن هارونَ الخَلّال (ت ٣١١هـ/

---

(١) قال الذهبي، «قال ابن الجوزي: كان الإمام لا يرى وضع الكتب، وينهى عن كتبة كلامه ومسائله» (سير أعلام النبلاء ج١١، ص٣٢٧).

(٢) قال أحمد بن الحسن الترمذي، سألت أبا عبد الله وقلت له: أكتب كتب الشافعي؟ فقال: ما أقل ما يحتاج صاحب حديث إليها». ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت ٥٢٦هـ/ ١١٣١م)، طبقات الحنابلة ٢ج، (تحقيق محمد حامد الفقي)، القاهرة، ١٩٧١م، ج١، ص٣٨، وسيشار إليه فيما بعد: ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة. وقال المروذي: «قلت لأبي عبد الله: أترى يكتب الرجل كتب الشافعي؟ قال: لا. قلت: أترى أن يكتب الرسالة؟ قال: لا تسألني عن شيء محدث. قال: كتبها. قال: معاذ الله!» (المصدر نفسه ج١، ص٥٧).

(٣) ينظر: ابن الأثير، الكامل ج٨، ص١٣٤، وكذا فعل ابن عبد البر في كتابه «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبي حنيفة».

٩٢٣م): «ولم يكن قَبْلَه للإمام مذهبٌ مستقلٌّ، حتى تَتبَّعَ هو نصوصَ أحمدَ ودوَّنَها وبَرْهنَها بعدَ الثلاث مئة»[١].

وأرى منَ المفيد الإشارةَ إلى أبرزِ المحدِّثين الذين عاشوا في المدة التي تَناولَها البحث، والذين كانت لهم آثارٌ في القضايا التي يتناولُها هذا البحثُ من حيثُ علاقاتُهم بالدَّولة، وموقفُهم منها، ومنَ العمل فيها، ثم مَن كان يرى الخروجَ على السُّلطة الظّالمة، ومن كان لا يرى ذلك.

فمنهم من **أهل مكةَ**:

عبدُ الملك[٢] بنُ عبد العزيز بن جُرَيج الرُّوميُّ الأصل القُرَشيُّ الأُمَويُّ بالولاء الذي وُلد بمكةَ ومات بها (٨٠-١٥٠هـ/ ٦٩٩-٧٦٧م)، وهو أولُ مَن صَنّف كتُبَ الحديثِ بمكة[٣]، وكان أحدَ أوعيةِ العلم على حدِّ تعبيرِ الإمام أحمدَ بن حَنْبل[٤].

ومنهم: سُفيانُ[٥] بن عُيَيْنة الهِلاليّ، أبو محمد الكوفيُّ الأصل، الذي وُلد بها سنةَ (١٠٧هـ/ ٧٢٥م)، ثم سَكنَ مكةَ ومات بها سنةَ (١٩٨هـ/ ٨١٤م)، والذي كان يُعَدُّ من حُكماءِ أصحابِ الحديث، ومن أثبتِ تلامذةِ الزُّهري[٦].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٤، ص٢٩٨، وترجمة الخلال فيه.

(٢) ترجمة ابن جريج في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٤٩١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ١٣٧٣، وتاريخه الصغير ج٢، ص٩٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٦٨٧، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٩٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٤٢، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص١٦٣-١٦٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩١٩، وسير أعلام النبلاء ج٦، ص٣٢٥، وتذكرة الحفاظ ١، ص١٦٩.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٤٣.

(٤) المصدر نفسه ج١٢، ص١٤٦.

(٥) ذكرت قبل قليل مصادر ترجمته.

(٦) المزي، تهذيب الكمال ج١١، ص١٨٩.

ومن أهل المدينة:

فضلًا عن مالكِ بن أنسٍ الذي كان محدِّثًا وفقيهًا، عُرِف محمدُ[1] بن إسحاقَ بن يَسَار (ت ١٥١هـ/ ٧٦٨م)، باعتباره من كبار المحدِّثين، إضافةً لكونِه أبرزَ مُؤلِّفي السِّيرة النبويّة، قال عليُّ ابنُ المَدِيني: «مدارُ حديث رسول الله ﷺ على ستّة، فذَكَرهم ثم قال: فصار علمُ السِّتة عندَ اثنَيْ عَشَرَ أحدُهم: محمدُ بن إسحاق»[2]، وبه افتَتح الخطيبُ البغداديُّ «تاريخَه لمدينة السلام»، قال: «لم أرَ في جملة المحمَّدينَ الذين كانوا في مدينة السلام من أهلِها والواردينَ إليها أكبرَ سنًا وأعلى إسنادًا وأقدمَ موتًا منه، ولهذه الأسباب المجتمِعة فيه افتتحتُ كتابي بتسميته»[3].

ومنهم أيضًا: عبدُ الله[4] بن جعفرِ بن عبد الرحمن بن المِسْوَر بن مَخْرمةَ

(١) ترجمة ابن إسحاق في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢١، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٦١، وتاريخه الصغير ج٢، ص١١١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٠٨٧، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٣٨٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص٧ فما بعد، والسابق واللاحق، ص٣١٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٤، ص٤٠٥ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٣ فما بعد، وتاريخ الإسلام ج٤، ص١٩٣.

(٢) ابن المديني، علي بن عبد الله (ت ٢٣٤هـ/ ٨٤٩م)، العلل، ط٢، (تحقيق مصطفى الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م، ص٣٧.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص٧.

(٤) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الصغير ج١، ص٢٦١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ١٤٧، وتاريخه الصغير ج٢، ص١٩٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٠٠، وابن ماكولا، الإكمال ج٧، ص٣١١، والمزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص٣٧٢ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٢٨، تاريخ الإسلام ج٤، ص٤٢١، والعبر ج١، ص٢٥٨.

القُرشيُّ الزُّهري، أبو محمدٍ المَدَني (ت ١٧٠هـ/ ٧٨٦م)، وهو ممّن خَرَج معَ محمدٍ النَّفْس الزَّكية[١].

ومنهم: إبراهيمُ[٢] بن سَعْد بن إبراهيمَ بن عبد الرحمن بن عَوْف القُرشيُّ الزُّهريّ (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، قال البخاري: «قال لي إبراهيمُ بن حمزةَ: كان عندَ إبراهيمَ بن سَعْد عن محمد بن إسحاقَ نحوٌ من سبعةَ عَشَرَ ألفَ حديث في الأحكام، سوى المغازي، وإبراهيمُ بنُ سعد من أكثر أهل المدينة حديثًا في زمانه»[٣]، وكان قد تحوَّل إلى بغدادَ ووَلِي بها بيتَ المال[٤].

ومن أهل الشام:

آدمُ[٥] بنُ أبي إياسٍ العَسْقَلانيُّ، أصلُه خُراسانيٌّ من مَرْوِ الرُّوذ، ونَشَأ ببغداد، وبها طلبَ الحديثَ وكتَبَ عن شيوخها، ثم رَحَل إلى الكوفةِ والبصرة والحجاز ومِصرَ والشام، واستوطَنَ عَسْقلانَ وبها حَدّث، وبقي بها إلى حين

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٤٥٥.

(٢) ترجمة إبراهيم بن سعد في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٤٥٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٩٢٨، ومسلم، الكنى، الترجمة (٢٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٢٨٣، وابن حبان، الثقات ج٦، ص٧، وابن عدي، الكامل ج١، ص٣٩٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٦٠١، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٨٨ فما بعد، والصفدي، الوافي ج٥، ص٣٥٢.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٦٠٥.

(٤) المزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٩٣.

(٥) ترجمته في ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٩٠، ومسلم، الكنى، الترجمة (٧٣٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٩٧٠، وابن حبان، الثقات ج٨، ص١٣٤، وابن زبر، تاريخ مولد العلماء ج٢، ص٤٨٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٤٨٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٣٠١ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٦٩.

وفاتِه سنةَ (٢٢٠هـ/ ٨٣٥م) وكان صَليبًا في السُّنة، أرسَل إلى أحمدَ بن حَنْبل رسالةً وهو في السجنِ يُثبِّتُه(١).

ومن أهل الكوفة:

عليٌّ(٢) بن صالح بن صالح بن حيٍّ الهَمْدانيُّ الكوفيُّ (ت ١٥١هـ/ ٧٦٨م)، وأخوه الحَسَن(٣) بن صالح (ت ١٦٩هـ/ ٧٨٦م)، وكانا توأمَيْن، وكانا ممّن يَريانِ الخروجَ على أئمة الجَوْر.

ومنهم: إسرائيلُ(٤) بن يونُس بن أبي إسحاقَ السَّبِيعي (١٠٠-١٦٢هـ/

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٤٨٧-٤٨٨.

(٢) ترجمة علي بن صالح في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٧٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٤٠٤، وتاريخه الصغير ج٢، ص١١٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٠٤٨، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٢٠٨، وابن الأثير، الكامل في التاريخ ج٥، ص٦٠٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٤٦٤، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٧١، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٥٥.

(٣) ترجمة الحسن بن صالح في: البخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ٢٥٢١، وتاريخه الصغير ج٢، ص١٣٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٦٨، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٧، ص٣٢٧، والخطيب، السابق واللاحق، ص١٨٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٦، ص١٧٧ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٦١ فما بعد، وتاريخ الإسلام ج٤، ص٣٣٤. وقد نسبه بعضهم إلى المذهب الزيدي، ومع ذلك فهو معدود من كبار أصحاب الحديث بالكوفة، وقد شبهه وكيع بن الجراح بسعيد بن جبير (المزي، تهذيب الكمال ج٦، ص١٨٧-١٨٨).

(٤) ترجمة إسرائيل في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٧٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ١٦٦٩، والعجلي، الثقات، الترجمة (٧٧)، وابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، السفر الثالث ج٢، ص٣٨٨، وابن حبان، الثقات ج٦، ص٧٩، وابن عدي، الكامل ج٢، ص١٢٦، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٤٧٦، والطلحي، سير السلف ج١، ص٩٧٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٥١٥ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٣٠٧.

٧١٨-٧٧٩م)، أثبتُ الناسِ في حديثِ جَدِّه أبي إسحاقَ عَمْرِو بن عبد الله السَّبِيعي، ذَكَر الذهبيُّ أنه مِن أوعيةِ الحديث[١].

ومنهم: شَرِيكُ[٢] بن عبد الله بن الحارِث النَّخَعيُّ الكوفيُّ القاضي، أحدُ أعلام المحدِّثينَ المُكثِرين (٩٥-١٧٧هـ/ ٧١٣-٧٩٤م) الذي وَصَفه الإمامُ أحمدُ بأنه كان شديدًا على أهل الرِّيَب والبِدَع[٣]، وكان من أحفظِ الناس لحديثِ الكوفيِّين[٤]، وقد وَلِي القضاءَ للمنصور والمَهْدي[٥].

ومنهم: وَكيعُ[٦] بن الجَرّاح بن مَلِيح الرُّؤَاسي، أبو سُفيان الكوفيُّ (١٢٩-١٩٧هـ/ ٧٤٦-٨١٢م)، المحدِّثُ المُكثِرُ الذي فضَّلَه أحمدُ بن حَنْبل

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٣٠٨.

(٢) ترجمة شريك القاضي في: ابن سعد، الطبقات ج٦، ص٣٧٨، والدوري، تاريخ ج٢، ص٢٥٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ٢٦٤٧، وتاريخه الصغير ج٢، ص٢١٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ١٦٠٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٨٤، والمزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص٤٦٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٦٤٢، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص١٧٨، وتذكرة الحفاظ ج١، ص٢٣٢.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٦٤٤.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٨٧.

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٧٩.

(٦) ترجمة وكيع في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٩٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٦١٨، والصغير ج٢، ص٢٨١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ١٦٨، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٥٦٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٦٤٧، والسابق واللاحق، له، ص٣٥٤، والباجي، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ/ ١٠٨١م)، التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح، ٣ج، (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء، الرياض، ١٩٨٦م، ج٣، ص١١٩٥، وسيشار إليه فيما بعد: الباجي، التعديل، وابن الجوزي، المنتظم ج٥، ص١٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٤٦٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص١٤٠، وتاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٣٠.

على يحيى بن سَعيد القَطّان[1]، وممّن امتَنع مِن ولايةِ القضاء[2].

ومنهم: أبو أُسامةَ حَمّادُ بن أُسامةَ بن زَيْد القُرَشيُّ، مولاهم، الكوفيُّ (١٢١-٢٠١هـ/ ٧٣٩-٨١٧م) الذي كان مِن أروَى الناس عن هشام بن عُروةَ بن الزُّبير، صحيحَ الكتابِ ضابطًا للحديث[3]، وقال ابنُ سعد: «كان صاحبَ سُنّة وجماعة»[4].

ومنهم: أبو نُعَيْم الفَضْلُ[5] بن دُكَيْن بن حَمّاد بن زُهَير بن دِرهم التَّيْميُّ، مَوْلاهم، الكوفيُّ (١٣٠-٢١٨هـ/ ٧٤٨-٨٣٣م)، شيخُ البخاري، وهو ممّن لم يُجبْ في محنةِ القول بخَلْق القرآن[6].

ومن أهل البصرة:

مَعْمَر[7] بن راشِد الأَزْديُّ الحُدّاني، أبو عُروةَ البصري (٩٥-١٥٤هـ/

---

(١) المزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٤٧٢.
(٢) المصدر نفسه ج٣٠، ص٤٧٣.
(٣) المزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٢٢٢-٢٢٣.
(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٩٥.
(٥) ترجمة أبي نعيم في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٤٠٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ٥٢٦، وتاريخه الصغير ج٢، ص٣٤٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ٣٥٣، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٣١٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٣٠٧ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٣، ص١٩٧ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٤٢٠، وسير أعلام النبلاء ج١٠، ص١٤٢، وتذكرة الحفاظ ج١، ص٣٧٢.
(٦) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٣١٠-٣١١.
(٧) ترجمة معمر في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٥٤٦، والدوري، تاريخ ج٢، ص٥٧٧، وخليفة، التاريخ، ص٤٢٦، والطبقات، ص٢٨٨، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٦٣١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١١٦٥، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٤٨٤، والباجي، التعديل ج٢، ص٧٤١، وابن الأثير، الكامل ج٥، ص٥٩٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص٣٠٣ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٢٢٣.

٧١٣-٧٧١م)، ثم رَحَل إلى اليمن فسَكَنها، وهو من أثبتِ الناس في الزُّهريِّ بعدَ مالكِ بن أنس[١].

ومنهم: شُعبةُ[٢] بن الحَجّاج بن الوَرْد العَتَكيُّ الأَزْدي، أبو بِسطام الواسطيُّ الأصل، نزيلُ البصرة (٨٢-١٦٠هـ/ ٧٠١-٧٧٦م)، الثقةُ الثَّبَتُ الحُجّة، وهو أولُ من تَكلّم في الرجال ثم تَبِعه يحيى بنُ سعيد القَطّان ويحيى بنُ مَعِين وغيرُهما[٣].

ومنهم: حَمّادُ[٤] بن سَلَمةَ بن دينار البَصْريُّ، أبو سَلَمة (ت ١٦٧هـ/ ٧٨٤م)، كان من أثبتِ الناس في ثابتٍ البُناني، وقال الإمامُ أحمد: «لا أعلمُ أحدًا أروى في الرَّدِّ على أهل البِدَع منه»[٥]، وهو القائل: «إنْ دعاك الأميرُ أن تقرأَ عليه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فلا تأتِه»[٦]!

ومنهم: عبدُ الرحمن بن مَهْدي بن حَسّان بن عبد الرحمن العَنْبريُّ،

---

(١) الدوري، تاريخ ج٢، ص٥٤٣، وابن الجنيد، سؤالاته، الترجمة ١٥٦.

(٢) ترجمة شعبة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٨٠، والدوري، تاريخ ج٢، ص٢٥٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ٢٦٧٨، وتاريخه الصغير ج٢، ص١٣٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ١٦٠٩، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٧، ص١٤٤-٢٠٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص٤٧٩ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧١.

(٣) المزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص٤٩٤-٤٩٥.

(٤) ترجمة حماد بن سلمة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٨٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٨٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٦٢٣، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٦، ص٢٤٩-٢٥٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٢٥٣ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٣٤٢.

(٥) المزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٢٥٩.

(٦) المصدر نفسه ج٧، ص٢٦٦.

أبو سَعيد البَصْريُّ (١٣٥-١٩٨هـ/ ٧٥٢-٨١٤م)، من كبارِ المحدِّثين ونَقَدة الرِّجال، وهو القائلُ في أهل الرأي: «إذا وَضَع الرجلُ كتابًا من هذه الكتُب، كتُبِ الرأي، أرى أن لا يُكتَبَ عنه الحديثُ ولا غيرُه»[١].

ومنهم: يحيى[٢] بنُ سعيد بن فَرُّوخ القَطّان (١٢٠-١٩٨هـ/ ٧٣٧-٨١٣م)، أعظمُ نُقّاد الرجال في زمانِه، قال عليُّ ابنُ المديني: «ما رأيتُ أعلمَ بالرجال من يحيى بن سَعيد القَطّان، ولا رأيتُ أعلمَ بصوابِ الحديث والخطأِ من عبد الرحمن بن مَهْدي، فإذا اجتَمَع يحيى وعبدُ الرحمن على تَرْك حديث رجُل ترَكْتُ حديثَه، وإذا حدَّثَ عنه أحدُهما حدَّثتُ عنه»[٣]، وكان على مذهب أبي حنيفةَ إن لم يجدِ النَّصَّ[٤].

ومنهم: عليُّ[٥] بن عبد الله بن جعفرِ بن نَجِيح السَّعْدي، أبو الحَسَن ابنُ المديني، البَصْريُّ (١٦١-٢٣٤هـ/ ٧٧٧-٨٤٩م)، إمامُ المحدِّثين في علم العِلَل، وممّن أجاب في المِحنة تَقِيّةً، كما سيأتي.

---

(١) المزي، تهذيب الكمال ج١٧، ص٤٣٧.
(٢) ترجمة القطان في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٩٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٩٨٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٦٢٤، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٦١١، وأبي نعيم، حلية الأولياء ج٨، ص٣٨٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٢٠٣ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٣٢٩ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٤٤.
(٣) المزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٣٣٦.
(٤) ابن عدي، الكامل ج٨، ص٢٤٠.
(٥) ترجمته في ابن سعد، الطبقات ج٧، ص٣٠٨، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٤١٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٠٦٤، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٤٦٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص٤٢١، والمزي، تهذيب الكمال ج٢١، ص٥ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٨٨٧.

ومن مصر:

نُعَيمُ[1] بن حَمّاد بن معاويةَ بن الحارث الخُزَاعيُّ، أبو عبد الله المَرْوَزيُّ الأصل الذي استَوْطَن مصرَ فعُدَّ من أهلها، وأشخِص إلى بغدادَ أيامَ المعتصم مُمتحِنًا في المِحنة فأبى أن يُجيبَ القولَ بخَلْق القرآن، فسُجِن إلى أن مات بسُرَّ مَن رأى سنةَ (٢٢٨هـ/ ٨٤٣م)[2]، وهو صاحبُ كتاب «الفتن والملاحم» المشهور.

أمّا بغدادُ، فهي معدِنُ الحديثِ والمحدِّثين، زارَها أكثرُ المحدِّثين وحَدَّثوا بها، ولكنِ اشتُهر من أهلِها إضافةً إلى الإمام أحمدَ بن حَنْبل عالمانِ كان لهما أثرٌ في هذه الدراسة:

أولُهما: أحمدُ[3] بن نَصْر بن مالك، أبو عبد الله الخُزَاعيُّ، الذي قاد معارضةً منظَّمةً ضدَّ الدَّولة العبّاسيّة، وكان منَ التيّار المتشدِّد الذي يرى الالتزامَ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد كُشِفَ تنظيمُه، وقَتلَه الخليفةُ الواثقُ بيدِه بعدَ امتناعِه منَ القول بخَلْق القرآن سنةَ (٢٣١هـ/ ٨٤٦م) كما سيأتي مفصَّلًا في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

---

(١) ترجمة نعيم بن حماد في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٢١٢٥، وابن حبان، الثقات ج٩، ص٢١٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤١٩ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص٤٦٦ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٥٩٥.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٢٩.

(٣) ترجمة أحمد بن نصر الخزاعي في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ١٧٣، وابن حبان، الثقات ج٨، ص١٤، وابن زبر، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ج٢، ص٥٠٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٣٩٧، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة ج١، ص٨٠، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٦، ص٥٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٥٠٥، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص١٦٦.

وثانيهما: هو الإمامُ أبو زكريّا يحيى[1] بنُ مَعِين بن عَوْن المُرِّيُّ الغَطَفانيُّ البغداديُّ الحافظ، إمامُ أهل الحديث في زمانِه (١٥٨-٢٣٣هـ/ ٧٧٥-٨٤٨م)، والذي قال فيه الخطيب: «كان إمامًا رَبّانيًا عالمًا حافظًا ثَبَتًا متقنًا»[2]، وكان ممّن أجابَ في المِحنة رَهبةً منَ السُّلطان أو تَقِيّةً، كما سيأتي بيانُه مفصَّلًا[3].

هذه نماذجُ يسيرةٌ من أهل الحديث تنبئُ عن مثيلاتها، وإلّا فإنّ كتُبَ رجال الحديث تَزخَرُ بمئات التراجم التي أفَدْنا منها في دراستنا هذه، ولم يكنْ من وُكْدنا الاستقصاء.

---

(١) ترجمة ابن معين في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٥٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٣١١٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٨٠٠، وابن حبان، الثقات ج٩، ص٢٦٢، والدارقطني، المؤتلف ج٤، ص٢٠١٦، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٢٦٤ فما بعد، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٦، ص١٣٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٥٤٣ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٦٥.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٢٦٤.

(٣) وينظر المزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٥٦٤.

الفصلُ الثاني

السِّياسةُ الدِّينيّة للدَّولة العبّاسيّة

وموقفُ أهل السُّنّة منها

أولًا: الدِّينُ والسِّياسة:

تؤكدُ الحوادثُ التاريخيّةُ أنَّ أبا هاشم عبدَ الله[1] بن محمد بن عليٍّ بن أبي طالب (ت ٩٩هـ/ ٧١٧م) كان قد عَمِل تنظيمًا سرِّيًا للقيام بثورة ضدَّ الحُكم الأُمَوي، وعُرِفَ أتباعُه بالهاشميّة حيثُ عُدُّوا فرقةُ من فِرَق الشِّيعة[2]، وكان من تلامذتِه: محمدُ[3] بن عليٍّ بن عبد الله بن العبّاس (ت ١٢٥هـ/ ٧٤٣م) الذي كان أثيرًا عندَه مُلازمًا له. وكان أبو هاشم لم يعِشْ له ولدٌ، ولم يجدْ خيرًا من تلميذِه محمد بن عليٍّ بن عبد الله بن العبّاس ليَعهَدَ له بهذا التنظيم، قال ابنُ سعد:

---

(١) تنظر ترجمة أبي هاشم في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٣٢٧-٣٢٨، والدوري، تاريخ ج٢، ص٣٢٩، وخليفة، تاريخ، ص٣١٦، ٣٢٠، والطبقات، ص٢٣٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٥٨٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٧١١، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٢، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٣٢، ص٢٦٧-٢٧٥، والنووي، تهذيب الأسماء ج١، ص٢٨٧، والمزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٨٥-٨٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢، ص١١٢٥-١١٢٧، وسير أعلام النبلاء ج٤، ص١٢٩-١٣٠، وميزان الاعتدال ج٢، الترجمة ٤٥٣٣.

(٢) وهي فرقة ادعت انتقال الإمامة من عليّ بن أبي طالب إلى ابنه محمد المعروف بابن الحنفية، ثم منه إلى ولده عبد الله المعروف بأبي هاشم. ينظر: الإسفراييني، طاهر بن محمد (ت ٤٧١هـ/ ١٠٧٩م)، التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ص٣٢، الشهرستاني، الملل والنحل، ج١، ص١٥٠.

(٣) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٢٤٣، وخليفة، تاريخ، ص٣٥٦، والطبقات، له ٣١٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٥٦٢، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص٤٩٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١١٨، وابن حبان، الثقات ج٥، ص٣٥٢، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٦، ص١٥٣-١٥٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٤٩٥، والعبر ج١، ص١١٦، وله أخبار في الكتب التاريخية ولا سيّما تاريخ الطبري.

«وقد كان أبو هاشم عبدُ الله بن محمد ابنِ الحَنَفيّة أوصَى إليه، ودَفَع إليه كتُبَه، فكان محمدُ بن عليٍّ وصيَّ أبي هاشم، وقال له أبو هاشم: إنّ هذا الأمرَ إنّما هو في وَلَدِك. فكانت الشِّيعةُ الذين كانوا يأتونَ أبا هاشم ويختلفونَ إليه قد صاروا بعدَ ذلك إلى محمدِ بن علي»[1]، وقد اتَّفق أكثرُ المؤرِّخينَ على مثل هذه الرواية[2] معَ أحاديثَ تُشيرُ إلى أنَّ أبا هاشم كان يعلمُ أنّ هذا الأمرَ سيكونُ في وَلَد العبّاس، لا في وَلَد عليّ[3]، وأنه أعطاه الصحيفةَ الصفراءَ التي «فيها عِلْمُ راياتِ خُراسانَ السُّود متى تكون، وكيف تكون، ومتى تقومُ ومتى زمانُها، وعلامتُها وآياتُها، وأيُّ أحياءِ العرب أنصارُهم وأسماءُ رجالٍ يقومونَ بذلك وكيف صفتُهم وصفةُ رجالِهم وأتباعِهم».

ولا شكَّ أنّ هذه الرواياتِ تشيرُ إلى الصِّبغة العقائديّة والدِّينيّة التي غُلّفت بها، ولعلّ الصوابَ هو أنَّ هذه الصحيفةَ الصَّفراءَ المزعومةَ كان فيها تنظيماتُ حركةِ أبي هاشم، وأسماءُ الدُّعاة الذين يقومونَ بذلك، وأنّ أبا هاشم أطْلَعَ عليها تلميذَه محمدَ بن علي بن عبد الله وأمَرَ أتباعَه بطاعتِه وامتثال أوامرِه، باعتبارِه القائدَ الجديدَ لهذه الحركة بعدَه، كما أوصاه بضرورة الاتّصال بكبير الدُّعاة يومَئذٍ سَلَمةَ بن بُجَيْر، فقَدِم سَلَمةُ بن بُجَيْر إلى الحُمَيْمة، واتَّفق معَ محمد بن عليٍّ فأطْلَعَه على ما عندَه من تنظيم لهذه الحركة، وتعاهدا على التعاون[4].

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٢٤٤.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف ج٤، ص٨٠، والطبري، تاريخ ج٧، ص٤٢١، وابن الأثير، الكامل ج٥، ص٥.

(٣) ينظر مثلًا مجهول، أخبار الدولة العباسية، (تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠م، ص١٨٥، وسيشار إليه فيما بعد: مجهول، أخبار الدولة العباسية.

(٤) تنظر التفاصيل في: أخبار الدولة العباسية، ص١٨٨ فما بعد، والطبري، تاريخ ج٦، ص٥٦٢ فما بعد.

وليس مِن هدف هذا البحث تتبُّعُ تنظيمات هذه الدَّعوة وتطوُّرها، ولكنّ من المفيد الإشارةَ إلى الأساليب الدِّينيّة التي اتَّبعتْها الثورةُ العبّاسيّة في تحقيق أغراضِها السِّياسيّة في الاستيلاءِ على الحُكم من الأُمَويِّين، فقد أكَّدوا في دعايتِهم دائمًا أنهم إنّما جاءوا للعمل بالكتابِ والسُّنة وإلى الرِّضا من آلِ رسولِه ﷺ[1].

وكانتِ الحربُ الدِّعائيةُ بينَ أنصار الأُمَويِّين والعبّاسيِّين قائمةً على قَدَم وساق في أثناءِ الدعوة العبّاسيّة بخُراسانَ خاصّةً، فقدِ استطاع نَصْرُ بن سَيّار، والي خُراسانَ يومئذٍ، أن يجمعَ العلماءَ والفقهاءَ ويُقنعَهم بأنّ «هذه المُسوِّدةَ، وهي تدعو إلى غير ملّتِنا، وقد أظهروا غيرَ سُنّتِنا، وليسوا من أهل قبلتِنا، يعبُدونَ السنانير، ويعبُدونَ الرؤوس، عُلوجٌ وأغنامٌ وعَبيدٌ وسُقّاطُ العرب والموالي، فهلُمُّوا فلْنتعاونْ على إطفاءِ نائرتِهم وقَمْع ضلالتِهم، ولكمْ أن نعملَ بما في كتاب الله وسُنّة نبيِّه وسُنّة العُمرَيْنِ بعدَه، فأجابوه إلى مظاهرتِه على حربِ أبي مسلم والجّدِّ معَه في ذلك»[2].

وقد نُصح أبو مسلم الخُراسانيُّ، أحدُ كبار قادة الثورة العبّاسيّة، أن يُعلنَ الالتزامَ بكتاب الله وسُنّة رسولِه والرِّضا من آلِ رسول الله ﷺ والعمل بالحقِّ والعدل، فأخَذ بهذه النصيحةَ وبدأَ بنفسِه، فبايَعَ على ذلك واستطاعَ أن يجمعَ الناسَ حولَه مرةً أخرى[3].

---

(١) مجهول، أخبار الدولة العباسية، ص٣٦٥، المقدسي، المطهر بن طاهر (ت ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م)، البدء والتاريخ، ٦ج، مكتبة الثقافة الدِّينيّة، بورسعيد، د.ت.، ج٦، ص٦٢، وسيشار إليه فيما بعد: المقدسي، البدء والتاريخ.

(٢) مجهول، أخبار الدولة العباسية، ص٢٩٠.

(٣) المصدر السابق، ص٢٩٠-٢٩٣.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ الدعايةَ الدِّينيّة المضادّةَ للدَّعوة العبّاسيّة، التي قادها نَصْرُ بن سَيّار في خُراسان، كان لها تأثيرٌ كبيرٌ على الناس خاصةً وأنّ الدعوةَ العبّاسيّة كانت تحاولُ أن تجمعَ أكبـرَ عدد من المؤيِّدينَ من الساخطينَ على الحُكم الأُمَويِّ بصَرْف النظر عنِ انتماءاتهم الدِّينيّة والعقائديّة[1]، ففي سنة ١١٨هـ/ ٧٣٦م أرسَلَ بُكَيرُ بن ماهانَ أحدَ دُعاتِه من أهل الكوفة، واسمُه: عَمّار بنَ يزيد، ليتَولّى قيادةَ الشِّيعةِ العبّاسيّة في خُراسان، فيذكُرُ الطَّبريُّ أنّه غيَّر اسمَه وتَسمَّى بخِدَاش، «ودعا إلى محمد بن عليّ، فسارَعَ إليه الناس، وقَبِلوا ما جاءهم به، وسَمِعوا إليه وأطاعوا... ثم أظهَرَ دينَ الخُرَّمِيّة ودعا إليه ورَخَّص لبعضهم في نساءِ بعض، وأخبَرَهم أنَّ ذلك عن أمر محمد بن عليّ، فبَلَغ أسدَ بنَ عبد الله[2] خبـرُه، فوضَع عليه العيونَ حتى ظَفِر به، فأُتي به وقد تجَهَّز لغَزْو بَلْخ... فأمَر به فقُطِعت يدُه وقُلع لسانُه وسُمِلت عينُه»[3]، فلمّا انكشَف أمرُه، اضطُرَّ الإمامُ إلى إعلان البراءةِ منه، التزامًا بالمظهر العامِّ للواجهة الدِّينيّة للدَّعوة العبّاسيّة، وقال: «لَعَن اللهُ خِداشًا ومَن كان على دينِه»[4]، ثم كَتَب لهم كتابًا قال فيه: «أما بعدُ، فقد عَصَمَنا اللهُ وإياكم بطاعته، وهدانا وإياكم سبيلَ الراشدين. قد كنتُ أعْلَمتُ إخوانَكم رأيي في خِداش

---

(١) فوزي، فاروق عمر (٢٠٠١م)، الثورة العباسية، دار الشروق، عمان، ص٩٢-٩٤، وسيشار إليه فيما بعد: فوزي، الثورة العباسية.
(٢) هو أسد بن عبد الله بن يزيد البجلي القسري، والي خراسان يومئذ، (ت ١٢٠هـ/ ٧٣٨م) وهو أخو خالد بن عبد الله القسري. تنظر ترجمته وأخباره في: الطبري، تاريخ ج٧، ص١٣٩-١٤١، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٥٠٤-٥١١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٢٠٨.
(٣) الطبري، تاريخ ج٧، ص١٠٩، ويظهر أن القبض على خداش كان سنة ١١٩هـ (الطبري، تاريخ ج٧، ص١١٣).
(٤) الطبري، تاريخ ج٧، ص١٤٢.

وأمرتُهم أن يُبلِّغوكم قولي فيه، وإنَي أُشهدُ اللهَ الذي يحفظُ ما تلفَّظ به العبادُ من زكيِّ القول وخبيثِه، أني بريءٌ من خِداش وممّن كان على رأيه ودانَ بدينِه، وآمرُكم ألّا تقبَلوا من أحد ممّن أتاكم عني قولًا ولا رسالةً خالفتُ فيها كتابَ الله وسُنّةَ نبيِّه ﷺ، والسلام»(١).

ويرى الدكتور الدُّوري أنّ خِداشًا تَجاوزَ الحدودَ المرسومةَ له، وأنه استطاع أن يضمَّ إليه عددًا كبيرًا من الإيرانيِّين حين أظهرَ قَبُولًا لبعض مبادئ الخُرَّمِيّة واشتراكيّة مَزْدَك، ولكنّ الإمامَ اضطُر للتبـرُّؤ منه عندَ اكتشافه(٢).

ويظهرُ أثرُ الدعاية المضادّة للدَّعوة العبّاسيّة في رواية أورَدَها مؤلِّفُ كتاب «أخبارُ الدَّولة العبّاسيّة» مُفادُها أنَّ نَصْرَ بن سَيّار بَعث رسولَيْنِ إلى أبي مسلم الخُراسانيِّ ليطَّلعا على حاله، فلمّا حان وقتُ الصّلاة ذَكَر أبو مسلم الصّلاة، فقال الرسولان: «والله ما كنا نحسَبُكم تُصَلّون»، ثم قالا: فلمّا رأيناك تُصلِّي... عَلِمنا أنّ ما قيل فيكم باطل»، ثم حين سألاه عن دعوتِه قال: «إلى كتابِ الله وسُنّة نبيِّه ﷺ، وإلى الرضا من آلِ رسولِه»(٣).

وحينَ نَجَحتِ الثورةُ وقامتِ الدَّولةُ ونَشَأ النِّزاعُ بينَ العبّاسيِّينَ والعَلَويِّين، لا سيّما بعدَ ثورة محمد(٤) بن عبد الله بن الحَسَن بن الحَسَن بن عليِّ بن أبي

(١) مجهول، أخبار الدولة العباسية، ص٢١٢-٢١٣.
(٢) الدوري، عبد العزيز (١٩٤٥م)، العصر العبّاسي الأول، بغداد، ص٢٣-٢٧.
(٣) مجهول، أخبار الدولة العباسية، ص٢٨٢-٢٨٣.
(٤) تنظر ترجمته النفس الزكية في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٣٧٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٤١٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٦٠٢، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٣٦٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٤٦٥-٤٧١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٦٤، وسير أعلام النبلاء ج٦، ص٢١٠. وأخباره في: الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٥٢ فما بعد.

طالب المعروفِ بالنَّفْس الزَّكيّة في الحجاز وأخيه إبراهيمَ(١) في البصرة على عهدِ أبي جعفرٍ المنصور، سنةَ (١٤٥هـ/ ٧٦٢م)، لم تَعُدْ فكرةُ انتقال الإمامة من أبي هاشم عبد الله بن محمد بن عليٍّ بن أبي طالب إلى محمد بن عليٍّ بن عبد الله بن العبّاس ملائمةً لهم، كونَها تربطُهم بالعَلَويِّين، «ثم إنّها ـ من الناحية العقائديّة ـ تفضحُ أنّ جذورَ حركتِهم السِّرِّية تعودُ إلى الكَيْسانيّة والهاشميّةِ المتطرِّفة، وبمعنًى آخَرَ، فإنّ حاجةَ العبّاسيِّين إلى تأييدِ الفقهاءِ والناسِ لنظامِهم الجديد، هو الذي دَعاهم أن يتبـرَّؤوا من صِلتِهم بأبي هاشم ومنظَّمتِه المتطرِّفة ويُعلنوا تمسُّكَهم بالكتاب والسنة»(٢).

لقد ظَهر هذا التحوّلُ جَلِيًا في الرسائل المتبادَلة بينَ أبي جعفرٍ المنصور ومحمدٍ النَّفْس الزَّكية، وهي رسائلُ تدخُلُ في الدعاية الدِّينيّة السِّياسيّة أكثرَ منَ ارتباطِها بالحقائق، ولا بدَّ أنّ كبارَ الكُتّاب قد أسهَموا في كتابتها، حيثُ أكّد المنصورُ أنّ النبيَّ ﷺ توفِّي وله عمٌّ هو العبّاسُ بن عبد المطَّلب، وابنُ عم هو عليُّ بن أبي طالب، وأنّ العمَّ هو الأقرب، فهُو الوارثُ لرسول الله ﷺ، قال في إحدى هذه الرسائل: «ولقد قُحِط أهلُ المدينة، فلم يتوسَّلْ عُمرُ إلى ربِّه ولم يتقرَّبْ إلّا بأبينا، حتى نَعَشَهم الله وسَقاهُم الغيْثَ، وأبوك (يعني: عليًا) حاضرٌ لم يتوسَّلْ به. ولقد عَلِمتَ أنه لم يبقَ أحدٌ من بني عبد المطَّلب بعدَ النبيِّ ﷺ غيرُه، فكان وارثَه من عمومتِه، ثم طَلَب هذا الأمرَ غيرُ واحد من بني هاشم فلم

---

(١) ترجمته وأخباره في: خليفة، التاريخ، ص٤٢١، والدِّينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ/ ٨٨٥م)، الأخبار الطوال، (تحقيق عبد المنعم عامر)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٠م، ص٣٨٥، والأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص٢٧٢، والطبري، تاريخ ج٧، ص٥٧٧ فما بعد.

(٢) فوزي، الثورة العباسية، ص٨٧.

ينَلْه إلّا ولدُه، فالسِّقايةُ سقايتُه، وميراثُ النبيِّ ﷺ له، والخلافةُ في وَلَده، فلم يبقَ شرفٌ ولا فَضْل في جاهليّةٍ ولا إسلام في دنيا ولا آخرة إلّا والعبّاسُ وارثُه ومُورِثُه»(١).

وفي كتاب «الكامل» للمُبـرِّد (ت ٢٨٥هـ/ ٨٩٣م) ذكرٌ مختصرَ للرسائل المتبادَلة بين محمدٍ النَّفْس الزَّكيّة والمنصور إبّانَ ثورةِ محمد في الحجاز، والتي تُظهرُ الدِّعايةَ بينَ الطرفَيْن، وإشارةً إلى أنه أمسَك عن ذكرِ ما لا يَجوزُ ذكرُه إشارةً منه إلى احتمال أن تكونَ الرسائلُ التي أرسَلَها محمدٍ النَّفْس الزَّكيّة قد حَذَف منها ما يسيءُ إلى العبّاسيِّينَ ورموزِهم(٢).

ثم أُلِّفت الكتُبُ في فضائل العبّاس بن عبد المطَّلب(٣)، وقالتِ الرّاوَنْديّة في زَمَن أبي جعفرٍ المنصور: إنّ الخلافةَ لا تجوزُ إلّا في وَلَد العبّاس(٤).

والواقعُ أنّ الدعايةَ الدِّينيّةَ التي لَهَج بها العبّاسيّونَ ودُعاتُهم في أثناء مُقارعتِهم للحُكم الأُمَوي شيءٌ، والواقعُ التاريخيُّ شيءٌ آخَرُ، فقد كانت المصالحُ السِّياسيّةُ فوقَ كلِّ هذه الاعتبارات، سواءٌ أكان ذلك في عهد الثورة أم بعدَ الاستيلاءِ على مقدَّراتِ الحُكم وقيام الدَّولة، فقد كان إبراهيمُ بن مَيْمون الصائغُ منَ المؤيِّدينَ للثورة العبّاسيّة، بل كان صديقًا لأبي مسلم

---

(١) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٧١.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ/ ٨٩٣م)، الكامل في اللغة والأدب، ط٣، ٤ج، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج٤، ص٩٤.

(٣) ينظر: الآجري، الشريعة ج٥، ص٢٢٤٧، والمراغي، أبو بكر بن الحسين (ت ٨١٦هـ/ ١٤١٣م)، مشيخة أبي بكر المراغي، (تحقيق محمد صالح بن عبد العزيز)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠١م، ص١٦١، ١٦٤، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٣٥٥، وياقوت، معجم الأدباء ج٦، ص٢٤٦٢.

(٤) ابن حزم، الفصل في الملل ج٤، ص٧٥.

الخُراساني، ثم لمّا رأى كثْرةَ سَفْكِه للدماء اضطُرَّ إلى وَعْظِه ونُصْحه، فما كان من أبي مسلم إلّا أن قَتلَه وطرَحَه في بئر سنة ١٣١هـ/ ٧٤٩م(١)، قال ابنُ حِبان: «كان إبراهيمُ فقيهًا فاضلًا من الأمّارينَ بالمعروف والمواظِبينَ على الوَرَع»(٢).

ومثلُ ذلك أنّ أبا مسلم الخُراسانيَّ قَتلَ يزيدَ بن أبي سعيد النَّحويَّ لأنه أمَرَه بالمعروف وعَدَم سفكِ الدماء، قال ابنُ حِبان: «كان متقنًا، من العُبّاد، تقيًا، من الرُّفعاء، تاليًا لكتاب الله، عالمًا بما فيه جَهْدَه، قَتلَه أبو مسلم سنةَ إحدى وثلاثين ومئة لأمرِه إياه بالمعروف»(٣).

وهَرَب إبراهيمُ بن أدهم بن منصور العِجْليُّ أبو إسحاقَ البَلْخيُّ الزّاهد (ت ١٦٢هـ/ ٧٧٩م) من أبي مسلم الخُراسانيِّ فسَكَن الشام(٤).

وثار زيادُ بن صالح الخُزاعيُّ، أحدُ قادة الجيوش العبّاسيّة في خُراسان (ت ١٣٥هـ/ ٧٥٢م) على أبي مسلم الخُراسانيّ، فكان يتنقَّصُه ويَذُمُّه ويقول: «إنما بايَعْنا على إقامة العدل وإحياءِ السُّنن، وهذا جائرٌ ظالمٌ يسيرُ سَيْرَ الجبابرة»(٥)، وقد تمكَّن منه أبو مسلم، فقُتِل(٦)، وقبلَه خرَج شَرِيكُ بن شيخ المَهْريُّ ببُخارَى قائلًا: «ما على هذا اتَّبعْنا آلَ محمد على أن نَسفِك الدماء، ونعملَ بغير الحق»، وتَبِعه أكثرُ من ثلاثينَ ألفًا، لكنه قُتل سنة ١٣٣هـ/ ٧٥٠م(٧).

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٧٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٢٢٤.
(٢) ابن حبان، الثقات ج٦، ص١٩، ومشاهير علماء الأمصار، ص١٩٥.
(٣) ابن حبان، الثقات ج٧، ص٦٢٢، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٢، ص١٤٤.
(٤) المزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٢٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٢٨٨، والسير ج٧، ص٣٨٨.
(٥) الطبري، تاريخ ج٧، ص٤٦٦.
(٦) البلاذري، أنساب الأشراف ج٤، ص١٦٨-١٦٩.
(٧) الطبري، تاريخ ج٧، ص٤٥٩.

وبدأ العبّاسيّونَ سياسةً جديدة في نظريّة الحُكم لم تكنْ معروفةً من قبلُ، تقومُ على مبدأِ الوراثة في الحُكم للنبي ﷺ، وهو مبدأٌ لم يقُلْ به أسلافُهم الأُمَويُّونَ الذين كانوا يُعيِّنونَ وُلاةَ عهودِهم مِن بعدِهم، ولكنّهم لم يَدَّعوا في يوم من الأيام أنّ حقَّهم في الحُكم إنّما جاء عن طريق الوراثة، فقد قام معاويةُ بنُ أبي سُفيانَ بمشاورة بعض أهل الرأي قبلَ البَيْعة لابنه يزيد(١).

أما أبو العبّاس السَّفّاحُ فقد قال في خُطبتِه عند بيعتِه بالخلافة: «الحمدُ لله... وجَعَلنا أحقَّ بها وأهلَها، وخَصَّنا برَحِم رسول الله ﷺ وقَرابتِه، وأنشَأَنا من آبائه، وأنبَتَنا من شجرتِه، واشتقَّنا من نَبْعتِه، جَعَله من أنفُسِنا عزيزًا عليه ما عَنِتْنا حريصًا علينا بالمؤمنين رؤوفًا رحيمًا، ووَضَعنا من الإسلام وأهلِه بالموضع الرَّفيع، وأنزَلَ بذلك على أهل الإسلام كتابًا يُتْلى عليهم، فقال عز من قائل فيما أنزَلَ من مُحكَم القرآن: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣] ثم ذَكَر الآياتِ الخاصّةَ بآل البيت والبرِّ بهم(٢).

وأما داودُ بن عليٍّ فكان أكثرَ وضوحًا في هذا الأمر، حينما جَعَل الأمرَ ميراثًا من النبيِّ محمد ﷺ، حينما قال في خُطبته: «الحمدُ لله شكرًا شكرًا شكرًا، الذي أهلَكَ عدوَّنا وأصار إلينا ميراثَنا من نبيِّنا محمد ﷺ»(٣).

ونتيجةً لذلك اتَّجه العبّاسيُّونَ إلى الحُكم المطلَق الذي لا يُنازَعونَ في شيءٍ منه(٤)، فقد أعلَن أبو جعفرٍ المنصورُ صراحةً حَقّهم الإلهيَّ في هذا الحُكم

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج٣، ص٥٠٤ فما بعدها.

(٢) الطبري، تاريخ ج٧، ص٤٢٥.

(٣) المصدر السابق ج٧، ص٤٢٦.

(٤) الدوري، عبد العزيز (١٩٩٥م)، التكوين التاريخي للأمة العربية، وزارة الشباب، عمان، ص٢٠.

نتيجةَ الوراثة النبويّة، حينما قال في خُطبةٍ له ببغدادَ يومَ عَرَفة: «أيُّها الناس، إنّما أنا سلطانُ الله في أرضِه، أسُوسُكم بتوفيقِه وتسديدِه، وأنا خازنُه على فَيْئه، أعملُ بمشيئتِه، وأقسِمُه بإرادتِه، وأعطيه بإذنِه، قد جَعَلني اللهُ عليه قُفلًا، إذا شاء أن يفتحَني لأُعطياتكم وقَسْم فيئكم وأرزاقِكم فَتَحني، وإذا شاء أن يُقفلَني أقفَلَني»[1].

وحينما صَمَّم المنصورُ على عَزْل وليِّ عهدِه عيسى بن موسى وتَوْليةِ ابنِه المَهْدي، كتَبَ إلى عيسى رسالةً بيّن فيها أنَّ ما يقومُ به إنما هو تنفيذٌ لأمرٍ إلهيٍّ، حيث قال له في هذه الرسالة: «أيقنَتْ نَفْسُ أمير المؤمنينَ أنّ ذلك أمرٌ تَولاهُ الله وصَنَعَه، لم يكنْ للعباد فيه أمرٌ ولا قُدرةٌ، ولا مؤامرةٌ ولا مذاكرةٌ للذي رأى أميرُ المؤمنين منَ اجتماع الكلمة وتتابُع العامّة، حتى ظَنّ أميرُ المؤمنينَ أنه لولا معرفةُ المَهْدي بحقِّ الأُبوة لأفْضَتِ الأمورُ إليه»[2].

وهكذا صار الدِّينُ وسيلةً وواجِهةً للأطماح السِّياسيّةِ في تثبيت أركان الدَّولة منذُ بَدْءِ قيامها، حينما صَرّح داودُ بن عليٍّ في آخِر خُطبتِه عند بَيْعة أبي العبّاس السفّاح بقولِه: «فاعلَموا أنَّ هذا الأمرَ فينا ليس بخارج منّا حتى نُسلِّمَه إلى عيسى ابنِ مريم»[3]، ثم وُضِعتِ الأحاديثُ الكثيرةُ في فضائل العبّاسيِّين وبقائهم في الحُكم، كما يظهرُ في كثير من كتُب الموضوعات.

وصارتِ الدَّولةُ ساعيةً إلى تطبيق مبدأ: «الغايةُ تبـرِّرُ الوسيلة»، من نحوِ نَبْذ العهود وعَدَم الوفاءِ بها، فقد أعطَى المنصورُ الأمانَ لابنِ هُبَيرةَ[4]، ثم قُتل، وأعطى أمانًا لعمِّه عبد الله بن عليّ ثم قَرَّر تصفيتَه[5]، وأعطَى مثلَ ذلك

---

(١) الطبري، تاريخ ج٨، ص٨٩.
(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص١٦.
(٣) المصدر السابق ج٧، ص٤٢٨.
(٤) المصدر السابق ج٧، ص٤٥٤.
(٥) المصدر السابق ج٣، ص٩٠٨.

لأبي مسلم الخُراساني، ثم قَتلَه[1]، وحينما قَدَّم الأمانَ لمحمدِ بن عبد الله بن الحَسَن المعروف بالنَّفْس الزَّكية، عَيَّره المذكورُ قائلًا: «فأيَّ الأماناتِ تعطيني؟ أمانَ ابنِ هُبَيرة، أم أمانَ عمِّك عبد الله بن عليّ، أم أمانَ أبي مسلم»[2]!

ومن ذلك: أنه فكَّر في التخلُّص من عمِّه عبد الله بن عليّ الذي خَرج عليه، عن طريق عيسى بن موسى، حيث أمَرَه بقتلِه، فإذا ما قَتلَه قَتلَ عيسى بدمِه، فقد ذَكَر الطبريُّ أنّ المنصورَ أمرَ عيسى بنَ موسى بقَتْل عبد الله بن عليّ، لكنّ الأخيرَ نُصح بأنْ لا يفعلَ وأن يُخبِرَ المنصورَ بأنه قَتلَه، فلمّا اطمأنَّ المنصورُ إلى أنّ عيسى نَفَّذ ما طُلب منه اتَّصل بعمومتِه وأخبَرَهم أنّ عيسى بنَ موسى هو الذي قَتلَه، وأرسَل إلى عيسى فقال له: «يا عيسى، قد عَلِمتَ أنّي دفعتُ إليك عمِّي وعمَّك عبدَ الله بنَ عليّ قبلَ خروجي إلى الحجّ وأمرتُك أن يكونَ في منزلِك، قال: قد فعلتَ ذلك يا أميرَ المؤمنين، قال: فقد كلَّمني عمومتُك فيه فرأيتُ الصَّفحَ عنه وتخليةَ سبيلِه، فأْتِنا به، فقال: يا أميرَ المؤمنين، ألم تأمُرْني بقتلِه فقتلتُه؟ قال: ما أمرتُك بقتلِه، إنّما أمرتُك بحَبْسِه في منزلِك، قال: قد أمرتَني بقتلِه، قال له المنصور: كذبتَ، ما أمرتُك بقتلِه، ثم قال لعمومتِه: إنّ هذا قد أقَرَّ لكم بقَتْل أخيكم وادَّعى أنّي أمرتُه بذلك وقد كَذَب. قالوا: فادفَعْه إلينا نقتُلْه به، قال: شأنُكم به، فأخرجوه إلى الرَّحبة، واجتَمعَ الناس، وشُهِر الأمر، فقام أحدُهم فشَهَر سيفَه وتقَدَّم إلى عيسى ليضربَه، فقال له عيسى: أفاعلٌ أنت؟ قال: أي والله، قال: لا تعجَلوا، رُدُّوني إلى أميرِ المؤمنين، فرَدُّوه إليه، فقال: إنّما أردتَ بقتلِه أن تقتلَني، هذا عمُّك حَيٌّ سَوِيّ، إنْ أمرتَني بدفعِه إليك دفعتُه، قال: ائتِنا به، فأتاه به»

(١) المصدر السابق ج٧، ص٤٨٣.

(٢) المصدر السابق ج٧، ص٥٦٨.

ثم دَبَّر المنصورُ قتلَه[1]. وعلى الرُّغم ممّا يظهرُ في هذه الرواية من حبكةٍ دراميّة، إلا أنّها تُنبئُ بوضوح عن سياسة المنصور في التخلُّص من خصومِه السياسيِّين، فقد بَعَث عيسى بنَ موسى إلى قتال محمد بن عبد الله بن الحَسَن المعروف بالنَّفْس الزَّكية وصَرّح: «لا أبالي أيُّهما قَتلَ صاحبَه»[2].

ولا شكَّ أنّ مثلَ هذه الآراءِ والتصرُّفاتِ المُخالفة للنَّهج الذي يدعو إليه أهلُ السُّنة في السِّيرة على منهاج الشيخَيْن: أبي بكرٍ وعُمر رضي الله عنهما، قد وَلّد قلقًا وريبةً في نفوس الكثير من علمائهم كما ظَهر في أقوالِهم ومَواقفِهم تُجاهَ السُّلطة الحاكمة.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ أهلَ العلم من أهل السُّنة قد تَباينَتْ مواقفُهم منَ الدَّعوة العبّاسيّة وقيام دولتِهم على إثرِها، فمنهم مَن أيَّدها، ومنهم من ناوَأها، ومنهم من عَدَّها فتنةً يتعيَّنُ أن يكونَ بعيدًا عنها حِلْسَ بيتِه، ولعلّ الروايةَ الآتيةَ تمثِّلُ رأي جَمْهرةٍ كبيرة من العلماء، فقد رَوى عبدُ الواسع بنُ أبي طَيْبة عيسى بن سليمانَ الدارِميُّ[3]، عن رجُل اسمُه السَّبع[4]، قال: «لمّا تحرَّكتِ

---

(١) الطبري، تاريخ ج٨، ص٨-٩.

(٢) المصدر السابق ج٧، ص٥٧٧.

(٣) لم أقف على تاريخ وفاته، ولكن أباه أبا طيبة عيسى بن سليمان بن دينار الدارمي الجرجاني توفي سنة ١٥٣هـ/ ٧٧٠م. وترجمة عبد الواسع في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٣٩٠، والسهمي، حمزة بن يوسف (ت ٤٢٧هـ/ ١٠٣٥م)، تاريخ جرجان، ط٤، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢٤١. وأما ترجمة والده أبي طيبة ففي: البخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٧٨٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٥٤٠، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٢٣٤، وابن عدي، الكامل ج٦، ص٤٥٠، والسهمي، تاريخ جرجان، ص٢٨٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٤) لم أقف على ترجمته.

المُسوِّدةُ بخُراسان فَزِع منهم الناسُ ولَزِموا منازلَهم بأرض جُرجان، وكان أبو طَيْبةَ فيمن لَزِم منزلَه، قال: فرأيتُ النبيَّ ﷺ في النوم كأنه دَخَل جُرجانَ من ناحية إستراباذ، قال: فتَبِعتُه، فلم يزَلْ يتخلَّلُ السِّككَ حتى دَخَل سكةَ أبي طَيْبة، ولم أكنْ عَرفتُها بعد، قال: ثم أتَى بابَ أبي طَيْبة فقَرَعَه ففتَح له ودَخَل ودَخلتُ وراءه، فإذا بأبي طَيْبة قاعدٌ في الصُّفّة ورسولُ الله ﷺ في صدرِها وأبو طَيْبةَ بينَ يدَيْه، فجَثَوْتُ بينَ يدَيْ رسول الله ﷺ، ثم قلتُ: يا رسولَ الله، إنّا قد وقَعْنا في هذه الفتنة، فما تأمرُني فيها؟ قال: فقال لي، وأشار إلى أبي طَيْبة: تفعلُ ما يفعلُ هذا. قال: فانتبهتُ من منامي، فلما أصبحتُ لَزِمتُ الطريقَ التي كنتُ رأيتُ رسولَ الله ﷺ سالكًا فيها، فلم أَزَلْ أرُومُها حتى دخَلتُ سِكّةَ أبي طَيْبة، فقرعتُ البابَ ففُتح لي، فدخلتُ فإذا به قائمٌ في الصُّفة التي رأيتُ رسولَ الله ﷺ بها، وهو يصلِّي، فلمّا أحسَّ بي خفَّفَ من صلاتِه ثم أقبلَ إليَّ، فسلَّمتُ عليه، فقال لي: ما حاجتُك؟ فقَصَصْتُ عليه رُؤياي، ثم قلتُ له: ما تأمرُني؟ فإنّ رسولَ الله ﷺ أمَرَني باتِّباعِك، فقال: اكتُمْ هذه الرُّؤيا والزَمْ منزلَك. قال: ففعلتُ»[1].

على أنَّ المظالمَ الكثيرةَ قد صاحَبَت قيامَ الدَّولة، والتوسُّعَ في سَفْك دماءِ المُناوئين، من مثل «مَجْزرة» نهرِ أبي فطرس، حيث قام عبدُ الله بن عليّ بقتل عددٍ من رجالاتِ البيتِ الأُمَويّ سنةَ ١٣٢هـ/ ٧٥٠م بشكل بَشِع بعدَ أن أمَّنَهم[2]، وقامَ بنَبْش قبورِ الخلفاءِ الأُمَويِّين وإحراق ما بقيَ من جثثِهم

(١) السهمي، تاريخ جرجان، ص٢٨٧-٢٨٨.
(٢) ابن حبيب، محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ/ ٨٥٩م)، المحبّر، (تحقيق إيلزة ليخن شتيتر)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.، ص٤٨٥، وسيشار إليه فيما بعد: ابن حبيب، المحبر، وابن قتيبة، المعارف، ص٣٧٢، والطبري، تاريخ ج٧، ص٤٤٣، والمسعودي، التنبيه والإشراف، ص٢٨٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٥٩٠.

وذرِّها في الهواء[1]، وما قامَ به الجُند العبّاسيُّ من سَلْب ونَهْب لِدمشقَ دام ثلاثةَ أيام[2]، ثم ما قامَ به داودُ بن علي العبّاسيُّ والي الحجاز من قتل عددٍ من الأُمَويِّين في مكةَ والمدينة بأمر من أبي العبّاس السفّاح[3]، فَضْلًا عن قتل عددٍ من العلماءِ المُناوئينَ للسُّلطة الجديدة، أو مطاردتِهم[4].

قال ابنُ سعد: «لمّا دَخَل المُسوِّدةُ في أول سُلطان بني هاشم دمشق دَخَلوا مسجدَها، فقَتلوا مَن وجَدوا فيه، فقُتِلَ يومَئذٍ يونُسُ بن مَيْسرة بن حَلْبَس، وقُتِل يومَئذٍ جَدُّ أبي مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر الغسانيِّ الدِّمشقي، وذلك في سنة اثنتَيْن وثلاثينَ ومئة في أول خلافة أبي العبّاس»[5]، وقَتل عبدَ الله بن عليّ المحدِّثَ المشهورَ سالمُ بن عجلانَ الأفْطسُ[6]، والمحدِّثَ الذي رَوى له البخاريُّ ومسلمٌ أيوبَ بنَ موسى بن عَمْرو بن سَعيد بن العاص[7]، وقال أبو داود، عن الحَسَن بن عليٍّ الخَلّال: سمعتُ يزيدَ بن هارون يقول: «دَخَلتِ المُسوِّدةُ واسطَ سنةَ اثنتَيْنِ وثلاثين، فنادى مُناديهم بواسط: الناسُ آمِنون إلّا العوّامَ بن حَوْشَب، وعُمرَ بن ذَرّ، وخالدَ بن سَلَمةَ المخزوميَّ. فأما خالدٌ فقُتِل، وأمّا العوّامُ فهَرب، وكان يُحرِّضُ على قتالهم، وكان عُمرُ يقُصُّ بهم[8]،

(١) ابن أعثم، الفتوح، ج٨، ص٣٣٨، والمقدسي، البدء والتاريخ ج٨، ص٧٢.
(٢) ابن الجوزي، المنتظم ج٧، ص٣٠٤.
(٣) خليفة، التاريخ، ص٤١٠، وابن حبيب، المحبر، ص٣٢.
(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص١٦٧، وخليفة، تاريخ، ص٤١٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص١٦٧.
(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٦٦-٤٦٧، وأبو زرعة النصري، تاريخ ج٢، ص٦٩٨، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص١١٨.
(٦) ابن سعد، الطبقات ج٧، ص٤٨١.
(٧) خليفة، التاريخ، ص٤١٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص٤٩٧.
(٨) يقص بهم، يعني: يعظهم.

ويُحرِّضُ على قتالِهم عندَنا بواسط»[1]، وقال يعقوبُ بن شَيْبةَ عن خالد بن سَلَمة: «بَلَغني أنه هَرب منَ الكوفة إلى واسطَ لمّا ظَهَرت دعوةُ بني العبّاس فقُتل معَ ابن هُبَيرة، يقال: إنّ بعضَ الخلفاءِ قَطَع لسانَه ثم قَتلَه. وذَكَر عليُّ ابنُ المَدِيني أنه قُتل مظلومًا[2]، وذَكَر خليفةُ بن خَيّاط أنهم أعطَوْه الأمان، ثم نَكَثوا فقَتلوه[3]. وضُرب أبو إسحاقَ الفَزَاريُّ مئتَيْ سَوْط[4]، وسَجَن أبو مسلم الخُراسانيُّ المحدِّثَ الرَّبيعَ بن أَنَس البَكْريَّ البَصْري[5]، وهَربُ مقاتلُ بن حَيّان إلى كابُل من ظُلم أبي مسلم أيضًا[6]، والأمثلةُ كثيرةٌ لا تحتاجُ إلى إغراق.

كلُّ هذه الأمور جَعَلتْ عددًا غيرَ قليل من كبار العلماء يتَّخذونَ موقفًا مناوئًا أو سلبيًا في الأقل، تُجاهَ السُّلطة الجديدة، وإن لم يظهرْ على بعضِهم هذا الأمرُ في أول قيام الدَّولة، فقد ظَهَر في تصرُّفاتِهم وبعضِ آرائهم ومواقفِهم منَ الأحداث التي تَلَت قيام الدَّولة، فمِن ذلك: القصةُ المشهورةُ عن لقاءِ الإمام عبد الرحمن بن عَمْرو الأوزاعيِّ معَ عبد الله بن عليّ، قال الأوزاعيّ: إنّ عبدَ الله بنَ علي لمّا قَدِمَ الشامَ وقَتلَ بني أُميّةَ فجَلَس يومًا على سريرِه وعبَّأ أصحابَه أربعةَ أصناف: معَهم السُّيوف مُسَلَّلةً صنفٌ، ومعَهم الجَزَرةُ[7] صنفٌ، ومعَهم الأعمدةُ صنفٌ، ومعَهم الكافركوب[8] صنفٌ، ثم بَعَث إليَّ،

---

(١) المزي، تهذيب الكمال ج٨، ص٨٧.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) خليفة، التاريخ، ص٤٠٢.
(٤) المزي، تهذيب الكمال ج٢، ص١٦٩.
(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦، ص١٧٠.
(٦) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٨٤، وسير أعلام النبلاء ج٦، ص٣٤١.
(٧) قال الذهبي: أظنها الأطبار (سير أعلام النبلاء ج٧، ص١٢٨).
(٨) الكافركوب، وهو المقرعة (سير ج٧، ص١٢٤).

فلمّا صرتُ بالباب أنزَلُوني عن دابتي، وأخَذَ اثنانِ بعَضُدي، ثم أدخَلوني بينَ الصُّفوف حتى أقاموني مقامًا يُسمَعُ كلامي، فسلَّمتُ، فقال لي: أنت عبدُ الرحمن بن عَمْرٍو الأوزاعيّ؟ قلتُ: نعم أصلَح اللهُ الأمير، قال: ما تقولُ في دماءِ بني أُميّة؟ فسألني مسألةَ رجُل يريدُ أن يَقتُلَ رجلًا، فقلتُ: قد كانت بينَك وبينَهم عهود، فقال: وَيْحَك اجعلني وإياهم؟ لا عهدَ بينَنا، ما تقولُ في دمائهم؟ فأجهَشَتْ نَفْسي وكرِهتُ القتلَ، فذكرتُ مقامي بين يدَي الله فلفظتُها فقلتُ: دماؤهم عليكَ حرام، فغَضِب وانتفَخَتْ عيناه وأوداجُه وقال: وَيْحك! ولِمَ ذاك؟ قلتُ: قال رسولُ اللهﷺ: «لا يَحِلُّ دمُ امرئ مسلم يشهدُ أنْ لا إلهَ إلا الله وأنّي رسولُ الله إلّا بإحدى ثلاث: ثَيّبٌ زانٍ، ونَفْسٌ بنفس، وتاركٌ لدينِه»(١). قال: وَيْحَك أوَليس الأمرُ لنا ديانةً؟ قلتُ: وكيف ذاك؟ قال: أليس كان رسولُ الله ﷺ أوصَى إلى عليّ؟ قلت: لو أوصَى إليه لَما حَكَّم الحكمَيْن. فسَكَت وقد اجتَمَع غَضَبًا، فجعلتُ أتوقَّعُ رأسي يقعُ بين يدَيّ، فقال بيدِه هكذا: أوْمَأَ أنْ أخرِجوه، فخرجتُ(٢).

وكان علماءُ أهل السُّنة في الكوفة من مؤيِّدي العَلَويِّينَ عمومًا، فلمّا توتَّرت العلاقةُ بينَ العبّاسيِّينَ والعَلَويِّينَ إثرَ ثورة محمدٍ النَّفْس الزَّكية في الحجاز، وأخيه إبراهيمَ في البصرة، انتَصَر أكثرُ علماءِ الكوفة الكبارِ للحركة العَلَوية، ومنهم: أبو حنيفةَ النُّعمانُ بن ثابت الكوفيُّ، الذي كان يحضُّ الناسَ

---

(١) حديث صحيح متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود، فهو الصحيحين: البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٣٥، ص٢١٠-٢١١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٧-١٢٨، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص١٢٣-١٢٥.

على الالتحاق بثورة إبراهيم، رَوى أبو إسحاقَ إبراهيمُ[1] بن محمد بن الحارِث الفَزَاريُّ الفقيهُ المحدِّثُ المشهور (ت ١٨٨هـ/ ٨٠٤م)، قال: «قُتل أخي معَ إبراهيمَ الفاطميِّ بالبصرة، فركِبتُ لأنظُر في تَرِكتِه، فلقِيتُ أبا حنيفة فقال لي: من أين أقبلتَ وأين أردتَ؟ فأخبرتُه أني أقبلتُ من المِصِّيصة وأردتُ أخًا لي قُتل معَ إبراهيم، فقال: لو أنك قُتلتَ معَ أخيكَ كان خيرًا لك منَ المكان الذي جئتَ منه. قلت: فما مَنَعك أنت من ذاك؟ قال: لولا ودائعُ كانت عندي وأشياءُ للناس ما استَأْنيْتُ في ذلك»[2].

ومن ذلك: الموقفُ المُناوئُ لسُفيانَ بن سعيد الثوريِّ تُجاه العبّاسيِّين، فقد ذُكر عنه أنه كان مُناوئًا لحُكم العبّاسيِّين بحيث إنّ أبا جعفرٍ المنصورَ أراد صلبَه[3]. وحين حَجَّ كان على الموسم عبدُ الصمد[4] بن عليٍّ الهاشميُّ الذي اتَّصل به وقال له: «يا أبا عبد الله، أتيتُك أكتُبُ هذه المناسكَ عنك، فقال له سُفيان: ألا أدُلُّك على ما هو أنفعُ لك؟ قال: وما هو؟ قال: تدَعُ ما أنت فيه. قال: فكيف أصنعُ بأمير المؤمنين أبي جعفر؟ قال: إن أردتَ اللهَ كفاك اللهُ أبا جعفر»[5].

---

(١) ترجمة أبي إسحاق الفزاري في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٨، المزي، تهذيب الكمال ج٢، ص١٦٧-١٧٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٩٨. وكان أبو إسحاق من المداهنين للسلطة حتى أنه لبس السواد (الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٤٦٠، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٤٧).

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٥٢٩-٥٣٠.

(٣) المزي، تهذيب الكمال ج١١، ص١٦٧، الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٢٥١.

(٤) هو عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن العبّاس، عم المنصور، توفي بالبصرة سنة ١٨٥هـ/ ٨٠١م) عن ثمانين سنة. ترجمته في الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٣٠٠، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٣٦، ص٢٤٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٩١١.

(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٢٢٧، وأبو نعيم، حلية الأولياء ج٧، ص٣٩، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٢٦١.

وقال ابنُ سعد: «وطُلب سُفيان، فخَرَج إلى مكة، فكتَبَ المَهْديُّ أميرُ المؤمنين إلى محمدِ بن إبراهيم وهُو على مكةَ يطلُبُه، فبَعَث محمدٌ إلى سُفيانَ فأعلَمَه ذلك، وقال: إن كنتَ تريدُ إتيانَ القوم فاظهَرْ حتى أبعثَ بك إليهم، وإن كنتَ لا تريدُ ذلك فتوارَ. قال: فتوارى سُفيان، وطلَبَه محمدُ بن إبراهيمَ وأمَرَ مُناديًا فنادى بمكة: من جاء بسفيانَ فله كذا وكذا. فلم يزَلْ مُتواريًا بمكةَ لا يظهَرُ إلّا لأهل العلم ومَن لا يَخافُه... فلمّا خافَ سُفيانُ منَ الطلب خَرج إلى البصرة فقَدِمَها فنَزَل قُربَ منزل يحيى بن سَعيد القَطّان»[(١)]، وبقيَ سُفيانُ بالبصرة متخفِّيًا إلى حين وفاتِه سنة ١٦١هـ/ ٧٧٨م، وكان قد خَرج منَ الكوفة سنةَ ١٥٥هـ/ ٧٧٢م[(٢)].

وحين أعلنَ إبراهيمُ بنُ عبد الله بن الحَسَن ثورتَه في البصرة أيَّده أكثرُ علماءِ أهل السُّنة من الفقهاءِ والمحدِّثين، قال ابنُ سعدٍ نقلًا عن الواقِدي: «كان محمدُ بن عبد الله بن حَسَن لمّا ظَهَر وغَلَب على المدينة ومكةَ وسُلِّم عليه بالخلافة، وَجَّه أخاه إبراهيمَ بن عبد الله إلى البصرة، فدَخَلَها أولَ يوم من شهرِ رمضانَ سنةَ خمس وأربعينَ ومئة[(٣)]، فغَلَب عليها، وبَيَّض بها[(٤)]،

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٧٢-٣٧٣، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٢٤٤-٢٤٥.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٢٤٢.

(٣) هكذا قال، وذكر خليفة بن خياط (التاريخ، ص٤٢١)، والطبري (تاريخ ج٧، ص٦٣٤)، وابن الأثير (الكامل ج٥، ص٥٦٢) أن دخول إبراهيم البصرة كان في أول سنة ١٤٣هـ، وأقام بها مختفيًا يدعو إلى مبايعة أخيه سرًا، ثم كان خروجه الفعلي في أول يوم من شهر رمضان سنة ١٤٥هـ.

(٤) كان السواد شعار العبّاسيين، والذي يبيّض علامة لخروجه على سلطانهم، والثورة عليهم.

وبيَّضَ أهلُ البصرة معَه، وخَرج معَه عيسى بنُ يونُس[1]، ومعاذُ بن مُعاذ[2]، وعَبّادُ بن العَوّام[3]، وإسحاقُ بن يوسُفَ الأزرق[4]، ومعاويةُ بن هُشَيْم بن

(١) هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، أحد كبار ثقات المحدثين وممن روى له البخاري ومسلم في صحيحيهما (ت ١٨٨هـ/ ٨٠٤م). ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٨، وخليفة، الطبقات، ص٣١٧، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٧٩٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٦١٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٣، ص٦٢-٧٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٩٣٩، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٤٣٠.

(٢) هو أبو المثنى معاذ بن معاذ بن نصر التميمي العنبري البصري، قاضيها، من كبار محدثي البصرة ممن أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، وكان إليه المنتهى في حديث البصرة (ت ١٩٦هـ/ ٨١٢م). ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٩٣، وخليفة، الطبقات، ص٢٢٦، ووكيع، أخبار القضاة ج٢، ص١٣٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١١٣٢، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٤٨٢، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص١٣٢-١٣٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٠٩.

(٣) هو عباد بن العوام بن عمر الكلابي، أبو سهل الواسطي، المحدث المشهور الذي روى له البخاري ومسلم (ت ١٨٧هـ/ ٨٠٣م). ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٣٠، وخليفة، الطبقات، ص٣٢٨، والبخاري، التاريخ الصغير ج٢، ص٢٣٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٤٢٥، وابن حبان، الثقات ج٧، ص١٦٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٣٩٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص١٤٠-١٤٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٨٧٢.

(٤) هو إسحاق بن يوسف بن مرداس القرشي، أبو محمد الواسطي المعروف بالأزرق، من كبار المحدثين الثقات الذين روى لهم البخاري ومسلم (ت ١٩٥هـ/ ٨١١م). ترجمته في: بحشل، تاريخ واسط، ص١٥٦، وابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٥، والعجلي، الثقات، الترجمة (٧٦)، والخطيب، تاريخ معرفة السلام ج٧، ص٣٢٤-٣٢٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٤٩٦-٥٠٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٠٦٩.

بَشير[1]، وجماعةٌ كبيرةٌ من الفقهاء وأهل العلم»[2].

وفي المدينة المنوَّرة أفتَى الإمامُ مالكُ بن أنس بالخُروج معَ محمد بن عبد الله بن الحَسَن، وحينما قيلَ له: إنّ في أعناقِنا بيعةً لأبي جعفرٍ المنصور، قال لهم: إنّما بايعتُم مُكرَهين، وليس على كلِّ مُكرَه يمين، فأسرَعَ الناسُ إلى تأييد محمد[3]، وضُرب الإمامُ مالكٌ بالسِّياط وجُبِذَت يدُه حتى انْخلَعت من كتفِه بعدَ إخفاق الثورة[4].

وخَرج العديدُ من علماءِ الحجاز معَ محمدٍ النَّفْس الزَّكية، كما سيأتي في فصل قادم، مما يُشيرُ إلى استياءٍ عامٍّ من الحُكم العبّاسي.

وعلى كلِّ حال، كانت هناك نَفْرةٌ منَ الاتّصال بالدَّولة، لا سيّما في أول عهدِها، فلم يَقبَلوا جوائزَهم، فقد ذُكِر أنّ رَبيعةَ بن أبي عبد الرحمن المعروفَ

---

(١) في تاريخ الطبري الذي صَرّح بالنقل من ابن سعد، «معاوية بن هشام» (ج٧، ص٦٣٤)، وهو تحريف والصواب ما أثبت، وهو ابن هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي شيخ الإمام أحمد بن حنبل وغيره، وكان هشيم ممن خرج مع إبراهيم هو وابنه معاوية وأخوه الحجاج (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م). وترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٣، وخليفة، الطبقات، ص٣٢٦، والتاريخ، ص٤٥٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٨٦٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٤٨٦، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٣٨٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص١٣٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٢٧٢-٢٨٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٢، ص٩٩٢.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٣٧٨-٣٧٩، وعنه: الطبري، تاريخ ج٧، ص٦٣٤.

(٣) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٦٠، وعياض، ترتيب المدارك ج١، ص٢٢٨، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٤، ص١٣٧.

(٤) الفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص١٣١، وابن عبد البر، الانتقاء، ص٤٣، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٨٠-٨١.

بربيعةِ الرأي لمّا قَدِم على أبي العبّاس السفّاح أَمَرَ له بجائزة، فأبَى قَبولَها، فأعطاه خمسةَ آلاف درهم يشتري بها جارية، فأبَى أن يَقبلَها أيضًا[1].

وقال حَمّادُ بن سَلَمة: «إنْ دعاك الأميرُ لتقرَأَ عليه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فلا تأتِه»[2]، وقال البخاري: سَمِعتُ آدمَ بن أبي إياسٍ يقول: شهدتُ حَمّادَ بن سَلَمة ودَعَوْه ـ يعني: السُّلطان ـ فقال: أَحْمِلُ لحيةً حمراءَ إلى هؤلاء؟ لا والله، لا فَعلتُ[3].

على أنّ هذا الأمرَ بدأ بالتغيُّر بعد استقرارِ الدَّولة وتمكُّنِها، ممّا جَعل كثيرًا من علماءِ أهل السُّنة على صلةٍ بها، كما سيأتي بيانُه.

ثانيًا: مظاهرُ التديُّن:

ذَكَرتُ فيما تقَدَّم أنّ الدعوةَ العبّاسيّةَ، من أجْل كَسْب أكبرِ عددٍ من الأنصار، قَبِلت بشكل أو بآخر، كثيرًا من الحركاتِ الغاليةَ والمتطرِّفةَ المؤيِّدةَ لها، ومنها: الرّاوَنْديّةُ الذين قالوا بأنّ النبيَّ ﷺ قد نصَّ على إمامةِ العبّاس بن عبد المطَّلب من بعدِه، ثم إنّ العبّاسَ نَصَّ على ابنِه عبد الله، ثم نصَّ عبدُ الله على ابنه عليِّ بن عبد الله، ثم ساقُوا الإمامةَ إلى أنِ انتهَوْا بها إلى أبي جعفر المنصور[4]، وذَكَروا أنّ الإمامَ إنما هو إلهٌ، وأنّ أرواحَ الأئمة تتناسخُ من واحدٍ

---

(١) الفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص٦٦٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٤٢٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٦٥١، وسير أعلام النبلاء ج٦، ص٩٢.

(٢) أبو نعيم، حلية الأولياء ج٦، ص٢٥١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٣٤٤، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٤٤٨.

(٣) المزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٢٦٦.

(٤) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٢٤هـ/ ٩٣٦م)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ٢ج، (تحقيق نعيم زرزور)، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م، ج١، ص٣٧، وسيشار إليه فيما بعد: الأشعري، مقالات الإسلاميين.

إلى آخَرَ[١]، وقدِ استَقْدمَ المنصورُ عددًا منهم إلى الهاشميّة، وقد ذَكَر المَدائنيُّ، عن أبي بكر الهُذَليّ، قال: «إنّي لَواقفٌ ببابِ أمير المؤمنين، إذْ طَلَع فقال رجلٌ إلى جانبي: هذا ربُّ العزّة، هذا الذي يُطعمُنا ويسقينا. فلمّا رَجَع أميرُ المؤمنين ودَخَل عليه الناسُ دَخَلتُ، وخلا وجهُه فقلتُ له: سَمِعتُ اليومَ عجبًا، وحدَّثتُه، فنَكَت في الأرض وقال: يا هُذَلي، يُدخِلُهم اللهُ النارَ في طاعتِنا ويَعتِلُهم[٢] أحبُّ إليَّ من أن يُدخلَهم الجنةَ بمعصيتِنا»[٣]. فلمّا انتفَتْ حاجتُه منهم قَتلَ المئاتِ منهم، وعُدَّ هذا منَ التزامِه بالدِّين والدِّفاع عن بَيْضتِه، معَ أنه بلا شكٍّ هو الذي قَبِلهم على ما فيهم من غُلوٍّ وتطرُّف.

ومنها: القضاءُ على بعض الحركاتِ الفارسيّة التي ظَهَرت بعدَ قيام الدَّولة العبّاسيّةِ مُطالبةً بالوعودِ التي أُعطيَتْ لها كما يَظهرُ في أثناء الدعوة، ومنها ما كان انتقامًا لقتل أبي مُسلم الخُراسانيّ، وكلُّها حركاتٌ سياسيّةٌ لبِسَ العبّاسيّونَ في مكافحتِها لَبُوسَ الدِّين، مثلَ: حركاتِ الخُرَّمِيّة، وأستاذ سيس، وبهافريد، ونحوهم[٤].

ومن ذلك: التصدِّي لبعض حركاتِ الغُلوّ، فقد قام عيسى بنُ موسى عاملُ المنصور على الكوفة بالتصدِّي لحركة أبي الخَطّاب محمد بن أبي زَيْنبَ

---

(١) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٠٥.

(٢) يعتلهم: أي يقصفهم كما يقصف الحطب، وفي التنزيل العزيز: ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الدخان: ٤٧]. لسان العرب، مادة: «عتل».

(٣) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٠٧.

(٤) تنظر التفاصيل عن الخرمية في الطبري، تاريخ ج٧، ص١٠٩، وج٨، ص٣٣٩، وعن أستاذ سيس في ج٨، ص٢٩ فما بعد، وعن بهافريد والبهافريدية: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص٣٤٧، والخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م)، مفاتيح العلوم، ط٢، (تحقيق إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.، ص٥٦.

الأَسَديِّ، الذي عُرِفتْ فرقتُه بالخَطّابيّة، وهي فرقةٌ من فِرَقِ غُلاةِ الشِّيعةِ القائلة بأُلوهيّة جعفرِ بن محمد بن عليِّ بن الحُسَين، وذلك سنةَ (١٣٨هـ/ ٧٥٥م)(١).

ومن ذلك: قيامُ الخليفة المَهْديّ بتتبُّع عددٍ من الأشخاص واتّهامِهم بالزَّنْدقة(٢)، وهي في أصلِها حركةٌ مانَويّةٌ ثنَويّة، ولكنْ أُدخِل معَهم بعضُ المُلحدينَ والمُجّان، فقد قام محمدُ بن سُليمانَ بن عليّ والي الكوفة للمنصور بقَتْل عبد الكريم بن أبي العَوْجاء على الزَّندَقة، وقدِ اعتَرف أنه وَضَع أربعةَ آلاف حديث(٣).

وفي عهد المَهْديّ شُنَّت حملةٌ واسعةٌ على «الزَّنادقة» كجُزء منَ الدِّعاية الدِّينيّة السِّياسيّة التي قام بها المَهْدي، والتي شارك بعضُ الناس فيها لتصفية خصومِهم، وصار للزَّنادقة مسؤولٌ في الدَّولة يُعرَفُ بصاحبِ الزَّنادقة(٤).

وقال الطَّبريُّ، في حوادثِ سنة ١٦٧هـ: «وفيها جَدَّ المَهْديُّ في طلبِ الزَّنادقة والبحثِ عنهم في الآفاق وقَتْلهم، ووَلَّى أمرَهم عُمرَ الكَلْواذيَّ»(٥).

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٤٨، ص١٣-١٤، والصفدي، الوافي بالوفيات ج١٣، ص٢١٥.

(٢) ينظر عن الزندقة دراسة: تقي زادة، سيد حسين (١٣٣٥هـ شمسي)، ماني ودينه، طهران، وخليف، يوسف (١٩٦٨م)، حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني للهجرة، القاهرة، ص٢٢٤ فما بعد، فوزي، الخلافة العباسية، ص١٥٠-١٧١.

(٣) الطبري، تاريخ ج٨، ص٤٧.

(٤) ينظر الطبري، تاريخ ج٨، ص١٦٧، وابن شاكر، فوات الوفيات ج١، ص١٧٣، والصفدي، الوافي بالوفيات ج٩، ص٤٧. ويذكر الدكتور شوقي ضيف أنَّ المهدي استحدث ديوانًا سماه «ديوان الزنادقة» (الفن ومذاهبه في الشعر العربي)، ط١٢، دار المعارف، القاهرة، ص١١١، ١١٣، ١١٤. وكذلك قال الدكتور فاروق عمر فوزي، الخلافة العباسية ص١٥٩. ولم أقف على هذا الديوان في جميع الكتب التاريخية!

(٥) الطبري، تاريخ ج٨، ص١٥٥.

وقال في حوادثِ سنة ١٦٨هـ: «وفيها قَتلَ المَهْديُّ الزَّنادقةَ ببغداد»[١]، واستمرَّ الحالُ في أيام الهادي[٢]، والرَّشيد[٣]، والمعتصم[٤].

وإلى جانبِ ذلك أظهرَ الخلفاءُ العبّاسيّونَ عنايةً بعلماءِ أهل السُّنة، وحاولوا تقريبَهم منهم، ومنذُ فترةٍ مبكِّرة قدَّم عبدُ الله بنُ المُقفَّع (ت ١٤٢هـ/ ٧٥٩م) النُّصحَ للمنصور بضرورة الاستعانة بالفقهاء[٥]، وكتَبَ القاضي عُبيدُ الله بنُ الحَسَن العَنْبريُّ (ت ١٦٨هـ/ ٧٨٥م) رسالةً إلى المَهْدي ينصَحُه فيها[٦]، وكذلك فَعلَ أبو يوسُفَ يعقوبُ بن إبراهيمَ (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) في مقدِّمة كتابِه «الخراج» حيث ابتَدأه بالنَّصيحة للخليفةِ هارونَ الرَّشيد[٧].

ونَجدُ في كتُب التراثِ الكثيرَ من الحكاياتِ والأخبار التي تُشيرُ إلى عناية الخلفاءِ بالاستماع إلى النَّصائح التي يقدِّمُها العلماءُ والوُعّاظُ على الرُّغم ممّا كان فيها ـ في بعض الأحيان ـ من فَجاجة سَكتَ الخلفاءُ عنها، وهذا ـ فيما أرى ـ جزءٌ منَ السِّياسة العامّة لأكثرِ الخلفاءِ بمحاولة استرضاءِ أمثال هؤلاء، لِما لهم من منزلةٍ عندَ عوامِّ الناس، فقد ذُكِرَ أنَّ عبدَ الرحمن بنَ زياد بن أنعُم الإفريقيَّ قاضيَ إفريقيّةَ وعالمَها ومحدِّثَها (ت ١٥٦هـ/ ٧٧٣م) قد دَخَل على المنصور بالكوفة فوَعَظَه وصَدَعَه، فقد رَوى الخطيبُ في تاريخِه،

(١) المصدر السابق ج٨، ص١٦٧.
(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٤٤٣.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٤، ص٢٣٠ وج٥، ص٥٠٤.
(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٣٠٢.
(٥) ابن المقفع، عبد الله (ت ١٤٢هـ/ ٧٥٩م)، رسالة الصحابة، ضمن رسائل البلغاء (جمع محمد كرد علي)، دار الكتب العربية، القاهرة، ١٩١٣م، ص١٢٩.
(٦) وكيع، أخبار القضاة ج٢، ص٩٧ فما بعد.
(٧) أبو يوسف، الخراج، ص١٣ فما بعد.

بسندِه إليه، قال: «أرسَلَ إليَّ أبو جعفر المنصورُ، فقَدِمتُ عليه، فدخَلتُ والرَّبيعُ قائمٌ على رأسه، فاستَدْناني ثم قال لي: يا عبدَ الرحمن، كيف ما مرَرْتَ به من أعمالِنا إلى أنْ وصلتَ إلينا؟ قال: قلتُ: رأيتُ يا أميرَ المؤمنين أعمالًا سيّئة، وظُلمًا فاشيًا، ظننتُهُ لبُعدِ البلاد منك، فجَعلتُ كلّما دَنَوتُ منك كان أعظمَ للأمر. قال : فنَكَس رأسَه طويلًا ثم رَفَعه إليَّ فقال: كيف لي بالرجال؟ قلت: أفليس عُمرُ بن عبد العزيز كان يقول: إنّ الواليَ بمنزلة السُّوق يُجلَبُ إليها ما يَنفُقُ فيها، فإن كان بَرًا أتَوْه ببِـرِّهِم، وإن كان فاجرًا أتَوْه بفُجورِهم؟ قال: فأطْرقَ طويلًا، فقال ليَ الرَّبيعُ، وأوْمَأ إليَّ أنِ أخرُجَ، فخرجتُ وما عُدتُ إليه»(1).

وحين حَجَّ المنصورُ اتَّصل به المحدِّث والفقيهُ المشهورُ محمدُ بن عبد الرحمن بن المُغيرة المَدَنيُّ المعروفُ بابن أبي ذئب (ت ١٥٩هـ/ ٧٧٦م)، فسألهُ المنصورُ عن نفسِه وألَحَّ في السؤال، فقال له ابنُ أبي ذئب: «لا أعلَمُك إلا ظالمًا جائرًا»، فجَعل المنصورُ يقول له: يا مَجُوسيّ، أتقول هذا لخليفة الله في أرضِه؟ وجَعل يُردِّدُها عليه، وابنُ أبي ذئب يقول: نشَدتَني بالله يا عبدَ الله، إنك نشَدتَني بالله. ولـم يَنَلْه منَ المنصورِ سُوء(2).

وذَكَر الطَّبريُّ أنَّ محمدَ بن صَبِيح أبا العبّاس المُذَكِّر المعروفَ بابن السّمّاك (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م) وَعَظَ الرَّشيدَ يومًا بناءً على طلبِه، وكان عندَه الفَضْل بن الرَّبيع، فقال ابنُ السّمّاك: «يا أميرَ المؤمنين، اتَّقِ اللهَ وحدَه لا شَرِيكَ له، واعلمْ أنك واقفٌ غدًا بينَ يدَي الله ربِّك ثم مصروفٌ إلى إحدى منزلتَيْنِ

(1) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٤٧٧، وعنه: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م) المصباح المضيء في خلافة المستضيء، ٢ج، (تحقيق ناجية عبد الله وإبراهيم)، بغداد، ١٩٧٧م، ج١، ص٤٠٨، والمزي، تهذيب الكمال ج١٧، ص١٠٩، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦، ص٤١٢، وتاريخ الإسلام ج٤، ص١١٥.
(2) الخطيب، تاريخ ج٣، ص٥٢١.

لا ثالثةَ لهما، جنةٍ أو نار، قال: فبكَى هارونُ حتى اخضَلَّت لحيتُه، فأقْبلَ الفَضْلُ على ابن السّمّاك فقال: سبحانَ الله! وهل يتَخالجُ أحدًا شَكٌّ في أنّ أميرَ المؤمنين مصروفٌ إلى الجنةِ إن شاء الله لقيامِه بحقِّ الله وعدلِه في عبادِه وفضلِه؟ قال: فلم يحفِلْ بذلك ابنُ السّمّاك من قولِه ولم يلتفتْ إليه، وأقْبلَ على أميرِ المؤمنين فقال: يا أميرَ المؤمنين، إنّ هذا ـ يعني: الفَضْلَ بنَ الرَّبيع ـ ليس والله معَك ولا عندَك في ذلك اليوم، فاتّقِ اللهَ وانظُرْ لنفسِك»[1]. ويَذكُرُ الخطيبُ أنّ هذه الحادثةَ كانت بحضور يحيى بن خالد البَرْمَكي[2].

ومهما يكنْ من أمرٍ في صحةِ أمثال هذه الرِّوايات، فإنّها تدُلُّ على توجُّه معيَّن ينبئُ عن قَبول الخُلفاءِ والأُمراء لنصائح علماءِ أهل السُّنة من أهل العلم والفَضْل والوَعْظ، معَ تبرُّم في الواقع من مثل هذه الأمور كما رأينا في جوابِ المنصور لابن أبي ذئب، ومثلُ ذلك أنَّ الرَّشيدَ كان يَسمَعُ لوَعْظ أبي عبدِ الرحمن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عُمرَ بن الخَطّاب العَدَويِّ العُمَريِّ الزاهدِ الواعظِ المعروف (ت ١٨٤هـ/ ٨٠٠م)[3] ولكنّه في الوقت نفسِه كَرِه مجيئَه إلى بغداد وجَمَع العُمَريِّينَ فقال لهم: «ما لي ولابن عمِّكم؟ احتملتُه بالحجاز فشَخَص إلى دار مملكتي يريدُ أن يُفسدَ عليَّ أوليائي، رُدُّوه عنّي، فقالوا: لا يقبلُ منا، فكتَبَ إلى موسى بن عيسى أن يَرفُقَ به حتى يَرُدَّه»[4].

وكان العلماءُ يرَوْنَ أنّ مِن واجبِهم نصيحةَ الخلفاءِ والأُمراء لعمل الخير واجتنابِ الشرّ، فقد قال مالك: «حقٌّ على كلِّ مسلم أو رجُل جَعَل اللهُ في صدره شيئًا منَ العلم والفقه أن يَدخُلَ إلى ذي سلطان يأمُرُه بالخير

(١) الطبري، تاريخ ج٨، ص٣٥٧.
(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٣٥٣.
(٣) ترجمته وأخباره في الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٨٧٧-٨٨١.
(٤) الطبري، تاريخ ج٨، ص٣٥٨.

ويَنْهاه عن الشرّ ويَعِظُه حتّى يتبيَّنَ دخولَ العالِم على غيرِه؛ لأنّ العالِمَ إنما يَدخلُ على السُّلطان يأمُرُه بالخير ويَنْهاه عن الشرّ، فإذا كان فهو الفَضْلُ الذي ليس بعدَه فضلٌ»[(١)] وقد قيل لمالك: «إنك تدخلُ على السلطان، وهم يظلِمونَ ويَجُورون، فقال: يَرحمُك الله، فأين المُكلِّمُ بالحق؟»[(٢)].

وحاول الخلفاءُ كَسْبَ وُدِّ العلماءِ ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، فكان بعضُهم يوافق، لكنّ الغالبيةَ العُظمى لم تَرَ في ذلك خيرًا، نظرًا للنَّقد الذي يتعرَّضُ إليه مَن كان يسعى إلى صُحبة الخلفاءِ والأمراء، فقد سُئل الإمامُ أحمدُ عن أحمدَ بن عبد الملِك بن واقِد الأَسَديِّ الحَرّانيِّ شيخ البخاريِّ (ت ٢٢١هـ/ ٨٣٦م)، فقال: «كان عندَنا ورأيتُه كيِّسًا، وما رأيتُ بهِ بأسًا، رأيتُه حافظًا لحديثه، وما رأيتُ إلّا خيرًا، وهو صاحبُ سُنّة. فقيل له: أهلُ حَرّانَ يُسيئونَ الثناءَ عليه. قال: أهلُ حَرّان قَلّما يَرْضَوْن عن إنسان، هو يغشَى السُّلطانَ بسبب ضَيْعةٍ له»[(٣)]. وكان إبراهيمُ بن أدهمَ الزاهدُ والعالِمُ المشهور (ت ١٦١هـ/ ٧٧٨م)، قد دَخَل على بعض الولاة، فقال له: من أين معيشتُك؟ قال إبراهيم:

نُرقِّــع دنيانـــا بتمزيـــقِ دينِنـــا　　　فــلا دينُنـــا يبقــى ولا مـــا نُرقِّــعُ

وكان إبراهيمُ هذا يُنشدُ من شعرِه:

أرى أُناسًـا بـأدنى الـدِّينِ قـد قَنِعـوا　　　ولا أراهم رَضُوا في العيش بالـدُّونِ

فاستغنِ بـالله عـن دُنيـا الملـوكِ كمـا　　　استغنَى الملوكُ بدُنياهم عن الـدِّينِ[(٤)]

---

(١) عياض، ترتيب المدارك ج١، ص٢٠٧.

(٢) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ص٣٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٢٨، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص١١١.

(٣) المزي، تهذيب الكمال ج١، ص٣٩٣.

(٤) المصدر السابق ج٢، ص٣٦.

وقال أبو عُبيد القاسمُ بن سَلّام: «ناظَرْتُ يحيى بنَ سعيد القَطّانَ في حَجّاج بن أَرْطاة، وظننتُ أنه تَرَكه، يعني: لا يَروي عن الحَجّاج، من أجْلِ لُبسِه السَّواد»[1].

ولذلك، فإذا استثنَيْنا ولايةَ القضاء، فإنّ قلةً من علماءِ السُّنة الكبار قد صَحِبوا الخُلفاءَ أو تَعامَلوا معَ الأُمراء، معَ سَعْي أصحاب السُّلطة إلى تقريبِهم لِما لهم من تأثيرٍ على الناس، فقد كان حَجّاجُ بن أَرْطاةَ النَّخَعيُّ الكوفي (ت ١٤٥هـ/ ٧٦٣م) من بين صَحابة أبي جعفرٍ المنصور، وهو أحدُ مَن توَلَّى خُططَ مدينة بغدادَ ونَصَب قبلةَ جامعِها، وكانت له قَطيعةٌ ببغدادَ في الرَّبض تُعرَفُ بقَطيعة حَجّاج[2]، وقال ابنُ سعد: «كان شريفًا سَرِيًا، وكان في أصحاب أبي جعفر فضَمَّه إلى المَهْدي، فلم يزَلْ معَه حتى توفِّي بالرَّيّ، والمَهْدي بها يومئذٍ في خلافة أبي جعفر»[3]، وإنّما الذي دَفَعه إلى مثل ذلك حُبُّ الشَّرف، إذْ كان يقول: «أهلَكَني حبُّ الشَّرف»[4]، ومعَ ذلك فالرجُلُ لم يكنْ من ثقاتِ المحدِّثين، فقد كان صَدُوقًا لكنه يُدَلِّس[5] ويَرْوي عن الضُّعفاء[6].

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص١٤٠.
(٢) المصدر السابق ج٩، ص١٣٣.
(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٥٦.
(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص١٣٤.
(٥) التدليس قسمان: أحدهما تدليس الإسناد، وهو أن يروي المحدث عمن لقيه ما لم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، والآخر هو تدليس شيوخ، وهو أن يروي عن شخص فيسميه بغير ما عُرف عنه (ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) المقدمة، (تحقيق نور الدِّين عتر)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٦م، ص٧٣-٧٤.
(٦) معروف، بشار عواد، والأرنؤوط، شعيب، (١٩٩٧م) تحرير تقريب التهذيب، ٤ج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١، ص٢٥١.

وممّن كان في صحابة المنصور أيضًا: المحدّثُ: سُلْمَى بن عبد الله بن سُلْمى، أبو بكر الهُذَليُّ البَصْري[1] (ت ١٥٩هـ/ ٧٧٦م)، قال الخطيب: «كان في صَحابة أبي جعفر المنصور»[2]، وذَكَر دور الصّحابة في بغداد، فقال: «ودُورُ الصّحابة منهم أبو بكرٍ الهُذَلي، وله بها مسجدٌ ودرب»[3]، وقال أيضًا: «وكان أبو بكر منَ العلماءِ بأخبار الناس وأيامِهم، وحُكي عن أبي العبّاس السفّاح أنه كان يقولُ: ما رأيتُ أحدًا أغزَرَ علمًا من أبي بكرٍ الهُذَليّ، لم يُعِدْ عليَّ حديثًا قط»[4]، لكنّ علماءَ الجَرْح والتعديل ضَعَّفوهُ[5].

وذَكَر الزُّبيرُ بنُ بَكّار أنّ هشامَ بن عُروةَ بن الزُّبير المحدِّثَ المشهورَ (ت ١٤٦هـ/ ٧٦٢م) كان ضمنَ صحابةِ أبي جعفرٍ المنصور، وتوفِّي عندَه[6].

وطَلَب الخليفةُ المَهْدي من الإمام مالك أن يَصحَبَه في السفَر إلى بغدادَ فاعتَذَر، وقال: قال النبيُّ ﷺ: «المدينةُ خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون»[7].

واستَقْدمَ المَهْدي نَجِيحَ بن عبد الرحمن أبا مَعْشَر السِّنْديَّ المَدَنيَّ من المدينة سنةَ (١٦٠هـ/ ٧٧٧م) إلى بغداد، فلم يزَلْ بها حتى مات سنةَ

---

(١) ترجمته في الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٠٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٣، ص١٥٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٥٥٦.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٠٨.

(٣) المصدر نفسه، نقلًا عن محمد بن خلف بن حيان.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٠٩.

(٥) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ١٣٦٥، والدوري، تاريخ ج٢، ص٦٩٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٣، ص١٥٩-١٦٠ والتعليق عليه.

(٦) ابن بكار، جمهرة نسب قريش، ص٢٠٣-٢٠٤، والخطيب، تاريخ ج١٦، ص٦٢.

(٧) ابن عبد البر، الانتقاء، ص٤٢، وعياض، ترتيب المدارك ج١، ص٢١٠، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٦٢-٦٣. والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ ـ رواية الليثي، ج٢، ص٤٦٥، وهو في صحيح البخاري (١٨٧٥).

١٧٠هـ/ ٧٨٦م[١]، وأمَرَ له المَهْدي بألف دينار[٢]. معَ أنَّ أبا مَعْشَر هذا كان ممّن أجمعَ علماءُ الحديثِ على تضعيفِه، فقد ضعّفه يحيى بنُ سَعيد القَطّان، وأحمدُ بن حَنْبل، ويحيى بنُ مَعِين، والبخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائي، والتِّرمذي، وعَمْرُو بن عليٍّ الفَلّاس وغيرُهم[٣].

وقال ابنُ حِبّانَ ـ في ترجمة صالح بن بَشير المُرِّيِّ البَصْريِّ الواعظ (ت ١٧٦هـ/ ٧٧٧م) ـ: «صالحُ بن بَشِير المُرِّيُّ، من أهل البصرة، حَمَله المَهْدي إلى بغدادَ، فسَمع منه البغداديُّون»[٤]. وقد رُويَ أنّ صالحًا هذا لما أرسَلَ إليه المَهْدي فقَدِم عليه ودنا بحمارِه من بِساطِ المَهْدي، أمَرَ المهديُّ ابنَيْه، وهما وَلِيّا العهد: موسى وهارون، فقال: قُومَا فأنزِلا عَمَّكُما»[٥]. وكان صالحٌ من القُصّاص المتمكِّنين[٦] (الوُعّاظ)، ولعلّ المَهْديَّ استَقْدمَه من أجل ذلك، إذْ لم يكن في الحديثِ بشيء، كما عَبّر علماءُ الجَرْح والتعديل[٧].

وممّن استَقْدمَهم المَهْدي: إسماعيل[٨] بن مسلم المكيُّ، أبو إسحاقَ

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٥٩١ فما بعدها، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص٣٣٠.

(٢) الخطيب، تاريخ ج١٥، ص٥٩٣.

(٣) تنظر التفاصيل في المزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص٣٢٤-٣٣١.

(٤) ابن حبان، المجروحون، ج١، ص٣٧١-٣٧٢، والمزي، تهذيب الكمال ج١٣، ص٢٠.

(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٤١٦.

(٦) قال عفان بن مسلم: «كنا نأتي مجلس صالح المري نحضره وهو يقص، وكان إذا أخذ بقصصه كأنه رجل مذعور يفزعك أمره من حزنه وكثرة بكائه كأنه ثكلى». الخطيب، تاريخ ج١٠، ص٤١٨.

(٧) تنظر أقوال أهل الجرح والتعديل في: المزي، تهذيب الكمال ج١٣، ص١٨-٢٢.

(٨) تنظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٧٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ١١٧٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٦٦٩، وابن حبان، الثقات ج٦، ص٣٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص١٩٨-٢٠٣.

البَصْري، وهو من أهل البصرة، سَكَن مكةَ، فلكثرةِ مُجاورتِه بها قيل له: المكِّي، وكان فقيهًا مُفتيًا (ت بين ١٦١-١٧٠هـ/ ٧٧٧-٧٨٦م)، قال ابنُ أبي حاتم عن أبيه: «قَدِم الرَّيَّ معَ المَهْدي، أظُنُّه ماتَ بالرَّي»[١] وهو أيضًا ممّن أجمَع علماءُ الجَرْح والتعديل على تضعيفِه[٢].

كما قَدِم على المَهْدي اثنانِ من ضعفاءِ المُحدِّثين هما: حبّانُ[٣] بن عليٍّ العَنَزِي، أبو عليٍّ الكوفيُّ (ت ١٧١هـ/ ٧٨٧م)، وأخوه مَنْدَل[٤] (ت ١٦٨هـ/ ٧٨٤م)، قال ابنُ سعد: «وكان المَهْدي قد أَحَبَّ أن يراهما، فكتَبَ إلى الكوفة في إشخاصِهما إليه»[٥].

وممّن صَحِب المأمونَ: عبدُ السلام[٦] بنُ صالح بنُ سليمان، أبو الصَّلْتِ

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٦٦٩.
(٢) تنظر تفاصيل ذلك في: المزي، تهذيب الكمال ج٣، ص٢٠٠-٢٠٤.
(٣) ترجمة حبان في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨١، والدوري، تاريخ ج٢، ص٩٥، وخليفة، تاريخ، ص٥١، والطبقات، ص١٦٩، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص١٩٢، والنسائي، الضعفاء، الترجمة ١٦٣، وابن حبان، المجروحون ج١، ص٢٦١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص١٦٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٥، ص٣٣٩.
(٤) ترجمة مندل في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨١، والبخاري، التاريخ الكبير ٨، الترجمة ٢٢١٣، والصغير ج٢، ص١٦٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١٩٨٧، وابن حبان، المجروحون ج٣، ص٢٤، والدارقطني، الضعفاء والمتروكون، الترجمة ١٧٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص٤٩٣.
(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨١.
(٦) ترجمته في: الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩هـ/ ٨٧٣م)، أحوال الرجال، (تحقيق عبد العليم البستوي)، باكستان، د.ت.، الترجمة ٣٧٩، وسيشار إليه فيما بعد: الجوزجاني، أحوال الرجال، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٣، ص٧٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٢٥٧، وابن حبان، المجروحون ج٢، ص١٥١، وأبي نعيم الأصبهاني، الضعفاء، الترجمة ١٤٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٣١٥، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص٧٣، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٤٤٦، وميزان الاعتدال ج٢، الترجمة ٥٠٥١.

الهَرَويُّ، سَكَن نَيْسابورَ ورَحَل في الحديثِ إلى البَصْرةِ والكوفة والحجازِ واليمن، (ت ٢٣٦هـ/ ٨٥١م)، قال الخطيب: «قَدِم مَرْوَ أيامَ المأمون يُريدُ التوجُّه إلى الغَزْو، فأُدخِل على المأمون، فلمّا سَمِع كلامَه جَعَله من الخاصّة من إخوانِه، وحَبَسه عندَه إلى أنْ خَرج معَه إلى الغَزْو، فلم يزَلْ عندَه مكرَّمًا إلى أنْ أراد إظهارَ كلام جَهْم [بنِ صَفْوان] وقولِ: القرآنُ مَخْلوق، وجَمع بينَه وبينَ بِشْر المَرِيسيِّ وسأله أن يُكلِّمَه... إلخ»[1].

وأبو الصَّلتِ هذا قال النَّسائي: ليس بثقة[2]، وكَذَّبه الجُوزْجاني[3] وضعّفه الساجيُّ والدارَقُطْني[4].

على أنّ بعضَ علماءِ أهل السُّنة اتَّصلوا بالخُلفاء أو الأُمراء لحاجاتٍ شخصيّة، فقد قال أبو داود: «سَمِعتُ أحمدَ بن حَنْبل، قال: قَدِم ابنُ جُرَيْج[5] على أبي جعفر[6]، وكان صار عليه دَيْن، فقال: جمَعْتُ حديثَ ابن عبّاس ما لم يَجمَعْه أحدٌ، فلم يُعطِه شيئًا»[7]!

وذَكَر يحيى بنُ مَعِين أنّ المحدِّث الكبيرَ شُعبةَ بن الحَجّاج العَتَكيَّ قَدِم بغدادَ مرَّتَينِ وحدَّث بها، وهو واسِطيٌّ نَزَل البصرةَ، وكان قدومُه في إحدى المرَّتينِ بسبب أخ له كان محبوسًا، فجاء يُكلِّمُ فيه[8]. وذَكَر الخطيبُ أنّ

(١) الخطيب، تاريخ ج١٢، ص٣١٧.
(٢) المصدر السابق ج١٢، ص٣٢١.
(٣) أحوال الرجال، الترجمة ٣٧٩.
(٤) الخطيب، تاريخ ج١٢، ص٣٢٢.
(٥) يعني: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد سبق التعريف به.
(٦) هو المنصور.
(٧) سؤالات أبي داود لأحمد، الترجمة (٢٢٠)، والخطيب، تاريخ ج١٢، ص١٤٣.
(٨) الدوري، تاريخ ج٢، ص٢٥٣.

ذلك كان في زَمَن أبي جعفرٍ المنصور، ثم ذَكَر روايةً أخرى، أنّ ذلك كان في زمن المَهْدي(١).

ورَوى الخطيبُ في ترجمة المبارَك(٢) بن فَضَالةَ بن أبي أُميّة، أبي فَضَالةَ البَصْري (ت ١٦٦هـ/ ٧٨٢م) أنه قَدِم على أبي جعفرٍ المنصور بغدادَ، وأنه كان عندَه ذاتَ يوم إذْ أُتِي برجُل، فأمَرَ المنصورُ بقتلِه، فقال أبو فَضَالة: «يا أميرَ المؤمنين، ألا أُحدِّثُك حديثًا سَمِعتُه منَ الحَسَن؟ قال: ما هو؟ قلتُ: حدَّثنا الحَسَن، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا كان يومُ القيامة جُمِعَ الناسُ في صَعِيد واحدٍ حيث يَسمَعُهم الداعي، ويَنفُذُهم البَصَر، فيقومُ مُنادٍ من عند الله فيقول: لَيقومَنَّ مَن لهُ على الله يد، فلا يقومُ إلّا مَن عَفا». فأقْبل علَيَّ فقال: آللهِ، لَسَمِعتَه من الحَسَن؟ قال: قلتُ: آلله لَسَمِعتُه من الحَسَن. قال: خَلِّيا عنه»(٣).

وكانتِ العطايا والجوائز إحدى الوسائل التي يتألّفُ بها الحُكّامُ علماءَ أهل السُّنة، سواءٌ أكانت بمطالبة منهم، أم مِنَحًا وعطايا يتكرّمُ بها الخلفاءُ

(١) الخطيب، تاريخ ج١٠، ص٣٥٤-٣٥٥. وينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٤، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٢١٢.

(٢) ترجمة المبارك بن فضالة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٧٧، وخليفة، تاريخ، ص٤٣٨، والطبقات، ص٢٢٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٨٦٧، والجوزجاني، أحوال الرجال، الترجمة ٢٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١٥٥٧، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٥٠١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٢٧٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٧، ص١٨٠، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٢٨١.

(٣) الخطيب، تاريخ ج١٥، ص٢٨٠. وقد تكون الحكاية صحيحة، لكن الحديث غير ثابت عن النبي ﷺ فإنه منقطع الإسناد، فالحسن وهو ابن أبي الحسن البصري تابعي لم يدرك النبي ﷺ. وقد أورد شبيهًا منها البلاذري، أنساب الأشراف ج٤، ص٢٦٢.

أو الأُمراء، فقد طَلَب هشامُ بن عُروةَ بن الزُّبير منَ المنصور أن يقضيَ عنه دَيْنَه، وهو مئةُ ألف، فأعطاه عشَرةَ آلاف[1].

وكان محمدُ بن عبد الرحمن بن أبي ذئبٍ قد خَصَّص له الحَسَنُ بن زَيْد والي المدينة لأبي جعفرٍ خمسةَ دنانيرَ شهريًا[2]، ثم عُزِل عن المدينة ووَلِيها عبدُ الصَّمد بنُ علي. وذَكَر الواقديُّ أنَّ جعفرَ بن سُليمانَ بن عليٍّ واليَ المدينة بينَ سنتَيْ (١٤٦-١٤٩هـ/ ٧٦٢-٧٦٥م) قد أرسَلَ إلى ابن أبي ذئب بمئة دينار، وكانت حالُه ضعيفةً جدًا، واستُقْدِمَ إلى بغداد فلم يَزالوا به حتى قَبِل منهم، فأعطَوْهُ ألفَ دينار فلم يَقبَلْ، فقالوا: خُذْها وفرِّقْها فيمن رأيتَ، فأَخَذَها وانصرفَ يريدُ المدينة، فلمّا كان بالكوفة اشتَكى ومات، فدُفن بالكوفة، وهو يومئذٍ ابنُ تسع وسبعينَ سنة، وذلك سنة ١٥٩هـ/ ٧٧٦م[3].

وذُكِر أنّ عبدَ الملك بنَ عبد العزيز بن جُرَيْج قَدِم وافدًا على مَعْن بن زائدَة الشَّيبانيِّ لدَيْن لَحِقه، فأقام عندَه مدة، فأعطاه خمسَ مئة دينار[4].

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٥٩-٦٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص١٠٠٢، وسير أعلام النبلاء ج٦، ص٤٥-٤٦.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٤١٧، والحسن بن زيد هو ابن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولي المدينة للمنصور خمس سنين ١٤٩-١٥٥هـ، وترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٣٨٦.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٤٢٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٥٢٧-٥٢٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٦٤٢-٦٤٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٢٠٤.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦، ص٣٣٦.

وكان المحدِّثُ الفقيهُ عبدُ العزيز[1] بن عبد الله بن أبي سَلَمةَ الماجِشون (ت ١٦٤هـ/ ٧٨٠م) قد قَدِم بغدادَ وحَدّث بها، وكان على صلة بالخليفة المَهْدي، فقد ذَكَر ابنُه عبدُ الملك بنُ عبد العزيز أنّ المَهْديَّ أجاز أباه بعشَرة آلاف دينار[2]، وحين توفِّي صَلّى عليه المَهْدي بنفسِه ودَفَنه في مقابرِ قُريش[3].

وذُكِر أنّ المَهْديَّ وَهَب المحدِّثَ شُعبةَ بن الحَجّاج العَتَكيَّ ثلاثينَ ألفَ درهم، فقَسَمها، وأقطَعه ألفَ جريبٍ بالبصرة، فقَدِم البصرةَ فلم يجدْ شيئًا يَطيبُ له فتَرَكها[4].

وذَكر الزُّبيرُ بنُ بَكّار، أنَّ الزُّبيرَ[5] بن خُبَيْب بن ثابِت بن عبد الله بن الزُّبَيْر بن العَوّام المَدَني، أحدَ فُضَلاءِ قُريش ممّن يُذكَرُ بالعبادة (ت بين ١٨١-١٩٠هـ/ ٧٩٧-٨٠٥م) وَفَد على المَهْدي ومعَه أخوه المُغيرةُ صاحبًا له ومتوصِّلًا به، فأمَرَ المهديُّ للزُّبير بن خُبَيب بسَبْع مئة دينار فانصَرفَ إلى المدينة، وأبَى المُغيرةُ أن ينصرفَ فأعطاه مئةَ دينار، ثم وَفَد الزُّبيرُ على

(١) ترجمته في ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٣، وخليفة، التاريخ، ص٢٧٥، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ١٥٣٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٨٠٢، وابن حبان، الثقات ج٧، ص١١٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٩٤، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص١٥٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٠٩، وميزان الاعتدال ج٢، الترجمة ٥١٠٥.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٩٧، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣١٢، وتاريخ الإسلام ج٤، ص٤٤١.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٣، والخطيب، تاريخ ج١٢، ص١٩٧-١٩٨.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٥٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٥، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٢١١-٢١٢.

(٥) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ١٣٧٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٢٦٥٦، وابن حبان، الثقات ج٦، ص٣٣١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٤٨٥-٤٨٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٨٥١.

هارونَ الرَّشيدِ حينَ وَلِي الخلافةَ فأعطاهُ أربعةَ آلاف دينار[1]، وكان الزُّبيرُ هذا ضعيفًا في الحديث[2].

إنّ أخْذَ العطايا منَ الخلفاءِ أو الأُمراء لم يكنْ أمرًا مشتهرًا ولا محمودًا من علماءِ أهل السُّنة، ومعظمُ الذين كانوا يَستجِيزونَ مثلَ هذه العطايا كانوا إمّا من الضُّعفاءِ من الناحية العلمية، أو أنها حالاتٌ فَرْديّةٌ لا تمثِّلُ التوجُّهَ العامَّ لأهل العلم في الابتعادِ عن السُّلطان والترفُّع عن أخْذِ المال أو الجوائزِ منه، فضلًا عن أنّ كثيرًا من كبار العلماءِ حينَما قُدِّمت لهم أمثالُ هذه العطايا والمِنَح رَفَضوها ولم يقبَلُوها، وفي حالات ـ حينَ تَمَّ الضَّغطُ عليهم في قَبولها ـ غالبًا ما كانوا يُوزِّعونَها على المستحقِّين ولا يَدَّخرونَ منها شيئًا في الأغلبِ الأعمّ، كما حَدَث مثلًا كما ذُكِر عن مَنْح المَهديِّ لشُعبةَ بن الحَجّاج مبلغًا كبيرًا من المال معَ ألفِ جَرِيب[3]. وقد ذُكِر أنّ المَهْديَّ حين قَدِم المدينةَ المنوَّرة أعطَى الإمامَ مالكَ بنَ أنس ألفَيْ دينار أو ثلاثةَ آلافِ دينار، وطَلَب منه أن يَخرُجَ معَه إلى العراق، فرَفَض الإمامُ ولم يَستجِبْ، ولم يتَصرَّفْ بالمال الذي أُعطي له[4]. وحينما كتَبَ ابنُ أبي حاتم الرازي ترجمةَ سُفيانَ الثوريِّ في «تقدمِة الجَرْح والتعديل»، كتَبَ فصلًا بعُنوان: «بابُ ما ذُكر في تَرْك الثوريِّ قَبولَ بِرِّ الأُمراء»[5].

---

(١) ابن بكار، جمهرة نسب قريش، ص١٠٧-١٠٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٤٨٦.

(٢) الذهبي، المغني في الضعفاء، الترجمة ٢١٦٥.

(٣) تقدم النص قبل قليل.

(٤) ابن عبد البر، الانتقاء، ص٤٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٢٤، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٦٢-٦٣.

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص١١٤.

ومعَ ما ذُكر منَ الضَّغط على ابن أبي ذئب في قَبول المال حينَ استُقدِم إلى بغداد، فإنه مات قبلَ أن يمَسَّ شيئًا منه، كما تَقدَّم. ولعلّه كان يقبلُ الشيءَ اليسيرَ من بعض مَن تربطُه صَداقةٌ به من الأمراءِ كالحَسَن بن زَيْد بن الحَسَن العَلَويّ، كما تقَدَّم.

وقد قيل: إنَّ الرَّشيدَ عَرَض على الإمام الشافعيِّ أربعةَ آلاف دينار، وفي رواية: عشَرةَ آلاف دينار، فلم يقبَلْها[1]. وفي رواية ذَكَرها ابنُ أبي حاتم الرازي بسَندِه إلى الشافعي، قال: «خَرج هَرْثمةُ فأقرَأَني سلامَ أمير المؤمنين هارونَ الرَّشيد، وقال: قد أمَرَ لك بخمسةِ آلاف دينار، قال: فحُمِلَ إليه المالُ، فدَعا بحَجّام فأخَذ من شعَرِه وأعطاه خمسينَ دينارًا، ثم أخَذ رِقاعًا وصَرَّ من تلك الدنانير صُررًا ففَرَّقَها في القُرَشيِّينَ الذين هم بالحَضْرة ومَن هم بمكةَ، حتى ما رَجَع إلى بيتِه إلّا بأقلَّ من مئة دينار»[2].

ورُوي عن الإمام أحمدَ بن حَنْبل أنه قال في عيسى بن يونُس بن أبي إسحاقَ السَّبِيعي: «الذي كنا نُخْبَرُ أنّ عيسى بنَ يونُس كان: سنةً في الغَزْو، وسنةً في الحج، وقد كان قَدِم إلى بغدادَ في شيءٍ من أمر الحصُون فأُمِر له بمال فأبَى أن يَقبَلَ[3].

(١) عياض، ترتيب المدارك ج٣، ص١٩٤.

(٢) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ/ ٩٣٩م) آداب الشافعي ومناقبه، (تحقيق عبد الغني عبد الخالق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٩٥-٩٦، وعنه: أبو نعيم، حلية الأولياء ج٩، ص١٣١-١٣٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٣٨.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٤٧٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٣، ص٦٨.

ورَوى عبدُ الملك بنُ عبد الحَميد المَيْمونـيُّ صاحبُ الإمام أحمدَ بن حَنْبل، قال: حدَّثني أبي، قال: «لمّا رأيتُ قَدْرَ عمِّي (عَمْرو[1] بن مَيْمون بن مِهْرانَ الجَزَريِّ المحدِّث الثِّقة المتوفَّى سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٣م) عندَ أبي جعفر، قلتُ: يا عمّ، لو سألتَ أميرَ المؤمنين أبا جعفر أن يُقطِعَك قَطِيعة؟ قال: فسَكَتَ عنّي، قال: فلمّا ألحَحْتُ عليه، قال: يا بُنيّ، إنك لتَسألُني أن أسألَه شيئًا قدِ ابتَدأني به هو غيرَ مرة، ولقد قال لي يومًا: يا أبا عبدِ الله، إنّي أُريدُ أن أُقطِعَك قَطيعةً وأجعلَها لك طيِّبة، وإنّ أحبابي من أهلي ووَلَدي يسألوني ذلك، فأبَى عليهم، فما يمنَعُك أن تقبلَها؟ قال: قلتُ: يا أميرَ المؤمنين، إني رأيتُ هَمَّ الرجُل على قَدْر انتشار ضَيْعتِه، وإنه يكفيني من همِّي ما أحاطتْ به داري، فإنْ رأى أميرُ المؤمنينَ أن يُعفيَني فَعلَ، قال: قد فعلتُ»[2].

وذُكر أنّ المأمونَ قدّم مالًا ليُقسَم على أصحابِ الحديث، فلم يَأخُذْ منه أحمدُ بن حَنْبلٍ شيئًا[3]. وكان أبو حنيفةَ هاربًا من مال السُّلطان[4].

نعم، أخَذَ بعضُ علماءِ أهل السُّنة مالًا منَ الخُلفاءِ والأُمراء، لكنّها كانت حالاتٍ فَرْديّة، كما في حالة هشام بن عُروةَ بن الزُّبير، والواقديِّ الذي

(١) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٢، والدوري، تاريخ ج٢، ص٤٥٥، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٦٦٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٤٢٣، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٢٢٤، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٨٩ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٢، ص٢٥٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٤٥.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٩٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٢، ص٢٥٦-٢٥٧.

(٣) المزي، تهذيب الكمال ج١، ص٤٦٠.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٦٦.

كان يقول: صار إليَّ منَ السُّلطان ستُّ مئة ألفِ درهم[1]، والواقديُّ ممّن تَرَكَه المحدِّثون[2]، وممّن كانوا يَشغَلونَ وظائفَ مهمّةً في الدَّولة.

أمّا المنتفعونَ منَ المنتسِبينَ للعلم من الكَذّابين، والذين لا يتورَّعونَ من إرضاءِ السُّلطان بأيِّ شيء، فلا يقاسُ عليهم، ولا يُعدُّونَ من علماءِ أهل السُّنة عمومًا، ولعلّ الحكايةَ الآتيةَ التي رواها غيرُ واحد في ترجمة غِيَاث بن إبراهيمَ أبي عبد الرحمن النَّخَعيِّ الكوفيّ توضِّحُ ما أذهبُ إليه، فقد رَوى المؤرِّخُ أبو خَيْثمةَ زُهيرُ بن حَرْب، قال: «قُدِمَ على المَهْدي بعشَرةِ محدِّثين فيهمُ الفَرَجُ بنُ فَضَالة، وغِيَاثُ بن إبراهيم، وغيرُهما. وكان المَهْدي يُحبُّ الحَمامَ ويَشتهيها، فأُدخِلَ عليه غِياثُ بن إبراهيم، فقيل له: حَدِّثْ أميرَ المؤمنين، فحَدَّثه بحديثِ أبي هريرةَ: «لا سَبْقَ إلّا في حافر أو نَصْل»[3] وزاد فيه «أو جَناح»، فأمَرَ له المَهْدي بعشَرةِ آلاف، قال: فلمّا قام، قال: أشهدُ أنَّ قفاك قفا كذّاب على رسول الله ﷺ، وإنّما استَجلبتُ ذلك أنا، فأمَرَ بالحَمام فذُبِحت»[4]، وغِيَاثٌ هذا كذَّبَه يحيى بنُ مَعِين وقال: لم يكنْ بثقةٍ ولا مأمون[5]، واتُّهم بوضع الحديث[6].

---

(١) الخطيب، تاريخ ج٤، ص٣١.

(٢) المزي، تهذيب الكمال ج٢٦، ص١٨٢ فما بعد، وابن حجر، تقريب التهذيب، الترجمة ٦١٧٥.

(٣) وفي رواية: «لا سبق إلا في حافر أو خف»، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف (٣٤٢٤٨)، وأبو داود، السنن (٢٥٧٤)، والترمذي، الجامع الكبير (١٧٠٠)، والنسائي، السنن الكبرى (٤٤١٠) وغيرهم.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٢٧٧.

(٥) الدوري، تاريخ ج٢، ص٤٧٠.

(٦) الخطيب، تاريخ ج١٤، ص٢٨١.

كما أنّ بعضَ هذه الرواياتِ ممّا لا يَثبُت، إذ قد يَرويها بعضُ الضُّعفاءِ والكذابين، فقد رَوى محمدُ بن عثمانَ بن أبي شَيْبة عن أبيه، قال: «بَعَث هارونُ الرَّشيدُ إلى الكوفة إلى أبي بكر بن عَيّاش، فأحضَره، وخَرج معَه وكيعٌ، فلمّا قَدِم استَأذنَ على الرَّشيد فأَذِن له، فدَخَل، قال: ووكيعٌ يقودُه، وكان قد ضَعُف بصَرُه، فلمّا رآه الرَّشيدُ قال له: يا أبا بكر، ادنُ. فلم يزَلْ يُدنيه، فلمّا قَرُبَ منه قال وكيع: تركتُه ووقَفْتُ حيث أسمَعُ كلامَه. فقال له الرَّشيد: يا أبا بكر، قد أدركتَ أيامَ بني أُميّة، وأدركتَ أيامَنا، فأيُّنا كان أخير؟ قال وكيع: فقلتُ: اللهمَّ ثَبِّتِ الشيخَ. فقال: يا أميرَ المؤمنين، أولئك كانوا أنفعَ للناس، وأنتم أقوَمُ بالصّلاة. فصَرَفَه الرَّشيدُ وأجازه بستّةِ آلاف، وأجاز وكيعًا بثلاثة آلاف، أو كما قال ابنُ أبي شيبة»(١).

ومحمدُ(٢) بن عثمانَ بن أبي شَيْبة إبراهيمَ بن عثمانَ، أبو جعفرٍ العَبْسيُّ، مَولاهُم، الكوفيُّ راوي هذه الحكاية (ت ٢٩٧هـ/ ٩١٠م)، كذَّبه ابنُ عُقدةَ وإبراهيمُ بن إسحاقَ الصَّواف، وذَكَر عبدُ الرحمن بن يوسُفَ بن خِرَاش أنه كان يضَعُ الحديث، وقال محمدُ بن عبد الله الحَضْرَميُّ مُطَيَّن: «كذّابٌ، ما زلنا نعرفُه بالكذِب مذْ هو صَبيّ»، وقال عبدُ الله بن أحمدَ بن حَنْبل: «كذّاب بيّنُ الأمر»(٣).

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٥٤٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٦٢، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٤٩٨.

(٢) ترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٤، ص٦٨، والسمعاني، الأنساب، مادة «العبسي»، وابن الجوزي، المنتظم ج٦، ص٩٥-٩٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص١٠٣٦، وسير أعلام النبلاء ج١٤، ص٢١.

(٣) تنظر تفاصيل هذه الأقوال وغيرها من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه: الخطيب، تاريخ ج٤، ص٧٣-٧٤.

ومثلُ هذه الرواياتِ ممّا يَدخُلُ في المُلَح والنوادر التي تَزخَرُ بها كتُبُ الأدب والتَّسلية، فلا يمكنُ قَبولُها تاريخيًا.

وكان من مظاهرِ التقرُّب إلى العلماءِ والاعتناءِ بآرائهم أنَّ بعضَ الخُلفاء كانوا يَسألونَ العلماءَ بالكتابةِ إليهم بما يرَوْنَه، ويُذكَرُ أنّ المنصورَ كتَبَ إلى الأوزاعي: «أمّا بعد، فقد جَعل أميرُ المؤمنينَ في عُنُقِك ما جَعل اللهُ لرعيّتِه قبلك في عُنقِه، فاكتُبْ إليَّ بما رأيتَ فيه المصلحةَ، ممّا أحببت»(١).

وربّما كانوا يستشيرونَ العلماءَ في بعض الأمور، فقد ذُكِر عن المَهْديِّ أنه استشار مالكَ بن أنس في ردِّ بناءِ الكعبة على الصِّفة التي بناها عبدُ الله بن الزُّبير، فقال له مالك: إنّي أخشَى أن يتَّخذَها الملوكُ لُعبة، يعني: كلّما جاء ملكٌ بناها على الصِّفة التي يُريدُها، فاستقَرَّ الأمرُ على ما هي عليه اليوم(٢). كما يَذكُر الطّبريُّ أنّه استشاره في إنقاص مِنبَر رسول الله ﷺ ويُلقي منه ما زادهُ مُعاويةُ بنُ أبي سُفيان فيه، فلم يوافقْه على ذلك، فترَكَه كما هو(٣).

وذُكِر أنّ عبدَ الصمد بنَ عليّ واليَ المدينة للمنصور قد عاقَب بعضَ القُرَشيِّين وحَبَسه حبسًا ضيقًا، فكَتَب بعضُ قَرابتِه شكوى إلى المنصور، فأرسَل المنصورُ رسولًا إلى المدينة وقال له: اذهَبْ فانظُرْ قومًا من العلماءِ فأدخِلْهم عليه حتى يرَوْا حالَه وتكتُبوا إليّ بها، فأدخَلوا عليه في حبسه مالكَ بنَ أنس وابنَ أبي ذئب وابنَ أبي سَبْرة وغيرَهم من العلماء، فقالوا: اكتُبوا بما ترَوْنَ إلى أمير المؤمنين... الحكاية(٤).

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص١٢٥.
(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (ط. إحياء التراث) ج١، ص١٨٥.
(٣) الطبري، تاريخ ج٨، ص١٣٣.
(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٥٢٠.

وتشيرُ بعضُ الروايات كيف أنّ بعضَ العلماءِ المتَّصلينَ بالسُّلطان كانوا مُنفِّذينَ لرغَبات أسيادِهم عندَ استشارتهم، فمِن أمثلة ذلك: أنّ الرَّشيدَ استشار قاضيَ قُضاته أبا البَخْتَري وَهْبَ بن وَهْب بن كثير (ت ٢٠٠هـ/ ٨١٥م) ومحمدَ بن الحَسَن الشَّيبانيَّ صاحبَ أبي حنيفة، في الأمان الذي أعطاه يحيى بنَ عبد الله بن الحَسَن بن الحَسَن بن عليِّ بن أبي طالب: أهو صحيحٌ هو؟ فقال له محمدُ بن الحَسَن: هو صحيحٌ، أمّا أبو البَخْتَري فقال له: هذا منتقَضٌ من وجهِ كذا وكذا، فقال الرَّشيد: أنت قاضي القضاة وأنت أعلمُ بذلك، فمَزَّق أبو البَخْتَري الأمانَ وتَفَل فيه... إلخ[1]، ومن ثَمّ نجدُ أن المحدّثينَ جَرّحوا أمثالَ هؤلاء على الرُّغم من تولِّيهم المناصبَ الرفيعة، فقد قال يحيى بنُ مَعِين عن أبي البَخْتَري هذا: «كذابٌ خبيث، يضَعُ الحديث»[2]، وفي رواية: «عدوُّ الله خبيث»[3]، وقال عثمانُ بن أبي شَيْبة: «أرى أنه يُبعَثُ يومَ القيامة دَجّالًا»[4]، وقال الإمامُ أحمد: «أبو البَخْتَري أكذبُ الناس»[5].

وكان ممّا ذُكِر من مناقبِ الرَّشيد أنه كان إذا حَجّ، أحجَّ معَه مئةً من الفقهاء وأبنائهم[6]، وأنه رَحل بولدَيْه: الأمينِ والمأمون لسَماع «الموطأ» على مالكِ بن أنس، ويُذكَر أنّ أصلَ النُّسخة التي بسماع الرَّشيد على مالكٍ في خِزانة المصريِّين[7].

---

(١) الطبري، تاريخ ج٨، ص٢٤٧.
(٢) الدوري، تاريخ ج٢، ص٦٣٧.
(٣) ابن محرز، سؤالات ابن محرز لابن معين، رقم (٨).
(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٦٣١.
(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٦٠.
(٦) الطبري، تاريخ ج٨، ص٣٤٧.
(٧) الذهبي، تاريخ الإسلام ج١٢، ص٤٧٨.

الفصلُ الثالث

أهلُ السُّنة والعمَلُ معَ السُّلطة

توطئة:

ذكرتُ في الفصل السابق سَعْيَ الخلافة العبّاسيّة إلى التواصُلِ معَ علماءِ أهل السُّنة كجُزءٍ منَ الالتزام بالواجهة الدِّينيّة ومظهَرٍ من مظاهر إضفاءِ الشّرعية على حُكمِهم تُجاهَ عوامِّ الناس الذين عادةً ما يتأثّرونَ بأقوالِ العلماء والوُعّاظ ونحوِهم، فضلًا عن أنَّ التعاملَ معَ السُّلطة السِّياسيّة وتولِّيَ الوظائف فيها يعني ـ بشكل أو بآخَرَ ـ الاعترافَ بشرعيّة هذه السُّلطة، وإقامتَها أُسسَ الدِّين والعدل بينَ الرعية، ولذلك لم يُحبِّذْ كبارُ الفقهاءِ والمحدِّثين من أهل السُّنة تولِّيَ شيءٍ من الوظائف، وتناولوا بالنقد مَن سَعى إلى ذلك أو رَغِب فيه، فقد قال جعفرُ بن محمد بن عليٍّ بن الحُسَين المعروفُ بالصّادق (ت ١٤٨هـ/ ٧٦٥م): «الفقهاءُ أُمناءُ الرسُل، فإذا رأيتُم الفقهاءَ قد رَكَنوا إلى السّلاطين فاتَّهموهم»[١]. وقال ابنُ المديني، عن حُمَيد بن هلال بن هُبَيرةَ العَدَوي، أبي نَصْر البَصْري[٢]: ذَكَر يحيى بنُ سعيد القَطّان عن محمد بن سِيرينَ، أنه كان لا يرضَى حُميدَ بنَ هلال، قال ابنُ أبي حاتم: «فذكرتُ ذلك لأبي، فقال: دَخَل في شيءٍ من عَمَل السُّلطان، فلهذا كان لا يَرضاه»[٣]، وقال عَبّادُ بن صُهَيْب: دَخلتُ الكوفةَ فرأيتُ الكَلْبيَّ[٤]

(١) المزي، تهذيب الكمال ج٥، ص٨٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦، ص٢٦٢.

(٢) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٣١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ٢٧٠٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٠١١، والمزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٤٠٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٢٢٨.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٠١١.

(٤) هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو، أبو النصر الكلبي الكوفي الأخباري النسابة العلامة (ت١٤٦هـ/ ٧٦٣م)، وترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٥٨، وخليفة، تاريخ، ص٤٢٣، والطبقات، ص١٦٧، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٢٨٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٤٧٨، وابن حبان، المجروحون ج٢، ص٢٥٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٢٤٦ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٦٠.

يعملُ عملَ السُّلطان وعليه ثيابُ سواد، فلم أكتُبْ عنه»[١]، وقال صالحُ بن أحمدَ بن حَنْبل: قلت لأبي: أيُّما أثبتُ عندَك وكيعُ بن الجَرّاح أو يزيد[٢]؟ قال: ما منهما ـ بحمد الله ـ إلّا ثَبَتٌ، قلت: فأيُّهما أصلحُ عندَك في الأبدان؟ قال: ما منهما بحمد الله إلّا صالحٌ إلّا أنَّ وكيعًا لم يتَلطَّخْ بالسُّلطان»[٣]. وقال المحدِّثُ الثقةُ أحمدُ[٤] بن سَعيد بن إبراهيمَ الرِّباطيُّ (ت ٢٤٣هـ/ ٨٥٧م): «قَدِمتُ على أحمدَ بن حَنْبل، فجعَل لا يرفَعُ رأسَه إليَّ، فقلتُ: يا أبا عبد الله، إنه يُكتَبُ عنّي بخُراسان وإنْ عاملتَني بهذه المعاملة رَمَوْا بحديثي، فقال لي: يا أحمد، هل بُدٌّ يومَ القيامة من أن يُقال: أين عبدُ الله بنُ طاهر وأتباعُه؟ انظُرْ أين تكونَ أنت منه، قال: قلت: يا أبا عبد الله، إنّما وَلّاني أمرَ الرِّباط، لذلك دخَلتُ فيه، قال: فجَعل يُكرِّرُ عليَّ: أحمد، هل بُدٌّ يومَ القيامة أن يقال: أينَ عبدُ الله بن طاهر وأتباعُه؟ فانظُرْ أين تكون أنت منه؟!»[٥]. وكان عبدُ الله بنُ المبارك (ت ١٨١هـ/ ٧٩٧م) يقول: «مَن بَخِل بالعلم ابتُلي بثلاث: إما بموت، أو نسيان، أو لُحوقٍ بسلطان»[٦]، وقال ابنُ عساكرَ في ترجمة

---

(١) ابن عدي، الكامل ج٧، ص٢٧٨.

(٢) هو يزيد بن هارون، أبو خالد الواسطي المحدث المشهور (ت ٢٠٦هـ/ ٨٢٢م)، وترجمته في ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٢، ص٣١٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٣٣٥٤، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٦٣٢، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٢، ص٢٦١ فما بعدها.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ١٦٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٤٧١.

(٤) ترجمته في الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٢٧١، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٣١٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٩٩، وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٢٠٧.

(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٢٧١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٩٩.

(٦) المزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٢٢.

يحيى[1] بن عثمانَ بن سَعيد بن كثيرٍ الحِمْصيّ (ت ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م): «وكان يحيى وَرِعًا لا يَدخُل في عمل السلطان»[2]، والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ لا تحتاجُ إلى إغراق.

أولًا: ولايةُ القضاء:

ومعَ أنّ القضاءَ بينَ الناس ممّا لا بدَّ منه في كلِّ مجتمع منَ المجتمعات، وأنَّ النبيَّ ﷺ كان يقضي بينَ الناس، وعلى ذلك سار خلفاؤه من بعدِه، فمارسُوهُ بأنفسِهم أو أَوْكلوه إلى غيرِهم، فإنّ كثيرًا من علماءِ أهل السُّنة الملتزِمينَ كانوا لا يُحبِّذونَ هذه الولاية، لا سيّما في الفترة التي نحن بصَدَد دراستِها، وذلك لأمرَيْنِ رئيسَيْنِ:

الأول: أنّ ذلك يُعَدُّ من ضمن التعاون معَ السُّلطة الحاكمة وقَبولِها، ومِن ثَم قَبولِ الولاية منها، ولدينا منَ الرِّواياتِ الكثيراتُ التي تنعَى على مَن تَوَلَّى القَضاءَ منَ العلماءِ الملتزِمين، فقد نَعَى عبدُ الله بن المبارك على إسماعيلَ بن إبراهيمَ بن مِقْسَم الأَسَدي المعروفِ بابن عُلَيّةَ (ت ١٩٣هـ/ ٨٠٩م) ولايتَه القضاء[3]، وسُئل الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل: «أيُّما أحبُّ إليك وكيعُ بنُ الجَرّاح أو عبدُ الرحمن بن مهدي؟ فقال: أمّا وكيعٌ فصديقُه حفصُ بنُ غِيَاث النَّخَعي،

(١) ترجمه يحيى بن عثمان في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩، الترجمة ٧١٩، وابن حبان، الثقات ٩، ص٢٦٥، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٦٤، ص٣٢٦ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٤٥٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٢٢٩، وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٣٠٦.

(٢) تاريخ دمشق ج٦٤، ص٣٢٧.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٢٠٦-٢٠٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٨٩٧، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٤١١-٤١٢.

فلمّا وَلِي حفصٌ القضاءَ ما كلَّمه وكيعٌ حتى مات، وأمّا عبدُ الرحمن بن مَهْدي فصديقُه معاذُ بن معاذ العَنْبري، فلمّا وَلِي معاذٌ القضاءَ ما زال عبدُ الرحمن صديقَه حتى مات»[1]. ورُوي مثلُ ذلك في المفاضَلة بينَ وكيع بن الجَرّاح ويحيى بن سَعيد القَطّان، فقد سُئلَ الإمامُ أحمد: «وكيعٌ أحبُّ إليك أو يحيى بنُ سعيد؟ قال: وكيعٌ أحبُّ إليَّ. فقيل له: كيف فضَّلتَ وكيعًا على يحيى بن سعيد، ويحيى بنُ سعيد ومكانُه منَ العلم والحفظِ والإتقان ما علمتَ؟ فقال: وكيعٌ كان صديقًا لحَفْص بن غِيَاث، فلمّا وَلِي القضاءَ حفصُ بن غِيَاث هَجَره وكيعٌ ولم يُكلِّمْه بعدَ ذلك، وإن يحيى بنَ سعيد كان صديقًا لمُعاذ بن معاذ، فلمّا توَلَّى القضاءَ معاذُ بن معاذ لم يَهجُرْه يحيى بنُ سعيد»[2]. وعُرِض على عبد الله بن وَهْب بن مُسلم القُرَشيِّ عالِم الديارِ المِصْريّة (ت ١٩٧هـ/ ٨١٢م) أن يَليَ القضاءَ فجنَّنَ نفسَه ولَزِم بيتَه، فاطَّلع عليه رِشدينُ بن سعد وهو يتوضَّأُ في صحنِ داره، فقال له: يا أبا محمد، لمَ لا تَخرُجُ إلى الناس تقضي بينَهم بكتابِ الله وسُنّة رسول الله؟ فرفعَ إليه رأسَه وقال: إلى هاهنا انتهى عقلُك، أما علمتَ أنَّ العلماءَ يُحشَرون معَ الأنبياء، وأنّ القُضاةَ يُحشَرون معَ السَّلاطين»[3]؟

وقد بَرَّر بعضُ مَن وَلِي القضاءَ من ثقاتِ المحدِّثين بالحاجة الماديّة، فقد سَأل سُفيانُ الثوريُّ وهُو بالبصرة عن رجُل من أصحابِه فقيل له: هو على مسائل شَرِيك (القاضي)، وأتاه الرجُلُ، فلمّا أتاه قال له سُفيان: «أبعدَ

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٦٦١، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٤٧٢-٤٧٣.

(٢) المزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٤٧٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص١٤٤.

(٣) المزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٢٨٥.

القُرآن والعلم صرتَ على مسائل شَرِيك؟ فقال الرجل: كِبـرَ سنِّي وكثُر دَيْني، فقال له سُفيان: لأنْ تموتَ ودَينُك عليك أحبُّ إليَّ من أن تقضيَه من مسائل شَرِيك»[١]. ورَوى الخطيبُ في تاريخِه، قال: «لمّا جيءَ بعبد الله بن إدريسَ وحَفْص بن غِيَاث ووكيع بن الجَرّاح إلى أمير المؤمنينَ هارونَ الرشيد ليُولِّيَهم القضاءَ دَخلوا عليه، فأمّا ابنُ إدريسَ فقال: السلامُ عليكم وطَرَح نفسَه كأنه مفلوج، فقال هارون: خُذوا بيدِ الشيخ لا فَضْلَ في هذا. وأمّا وكيعٌ فقال: والله يا أميرَ المؤمنين ما أبصرتُ بها منذُ سنة، ووَضَع إصبعَه على عينِه وعَنَى إصبعَهُ، فأعفاه، وأمّا حفصُ بن غِيَاث، فقال: لولا غَلَبة الدَّين والعيالُ ما وَلِيتُ»[٢]. وقيل لأبي محمد سُوَيْد بن عبد العزيز (ت ١٦٧هـ/ ٧٨٤م): «يا أبا محمد، وَلِيتَ القضاءَ بعدَ العلم والحديث؟ قال: نعم، نشَدتُكَ الله أتحتَ جُبّتِكَ شعار[٣]؟ فقال السائل: نعم، فرفَع سُوَيْدٌ جُبَّتَه وقال: لكنّ جُبَّتي ليس تحتَها شِعار، ثم قال: أنشُدكَ اللهَ هل هذا الطَّيلسانَ لك؟ قال: نعم، قال سُوَيْد: فوالله ما هذا الطَّيلسانُ الذي ترى عليَّ لي، وإنه لَعارِيّة، أفلا ألِيَ القضاءَ بعدَ هذا؟ فوالله لو وَلَّوْني بيتَ المال، فإنه شرٌّ منَ القضاء، لَولِيتُه»[٤]. ورَوى أبو بكر بنُ أبي شَيْبة، قال: «سَمِعتُ حفصَ بنَ غِيَاث يقول: والله ما وَلِيتُ القضاءَ حتى حَلّت ليَ المَيْتة»[٥].

---

(١) البلاذري، أنساب الأشراف ج١١، ص٣٢٢.
(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٦٩.
(٣) الشعار هنا: بطانة الجبة، يقال: أشعر فلان جبته إذا بطنها بالشعر. (لسان العرب، مادة: شعر).
(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٧٠.
(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٧٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٠٩٦، وسير أعلام النبلاء ج٩، ص٢٦.

ونتيجةً لذلك، كان القضاةُ من الفُقهاء والمحدِّثين الملتزِمينَ، غالبًا ما تُروى عنهم رواياتٌ تشيرُ إلى نَدامتِهم على تولِّيهم القضاء، أو نُصحِهم لغيرهم بعَدَم الولاية، أو نحو ذلك، فقد ذُكِر عن إسماعيلَ ابن عُلَيّةَ أنَّ عبدَ الله بنَ المبارك لمّا هَجاهُ بأبياتٍ بسببِ ولايته القضاء «قام من مجلس القضاءِ فوطِئَ بساطَ هارون، وقال: يا أميرَ المؤمنين، اللهَ الله، ارحَمْ شيبتي، فإنّي لا أصبرُ للخطأ، فقال له هارون: لعلّ هذا المجنونَ أغرَى بقلبِك؟ فقال: اللهَ الله، أنقِذْني أنقَذَكَ الله، فأعفاه من القضاء»[١]، وقال عُمرُ بن حَفْص بن غِيَاث: «سَمِعتُ أبي يقول: مرَرْتُ بطاقِ اللَّحامين، فإذا بعليان جالس، فلمّا دنَوْتُ منه سَمِعتُه يقول: مَن أراد سرورَ الدنيا وحُزنَ الآخرة، فلْيتَمَنَّ ما هذا فيه، فوالله لقد تمنَّيتُ أني كنتُ قد مِتُّ قبلَ أن أَلِيَ القضاءَ»[٢]، وقال أحمدُ بن بُدَيْل بن قُريش اليامِيُّ الكوفيُّ (ت ٢٥٨هـ/ ٨٧٢م) لمّا تقَلَّد القضاء: «خُذِلتُ على كِبَر السِّن، خُذِلت على كِبَر السِّن»[٣].

الثاني: أنّ القضاءَ قضيةٌ خطيرةٌ تتعلَّقُ بالجرائم والحقوق، وهو مَظِنّةٌ للخطأِ أو الوقوع فيه، لأنّ القاضيَ عادةً يحكُم بموجَب الأدِلة والبيِّنات، وربّما يفوتُه الحقّ، وفي الحديثِ الصَّحيح الثابت عن النبيِّ ﷺ، من حديثِ أُمِّ سَلَمةَ زَوْج النبيِّ ﷺ، قالت: سَمِع رسولُ الله ﷺ خصومةً بباب حُجرتِه، فخَرج إليهم فقال: «إنّما أنا بَشَر، وإنه لَيأتيني الخَصْم، فلعلّ بعضَكم أن يكونَ أبلغَ من بعض فأحسَبَ أنه صَدَق فأقضيَ له بذلك، فمَن قضَيْتُ له بحقِّ مسلم، فإنّما هي قطعةٌ من النار فلْيأخُذْها أو فليترُكْها»[٤].

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٢٠٦-٢٠٧.
(٢) المزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٦٥، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص٢٧-٢٨.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٨١، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٢٧٢.
(٤) أخرجه البخاري (٢٤٥٨)، ومسلم (١٧١٣) في صحيحيهما.

وقد وَرَدت أحاديثُ كثيرةٌ ضعيفةٌ وموضوعة تحذِّرُ من تولِّي القضاء، مما يعكسُ نظرةَ الرأي العامِّ عندَ المحدِّثينَ والفُقهاءِ والملتزِمينَ بضرورة الابتعادِ عن هذه الولاية التي هي مَظِنّةٌ للعقاب في الآخرة؛ فقد رُوي في حديثٍ ضعيف ـ من حديثِ بُرَيْدَةَ بن الحُصَيب ـ عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «القُضاةُ ثلاثةٌ، قاضيان في النار وقاضٍ في الجنة؛ رجلٌ قضَى بغير الحقِّ فعَلِم ذاك، فذاك في النار، وقاضٍ لا يَعلمُ فأهلَكَ حقوقَ الناس فهو في النار، وقاضٍ قَضَى بالحقِّ فذلك في الجنة»[1]. ورُوي حديثٌ ضعيفٌ من حديثِ أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن وَلِي القضاءَ، أو جُعِل قاضيًا بينَ الناس فقد ذُبِح بغيرِ سِكّين»[2]. ورُوي أنّ عثمانَ بنَ عفّان قال لعبد الله بن عُمر بن الخَطّاب رضي الله عنهم: «اذهَبْ فاقضِ بينَ الناس، قال: أوَ تُعافيني يا أميرَ المؤمنين، قال: فما تكرَهُ من ذلك وقد كان أبوك يقضي؟ قال: إنّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَن كان قاضيًا فقضى بالعدل فبِالحَرِيِّ أن ينقلبَ منه كَفافًا»، فما أرجو بعدَ ذلك»[3]؟

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن، حديث رقم (٣٥٧٣)، وابن ماجة في السنن، حديث رقم (٢٣١٥)، والترمذي في الجامع الكبير، حديث رقم (١٣٢٢م)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، حديث رقم (٥٤) و(٥٥)، والطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم (١١٥٤). وينظر: معروف، بشار عواد وآخرون (٢٠١٣)، المسند المصنف المعلل ٤١ج، دار الغرب الإسلامي، تونس ج٤، ص٢٧٨-٢٧٩، وسيشار إليه فيما بعد: معروف وآخرون، المسند المصنف المعلل.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف، رقم (٢٣٤٣٤)، وابن ماجة في السنن، حديث رقم (٢٣٠٨)، والترمذي في الجامع الكبير، حديث رقم (١٣٢٥)، والنسائي في السنن الكبرى، حديث رقم (٥٨٩٢) وغيرهم. وينظر: معروف، بشار عواد وآخرون، المسند المصنف المعلل ج٣٢، ص٣٥٣-٣٥٧.

(٣) أخرجه الترمذي، الجامع الكبير، حديث رقم (١٣٢٢)، وأبو يعلى الموصلي، المسند، حديث رقم (٥٧٢٧)، ووكيع، أخبار القضاة ج١، ص١٧، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص٢٩٦-٢٩٧. وينظر: معروف، بشار عواد وآخرون (١٩٩٣م)، المسند الجامع، ٢٢ج، دار الجيل، بيروت، ج١٠، ص٥٢٢ حديث رقم (٧٨٤١).

وقد كَتَب أبو بكرٍ محمدُ بن خَلَف بن حَيّان البغداديُّ المعروفُ بوكيع (ت ٣٠٦هـ/ ٩١٨م) فصلًا في مفتَتح كتابِه «أخبار القضاة» عنوانُه: «ذِكْرُ ما جاء في التشديد فيمَن وَلِي القضاءَ بينَ الناس وأنّ مَن وَلِيه فقد ذُبِح بغيرِ سِكّين»[1]، ثم عَقَد فصلًا في التشديد في القضاءِ، وساق فيه حديثَ: «القضاةُ ثلاثة، فقاضيان في النار وقاضٍ في الجنة» وتتبَّع طُرُقَه[2]، وساق بعدَ ذلك رواياتٍ في كراهية تولِّي القضاء.

ولعلّ أحسنَ ما يُصوِّر موقفَ أهل العلم من القضاء تلك الكلمةُ البليغةُ المنسوبةُ إلى عليٍّ بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه، والتي يقولُ فيها: «لو يعلمُ الناسُ ما في القضاءِ ما قَضَوْا في ثمنِ بَعْرة، ولكنْ لا بدَّ للناس من القضاء»[3].

كلُّ هذا يشيرُ إلى أنّ الباحثَ يتعيَّنُ عليه أنْ لا يَربِطَ كلَّ رَفْض لولاية القضاء بمسألة رَفْضِ التعاون معَ السُّلطة السِّياسيّة، فلهذه القضيّة أوجهٌ متعدِّدة يتعيَّنُ ملاحظتُها ذكَرْتُ فيما تقَدَّم شيئًا منها.

ويذهبُ بعضُ الباحثينَ إلى أنّ رفضَ أبي حنيفةَ قَبولَ منصبِ القضاء في حين قَبِلَها تلامذتُه، يعودُ إلى مذهبِ «الإرجاء»، حيث «كان لإرجاءِ فُقهاءِ الأحناف انعكاسٌ على موقفِهم من السُّلطة، فما دام العملُ خارجَ نطاق الإيمان ولا يؤثِّرُ عليه لا مِن قريب ولا من بعيد فإنه لا ضَيْرَ من التعاطي إيجابيًا معَ السُّلطة العبّاسيّة، وإنْ ظَهَر من أهلها أعمالٌ تخالفُ الشَّرعَ الإسلامي، فهذه الأعمالُ لا تَنقُضُ إيمانَهم ما داموا مصدِّقينَ بقلوبِهم ومُقِرِّين بألسنتِهم، وهي كذلك لا تَنقُصُه؛ لأنّ الإيمانَ عندَهم حقيقةً واحدة إذا ذهبَ ذهبَ كلُّه،

---

(١) وكيع، أخبار القضاة ج١، ص٧.
(٢) المصدر نفسه ج١، ص١٣.
(٣) المصدر نفسه ج١، ص٢١.

ومن هنا فإنّ هذه الأعمالَ لا تؤثِّر في إيمانِهم مطلقًا... إن العلاقةَ بيّنةٌ بينَ الإرجاءِ والعمل معَ السُّلطان، فالإرجاءُ هو المدخَلُ الرئيسُ لدخول مُرجئةِ الفُقهاء في السُّلطة والاشتراكِ في أعمالِها ومُوالاة أهلِها، ومن هنا فإنّ أهلَ الحديث الذين رَفَضوا العملَ معَ السُّلطة ورَفَضوا الإرجاءَ تديُّنًا لا بدَّ وأن يَرفُضوا الإرجاءَ لكونِه الطريقَ الممهِّدَ للعمل معَ السُّلطة»[1]. واستَدَلَّ على كلِّ ذلك بنصٍّ قاله يحيى بنُ مَعِين في يونُس بن بُكَير: «ثقةٌ إلّا أنه مُرجئٌ يتبَعُ السُّلطان»[2].

وهذا تحليلٌ غريبٌ للأحداثِ والمسائل العقائديّة يدُلُّ على اضطرابٍ في المفاهيم العقائديّة والتاريخيّة، بدليل:

١ ـ أنّ أبا حنيفةَ يُعَدُّ من رؤوس مدرسةِ الفُقهاء المُرجِئة، بل لعلّه هو مؤسِّسَها بعدَ شيخِه حَمّاد بن أبي سُليمان[3]، وهو رَفَضَ تَولِّيَ أيِّ منصبٍ في الدَّولة العبّاسيّة.

٢ ـ أنّ رَفْضَ أهل الحديث التعاونَ معَ السُّلطة لا علاقةَ له البتّةَ بمسألة الإرجاء، وأنّ رفضَهم الإرجاءَ لهذا السببِ غريب، فإنّهم رَفَضوا الإرجاءَ لمسائلَ عقائديّةٍ لا علاقةَ لها بالسِّياسة من قريبٍ أو بعيد.

٣ ـ أن كثيرًا ممن توَلَّوا القضاءَ أو وظائفَ في الدَّولة كانوا من غيرِ المُرجِئة، أمثالَ: يحيى بن سَعيد الأنصاري، والواقِدي، وحَفْص بن غِيَاث، وعشَراتٍ سواهم.

---

(١) الحنيطي، الفقيه والسلطان، ص١٥٥-١٥٦.

(٢) العقيلي، الضعفاء ج٤، ص٤٦١، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص٢٤٧.

(٣) ينظر: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٥٠٩، وابن عبد البر، التمهيد، ج٩، ص٢٣٨-٢٤٣، والحوالي، سفر بن عبد الرحمن (١٩٩٩م)، ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، دار الكلمة، ص٢٦٢ فما بعد.

٤ ـ ثم إنّ العاملينَ في القضاء أو غيرِه منَ الفُقهاء والمحدِّثين لم يكونوا غالبيّتُهم من الأحناف المرجئة، بل إنّ دوافعَهم متنوِّعةٌ، كما سيأتي بيانُه.

٥ ـ إنّ إقامةَ نظريّة مثلَ هذه على نصٍّ يتيم واحد: فيه الكثيرُ من المخاطر، وهو مخالفٌ لمنهج البحث العلميِّ القائم على الاستقصاءِ والتدقيق في مثل هذه الأقوال ومعرفة دلالاتِها، فقد نَقَل الباحثُ هذا النصَّ عن طريق الذَّهبيِّ في «سِيَر أعلام النُّبلاء»، ويحيى بنُ مَعِين لم يَقُلْ عن يونس بن بُكَيْر هذه الصِّيغةَ، بل قال في رواية العبّاس بن محمد الدُّوري: «قال يحيى: يونُسُ كان صَدوقًا، وكان يَتبعُ السُّلطان، وكان مُرجئًا»، قال الدُّوري: أحسَبُ يحيى يعني: يونُسَ بنَ بُكَيْر[1]. فهذا النصُّ فيه ثلاثةُ أحكام منفصلة، الأول: الحُكمُ على روايته بأنه صَدوق، الثاني: الحُكمُ على صلتِه بالسُّلطان، الثالث: الحُكم على عقيدتِه، وقد فَصَل كلَّ واحدة عن الأخرى بلفظ «كان». ولذلك نجدُ هذا التقويمَ في الرواياتِ الأخرى عن يحيى بن مَعِين جاء منفصِلًا أيضًا، أو جاء قسمٌ منه، ولم تأتِ بالصِّيغة التي ذَكَرها الذهبي، فقد ذَكَر ابنُ مُحْرِز في سؤالاتِه ليحيى بن مَعِين: «وسألتُ يحيى عن يونُسَ بن بُكَير فقال: ليس به بأس»[2]، وقال في موضع آخر: «وسَمِعتُ يحيى يقول: يونُس بن بُكَير كان يكونُ معَ السُّلطان»[3]، وقال بعدَ ذلك بصفحة كاملة: «وسَمِعتُ يحيى يقول: كان يونُسَ بن بُكَير يقولُ بالإرجاء»[4]. أمّا الدارِميُّ فقال: «وسألتُه عن يونُس بن

(١) الدوري، تاريخ ج٣، ص٥٢١ رقم (٢٥٤٥)، وهذا النص بهذه الصيغة نقله العقيلي في الضعفاء ج٤، ص٤٦١ عن الدوري عن ابن معين.
(٢) سؤالات ابن محرز ليحيى بن معين، ص٨١.
(٣) المصدر نفسه، ص١٥٦.
(٤) المصدر نفسه، ص١٥٧.

بُكَيْر: كيف حديثُه؟ فقال: ثقة»[1]، ولم يزِدْ على ذلك، ومعلومٌ عن الذهبيِّ أنه يتصرَّفُ في الأقوال ويُعنَى بالمعاني ولا يَنقُلُ النّصوصَ كما جاءت في الموارِدِ التي يَنقُلُ منها بألفاظِها[2].

لقد تناولتْ كُتبُ أدب القضاء الشُّروطَ التي يتعيَّنُ توفُّرُها في القاضي لتولِّيه هذا المنصبَ[3]، ولكنّ هذه الشروطَ غالبًا ما لم تكن تُطبَّقُ على أرض الواقع، فلا ندري ما هي الأُسسُ التي بموجبِها كان العبّاسيّونَ يختارونَ قضاتَهم، ويشتكي الجاحظُ من الأُسس التي يُعيَّنُ بموجبِها القضاةُ فيقول: «وقد تجدُ الرجُلَ يطلُبُ الآثارَ وتأويلَ القرآن ويجالسُ الفقهاءَ خمسينَ عامًا، وهو لا يُعَدُّ فقيهًا ولا يُجعَلُ قاضيًا، فما هو إلّا أن يَنظُرَ في كتُب أبي حنيفة وأشباهِ أبي حنيفة ويحفظُ كتُبَ الشُّروط، في مقدار سنةٍ أو سنتَيْن، حتى تمُرُّ ببابه فتظُنُّ أنه من باب بعض العمّال، وبالحَرَا[4] ألّا يَمُرَّ عليه من الأيام إلا اليسيرُ حتى يصيرَ حاكمًا على مصرٍ من الأمصار أو بلدٍ من البلدان»[5].

ونظرةُ أبي عثمانَ الجاحظ فيها الكثيرُ من المبالغة وعَدَم الدقّة، فإنّ ربطَ القضاءِ وتولِّيه بالأحناف فيه مبالغةٌ ظاهرة، نعمْ، عَمِل أبو يوسُفَ،

---

(١) الدارمي، تاريخ، ص٢٢٧ رقم (٨٧٥).

(٢) معروف، بشار عواد (٢٠٠٨م)، الذهبي ومنهجه في كتاب تاريخ الإسلام، ط٢، تونس، دار الغرب، ص٤٠٧-٤٠٩.

(٣) الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) الموافقات، ٧ج، (تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن)، دار ابن عفان، الرياض ١٩٩٧م ج٥ ص٩٥ فما بعد، الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، فتح القدير، ٦ج، دار ابن كثير، دمشق ١٤١٤، ج١، ص٥٥٩.

(٤) بالحرا: بالأجدر.

(٥) الجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م) الحيوان، ط٢، ٧ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ ج١، ص٦٠.

قاضي القضاة أيامَ الرشيد، على تعيين بعض الأحناف في القضاء، ولكنّ هذا الأمرَ لم يكنْ مُضْطرِدًا، بل يكادُ أن يكونَ معدومًا في خارج العراق، فأغلبُ القضاة في بلاد الشام كانوا ممّن يَدينونَ بمذهب الأوزاعيّ، وأمّا في مصرَ، فكان الغالبَ على من يتَولَّى القضاءَ فيها هم المالكيةُ. ثم لمّا ظَهر مذهبُ الإمام الشافعيِّ في مِصرَ والشام صار أكثرُ الفقهاء من أتباع هذا المذهب[1].

أمّا في العراق فإنّ الدارسَ لتراجم القضاة الذين توَلَّوا قضاءَ الجانبَيْن: الشَّرقيِّ والغَرْبي من بغدادَ يجدُ فيهم الكثيرَ من غير الأحناف، ذلك أنَّ القائمةَ التي ذَكَرها وكيعٌ في كتابه «أخبار القُضاة» ممّن تَولَّى القضاءَ في بغداد، تُظهرُ هذا الأمرَ بجلاء، فمنهم:

ـ الحَسَنُ بن عُمارةَ بن المُضَرِّب الكُوفيُّ (ت ١٥٣هـ/ ٧٧٠م) الذي وَلِي قضاءَ بغدادَ لأبي جعفر المنصور[2].

ـ ومحمدُ بن عبد الله بن عُلاثَةَ بن عَلْقمة، أبو اليسير العُقَيْليُّ الحَرّانيُّ الأصل (ت ١٦٨هـ/ ٧٨٤م) الذي قلّده المَهْديُّ القضاءَ على الجانبِ الشرقيِّ من مدينة السلام[3]، وكان أخوه زيادُ بن عبد الله بن عُلاثةَ يَخلُفُ أخاه على القضاء بعسكرِ المَهْدي[4].

---

(١) قال تاج الدِّين عبد الوهاب السبكي: «لم يكن القضاء بمصر والشام في أصحاب أبي حنيفة قط إلا أيام بكار في مصر، وإنما كان في مصر المالكية وفي الشام الأوزاعية إلى أن ظهر مذهب الشافعي في الإقليمين فصار فيه» (طبقات الشافعية الكبرى ج٣، ص٢٧٢).

(٢) وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٤٥، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٣٢٣. وتنظر ترجمته في المزي، تهذيب الكمال ج٦، ص٢٦٥ فما بعد.

(٣) وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٥١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٣٨٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٥٢٨.

(٤) وكيع أخبار القضاة ج٣، ص٢٥٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٥٠٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٩، ص٤٩٠. والمقصود بعسكر المهدي: الجانب الشرقي من بغداد.

ـ وسعيدُ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جميل، أبو عبد الله الجُمَحيُّ المَدَني (ت ١٧٦هـ/ ٧٩٢م) الذي وَلِي القضاءَ ببغدادَ للرشيد[١].

ـ وأبو طاهرٍ عبدُ الملك بنُ محمد بن أبي بكرٍ بن محمد بن عَمْرو بن حَزْم الأنصاريُّ المَدَني (ت ١٧٨هـ/ ٧٩٤م) حيث وَلّاه الرشيدُ القضاءَ بالجانب الشَّرقي من بغدادَ بعدَ الحُسين بن الحَسَن العَوْفي[٢].

ـ وعَوْنُ بن عبد الله بن عَوْن بن عُتْبَةَ بن مسعود (ت ١٩٣هـ/ ٨٠٩م) استقضاهُ هارونُ الرشيد بعدَ عبد الملك بن محمد بن أبي بكر[٣].

ـ وسعدُ بن إبراهيمَ بن سَعْد بن إبراهيمَ بن عبد الرحمن بن عَوْف، أبو إسحاقَ الزُّهري (ت ٢٠١هـ/ ٨١٧م)، وَلِي قضاءَ واسطَ في خلافةِ الرشيد، ثم قضاءَ الجانب الشرقيِّ من بغدادَ في أول خلافة المأمون[٤].

ـ ومحمدُ بن عُمرَ بن واقد، أبو عبد الله الواقِديُّ المَدِينيُّ، المؤرِّخُ المشهور (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) كان من أهل المدينة المنوَّرة فقَدِم بغدادَ سنةَ ١٨٠هـ/ ٧٩٦م في دَيْن لَحِقه فلم يزَلْ بها، وخَرج إلى الشام والرَّقّة، ثم رَجَع إلى بغدادَ

(١) وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٦٥، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٩٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص٥٢٨، والصفدي، الوافي ج١٥، ص٢٣٧.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٣، وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٣٧ و٢٦٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٥٥، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص٢٩٣.

(٣) وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٦٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٢٣٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١١٧٧.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٤٣، ووكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٦٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص١٧٩-١٨٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص٢٤٠.

فلم يزَلْ بها إلى أن قَدِم المأمونُ من خُراسانَ سنةَ ٢٠٤هـ/ ٨١٩م، فوَلّاه القضاءَ بعسكرِ المَهْدي، فلم يزَلْ قاضيًا حتى مات ببغداد، ودُفن في مقبُرة الخَيزُران[١].

وفي عهد المعتصِم والواثق صار القضاءُ ببغدادَ للمعتزِلة، فوَلَّى المعتصمُ القضاءَ أولَ خلافته شُعَيبَ بنَ سَهْل الرازيَّ (ت ٢٤٦هـ/ ٨٦٠م) وجَعل إليه الصلاةَ بالناس في مسجد الرُّصافةِ أيامَ الجُمَع والأعياد، وعلى قضاءِ القضاة أحمدَ بن أبي دُؤادٍ وخليفتُه ابنُه أبو الوليد[٢]. وكان شُعَيبٌ هذا «يقولُ قولَ جَهْم، مُبغِضًا لأهل السُّنة، مُتحامِلًا عليهم، منتقصًا لهم، لا يقبلُ لأحد منهم صَرْفًا ولا عدلًا»[٣]، وذَكَر وَكيعٌ أنه كان يَمتحِنُ الناس، فوثَبتْ عليه العامّةُ في سنة ٢٢٧هـ/ ٨٤٢م فأحرقوا بابَ داره وانتهَبوا منزلَه[٤].

ولمّا توفِّي المعتصمُ ووَلِي الواثقُ عَزَل شُعيبَ بن سَهْل الرازيَّ في النصف من المحرَّم سنةَ ٢٢٨هـ/ ٨٤٣م واستقضَى مكانَه عبدَ الله بنَ أحمد بن غالب مَوْلى الرَّبيع الحاجب، وكان من أصحاب ابن أبي دُؤاد، وبقي قاضيًا إلى أنْ عَزَله المتوكِّلُ سنة ٢٣٤هـ/ ٧٤٨م[٥]، قال الخطيب: «وكان مذمومَ الولاية، سيِّئ السيرة، قبيحَ الطريقة»[٦].

وهكذا يُلاحِظُ الباحثُ أنَّ كثيرًا من القضاة في بغدادَ لم يكونوا من

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٤٣٤-٤٣٥، ووكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٧٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٤، ص٦، والمزي، تهذيب ج٢٦، ص١٨٨.
(٢) وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٧٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٣٦.
(٣) الخطيب، تاريخ ج١٠، ص٣٣٦.
(٤) وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٧٧.
(٥) وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٧٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٢٣.
(٦) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٢٣.

الأحناف، أمّا الأحنافُ الذين توَلَّوا القضاءَ بها فهم لا يزيدونَ على مَن ذكرتُ من القضاة.

أمّا خارجَ عاصمة الخلافة فالقليلُ منَ القضاة كانوا من الأحناف، أذكُر منهم: المحدِّثَ الشهيرَ يحيى بنَ سعيد بن قَيْس الأنصاريَّ (ت ١٤٤هـ/ ٧٦١م) الذي كان يتَولَّى القضاءَ بالمدينة المنوَّرة، ثم أقدَمَه المنصورُ العراقَ ووَلّاه القضاءَ بالهاشمية[١].

ومنهم: عُبيدُ الله بن الحَسَن بن حُصَيْن العَنْبريُّ البَصْري (ت ١٦٨هـ/ ٧٨٤م) قاضي البصرة، الذي وَلِيَها بعدَ سوار بن عبد الله، وهو الذي كتَبَ إليه المَهْدي يأمُرُه أن يَحكُمَ في أرض تنازَعَ عليها تاجرٌ وقائدٌ من قُوّاد المَهْدي، فحَكَم فيها للتاجر فعَزَلَه المَهْدي[٢].

ومنهم: معاذُ بن معاذ بن نَصْر بن حَسّان التميميُّ العَنْبري، أبو المثَنّى البصريُّ المحدِّث المشهورُ (ت ١٩٦هـ/ ٨١٢م) الذي وَلِي قضاءَ البصرة لهارونَ الرشيد سنةَ ١٧٢هـ/ ٧٨٨م[٣].

ومنهم: الصَّلتُ بن مسعودٍ الجَحْدريُّ البَصْريّ (ت ٢٣٩هـ/ ٨٥٣م) الذي وَلِيَ القضاءَ بسُرَّ مَن رأى سنةَ ٢٣٦هـ/ ٨٥١م ولم يزَلْ قاضيًا بها إلى قريبِ وفاتِه[٤].

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص١٥٥.
(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٨٥، والعجلي، الثقات، الترجمة (١١٥٣)، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٨، والمزي، تهذيب الكمال ج١٩، ص٢٥.
(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٩٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص١٧٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص١٣٢، ١٦٧.
(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٤٦٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١٣، ص٢٢٩-٢٣٠.

إنّ من يطَّلعُ على سَيْر القضاة يجدُ تنوُّعًا كبيرًا في طبيعة تحصيلِهم العلمي، وفي قوة الشخصيّة وضَعْفِها، وفي الالتزام بالمبادئ الإسلاميّة وتجاوزِها، وفي إمكانية استجابتِها لرَغَباتِ السُّلطة الحاكمة في بعض القضايا أو التمسُّكِ باستقلاليّة القضاء، ثم موقفِ الناس منهم بما فيهم أهلُ العلم. وهي أمورٌ تدُلُّ على أنّ معاييرَ اختيارِ القضاة وعَزْلِهم متنوِّعةٌ تنوُّعَ أفراد السُّلطة الحاكمة وآرائهم ومواقفهم.

وأولُ ما يُلاحِظُ الباحث أنَّ القضاةَ كانوا إمّا من المتخصِّصينَ بالفقه، أو ممّن جَمَعوا الفقهَ والحديث، ولذلك كانت نظرةُ المحدِّثين إليهم متباينة، فعلى الرُّغم من موقفِ المحدّثينَ غيرِ المُحبِّذ للدخول في هذا السِّلك، وإبداءِ ملاحظاتٍ قاسية ضدَّ بعض من دَخَل فيه، إلّا أنّ ذلك لم يمنَعْهم من توثيقهم وقَبولِ رواياتِهم وتصحيحِها، فمنهم ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ: عبد الله بن شُبرُمةَ بن الطُّفَيْل بن حَسّان الضَّبيُّ الكوفيّ (ت ١٤٤هـ/ ٧٦١م) الذي كان قاضيًا على سَوادِ الكوفة وضِياعِها[1]، ويحيى بنُ سعيد بن قَيْس الأنصاريُّ المحدث المشهور (ت ١٤٤هـ/ ٧٦١م) قاضي المدينة المنوَّرة[2]، وأبو سَلَمةَ سُليمانُ بن سُلَيْم الكِنانيُّ الشاميُّ الحِمْصي (ت ١٤٧هـ/ ٧٦٤م) قاضي حمص[3]،

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٥٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٣٤٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٣٨١، والمزي، تهذيب الكمال ج١٥، ص٧٨-٨٠.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٩٨٠، ووكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٤١، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٦٢٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص١٥٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٣٥١-٣٥٨.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٦٩، والدوري، تاريخ ج٢، ص٢٣١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ١٨١١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٥٢٣، وابن الأثير، الكامل في التاريخ ج٥، ص٢٩٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص٤٤١-٤٤٢، وابن حجر، تقريب التهذيب (٢٥٦٦).

والحُسينُ بن واقِد المَرْوَزيُّ أبو عبد الله (ت ١٥٩هـ/ ٧٧٦م) قاضي مَرْو[١]، وخالدُ بنُ يَزيدَ بن صالح بن صُبَيْح المُرِّي أبو هاشم الدمشقيُّ (ت ١٦٦هـ/ ٧٨٢م) قاضي البلقاء[٢]، وعُبيدُ الله بن الحَسَن بن حُصَيْن العَنْبريُّ البصري (ت ١٦٨هـ/ ٧٨٤م) قاضي البصرة[٣]، والمُفضَّلُ بن فَضَالةَ بن عُبيدِ بن ثُمامةَ الرُّعَيْنيُّ القِتْبانيُّ أبو مُعاويةَ المِصري (ت ١٨١هـ/ ٧٩٧م) قاضي مصر[٤]، ومحمدُ بن إبراهيمَ بن عثمانَ العَبْسيُّ الكوفيُّ ابنُ أبي شيبة (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) قاضي فارس[٥]، ويحيى بنُ حمزةَ بن واقِد الحَضْرميُّ أبو عبد الرحمن

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٧١، والدارمي، تاريخ، الترجمة ٢٩٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ٢٨٧٧، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص٣٣١، ووكيع، أخبار القضاة ج٢، ص٣٠٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٦، ص٤٩٢-٤٩٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٣٨، والعبر ج١، ص٢٢٦.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٦١٥، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٤٥٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٦٢١، وابن شاهين، الثقات، الترجمة ٣٢١، والمزي، تهذيب الكمال ج٨، ص١٩٤-١٩٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٣٥٢.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٨٥، والعجلي، الثقات، الترجمة ١١٥٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٨، والمزي، تهذيب الكمال ج١٩، ص٢٣-٢٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٤٤٩، وابن حجر، تقريب التهذيب (٤٢٨٣).

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٧، والدارمي، تاريخ، الترجمة ٧٥٧، والدوري، تاريخ ج٢، ص٥٨٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١٤٦١، وابن حبان، الثقات ج٩، ص١٨٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص٤١٥-٤١٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٩٨٢.

(٥) الدوري، تاريخ ج٢، ص٥٠٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٠٤٧، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٤٤٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص١٦٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٤، ص٣١٨-٣٢١، وابن حجر، تقريب (٥٦٩٦).

الدمشقيّ (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م) قاضي دمشق[١]، ويحيى بنُ زكريّا بن أبي زائدةَ (ت ١٨٤هـ/ ٨٠٠م) قاضي المدائنِ لهارونَ الرشيد[٢]، وحفصُ بن غِيَاث بن طَلْق بن مُعاوية النَّخَعيُّ أبو عُمرَ الكوفيُّ (ت ١٩٤هـ/ ٨١٠م) قاضي الكوفةِ وبغداد[٣]، ومعاذُ بن معاذ بن نَصْر بن حَسّان التميميُّ العَنْبريُّ البصري (ت ١٩٦هـ/ ٨١٢م) قاضي البصرة[٤]، وسَعْدُ بن إبراهيمَ بن سَعْد بن إبراهيمَ بن عبد الرحمن بن عَوْف الزُّهريُّ (ت ٢٠١هـ/ ٨١٧م) قاضي بغدادَ الشرقية[٥]،

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٦٩، والدوري، تاريخ ج٢، ص٦٤١، وأبو زرعة الدمشقي، تاريخ ج١، ص٢٠٤-٢٠٥، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٤٥٩-٤٦٠، والكندي، الولاة والقضاة، ص٤٢٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٢٧٨-٢٨٣، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٣٥٤.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٩٣، والدوري، تاريخ ج٢، ص٦٤٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٩٧٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٦٠٩، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٦١٥، وابن شاهين، الثقات، الترجمة ١٥٩٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص١٧٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٣٠٥-٣١١، وابن حجر، تقريب (٧٥٤٨).

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨٩، والدوري، تاريخ ج٢، ص١٢١، والطبري، تاريخ ج٨، ص٧٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٨٠٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٥٦-٦٩، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص٢٢-٣٤.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٩٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٥٧١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١١٣٢، ووكيع، أخبار القضاة ج٢، ص١٣٧، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٤٨٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص١٦٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص١٣٢-١٣٧.

(٥) الدوري، تاريخ ج٢، ص١٩٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ١٩٢٨، والطبري، تاريخ ج٧، ص٢٢٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص١٨٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص٢٤٠-٢٤٦.

ويحيى بنُ أبي بُكَيْر (ت ٢٠٨هـ/ ٨٢٣م) قاضي كَرْمان[١]، والحَسَنُ بن موسى الأشيَبُ أبو عليٍّ البغدادي (ت ٢٠٩هـ/ ٨٢٤م) قاضي الموصِل وحِمص[٢]، وعبدُ الله بن صالح بن مُسلم بن صالح العِجْليُّ الكوفيُّ نزيلُ بغداد (ت ٢١١هـ/ ٨٢٦م) قاضي شِيراز[٣]، وبكرُ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفيُّ (ت ٢١١هـ/ ٨٢٦م) قاضي الكوفة[٤]، ومحمدُ بن عبد الله بن المثَنّى بن عبد الله بن أَنَس بن مالكِ الأنصاري أبو عبد الله البَصْريُّ (ت ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) قاضي البصرةِ وبغدادَ في أيام الرشيد[٥]، وسُليمانُ

(١) الدارمي، تاريخ، الترجمة ٨٧٧، والبخاري، التاريخ الكبير ٨، الترجمة ٢٩٣٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٥٥٧، وابن حبان، الثقات ج٩، ص٢٥٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٢٣٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٣١، ص٢٤٥-٢٤٨. وكرمان: مدينة مشهورة في إيران (ياقوت، معجم البلدان ج٤، ص٤٥٤).

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٣٧، والدارمي، تاريخ، الترجمة ٢٧٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ٢٥٦٧، ووكيع، أخبار القضاة ج١، ص٣٦٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٦٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٤٥٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٦، ص٣٢٨-٣٣٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٥٠، وابن حجر، تقريب التهذيب (١٢٨٨).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٣٩٧، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٣٥٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص١٥٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١٥، ص١٠٩-١١٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٤٥، وابن حجر، تقريب (٣٣٨٩). وشيراز مدينة كبيرة في إيران (ياقوت، معجم البلدان ج٣، ص٣٨٠).

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٤٠٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ١٥١٢، والمزي، تهذيب الكمال ج٤، ص٢١٩-٢٢٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٨٥، وابن حجر، تقريب التهذيب (٧٤٤٥).

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٩٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٣٩٦، ووكيع، أخبار القضاة ج٢، ص١٥٤ وج٣، ص٢٦٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٦٥٥، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٤٤٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٤٠٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٥٣٩-٥٤٨، وابن حجر، تقريب التهذيب (٦٠٤٦).

ابن حَرْب بن بَجيل الأَزْديُّ الواشِحيُّ أبو أيوبَ البَصْريُّ نزيلُ مكةَ وقاضيها[1] (ت ٢٢٤هـ/ ٨٣٩م)، وأبو عُبيد القاسمُ بن سَلّام البغداديُّ الفقيهُ المحدِّث صاحبُ التآليف المعروفة (ت ٢٢٤هـ/ ٨٣٩م) قاضي طَرَسُوس[2]، وغيرُهم.

ويجدُ الباحثُ بينَ من عُيّن للقضاءِ منَ كان ضعيفًا في الحديث، ومعلومٌ أنَّ الأحكامَ القضائيّةَ إنما تعتمدُ على الكتابِ والسُّنة بالدرجة الأولى، فالضَّعفُ عندئذٍ يُعَدُّ مَنْقَصةً في القاضي، ومن أمثلة من ضُعِّف في الحديث: أيوبُ بن عُتبةَ اليَمَاميُّ أبو يحيى (ت ١٦٠هـ/ ٧٧٧م) قاضي اليمامة[3]، وسُوَيْدُ بن عبد العزيز بن نُمَيْر السُّلَميُّ أبو محمد الدمشقي (ت ١٩٤هـ/ ٨١٠م)، كان شَرِيكَ يحيى بن حَمزةَ الحَضْرميُّ في القضاء، وكان يتقاضَى إليه أهلُ الذِّمة، ووَلِي القضاءَ ببعلَبكَّ أيضًا[4]، وعبدُ الله بن لَهِيعةَ بن عُقبةَ الحَضْرميُّ

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٠٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ١٧٨٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٤٨١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٤٤، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص٣٨٤-٣٩٢، وابن حجر، تقريب التهذيب (٢٥٤٥).

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٣٩٢-٤٠٧، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة ج١، ص٢٥٩، ياقوت، معجم الأدباء ج٥، ص٢١٩٨، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٤، ص٦٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٣، ص٣٩٢ فما بعد، والسبكي، طبقات الشافعية ج٢، ص١٥٣، وابن حجر، تقريب التهذيب (٥٤٦٢).

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٤٥٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص٤٨٤-٤٨٨، وابن حجر، تقريب التهذيب (٦١٩).

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٧٠، والدوري، تاريخ ج٢، ص٢٤٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ٢٢٨٢، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٤٥١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ١٠٢٠، وابن حبان، المجروحون ج١، ص٣٥٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص٢٥٥-٢٦٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١١٢٣.

(ت ١٧٤هـ/ ٧٩٠م) قاضي مصر[١]، وأبو الحَسَن عليُّ بن ظَبْيان العَبْسيُّ الكوفي (ت ١٩٢هـ/ ٨٠٨م) قاضي الجانب الشرقيِّ من بغداد، ثم قاضي القضاة في أيامَ هارونَ الرشيد[٢]، وعُمرُ بن حَبِيب العَدَويُّ البَصْريُّ (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) قاضي البصرة، وقاضي الجانبِ الشرقي من بغدادَ أيامَ المأمون[٣].

بل تَعدَّى الأمرُ ليجدَ الباحثُ عددًا من المتروكينَ والكذّابينَ قد توَلَّوْا هذه المؤسسةَ الخطيرة، مما ينبئُ عنِ اختلال في الموازينِ التي يتمُّ بموجبِها اختيارُ القضاة، أو سَعْيِ بعض الناس إلى هذه الولاية بكلِّ ممكن، فمن هؤلاء:

الحَسَنُ بن عُمارةَ بن المُضرِّب البَجَليُّ، أبو محمد الكوفي (ت ١٥٣هـ/ ٧٧٠م) قاضي بغدادَ على عهد المنصور، فقد اتَّهمه شُعبةُ بن الحَجّاج بالكذب[٤]،

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٦، والدارمي، تاريخ، الترجمة ٥٣٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٥٧٤، والضعفاء الصغير، له، الترجمة ١٩٠، والنسائي، الضعفاء، الترجمة ٣٤٦، والدارقطني، الضعفاء، الترجمة ٣٢٢، والمزي، تهذيب الكمال ج١٥، ص٤٨٧-٥٠٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٦٦٨.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٤٠٢، والنسائي، الضعفاء، الترجمة ٤٣٣، ووكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٨٦، وابن حبان، المجروحون ج٢، ص١٠٥، والدارقطني، الضعفاء والمتروكون، الترجمة ٤١١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص٤٠٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٤٩٦-٥٠٢، وابن حجر، تقريب التهذيب (٤٧٥٦).

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ١٩٨٧، والنسائي، الضعفاء والمتروكون، الترجمة ٤٧١، ووكيع، أخبار القضاة ج٢، ص١٤٢، وابن حبان، المجروحون ج٢، ص٨٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص٢٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٢١، ص٢٩٠-٢٩٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٣٣، وابن حجر، تقريب التهذيب (٤٨٧٤).

(٤) وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٤٥، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٣٢٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٦، ص٢٦٨.

وقال الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل: أحاديثُه موضوعة[1]، وقال أبو حاتم الرازي[2]، ومُسلمُ بن الحَجّاج[3]، والنَّسائي[4]، والدارَقُطْني[5]: متروكُ الحديث. وقال الجُوزْجاني: ساقط[6].

ومنهم: عبدُ الله[7] بن زياد بن سُليمانَ بن سَمْعان المخزوميُّ، أبو عبد الرحمن المَدَني (ت بين ١٥١-١٦٠هـ/ ٧٦٨-٧٧٧م) قاضي المدينة المنوَّرة، قال عنه الإمامُ مالكُ بن أنس: كان كذّابًا[8]، وقال الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل: سَمِعتُ إبراهيمَ بن سَعد يَحلِفُ بالله لقد كان ابنُ سَمْعانَ يكذِب[9]، وقال عُبيدُ بن محمد الكَشْوَري[10]: سألتُ يحيى بنَ مَعِين عنه فقال: كان كذّابًا[11]، وقال أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ: كان من الكذّابين، وَلِي قضاءَ المدينة[12].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال ج٦، ص٢٧٠.
(٢) الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١١٦.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٣٣٠.
(٤) الضعفاء والمتروكون، له، الترجمة ١٤٩.
(٥) الضعفاء والمتروكون، له، الترجمة ١٨٦.
(٦) أحوال الرجال، الترجمة (٣٥).
(٧) ذكره الذهبي في وفيات الطبقة السادسة عشرة من تاريخ الإسلام، وهي التي توفي أصحابها بين ١٥١-١٦٠هـ/ ٧٦٨-٧٧٧م (تاريخ الإسلام ج٤، ص٩٨).
(٨) الفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص٦٩٩ و٧٠١، وابن حبان، المجروحون ج٢، ص٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٢٧٩.
(٩) ابن حنبل، عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ط٢، ٣ج، (تحقيق وصي الله بن محمد عباس)، دار الخاني، الرياض، ٢٠٠١م، ج١، ص١٠٨، ٢٩٧.
(١٠) منسوب إلى كشور من قرى صنعاء باليمن (معجم البلدان ج٤، ص٤٦٣).
(١١) المزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص٥٢٩.
(١٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص١٢٨.

ومنهم: عبدُ الله[1] بن مُحرَّر العامريُّ الجَزَريُّ الحَرّاني (ت ١٥١-١٦٠هـ/ ٧٦٨-٧٧٧م)، ولّاه المنصورُ قضاءَ الرَّقَّة، قال الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل: تَرَك الناسُ حديثَه[2]، وقال عَمْرُو بن عليّ الفَلّاس[3]، وأبو حاتم الرازي[4]، وعليُّ بن الحُسين بن الجُنَيد[5]، والنَّسائي[6]، والدارَقُطْني[7]: متروكُ الحديث، وقال البخاري: منكَرُ الحديث[8]، وقال إبراهيمُ بن يعقوب الجُوزْجاني: هالك[9].

ومنهم: إبراهيمُ بن عثمانَ بن خواستي العَبْسي، مَوْلاهم، أبو شَيْبة الكوفيُّ (ت ١٦٩هـ/ ٧٨٥م) قاضي واسط، قال البخاري: سَكَتوا عنه[10]، وقال أبو عيسى التِّرمذي: منكَرُ الحديث[11]، وقال النَّسائيُّ[12] وأبو بِشر الدُّولابي[13]: متروكُ الحديث، وقال إبراهيمُ بن يعقوبَ الجُوزْجاني:

(١) لم أقف على تاريخ وفاته ولكن الذهبي ذكره في وفيات الطبقة السادسة عشرة من تاريخ الإسلام ج٤، ص١١١.

(٢) العقيلي، الضعفاء ج٢، ص٣٠٩.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٨٢٤.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المزي، تهذيب الكمال ج ١٦، ص٣١.

(٦) الضعفاء والمتروكون، له، الترجمة ٣٣٢.

(٧) الدارقطني، السنن ج١، ص٧٦.

(٨) البخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٦٨١، والضعفاء الصغير، له، الترجمة ١٩٥، وتاريخه الصغير ج٢، ص١٤٥.

(٩) أحوال الرجال، الترجمة ٣٢٤.

(١٠) التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٩٨٢، والتاريخ الصغير، له ج٢، ص١٨٥، وهذه العبارة تعني: متروك.

(١١) الترمذي، الجامع الكبير ج٢، ص٣٣٤.

(١٢) النسائي، الضعفاء والمتروكون، الترجمة ١١.

(١٣) المزي، تهذيب الكمال ج٢، ص١٤٨.

ساقط[1]، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيفُ الحديث، سَكَتوا عنه وتَركوا حديثَه[2].

ومنهم: عبدُ الرحمن بن عبد الله بن عُمرَ بن حَفْص بن عاصم بن عُمرَ بن الخَطّاب العُمَريّ، أبو القاسم المَدَنيُّ نزيلُ بغداد (ت ١٨٦هـ/ ٨٠٢م) قاضي المدينة المنوَّرة، قال عبدُ الله بن أحمدَ بن حَنْبل، عن أبيه: خَرّقتُ حديثَه من دهر، ليس بشيء، حديثُه أحاديثُ مناكير، كان كذّابًا»[3]، وقال أبو داود: لا يُكتَبُ حديثُه[4]، وقال النَّسائيُّ[5] وابنُ حَجَر[6]: متروك.

ومنهم: عبدُ العزيز بن أبانَ بن محمد بن عبد الله بن سَعيد بن العاصِ القُرَشيُّ الأُمَويُّ السَّعيدي، أبو خالدٍ الكوفي، نزيلُ بغداد (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) قاضي واسط، قال إبراهيمُ بن عبد الله بن الجُنَيد: سَمِعتُ يحيى بنَ مَعِين سُئلَ عن عبد العزيز بن أبان، فقال: كذّابٌ خبيثٌ يضَعُ الحديث[7]، وقال أبو بكرٍ بنُ أبي خَيْثمة: سَمِعتُ يحيى سُئل عن عبد العزيز بن أبانَ فقال: وَضَع أحاديثَ عن سفيان، لم يكنْ بشيء[8]، وقال معاويةُ بن صالح، عن يحيى بن مَعِين: كذّاب[9]، وكذلك قال ابنُ مُحْرِز، عن يحيى[10]، وقال يعقوبُ بن شَيْبة:

---

(١) أحوال الرجال، الترجمة (٦٨).

(٢) الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٣٤٧.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ج٢، ص١٥٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٥٠١.

(٤) الآجري، سؤالات الآجري لأبي داود ج٣، ص١٠٨.

(٥) الضعفاء والمتروكون، الترجمة ٣٥٦.

(٦) تقريب التهذيب (٣٩٢٢).

(٧) ابن الجنيد، سؤالاته لابن معين، رقم (٨٥).

(٨) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٢٠٧.

(٩) العقيلي، الضعفاء ج٣، ص١٦.

(١٠) ابن محرز، سؤالاته لابن معين، رقم (٥)، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٢٠٧.

«وعبدُ العزيز بن أبانَ عندَ أصحابنا جميعًا متروكٌ كثيرُ الخطأ، كثيرُ الغَلَط، وقد ذَكَروه بأكثرَ من هذا، وسَمِعتُ محمدَ بن عبد الله بن نُمَيْر يقول: ما رأيتُ أحدًا أبيَنَ أمرًا منه، وقال: هو كذّاب[1].

ومنهم: نوحُ بن دَرّاج النَّخَعيّ، مَوْلاهم، الكوفيُّ، أبو محمد (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) قاضي الكوفة، ثم قاضي الجانبِ الشَّرقيِّ من بغدادَ، قال عبّاسٌ الدُّوري، عن يحيى بن مَعِين: كَذّاب خبيثٌ قضَى سنينَ وهو أعمى[2]. وقال أبو داودَ السِّجِسْتاني: «ابنُ دَرّاج كَذّاب يضعُ الحديث»[3]، وقال ابنُ حِبان: «كان يَروي الموضوعاتِ عن الثِّقات، حتّى ربّما يَسبِقُ إلى القلب أنه كان يتعمَّدُ ذلك من كثرة ما يأتي به»[4]، وقال النَّسائي: ضعيفٌ، متروكُ الحديث[5].

ومنهم: نوحُ بنُ أبي مَرْيَم المَرْوَزيُّ، أبو عِصْمةَ القُرَشيُّ قاضي مَرْو، ويُعرَفُ بنُوح الجامع (ت ١٧٣هـ/ ٧٨٩م)، قال الحاكمُ النَّيْسابُوري: «لقد كان جامعًا، رُزِق من كلِّ شيء حظًّا إلّا الصِّدقَ، فإنه حُرِمه، نعوذُ بالله من الخِذْلان»[6]، وقال أبو نُعَيم الأصفهاني: «كان جامعًا في الخطأِ والكَذِب، لا شيءَ»[7]،

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٢٠٨-٢٠٩.
(٢) الدوري، تاريخ ج٢، ص٦١١.
(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب ج١٠، ص٤٨٤.
(٤) ابن حبان، المجروحون ج٣، ص٤٦.
(٥) الضعفاء والمتروكون، له، الترجمة ٥٩١.
(٦) الحاكم، محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، المدخل إلى الصحيح، (تحقيق ربيع هادي المدخلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ، ص٢١٧-٢١٨.
(٧) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م)، الضعفاء، (تحقيق فاروق حمادة)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب ١٩٨٤م، ص١٥١، الترجمة ٢٤٩.

وقال الخليليُّ: «أجمَعوا على ضعفِه، وكذَّبهُ ابنُ عُيَيْنة»[1]، وقال ابنُ حَجَر: «كذّبوه في الحديث»[2].

ويجدُ الباحثُ بينَ القضاة مَن كان يؤمنُ باستقلاليّةِ القضاء، ويَحكُم بالعدل والإنصاف، حيث تَذكُر كتُب أخبار القضاة وكتُبُ التراجم طُرَفًا من ذلك، من نحوِ قيام القاضي حَفْص بن غِيَاث (ت ١٩٦هـ/ ٨١٢م) بالحُكم على مَرزُبانَ المَجُوسيِّ وكيل أُمِّ جعفر بثلاثينَ ألفَ درهم كانت لرجُل من خُراسان سَبَق أنْ باعَه جِمالًا بالرُّغم من توسُّط أُمِّ جعفر، لكنّ النتيجةَ كانت أنْ ألحَّت أُمُّ جعفرٍ على الرَّشيد في عَزْلِه عن القضاء فعَزَلَه[3]، وما يُذكَرُ عن شَرِيكِ بن عبد الله النَّخَعيِّ (ت ١٧٧هـ/ ٧٩٤م) أنه ضَرَب بالسَّوط وكيلَ الخَيْزُران أُمِّ الرَّشيد بالكوفة[4]، وأنه حَبَس أعوانَ الأمير موسى بن عيسى، ثم أجلَسَه في مجلس الحُكم حينما شكَتْه امرأةٌ في بُستان لها[5] ولكنّه حينما تعرَّض لوكيل مُؤْنسَة[6] وأمَرَ بصفعِه، كتَبتْ مؤْنسةُ إلى المَهْدي فعَزَلَه عن القضاء[7]، ومنه ما يُذكَرُ عن القاضي عُبيد الله بن الحَسَن قاضي البصرة (ت ١٦٨هـ/ ٧٨٤م) أنّ الخليفةَ المَهْديَّ كتَب إليه: أنِ انظُرْ إلى الأرض التي يُخاصِمُ فيها فلانٌ التاجرُ فلانًا القائد، فاقضِ بها للقائد، فقال القاضي للتاجر: اجمَعْ لي شهودًا، فجَمَع جماعةً، فكتَبَ عليه حُكمًا للتاجر، ثم قال: اذهَبِ

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ج١٠، ص٤٨٩.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (٧٢١٠).

(٣) تنظر تفاصيل الحكاية في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٧١-٧٣.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٩٤-٣٩٥.

(٥) المصدر نفسه ج١٠، ص٣٩٥-٣٩٧.

(٦) لم أقف على ترجمتها.

(٧) الخطيب، تاريخ ج١٠، ص٣٩٧.

الآنَ فقد طوَّقتُك طوقًا لا يفُكُّه عنك خمسون قَيْنًا، ولكنّ النتيجةَ كانت أنْ عَزَل المَهْدي القاضيَ[1]، ومثلُ هذه الحكايات كثيرٌ في كتُب التراث.

على أنّ الباحثَ يجدُ ـ في الوقت نفسِه ـ مَن كان يُداهنُ صاحبَ السُّلطة ويتزَلَّفُ إليه، أمثالَ أبي البَخْتَري وَهْب بن وَهْب بن كثيرِ بن عبد الله بن زَمْعةَ القُرَشيّ المَدِيني (ت ٢٠٠هـ/ ٨١٥م) الذي وَلّاه الرَّشيدُ قضاءَ الجانبِ الشّرقيِّ من بغداد، ثم عَزَله فوَلّاه قضاءَ المدينة المنوَّرة بعدَ بَكّار بن عبد الله، وجَعَل إليه صلاتَها وقضاءها، وحَرْبَها[2]، فقد رُويَ أنّ الرَّشيدَ لمّا قَدِم المدينةَ أعظَمَ أن يرقَى مِنبـرَ النبيِّ ﷺ في قُباءٍ أسود ومِنطَقة، فقال أبو البَخْتَري: حدَّثني جعفرُ بن محمد، عن أبيه، قال: نَزَل جبريلُ على النبيِّ ﷺ وعليه قُباءٌ ومِنطَقة مُحتجزًا فيها بخِنجَر، فقال المُعافَى التَّيميُّ:

ويـــلٌ وعَــوْلٌ لأبــي البَخْــتري إذا تَــوافَى النّــاسُ في المحــشَرِ
مـــن قولِـــه الـــزُّورَ وإعلانِـــهِ بالكِـذْب في النّـاس علـى جعفـرِ
واللّـــه مـــا جالـــسَهُ ســـاعةً للفقـــه في بَـــدْوٍ ولا مَحْـــضرِ
ولا رآه النّـــــاسُ في دَهْـــــرِهِ يمُـــرُّ بـــين القَبْـــرِ والمِنْبـــرِ
يـــا قاتَـــلَ اللهُ ابـــنَ وَهْـــب، لقـــد أعلـــنَ بـــالزُّورِ وبـــالمُنْكرِ
يَـــزعُمُ أنَّ المـــصطفى أحمـــدًا أتـــاه جبريـــلُ التقـــيُّ البَـــري
عليـــه خُـــفٌّ وقُبـــا أســـودٌ مُحْتجِـزًا في الحقـوِ بـالخَنْجرِ[3]

---

(١) العجلي، الثقات، الترجمة (١١٥٣)، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٠-١١، والمزي، تهذيب الكمال ج١٩، ص٢٥.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص .

(٣) وكيع، أخبار القضاة ج١، ص٢٤٧-٢٤٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٦٢٧-٦٢٨.

وقال الناقدُ زكريّا بنُ يحيى الساجي: بَلَغَني أنَّ أبا البَخْتَري دَخَل على الرَّشيد وهُو قاضٍ، وهارونُ إذْ ذاك يُطيِّرُ الحَمام، فقال: هل تحفَظُ في هذا شيئًا، فقال: حدَّثني هشامُ بن عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُطيِّرُ الحَمام، فقال هارون: اخرُجْ عني، ثم قال: لولا أنه رجلٌ من قُريش لعَزَلتُه[1].

ورَوى عبدُ الله بن صالح بن مُسلم العِجْليُّ في شَريكِ بن عبد الله النَّخَعيِّ (ت ١٧٧هـ/ ٧٩٤م) الذي زَعَم أنّه أُكرِه على القضاء، فقال: «كان شَريكٌ على قضاء الكوفة، فخَرج يتلقَّى الخَيْزُران، فبَلَغ شاهي[2]، وأبطَأتِ الخَيْزُرانُ، فأقام ينتظرُها ثلاثًا ويَبِس خُبزُه، فجَعل يَبُلُّه بالماءِ ويأكلُه، فقال العلاءُ بن المنهال:

فإن كان الذي قد قلتَ حقًّا بأنْ قد أكرَهوكَ على القضاءِ
فما لكَ موضعًا في كلِّ يوم تَلقّى من يَحُجُّ من النساءِ
مقيمًا في قُرى شاهي ثلاثًا بلا زادٍ سوى كِسَرٍ وماءِ[3]

وكتُبُ التراثِ مليئةٌ بالرواياتِ التي أفتَى فيها بعضُ الفقهاء أصحابُ السُّلطان بما يوافقُ هواهم عن طريق إيجادِ حِيَل شرعيّة يُحلِّلون بها تلك الفتاوى، وقد اشتُهر عن قاضي القضاة أبي يوسُف يعقوبَ بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) معَ الرَّشيد الكثيرُ من ذلك[4]، حتى اشتُهر بينَ الناس في ذلك كتابٌ عنوانُه «كتابُ الحِيَل» يُنسَبُ تارةً لأبي حنيفةَ وتارةً لأبي يوسُف

(١) الخطيب، تاريخ ج١٥، ص٦٢٩.
(٢) موضع قرب القادسية (معجم البلدان ج٣، ص٣١٦).
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١، ص٣٩١، وياقوت، معجم البلدان ج٣، ص٣١٦.
(٤) ينظر مثلًا: الخطيب، تاريخ ج١٦، ص٣٦٨-٣٧١.

وأخرى لمحمد بن الحَسَن الشَّيباني، والمهمُّ أنه كان موجودًا في زمن عبدِ الله بن المبارك[1] (ت ١٨١هـ/ ٧٩٧م).

ثانيًا: ولايةُ البلدان:

لم أقفْ على كثيرٍ من المحدِّثينَ والفقهاءِ ممّن توَلَّوا الولايات، وذلك لطبيعة هذا المنصِب وما يحتاجُه من قيادةٍ وسياسةٍ بعيدة ـ في الأغلبِ الأعمِّ ـ عن الشأنِ العلمي، بل وجدتُ عزوفًا عن تولِّي مثلِ هذه المناصب؛ فقد ذَكَر يعقوبُ بن سُفيانَ الفَسَوي، قال: سَمِعتُ ابنَ بُكَيْر يقول: قال اللَّيث: قال لي أبو جعفر: تَلِي لي مصرَ. قلت: لا يا أميرَ المؤمنين، إني أضعُفُ عن ذلك، إنّي رجلٌ منَ الموالي، فقال: ما بك ضَعْفٌ معي، ولكنْ ضعُفَتْ نيّتك في العمل عن ذلك لي[2]. هذا معَ وجود أُمراءَ عُنُوا بالعلم ونَشْرِه ورعاية أهلِه مثلَ: عبد الله بن طاهر بن الحُسَين والي خُراسان (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٥م) الذي سَمِع من وكيع بن الجَرّاح، ويحيى بن الضُّرَيْس. ورَوى عنه الفقيهُ الكبيرُ إسحاقُ بن راهُوية، ونَصْر بن زياد، والفَضْلُ بن محمد الشَّعرانيُّ وعِدّة[3]. وكان إسحاقُ بن راهُويةَ خِصِّيصًا به[4]. ومثلَ الأمير خالدِ بن أحمدَ الذُّهْلي

---

(١) الهروي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد (ت ٤٨١هـ/ ١٠٨٨م)، ذم الكلام وأهله، ٥ج، (تحقيق عبد الله بن عبد العزيز الشبل)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٩٨م، ج٥، ص١٩١، والمروذي، أبو بكر أحمد بن محمد (ت٢٧٥/ ٨٨٨م)، أخبار الشيوخ وأخلاقهم، (تحقيق عامر حسن صبري)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٦٤، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٥٥٥-٥٥٦.

(٢) المعرفة والتاريخ ج١، ص١٢٣، والخطيب، تاريخ ج١٤، ص٥٢٦-٥٢٧.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٦٨٤-٦٨٥.

(٤) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل، ص١٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص٣٢٦، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٥٢، ص٧٥.

أميرِ مَرْوَ وهراةَ وبُخارى وغيرِها (ت ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م) الذي كان قد سَمع من إسحاقَ بن راهُوية، وعليِّ بن حُجْر، وإسحاقَ بن منصور الكَوْسَج، وأبي داودَ السِّنْجي، وعُبيد الله بن عُمر القَواريري[١]، وقال ابنُ أبي حاتم: كتبتُ عنه معَ أبي بالرَّي، وهو صَدوقٌ ثقة[٢]. ولمّا استَوطنَ بُخارى أقدمَ إلى حضرتِه حُفّاظَ الحديث، وصَنَّف له نَصْرُ بن أحمد البغداديُّ مسندًا[٣].

وقد وقَفْتُ على بعض مَن تَولَّى ولايةَ البلدان، فمنهم: سَوّارُ بن عبد الله القاضي (ت ١٥٦هـ/ ٧٧٣م) الذي وَلِي البصرةَ فيما يظهرُ مرتَيْن، الأولى: في حدود سنة ١٤٠هـ/ ٧٥٨م كما ذَكَر خليفةُ بن خَيّاط[٤]، والثانية: سنةَ وفاتِه سنة ١٥٦هـ/ ٧٧٣م حينَما عَزَل المنصورُ واليَها الهيثَمَ بنَ معاوية وجَمَع لسَوّارِ بن عبد الله الولايةَ (الصلاة)[٥] معَ القضاء[٦]. وكان سَوّارُ بن عبد الله هذا ممّن وَقَف موقفًا معاديًا لثورة إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن سنةَ ١٤٥هـ/ ٧٦٣م[٧].

ومنهم: موسى بنُ عُلَيّ بن رَبَاح اللَّخميُّ، أبو عبد الرحمن المِصري (ت ١٦٣هـ/ ٧٨٠م) الذي كان أميرًا على مِصرَ من قِبَل أبي جعفرٍ المنصور مدةً تزيدُ على ستِّ سنوات[٨]، وَلِيَها في شوال سنة ١٥٥هـ/ ٧٧٢م إلى أن

---

(١) الخطيب، تاريخ ج٩، ص٢٥٧.
(٢) الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٤٤٣.
(٣) الخطيب، تاريخ ج٩، ص٢٥٧.
(٤) خليفة، تاريخ، ص٤٣١.
(٥) ولاية الصلاة هي تعبير عن الإمارة، كما سيأتي توضيحه بعد قليل.
(٦) البلاذري، أنساب الأشراف ج٤، ص٢٣٠، والطبري، تاريخ ج٨، ص٥٠، وابن الجوزي، المنتظم ج٨، ص١٨٧.
(٧) البلاذري، أنساب الأشراف ج٣، ص١٢٤ وج٤، ص٢٥٧.
(٨) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٦٩١، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص١٢٢-١٢٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٥٢٤، وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٤١١.

توفِّي المنصورُ في ذي الحجة من سنة ١٥٨هـ/ ٧٧٥م، ووَلِيَ الخلافةَ من بعدِه ابنُه محمدٌ المَهْدي فأقَرَّه على إمرة مِصرَ، فاستمرَّ على ذلك إلى أنْ عَزَله المَهْدي في ذي الحجة من سنة ١٦١هـ/ ٧٧٨م ووَلَّى بعدَه على مصرَ عيسى بنَ لُقمان[١]. وكان موسى هذا مُحدِّثًا ثقةً، وثَّقهُ الأئمةُ: أحمدُ بن حَنْبل، ويحيى بنُ مَعِين، والعِجْلي، والنَّسائي، وأبو حاتم الرازيُّ وابنُ حِبّان، ورَوى عنه كبارُ المحدِّثين أمثالَ: عبد الله بن وَهْب، وعبد الله بن يزيدَ المقرئ، وعبدِ الرحمن بن مَهْدي، واللّيثِ بن سَعْد، ووكيع بن الجَرّاح، ووَهْب بن جَرِير بن حازم، وغيرِهم[٢].

ومنهم: الحَسَنُ بن زَيْد بن الحَسَن بن عليٍّ بن أبي طالب القُرَشيُّ الهاشمي، أبو محمد المَدَني (ت ١٦٨هـ/ ٧٨٤م) الذي وَلّاه أبو جعفرٍ المنصورُ المدينةَ المنوَّرة خمسَ سنين ثم غَضِب عليه فعَزَلَه واستَصْفَى كلَّ شيءٍ له وحَبَسَه ببغداد، فلم يزَلْ محبوسًا حتى مات المنصورُ، ووَلِي المَهْدي فأخرَجَه من محبِسِه ورَدَّ عليه كلَّ شيء ذهَبَ له ولم يزَلْ معَه إلى أنْ مات سنةَ ١٦٨هـ/ ٧٨٤م[٣]. وكان الحَسَنُ هذا من ساداتِ بني هاشم وعُلمائهم، رَوى عنه من كبار المحدِّثين: زَيْدُ بن الحُبَاب، وعبدُ الرحمن بن أبي الزِّناد، ومالكُ بن

---

(١) ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ج، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٩-١٩٥٦م، ج٢، ص٢٧.

(٢) تنظر تفاصيل ذلك في المزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص١٢٤-١٢٥.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٣٨٦-٣٨٧، وخليفة، الطبقات، ص٢٧٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ٢٥١٧، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص١٣٦-١٤٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٤٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٢٦٩.

أنس، ومحمدُ بن إسحاق بن يَسَار، ومحمد بن عبد الله بن عُلاثة، ومحمدُ بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ووكيعُ بن الجَرّاح، وغيرُهم(١).

ومنهم: قَيْسُ بن الرَّبيع الأسَديّ، أبو محمد الكوفيُّ (ت ١٦٨هـ/ ٧٨٤م) الذي استعملَه أبو جعفرٍ المنصورُ على المدائن(٢)، وكان من كبارِ علماءِ الحديث، بحيثُ قال عبدُ الرحمن بنُ يحيى العُذْري: «أعلمُ أهل الكوفة سُفيانُ الثوري، وأعبَدُهم الحَسَنُ بنُ صالح بن حَيّ، وأعرَفُهم بالحديث قَيْسُ بن الرَّبيع...»(٣)، وكان المحدِّثُ الكبيرُ شُعبةُ بن الحَجّاج معجَبًا به يوثِّقُه ويَروي عنه الكثير، وينعى على من يتكلّمُ فيه(٤).

ومنهم: اللَّيثُ بن سَعْد بن عبد الرحمن، أبو الحارِث الفَهْميّ، عالِمُ الدِّيار المصريّة في زمانِه غيرَ مُنازَع (ت ١٧٥هـ/ ٧٩١م)، قال يحيى بنُ بُكَيْر: قال ليَ المنصور: تَلِي لي مِصرَ؟ فاستعفَيْت. قال: «ووَلِي لهمُ اللّيثُ ثلاثَ ولاياتٍ لصالح بن عليّ(٥)... فوَلِي ديوانَ العطاء، ووَلِي الجزيرةَ أيامَ أبي جعفر، ووَلِي الدِّيوانَ أيامَ المَهْدي»(٦). ومعَ كلِّ ذلك كان متنفِّذًا على الدِّيار

(١) تنظر تفاصيل ذلك في: المزي، تهذيب الكمال ج٦، ص١٥٢ فما بعد.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٤٧٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٤٨٣، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٤٣.

(٣) الخطيب، تاريخ ج١٤، ص٤٧١.

(٤) المصدر نفسه ج١٤، ص٤٧٢. وتنظر مزيد تفاصيل عنه في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٧٧، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ٧٠٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ٥٥٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٤، ص٢٥-٣٨.

(٥) هو صالح بن علي بن عبد الله بن العبّاس عم السفاح والمنصور، أول من ولي مصر للعباسيين سنة ١٣٣هـ/ ٧٥٠م (الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٨٥).

(٦) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧١٥، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص١٥٧.

المصريّة حتى يقالُ: إنّهم كانوا لا يَقطَعون أمرًا إلّا بمشورتِه، حتى قال أحدُ الشعراءِ مخاطبًا أبا جعفرٍ المنصور:

لعبـــدِ الله عبـــدِ الله عنـــدي ... نـصائحُ حُكْتُهـا في الـسِّرِّ وَحْـدي

أميـــرَ المـــؤمنينَ تـــلافَ مـــصرًا ... فـإنّ أميرَهـا ليـثُ بـن سَـعْدِ[1]

ومنهم: شَرِيكُ بن عبد الله النَّخَعيُّ القاضي (ت ١٧٧هـ/ ٧٩٤م) الذي وَلِي إمارةَ الكوفة معَ قضائها في أيام المَهْدي[2]، وكان شَرِيكٌ ـ كما هو معروف ـ من كبار الفُقهاءِ والمحدِّثين[3].

ومنهم: إبراهيمُ بن عَطِية، أبو إسماعيلَ الثَّقفيُّ (ت ١٨١هـ/ ٧٩٧م) حيث كان يتوَلّى النظرَ في سَوَادِ العراق، وحَدّث عن يونُس بن خَبّاب، ومُغيرةَ بن مِقسَم، ومنصورِ بن المعتمر، ورَوى عنه: الرَّبيعُ بن ثعلب[4]، وأحمدُ بن حَنْبل[5].

وذهبَ بعضُ الباحثينَ إلى إفرادِ الإمامة في الصَّلاة عن الإمارة، وظنَّها وظيفةً مستقلّة، فقال: «اهتَمَّ العبّاسيّون بهذا الأمر، فاعتبَروا من يُعيِّنونَه إمامًا في الصلاة ممثِّلًا للخليفة، وعلى هذا فلا يحِقُّ لأيِّ شخص أن يتقدَّمَ إلى هذا العمل إلّا بإذن منَ الخليفة حتّى لو كان أحدَ أفراد البيتِ العبّاسي،

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧١٧، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص١٥٨، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ج٢، ص٨٢.

(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص١١٩-١٢٠.

(٣) تنظر تفاصيل ذلك في: المزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص٤٦٢-٤٧٥.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٢٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٩٨.

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٩٨.

فقد توفِّي عيسى بنُ موسى، فقدَّمَ رَوْحُ بن حاتم والي الكوفة يومئذٍ ـ وإمامُ الصلاة فيها أحدُ أبناء عيسى بن موسى ـ للصَّلاة على أبيه، فبَلَغ ذلك أبا جعفر المنصورَ فكتَبَ إليه: «قد بَلَغني ما كان من نكوصِك عن الصَّلاة على عيسى، أبنفسِك؟ أم بأبيك؟ أم بجَدِّك كنتَ تُصلِّي عليه؟ أوَ ليس إنّما ذلك مقامي لو حضَرتُ؟ فإذا غبتُ كنتَ أنت أوْلى به لموضعِك منَ السُّلطان؟»، وأمَرَ بمُحاسبتِه. وكانت تُجمَعُ الصَّلاةُ معَ القضاءِ لفقيه واحد، فقد كان سوارُ بن عبد الله على قضاءِ البصرة وصلاتها، كما كان شَرِيكُ بن عبد الله على قضاءِ الكوفة والصَّلاة بأهلِها... إلخ»[1].

فالنصوصُ التي استدَلّ بها الباحثُ تدُلُّ على أنَّ الإمامةَ في الصَّلاة في الأقاليم تَعْني الإمارةَ، فرَوْحُ بن حاتم (ت ١٧٤هـ/ ٧٩٠م) كان هو أميرَ الكوفة يومئذٍ[2]، وكما ذَكَر الباحثُ نقلًا من تاريخ الطبري[3]، وكان سَوّارُ بن عبد الله العَنْبريُّ هو واليَ البصرة وقاضيَها، وكذلك كان شَرِيكُ بن عبد الله النَّخَعيُّ كما تقدَّم قبلَ قليل، وقد قال ابنُ العَرَبيّ: «وأمّا ولايةُ الصَّلاة فهي أصلٌ في نفسها وفَرْعٌ للإمارة»[4]، وذَكَر ابنُ عساكر في ترجمةِ إبراهيمَ بن المَهْدي أنَّ الرَّشيدَ وَلّاه دمشقَ وقال له: «قَدْرُك اليومَ عندي يتجاوزُ ولايةَ دمشق... فإنّي أجمَعُ لك معَ ولاية الصَّلاة والمعادِن: ولايةَ الخَراج»[5].

(١) الحنيطي، الفقيه والسلطان، ص١٦٢-١٦٣.
(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٦٢٠.
(٣) الطبري، تاريخ ج٨، ص١٦٤.
(٤) ابن العربي، محمد بن عبد الله (ت٥٤٣هـ/ ١١٤٨م)، أحكام القرآن، ط٣، ٤ج، (تحقيق محمد عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، ج٤، ص٦٢.
(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٧، ص١٦٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٥٢٣.

ثالثًا: ولايةُ الشُّرطة:

تَولَّى بعضُ الفقهاء والمحدِّثينَ ولايةَ الشُّرطة، منهم: حَجّاجُ بن أَرْطاةَ (ت ١٤٥هـ/ ٧٦٣م) فقد وَلِيها لأبي جعفرٍ المنصور[١]، وعُقَيْل[٢] بن خالد الأَيْليُّ المحدِّثُ المشهورُ الذي يُعَدُّ من كبار تلامذةِ الزُّهريِّ الثقات (ت ١٤٤هـ/ ٧٦٢م)، فقد قال عبدُ العزيز بنُ عبد الله الماجِشون: «كان عُقَيْلٌ شُرْطيًّا عندَنا بالمدينة»[٣].

وذُكر عن المحدِّث الأحوَص[٤] بن حَكِيم بن عَمْرو بن الأسوَد العَنْسيِّ الحِمْصي (ت بعد ١٦٨هـ/ ٧٨٤م) أنه كان صاحبَ شُرطةِ بعض المُسوِّدة[٥] يعني: العبّاسيِّين.

وكان شيخُ البخاري المحدِّث أحمدُ[٦] بن أبي الطيِّب سُليمانَ البغداديُّ،

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٧٠.

(٢) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ٤١٩، وتاريخه الصغير ج٢، ص٥٨-٥٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ٢٤٣، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٣٠٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٢٤٢-٢٤٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٢٣.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٤١، ص٤٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٢٤٥، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦، ص٣٠٢.

(٤) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ١٦٨٠، والجوزجاني، أحوال الرجال، الترجمة ٣٠٧، والعجلي، الثقات، الترجمة ٥٠، والنسائي، الضعفاء، الترجمة ٦٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ١٢٥٢، وابن عدي، الكامل ج٢، ص١١٣، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٧، ص٣٥١-٣٥٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٢٨٩-٢٩٤، والذهبي، ميزان الاعتدال ج١، ص١٦٧.

(٥) المزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٢٩٣.

(٦) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ١٤٩٣، ومسلم، الكنى، الترجمة ١٣٩٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٥٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٢٨٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٣٥٩-٣٦٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٦٣-٢٦٤.

أبو سُليمان، المعروفُ بالمَرْوَزي (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٥م) على شُرَطِ بُخارى[١].

وكان أحمدُ[٢] بن أبي بكر، أبو مُصعبٍ الزُّهريُّ (ت ٢٤٢هـ/ ٨٥٧م) راوي «الموطأ» عن مالكِ بن أنس[٣]، وممّن رَوى له البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحَيْهما، على شُرطة المدينة، قال الزُّبيرُ بن بَكّار: «مات وهُو فقيهُ أهل المدينة غيرَ مُدافَع، وَلّاه القضاءَ عُبيدُ الله بن الحَسَن بعدَ أنْ كان على شُرطتِه»[٤]. ومعَ ثقتِه وجلالتِه قال ابنُ أبي خَيْثمة زُهيرُ بن حَرْب: «خرَجْنا في سنة تسعَ عشْرةَ ومئتين إلى مكةَ، فقلتُ لأبي: عمّن أكتُب؟ قال: لا تكتُبْ عن أبي مُصعَب واكتُبْ عمّن شئتَ»[٥]، مما يدُلُّ على كراهيَة العلماءِ لتولّي مثلِ هذه الولايات.

رابعًا: ولايةُ بيتِ المال:

وَلِيَ بعضُ المحدِّثينَ والفقهاءِ بيتَ المال، منهم: خُصَيْفُ[٦] بن عبد الرحمن الجَزَريُّ أبو عَوْن الحَرّاني (ت ١٣٧هـ/ ٧٥٤م)، قال عثمانُ بن

---

(١) الخطيب، تاريخ ج٥، ص٢٨٤.

(٢) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٤٤١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ١٥٠٦، ومسلم، الكنى، الترجمة ٣٢٠٨، وابن أبي خيثمة، التاريخ (السفر الثالث) ج٢، ص٣٧٢، ووكيع، أخبار القضاة ج١، ص٢٥٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ١٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٢٧٨-٢٨١.

(٣) كانت هذه الرواية مفقودة إلى أن عثر عليها الدكتور بشار عواد معروف في الهند فحققها ونشرها سنة ١٩٩٣م (مؤسسة الرسالة، بيروت).

(٤) المزي، تهذيب الكمال ج١، ص٢٨٠.

(٥) ابن أبي خيثمة، التاريخ (السفر الثالث) ج٢، ص٣٧٢.

(٦) ترجمة خصيف في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٢، وخليفة، الطبقات، ص٣١٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٧٦٦، وتاريخه الصغير ج١، ص٤٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٨٤٨، وابن حبان، المجروحون ج١، ص٢٨٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٨، ص٢٥٧-٢٦١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٦٣٨.

عبد الرحمن الطَّائفيُّ: «رأيتُ على خُصَيْف ثيابًا سُودًا، وكان على بيتِ المال»[1]. وقد رَوى عنه كبارُ المحدِّثين مثلَ: سُفيانَ الثوريّ وسُفيانَ بن عُيَيْنةَ، وأبي الأحوص سَلّام بن سُلَيْم، وشَرِيكِ بن عبد الله النَّخَعيّ، ومحمد بن إسحاقَ بن يَسَار صاحبِ «السيرة» وغيرِهم[2].

وكان هشامُ[3] بن الغازِ بن رَبيعةَ الجُرَشيُّ الشاميُّ الدِّمشقي نزيلُ بغداد (ت ١٥٦هـ/ ٧٧٣م) على بيتِ المال لأبي جعفرٍ المنصور[4]، وهو ممّن استَشْهَد به البخاريُّ في الصَّحيح، ورَوى له أصحابُ السُّنن الأربع، ورَوى عنه كبارُ المحدِّثين مثلَ: عبد الله بن المبارك، وعيسى بن يونُسَ بن أبي إسحاقَ السَّبِيعي، ووكيع بن الجَرّاح، والوليد بن مُسلم وغيرِهم، وهو ثقةٌ[5].

وكان محمدُ[6] بن عبد العزيز بن عُمرَ بن عبد الرحمن بن عَوْف الزُّهريُّ المَدَنيُّ (ت بين ١٦١-١٧٠هـ/ ٧٧٨-٧٨٦م) «على قضاءِ المدينة وعلى

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج١٦، ص٣٩٠، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦، ص١٤٦، وميزان الاعتدال ج١، ص٦٥٤.

(٢) المزي، تهذيب الكمال ج٨، ص٢٥٨.

(٣) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٦٨، وخليفة، الطبقات، ص٣١٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٦٩٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٢٥٧، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٥٦٩، وابن شاهين، الثقات، الترجمة ١٥٣٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٦٤.

(٤) الخطيب، تاريخ ج١٦، ص٦٤.

(٥) تنظر التفاصيل في: المزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٢٥٨-٢٦١.

(٦) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٤٩٩، وتاريخه الصغير ج٢، ص١٨٤، ووكيع، أخبار القضاة ج١، ص٢١٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٦٠٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٥١٠.

بيتِ مالِها في زَمَن أبي جعفرٍ المنصور، وحدَّث عن ابن شِهاب الزُّهريِّ وغيرِه، رَوى عنه ابنُه إبراهيم»[1].

أمّا عبدُ الرحمن[2] بن ثابت بن ثَوْبانَ العَنْسيُّ، أبو عبد الله الدمشقيُّ الزّاهد (ت ١٦٥هـ/ ٧٨١م) الذي رَوى له البخاريُّ في كتابِ «الأدب المُفرَد»، ورَوى له أصحابُ السُّنن الأربع، فقد قال يعقوبُ بن شَيْبةَ السَّدُوسيُّ: «اختلفَ أصحابُنا فيه، فأمّا يحيى بنُ مَعِين فكان يضعِّفُه، وأمّا عليُّ ابن المَدِيني فكان حَسنَ الرأي فيه، وكان ابنُ ثَوْبان رجلَ صِدْق لا بأسَ به، استَعملَه أبو جعفرٍ والمَهْديُّ بعدَه على بيت المال، وقد حَمل الناسُ عنه»[3].

وكان المحدِّث الجَرّاحُ[4] بن مَلِيح بن عَدِيٍّ الرُّؤاسيُّ الكوفيُّ والدُ المحدِّث وكيع بن الجَرّاح (ت ١٧٦هـ/ ٧٩٢م) قد «وَلِي بيتَ المال ببغدادَ في زَمَن هارونَ الرشيد، وكان على دار الضَّرْب بالرَّيِّ»[5]، وهو ممّن أَخرجَ له مسلمُ بن الحَجّاج في صحيحِه[6].

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٦٠٥.

(٢) ترجمته في: الدوري، تاريخ ج٢، ص٣٤٥، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٨٥٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٠٣١، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٩٢، وابن شاهين، الثقات، الترجمة ٧٩٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٤٨٦-٤٩٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١٧، ص١٢-١٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٣.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٤٨٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٧، ص١٥.

(٤) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨٠، والدوري، تاريخ ج٢، ص٧٨، وابن حبان، المجروحون ج١، ص٢١٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص١٨٢-١٨٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٤، ص٥١٧-٥٢٠، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص١٦٨، وتاريخ الإسلام ج٤، ص٥٩٢.

(٥) المزي، تهذيب الكمال ج٤، ص٥١٧.

(٦) ابن القيسراني، الجمع ج١، ص٨٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج٢، ص٦٦.

ووَلِي المحدِّثُ الفَرَجُ بن فَضَالة بن النُّعمان التَّنُوخيُّ القُضَاعي، أبو فَضَالة الشّاميُّ الحِمْصي (ت ١٧٦هـ/ ٧٩٢م) بيتَ المال ببغدادَ في أول خلافة هارونَ الرشيد[١].

وممّن وَلِي بيتَ المال أيضًا: المحدِّثُ المشهور إبراهيمُ بن سَعْد بن إبراهيمَ بن عبد الرحمن بن عَوْف القُرَشيُّ الزُّهريّ، أبو إسحاقَ المَدَني (ت ١٨٥هـ/ ٨٠١م)، قال ابنُ سعد: «كان ثقةً كثيرَ الحديث... قَدِم بغدادَ فنزَلَها هو وعيالُه ووَلَدُه، ووَلِي بيتَ المال لهارونَ أميرِ المؤمنين، ومات ببغداد»[٢]، وهو ممّن رَوى له الإمامانِ: البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحَيْهما[٣].

وممّن وَلِي بيتَ المال للرَّشيد أيضًا: المحدِّثُ المسيَّبُ[٤] بن شَرِيك، أبو سعيد التَّميميُّ الشَّقَرِيُّ الكوفيُّ نزيلُ بغداد (ت ١٨٦هـ/ ٨٠٢م)، قال ابنُ سعد: «قَدِم بغدادَ فنزَلَها ووَلِي بيتَ المال لهارونَ أميرِ المؤمنين»[٥].

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٧ و٤٦٩، وخليفة، تاريخ، ص٤٤٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٣٧٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٣، ص١٦٣. ووقع في تاريخ خليفة أن ولايته كانت في عهد المهدي. ونقل المزي عن ابن سعد مثل ذلك، لكن وقع في المطبوع من طبقات ابن سعد، «الرشيد»، وكذلك ما نقله الخطيب عن ابن سعد، كما بينه محقق الكتاب.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٢، وينظر: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٦٠٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٩٨، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٣٠٦.

(٣) المزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٨٨.

(٤) ترجمته في ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٣٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١٣٥٣، وابن حبان، المجروحون ج٣، ص٢٤، وابن شاهين، الثقات، الترجمة ١٣٦١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص١٧٥-١٧٩، والذهبي، ميزان الاعتدال ج٤، ص١١٤.

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٣٢، ونقله عنه: الخطيب في تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص١٧٩.

خامسًا: ولايةُ المظالم:

كان الخلفاءُ في عصر الرّاشدينَ وبني أُميّةَ يتَولَّوْنَ النظرَ في المظالم بأنفُسِهم، فهي في الأصل من وظائفِ الخليفةِ التي يستطيعُ أن يُنيبَ عنهُ فيها مَن يراهُ أهلًا من الفقهاء، وهي «وظيفةٌ ممتزجةٌ من سَطْوة السَّلطنة ونَصَفةِ القضاء، وتحتاج إلى عُلوِّ يد وعظيم رَهْبة تَقمعُ الظالمَ من الخصمَيْنِ وتَزجُرُ المتعدِّي، وكأنه يُمضي ما عَجَز القضاةُ وغيرُهم عن إمضائه»[1]، وصار الخلفاءُ من بني العبّاس غالبًا ما يُولُّونَ غيرَهم للنظرِ في المظالم، كما سيأتي بيانُه.

وخطورةُ هذه الولاية أنها غالبًا ما يكونُ فيها من المظالم التي يَعجِزُ عنها القُضاةُ كونُ بعضِها يتَّصلُ بالتظلُّم من تعدِّي الوُلاة على الرَّعيّة وأخْذِهم بالعَسْفِ في السِّيرة، وجَوْرِ العُمّال فيما يَجْبُونَه منَ الأموال، أو التظلُّم من المتنفِّذينَ وكبارِ الموظَّفين[2].

وأولُ مذكورٍ ممّن توَلَّى المظالمَ في العصر العبّاسيِّ هو الحَسَنُ بنُ عُمارةَ بن مُضَرِّب البَجَليُّ الكوفي (ت ١٥٣هـ/ ٧٧٠م) حيث ذَكَر الخطيبُ أنه كان على المظالم في خلافة أبي جعفرٍ المنصور[3]. وذُكر أيضًا أنه كان على المظالم في الكوفة، فقد رَوى ابنُ عَدِيّ في «الكامل في ضُعفاءِ المحدِّثين»، من طريق عبد الرزّاق بن هَمّام الصَّنْعاني، عن مَعْمَر بن راشد، قال: «لمّا وَلِي

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م)، المقدمة، ٢ج، (تحقيق إبراهيم شبوح وإحسان عباس)، تونس ٢٠٠٦م، ج١، ص٣٨-٣٨٧.

(٢) الماوردي، علي بن محمد (ت٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م)، الأحكام السلطانية والولايات الدِّينيّة، دار الحديث، القاهرة، د.ت.، ص١٣٤-١٣٥، وعبد المنعم، حمدي (١٩٨٣م)، ديوان المظالم، نشأته وتطوره واختصاصه مقارنًا بالنظم القضائية الحديثة، دار الروق، بيروت.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص١٥٦.

الحَسَنُ بن عُمارةَ مظالمَ الكوفة بَلَغ الأعمشَ فقال: ظالمٌ وَلِي مظالمَنا، فبَلَغ الحَسَنَ، فبَعثَ إليه بأثوابٍ ونفقة، فقال الأعمش: مثلُ هذا يُولَّى علينا، يرحَمُ صغيرَنا، ويوقِّرُ كبيرَنا، ويعودُ على فقيرنا، فقال رجل: يا أبا محمد، ما هذا قولُك فيه أمسِ، فقال: حدَّثني خَيْثمةُ عن ابن مسعود، قال: جُبِلَت القلوبُ على حبِّ من أحسَنَ إليها وبُغضِ مَن أساء إليها»[1]. ومعَ أنّ هذه الحكايةَ ضعيفةُ الإسناد، والحديثُ الذي ذُكِرَ أن سُليمانَ بنَ مِهرانَ الأعمشَ رَواه حديثٌ موضوع يُستبعَدُ جدًا أن يَرويَ مثلَه الأعمشُ وكما بيَّنه محقِّقُ «تاريخ مدينة السلام» للخطيب[2]، فإنّ ولايةَ الحَسَن بن عُمارة للقضاء والمظالم ثابتة.

وممّن وَلِي المظالمَ في عهدِ الخليفة المَهْدي: عبدُ الرحمن بن ثابت بن ثَوْبانَ الشاميُّ الدِّمشقيُّ (ت ١٦٥هـ/ ٧٨١م)، قال الخطيبُ: نقلًا عن أبي داودَ السِّجِسْتاني: «وكان عبدُ الرحمن على المظالم ببغداد، وَلّاه ابنُ أبي جعفر، يعني: المَهْديَّ»[3].

وممّن وَلِي المظالمَ في زمن الخليفة المَهْديِّ أيضًا: أبو الوزير عُمرُ بن مُطرِّف المَرْوَزي، وهُو من أهل مَرْو، من قبيلة عبد القَيْس العربيّة، كتَبَ للمنصور والمَهْدي، وتَقلّد ديوانَ المشرق للمَهْديِّ والهادي والرَّشيد، وحدَّث، رَوى عنه مَسْلَمةُ بن الصَّلت الشَّيْباني[4]، قال الخطيب: «كان يلي المظالمَ للمَهْدي»[5].

---

(١) ابن عدي، الكامل ج٣، ص٩٨-٩٩، والخطيب، تاريخ ج٨، ص٣٢٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٦، ص٢٧٥.

(٢) الخطيب، تاريخ ج٨، ص٣٢٥ هامش ٣.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٤٨٨.

(٤) ترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٥٨٤، وابن النجار، محمد بن محمود (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، التاريخ المجدد لمدينة السلام وأخبار فضلائها الأعلام ومن وردها من علماء الأنام، ٥ج، (تحقيق قيصر فرح)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ج٥، ص١٢٦.

(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١، ص٤٠١.

وفي زَمَن المهديِّ أيضًا تَولَّى الفقيهُ الحُسينُ بن الحَسَن بن عَطِيّةَ العَوْفيُّ الكوفي (ت ٢٠١هـ/ ٨١٧م)، وله حكايةٌ معَ المَهْدي، إن صَحَّت، تَدلُّ على جُرأتِه وصَلابته، قال الخطيب: «كان على مظالم المَهْدي، فلمّا انصرفَ المَهْدي من المغرب جاء العَوْفيُّ حتى قَعَد في قبلتِه، فقام يتنفَّلُ، فجَذَب ثوبَه، فقال: ما شأنُك؟ قال: شيءٌ أوْلى بك منَ النافلة، قال: وما ذاك؟ قال: سَلّامٌ مولاك. قال ـ وهو قائمٌ على رأسه ـ: أوطَأَ قومًا الخيلَ وغَصَبَهم على ضيعتِهم، وقد صَحّ ذلك عندي، تأمُرُ برَدِّها وتبعَثُ مَن يُخرِجُهم. فقال المَهْدي: نُصْبحُ إن شاء الله، فقال العَوْفي: لا، إلّا الساعةَ. فقال المَهْدي: فلانُ القائدُ اذهبِ الساعةَ إلى موضع كذا وكذا فأخرِجْ مَن فيها، وسَلّم الضَّيعةَ إلى فلان، فما أصبحوا حتى رُدّت الضَّيعةُ على صاحبِها»[1].

وفي عهد الرَّشيد تَولَّى المحدِّثُ المشهورُ الثقة إسماعيلُ بن إبراهيمَ بن مِقْسَم الأَسَديُّ أبو بِشْر البصريُّ المعروفُ بابن عُلَيّة (ت ١٩٣هـ/ ٨٠٩م) المظالمَ ببغدادَ في أواخر عهدِ الرشيد، وكان قد وَلِي قبلَ ذلك صَدَقات البصرة[2].

وبعدَ إسماعيلَ ابن عُلَيّة عَيّن الخليفةُ الأمينُ على المظالم المحدِّثَ محمدَ بن عبد الله بن المثَنّى الأنصاريَّ (ت ٢١٥هـ/ ٨٣٠م)[3].

وحينما انقَلب المتوكِّلُ على المعتزِلة عَزَل أبا الوليد محمدَ بن أحمدَ بن أبي دؤادٍ عن مظالم سامَرّاءَ سنةَ ٢٣٧هـ/ ٨٥٢م ووَلّاها محمدَ بنَ إبراهيمَ بن

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٥٥٤-٥٥٥، واقتبسها منه: ابن عساكر في تاريخ دمشق ج٥٣، ص٤٢٢، وابن الجوزي في المصباح المضيء ج١، ص٤١٧.
(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٥، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص١٩٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص٣١، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص١١٥
(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٩٤-٢٩٥، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٤٠٦.

الرَّبيع الأنباريَّ[1]، ثم عَزَلَه عنها ووَلّاها يحيى بنَ أكثَمَ بن محمد بن قَطَن المَرْوَزيَّ ثم البغداديَّ الفقيهَ المشهور (ت ٢٤٢هـ/ ٨٥٧م)، وذلك لسبع بَقِين من شهر رمضانَ سنةَ سبع وثلاثينَ ومئتين[2] (٨٥٢م).

وقال الخطيبُ في ترجمة أحمدَ بن سَلَمةَ المدائني: «صاحبُ المظالم»[3]، وأحمدُ هذا حدَّث عن منصور بن عَمّار المتوفَّى بُعَيْدَ سنة ٢١٠هـ/ ٨٢٥م[4].

وممّن تَولَّى المظالمَ خارجَ بغدادَ: إبراهيمُ[5] بن إسحاقَ بن عيسى البُنانيُّ، مَوْلاهم، أبو إسحاقَ الطالْقانيُّ نزيلُ مَرْوَ (ت ٢١٥هـ/ ٨٣٠م)، وهو من المحدِّثينَ المعروفين، فقد ذَكَر الإدريسيُّ في «تاريخ سَمَرْقَنْد» أنه تَولَّى مظالمَ سَمرقَنْد[6].

ووَلِيَ المحدِّثُ أحمدُ[7] بن عُمر بن حَفْص الكِنْدي، أبو جعفرٍ الكوفيُّ المعروفُ بالوَكِيعي (ت ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م) المظالمَ بمَرْوَ اثنتَيْ عشْرةَ سنة[8].

---

(١) لم أقف على تاريخ وفاته.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص١٣٠-١٣١.

(٣) المصدر نفسه ج٥، ص٣٠١.

(٤) المصدر نفسه ج١٥، ص٨٠.

(٥) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٨٧٨، ومسلم، الكنى، الترجمة ٣٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٢٠٤، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٨٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٥١٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص٣٩-٤١، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج١، ص١٠٣-١٠٤.

(٦) لم يصل إلينا «تاريخ سمرقند» للإدريسي، ولكن نقل عنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال»، كما في حاشية تهذيب الكمال ج٢، ص٤١ هامش (١)، وكما نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج١، ص١٠٤.

(٧) ترجمته في: ابن منجويه، أحمد بن علي (ت ٤٢٨هـ/ ١٠٣٧م)، رجال صحيح مسلم، ٢ج، (تحقيق عبد الله الليثي)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٣٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٩١، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٤١٢-٤١٤.

(٨) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٤٦٧، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٤١٣.

وقال الخطيبُ في ترجمة أحمدَ بن إسماعيلَ القاضي[1]: «بغداديٌّ وَلِيَ المظالمَ بـهَراة، وحدَّث بها عن عليِّ بن عاصم، رَوى عنه أبو مَعْشَر الفَضْلُ بن العبّاس الهَرَوي»[2]، وعليُّ بن عاصم توفِّي سنة ٢٠١هـ/ ٨١٧م[3]، أمّا أبو مَعشَرٍ تلميذُه فتوفِّي سنةَ ٢٧٦هـ/ ٨٩٠م[4]، فتكونُ وفاتُه في النِّصف الأول من القرن الثالثِ تقريبًا.

سادسًا: مؤدِّبو الأُمراء:

تَولَّى بعضُ المحدِّثين والفقهاءِ من أهل السُّنة تأديبَ أولاد الخُلفاء وبعض الأُمراء، فقد كان والي مصرَ صالحُ بن عليِّ بن عبد الله بن العبّاس قد عَهِد إلى عالِم الدِّيار المصريّة ومُفتيها ومحدِّثها عَمْرو[5] بن الحارِث بن يعقوبَ أبي أُميّةَ الأنصاريّ (ت ١٤٨هـ/ ٧٦٥م) بتأديبِ وَلَدِه الفضل، فنال حِشمةً كبيرةً بذلك[6].

وكان المنصورُ قد ضَمَّ الحَجّاج بنَ أَرْطاةَ إلى ابنه المَهْدي، فكان معَه إلى حين وفاتِه بالرَّيِّ[7] سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٣م.

---

(١) لم أقف على تاريخ وفاته.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٤٢.

(٣) المزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٥١٩.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٥٨٧.

(٥) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٥، وخليفة، الطبقات، ص٢٩٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٥٢١، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٢٢٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٢١، ص٥٧٠ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٣٧.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٦، ص٣٥٣.

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٥٩.

وكان سُفيانُ[1] بن حُسَين بن الحَسَن الواسطيُّ السُّلَميُّ (ت بعد ١٥٨هـ/ ٧٧٥م) قد ضَمَّه المنصورُ إلى المَهْدي يؤدِّبُه ويُعلِّمُه، فخَرجَ معَه إلى الرَّيِّ وتوفِّي هناك. وكان محدِّثًا معروفًا[2].

وممّن ضَمَّهم المنصورُ لتأديب المَهْدي وتعليمه، المحدِّثُ أبو سعيد محمدُ[3] بن مُسلم بن أبي الوَضّاح القُضَاعيُّ الجَزَريُّ نَزيلُ بغدادَ (ت قبل ١٧٠هـ/ ٧٨٧م)، قال ابنُ سعد: «أبو سعيد المؤدِّب... كان أصلُه جَزَريًا، فلمّا تَولَّى أبو جعفرٍ المنصورُ على الجزيرة ضَمَّ أبا سعيد إلى المَهْدي والمَهْديُّ يومَئذٍ ابنُ عَشْرِ سنين أو نحوِها، فقَدِم معَه إلى بغداد. ثم ضَمَّ أبو جعفرٍ المنصورُ إلى المَهْدي سُفيانَ بن حُسين، فضَمَّ المَهْديُّ أبا سعيد المؤدِّب إلى عليِّ بن المَهْدي، فلم يزَلْ معَه إلى أنْ مات أبو سعيد ببغدادَ في خلافة موسى أميرِ المؤمنين»[4].

وذَكَر المسعوديُّ أنّ شَرِيكًا القاضي عَلّم أولادَ الخلفاء[5]، كما أنّ أبا

---

(١) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٠٢، وخليفة، الطبقات ص٣٢٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٩٧٤، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص١٣٩ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٠٢.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٢١٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص١٤٢.

(٣) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٦، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٤٥٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٣٢١، وابن حبان، الثقات ج٩، ص٥٦، والخطيب، تاريخ ج٤، ص٤١٤ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٦، ص٤٥٢-٤٥٥، والذهبي، ميزان الاعتدال ج٤، الترجمة ٨١٧٠.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٦، وعنه: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٤، ص٤١٥-٤١٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٦، ص٤٥٤-٤٥٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٥٥٩.

(٥) المسعودي، مروج الذهب ج٣، ص٣١٠.

بكر بنَ أبي الدُّنيا[١] العالمَ المشهور (ت ١٨١هـ/ ٧٩٧م) كان يؤدِّبُ غيرَ واحد من أولاد الخلفاء[٢].

وكان إسماعيلُ[٣] بن جعفرِ بن أبي كَثِير، أبو إبراهيمَ الأنصاريُّ قارئُ المدينة المنوَّرة (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) قد أقام ببغدادَ يؤدِّبُ عليَّ بنَ المَهْدي بن المنصور (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، ولم يزَلْ بها إلى حين وفاتِه[٤].

وذَكَر ابنُ سعد أنَّ المحدِّثَ مروانَ[٥] بنَ شُجاع الجَزَريَّ الحَرّاني أبا عبدِ الله القُرَشيَّ الأُمَويَّ، مَوْلاهم، المعروفَ بالخُصَيْفي (ت ١٨٤هـ/ ٨٠٠م) «قد قَدِم بغدادَ مؤدِّبًا معَ موسى (الهادي) أمير المؤمنينَ ووَلَدِه»[٦].

---

(١) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي الأموي، مولاهم، صاحب المؤلفات الكثيرة المنتشرة المشهورة، ترجمه: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٧٥١، وابن الجوزي، المنتظم ج٥، ص١٤٨، والمزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٧٢-٧٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٣، ص٣٩٧.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٢٩٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٧٢.

(٣) ترجمته في الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص١٨٢-١٨٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص٥٦، والذهبي، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ٢ج، (تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ج١، الترجمة ٥٤، وابن الجزري، محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م)، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢ج، (تحقيق برجستراسر)، القاهرة، ١٣٥١م، ج١، ص١٦٣.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص١٨٣، وترجمة علي ابن المهدي في: الخطيب، تاريخ ج١٣، ص٥١٦.

(٥) ترجمته في ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٥، وخليفة، الطبقات، ص٣٢٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٥٩٧، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٤٥٢، وابن حبان ج٩، ص١٧٩، وابن شاهين، الثقات، الترجمة ١٤٢١، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٧، ص٣٩٥ فما بعد.

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٥، وينظر ج٧، ص٣٢٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص١٩٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٧، ص٣٩٧.

وكان عليٌّ[1] بن حَمزةَ الكِسائيُّ الأَسَديُّ المقرئُ المشهورُ (ت ١٨٩هـ/ ٨٠٥م) قدِ استوطَنَ بغدادَ يعلِّمُ بها الخليفةَ هارونَ الرَّشيدَ ثم مِن بعدِه وَلَدَه محمدًا الأمين[2].

وذَكَر ابنُ سعد في ترجمة المحدِّث المشهورِ عَبِيدَة[3] بن حُمَيد بن صُهَيْب التَّيْميِّ الذي أخرَج له البخاريُّ في صحيحِه (ت ١٩٠هـ/ ٨٠٦م) أنه: «قَدِم بغدادَ أيامَ هارونَ أميرِ المؤمنين فصَيَّره معَ ابنِه محمد بن هارونَ، فلم يزَلْ معَه حتى مات ببغداد»[4].

وقال الخطيبُ في ترجمة المقرئ النَّحْويِّ المشهور يحيى[5] بن المبارك بن المُغيرة أبي محمد العَدَويِّ المعروفِ باليَزيديّ (ت ٢٠٢هـ/ ٨١٧م): «كان

(١) ترجمة الكسائي في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص٣٤٥-٣٥٩، وياقوت، معجم الأدباء ج٤، ص١٧٣٧، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٣، ص٢٩٥، والذهبي، معرفة القراء الكبار ج١، ص١٢٠.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص٣٤٦، ٣٤٨.

(٣) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص ٣٢٩، وخليفة، الطبقات، ص٣٢٨، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ١٧٨٨، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص١٧١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٤٧٩، وابن حبان، الثقات ج٧، ص١٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١٩، ص٢٥٧-٢٦٢، والذهبي، ميزان الاعتدال ج٣، الترجمة ٥٤٥٨.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢٩، وعنه: الخطيب، تاريخ ج١٢، ص٤٢٧، ٤٢٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٩، ص٢٦١، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٥١٠، وتاريخ الإسلام ج٤، ص٩٢٠.

(٥) ترجمة اليزيدي في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٢٢٠-٢٢٢، وياقوت معجم الأدباء ج٦، ص٢٨٢٧، والقفطي، علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، إنباه الرواة على على أنباه النحاة، ٤ج، (تحقيق أبو الفضل إبراهيم)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ج٤، ص٢٥، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٦، ص١٨٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٢٦.

ثقةً، وكان أحدَ القُرّاء الفُصَحاء، عالمًا بلُغاتِ العرب... وكان يجلسُ أيامَ الرَّشيد معَ الكِسائيِّ ببغدادَ في مجلسٍ واحد يُقرئانِ الناس، فكان الكسائيُّ يؤدِّبُ محمدًا الأمينَ، وكان اليَزيديُّ يؤدِّبُ عبدَ الله المأمون»(١).

وذَكَر الخطيبُ أنّ شَيْبانَ(٢) بن عبد الرحمن أبا معاويةَ التَّميميَّ المحدِّثَ النَّحويَّ البصري (ت ١٦٤هـ/ ٧٨٠م) كان مؤدبًا لسُليمانَ بن داودَ الهاشميِّ ببغداد(٣).

سابعًا: أعمالٌ أخرى:

ووَلِي بعضُ المحدِّثينَ والفقهاءِ من أهل السُّنة بعضَ الأعمال الأُخرى، ومنها: ديوانُ الخَراج، الذي عادةً ما يتَولّاهُ إداريّونَ وماليُّون عارفونَ بصَنْعة الخراج، لكنّي وجَدْتُ بعضَ أهل العلم قد وَلِيَ مثلَ هذا العمل، منهم: المحدِّثُ عبدُ الرحمن بن أبي الزِّناد (ت ١٧٤هـ/ ٧٩٠م) الذي وَلِيَ خَراجَ المدينة المنوَّرة(٤)، وسُليمانَ بن بلال القُرَشيِّ التَّيْميِّ، مَوْلاهم (ت ١٧٧هـ/ ٧٩٤م) الذي كان يُفتي بالبلد ويتَولَّى خراجَ المدينة أيضًا(٥).

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٢٢٠-٢٢١.

(٢) ترجمة شيبان في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٧٧ وج٧، ص٣٢٢، والدوري، تاريخ ج٢، ص٦٢٠، والدارمي، تاريخ، الترجمة ٥٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ٢٧٠٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ١٥٦١، والمزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص٥٩٢-٥٩٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٤٠٩.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٧٤، وتوفي سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن العبّاس سنة ٢١٩هـ/ ٨٣٤م، وترجمته في: الخطيب، تاريخ ج١٠، ص٤١-٤٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص٤١٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٢٧.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٤١٦.

(٥) المزي، تهذيب الكمال ج١١، ص٣٧٥.

وكان المحدِّث محمدُ[1] بن عائذ بن أحمدَ القُرَشيُّ صاحبُ كتابِ «المغازي» (ت ٢٣٣هـ/ ٨٤٧م) قد وَلِي خَراجَ غُوطةِ دمشقَ في أيام المأمون[2].

ومنَ الوظائفِ التي تَولّاها بعضُ الفقهاء والمحدِّثينَ: الحِسْبةُ، التي تشمُلُ المُراقبةَ على السّوق وغيرِه، فقد كان عاصمُ بن سُليمانَ الأحولُ (ت ١٤٢هـ/ ٧٥٩م) مسؤولًا عن المكاييل والمَوازين في الكوفة، كما ذَكَر يحيى بنُ مَعِين، قال الخطيب: يعني يحيى: كأنه كان مُحتسِبًا[3]، وقد ذَكَر العِجْليُّ أنه كان على سُوق الكوفة[4]، أمّا ابنُ سَعْد فقال في ترجمتِه: «وكان يتَولَّى الولاياتِ، فكان بالكوفة على الحِسْبة في المكاييل والأوزان»[5].

وكان المحدِّثُ خالدُ بن مِهْرانَ الحَذّاء (ت ١٤١هـ/ ٧٥٨م) قد وَلِي دارَ العُشور بالبصرة في خلافة أبي جَعْفرِ المنصور[6].

وكان المحدِّثُ إسماعيلُ بن عَيّاش بن سُلَيْم العَنْسيُّ أبو عُتْبةَ الحِمْصي (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) قد قَدِم بغدادَ على أبي جَعْفر المنصورِ فوَلّاه خِزانةَ الكُسْوة[7].

---

(١) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٦٤٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ٢٣٧، وابن حبان، الثقات ج٩، ص٧٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٥، ص٤٢٧-٤٢٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٢٠.
(٢) المزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٢٣٣، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص١٠٤.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص١٦٥-١٦٦.
(٤) العجلي، الثقات، الترجمة ٨٠٨.
(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٩.
(٦) المزي، تهذيب الكمال ج٨، ص١٨١.
(٧) ابن حبان، المجروحون ج١، ص١٢٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص١٦٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٣١٤، وتاريخ الإسلام ج٤، ص٨١٣.

الفصلُ الرابع

موقفُ أهل السُّنة

منَ الخُروج على السُّلطةِ الجائرة

توطئة:

اختَلف المسلمونَ منذُ وقت مُبكِّر في موقفِهم تُجاه الفِتن القائمة بينَ القادة المسلمين، لا سيّما بعدَ الفتنة الكُبرى التي أدَّت إلى مقتَل الخليفة عثمانَ بن عفّان ومُبايعةِ عليٍّ بن أبي طالب ونزاعِه معَ طلحةَ والزُّبيْرِ وعائشة، ثم النِّزاع المطوَّل بينَه وبينَ معاويةَ بن أبي سُفيان، الذي انتهَى بمقتَلِه ووِلاية ابنِه الحَسَن بن عليّ، ثم تنازُلِه لمعاويةَ بن أبي سُفيان سنةَ ٤١هـ/ ٦٦١م الذي عُرِف بعام الجماعة.

ففي هذه الفتن انقَسم المسلمونَ إلى معسكراتٍ ثلاثة، معسكرانِ معَ كلِّ واحد من المتنازعَيْنِ على السُّلطة، وثالثٌ رأى أنْ يَنأَى بنفسِه عن هذا النِّزاع الذي عَدَّه «فتنةً» يتعيَّنُ عَدَمُ المشاركة فيها، استنادًا إلى أحاديثَ رُوِيت عن النبيِّ ﷺ، منها: حديثُ أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ، قال: «ستكونُ فتنٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي، والماشي فيها خيرٌ من الساعي، ومَن يُشرِفُ لها تَستشرِفْه، ومَن وجَد مَلْجأً أو مَعاذًا فليَعُذْ به»[1]، ومنها: حديثُ أبي بَكْرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّها ستكونُ فتنٌ، ألا ثُم تكونُ فتنةٌ القاعدُ فيها خيرٌ من الماشي فيها، والماشي فيها خيرٌ من الساعي إليها، ألا فإذا نزَلتْ أو وَقَعت فمَن كان له إبلٌ فلْيلحَقْ بإبلِه، ومَن كانتْ له غَنَمٌ فلْيلحَقْ بغنَمِه، ومَن كانت له أرضٌ فلْيلحَقْ بأرضِه»، قال: فقال رجل: يا رسولَ الله، أرأيتَ مَن لم يكنْ له إبلٌ ولا غنَمٌ ولا أرض؟ قال: «يعمَدُ إلى سيفِه فيَدُقَّ على حدِّه بحَجَر، ثم لْيَنْجُ إن استطاع النَّجاءَ، اللهمَّ هل بَلَّغت، اللهمَّ هل بَلَّغت، اللهمَّ هل بلَّغتُ؟»، فقال رجل: يا رسولَ الله،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠١) و(٧٠٨١) و(٧٠٨٢)، ومسلم (٢٨٨٦).

أرأيتَ إن أُكرِهتُ حتى يُنطلَقَ بي إلى أحد الصَّفَّين أو إحدى الفئتَيْن فضَرَبني رجلٌ بسيفِه، أو يجيءُ سهمٌ فيقتُلُني؟ قال: «يبوءُ بإثمِه وإثمِك ويكونُ من أصحابِ النار»[1]. وقال الأحنفُ بن قَيْس شيخُ بني تميم: خرَجْتُ وأنا أريدُ هذا الرجل، فلقيَني أبو بَكْرةَ فقال: أين تريدُ يا أحنف؟ قال: قلتُ: أريدُ نَصْرَ ابنِ عمِّ رسول الله ﷺ، يعني عليًا، قال: فقال لي: يا أحنف، ارجِعْ، فإني سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا تواجَه المسلمانِ بسيفَيْهما فالقاتلُ والمقتولُ في النار» قال: فقلت: أوَ قيل يا رسولَ الله هذا القاتل، فما بالُ المقتول؟ قال: «إنه قد أراد قتلَ صاحبِه»[2].

وفي أواخر القرن الثاني أو مطلَع القرن الثالثِ الهجريِّ ألَّف نُعَيم بن حَمّاد الخزاعي (ت ٢٢٩هـ/ ٨٤٣م) كتابَ «الفتن» ساقَ فيه العديدَ منَ الأحاديثِ: الصَّحيحةِ والضَّعيفة والموضوعة في باب «العِصْمة منَ الفِتن وما يُستَحبُّ فيها من الكفِّ والإمساك عن القتال والعُزْلة فيها، وما يُكرَهُ منَ الاستشرافِ لها»[3]، وفي باب: «من كان يَرى الاعتزالَ في الفتن»[4]، والتي تُشيرُ إلى هذا الخُلْف في الموقفِ من النِّزاع بين المسلمين.

وقد عُرف هذا المبدأُ عن عددٍ من الصّحابة، منهم: سَعدُ بن أبي وَقّاص، وعبدُ الله بن عُمر، ومحمدُ بن مَسْلمة، وأبو بكْرةَ في آخَرينَ[5]، إلّا أن أكثرَ

---

(١) مسلم، الصحيح (٢٨٨٧).

(٢) أصل الحديث في الصحيحين: البخاري (٧٠٨٣)، ومسلم (٢٨٨٨).

(٣) نعيم بن حماد، الفتن، ص٨٨.

(٤) المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٥) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٢٩م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٣ج، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج١٣، ص٣١، وسيشار إليه فيما بعد: ابن حجر، فتح الباري.

الناس انحازَتْ إلى أحدِ الفُرَقاءِ اعتقادًا منهم في نَصْرَ الحقِّ والقيامَ معَه بمُقاتلةِ الباغي الذي أمَرَ اللهُ تعالى بقتالِه في قوله: ﴿ طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى﴾ الآية [الحجرات: ٩]، وتَأَوَّلوا الأحاديثَ المذكورةَ آنفًا أنّها إنما جاءت في حالِ مَن لم يَظهَرْ له الحق(١).

فضلًا عن أنَّ كثرةَ الثّورَاتِ في العصرِ الأُموي وما أدَّت إليه من قتلٍ وتشريد وظُلم جَعَلَتِ العددَ الأكبرَ من عُلماءِ أهل السُّنة يَروْنَ ضرورةَ الخُروجِ على هذا الجَوْر، فقد خَرج معَ ثورة عبد الرحمن بن الأشعَث(٢) (٨١-٨٣هـ/ ٧٠٠-٧٠٣م) خمسُ مئةٍ من القُرّاء(٣) كلُّهم يَروْنَ القتالَ(٤)، وكان من بينِهِم كبارُ المحدِّثينَ والفُقهاء نَذكُر منهم: مُسلمَ بن يَسَار المُزَنيَّ، والنَّضْرَ بن أنس بن مالك، وسَيّارَ بن سَلَمةَ الرِّياحيَّ، ومالكَ بن دينار، وأبا شيخ الهُنَائِي، وسَعيدَ بن جُبَير، وعامرًا الشَّعبيَّ، وعبدَ الله بنَ شَدّاد بنَ الهاد، وعبدَ الرحمن بن أبي ليلى، وأبا عُبَيدةَ بنَ عبد الله بن مسعود، والمعرورَ بن سُوَيْد، ومحمدَ بن سَعْد بن مالك، وطلحةَ بن مُصَرِّف اليامِيَّ، وزُبَيْدَ بن الحارث اليامِيَّ، وعطاءَ بنَ السائب، وقد قُتل منهم العديدُ في المعارك التي انتهت بهزيمة ابن الأشعَث، كما قَتلَ الحَجّاجُ عددًا منهم(٥).

وحينَ خرج زيدُ بن عليِّ بن الحُسَين بالكوفة سنةَ ١٢٢هـ/ ٧٤٠م، كان في مقدِّمة المؤيِّدينَ له المُعينينَ بالمال: أبو حنيفةَ النُّعمانُ بن ثابت، فذَكَر

---

(١) النووي، شرح النووي على مسلم ج١٨، ص١٠.

(٢) ينظر عن ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث: خليفة، تاريخ، ص٢٨٠ فما بعد، والطبري، تاريخ ج٨، ص٣٣١ فما بعد.

(٣) هذا التعبير كان يستعمل لرجال الدِّين من محدثين وفقهاء ووعاظ ونحوهم.

(٤) خليفة، تاريخ ص٢٨٧.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٨٦-٢٨٨.

الفَضْلُ بنُ الزُّبير أنّ أبا حنيفة قال له: «قلْ لزيد: لكَ عندي مَعُونةٌ وقوّةٌ على جهادِ عدُوِّك، فاستعِنْ بها أنت وأصحابُك على الكُرَاع والسلاح، ثم بَعَث ذلك معي إلى زيد فأَخَذَه زيدٌ»[1]، وقال محمدُ بن جعفرِ بن محمد: «رَحِم اللهُ أبا حَنيفة، لقد تحقَّقتْ مودَّتُه لنا في نُصرتِه زَيْدَ بنَ علي»[2]. وممّن كان يدعو إلى الخروج معَ زيد: المحدِّثُ الكبيرُ منصورُ[3] بن المعتمِر بن عبد الله بن رَبيعةَ الكوفيُّ (ت ١٣٢هـ/ ٧٤٩م)، وقُتل زيدٌ وهو غائبٌ، فصام سنةً يرجو أن يكفِّرَ ذلك عنه تأخُّرَه[4]. وكان يزيدُ[5] بنُ أبي زياد القُرَشيُّ الكوفيُّ (ت ١٣٧هـ/ ٧٥٤م) من دُعاة زيد بن عليّ، بعَثَه زيدٌ إلى الرَّقّة يدعو الناسَ إلى بيعتِه[6]. وكتَبَ زيدٌ بن عليّ إلى هلال[7] بن خَبّاب العَبْدي أبي العلاءِ البَصْري (ت ١٤٤هـ/ ٧٦١م) وهو يومَئذٍ قاضي المدائن، فأجابه وبايَعَ له[8]. وذَكَر أبو الفَرَج الأصفهانيُّ في ترجمة زَيْد بن علي فصلًا في «تسمية من عُرِف ممّن خَرج معَ زَيْد بن عليٍّ من أهل العلم ونَقلَة الآثارِ والفقهاء»، ذَكَر فيه عددًا منهم[9].

---

(١) الأصفهاني، مقاتل، ص١٤٦-١٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٥-١٤٦.

(٣) ترجمته في ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٣٧، وخليفة، الطبقات، ص١٦٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٧٧٨، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٤٧٣، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص٥٤٦.

(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص١٤٥.

(٥) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٤٠، وخليفة، التاريخ، ص٤١٥، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٣٢٢٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ١١١٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٢، ص١٣٥.

(٦) الأصفهاني، مقاتل، ص١٤٥.

(٧) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٩، والدوري، تاريخ ج٢، ص٦٢٣، وخليفة، طبقات، ص٣٢٥، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٣٣٠.

(٨) الأصفهاني، مقاتل، ص١٤٦.

(٩) المصدر نفسه، ص١٤٤-١٤٨.

أولًا: الخارجونَ على السُّلطة الجائرة:

لم يجدْ كثيرٌ من علماءِ أهل السُّنة فَرْقًا كبيرًا بين الحُكم الأُمَويِّ والحُكم العبّاسي، فالدّعاوى التي نادى بها العبّاسيّونَ في الالتزام بالكتابِ والسُّنة لم تَجِدْ لها صدًى في الواقع المُعاش، حيث شَهِد تسلُّم العبّاسيِّينَ للسُّلطة بَطْشًا مُريعًا بالمعارضينَ والأعداءِ السابقين كما بيَّنتُ في فَصْل سابق، فضلًا عن أنّ الدعوةَ للرضا من آل محمدٍ التي كانت شعارًا لهذه الثورة تَبَيَّنَ أنها دعوةٌ لم تشمُلْ أبناءَ عمومتِهم من العَلَويِّين، بل اتَّخذت موقفًا قاسيًا منهم، فألقَتْ بالعديد منهم في السُّجون ونالوا منَ التنكيل والعذاب الشيءَ الكثير، وكان كثيرٌ من علماءِ أهل السُّنة قد تعاطفوا معَ الثَوراتِ العَلَويّة في العصرِ الأُمَوي، ومنها ثورةُ زَيْد بن عليِّ بن الحُسين سنة ١٢٢هـ/ ٧٣٩م.

ويظهرُ منَ السِّياقاتِ التاريخيّة أنّ حركةَ محمد بن عبد الله بن الحَسَن المعروفِ بالنَّفْس الزَّكيّة قد بَدَأتْ في العصر الأُمَويِّ بعدَ مقتَل زَيْد بن عليّ (١٢٢هـ/ ٧٣٩م)(١)، ولكنها توسَّعت بعدَ مقتَل الوليد بن يزيدَ سنة ١٢٦هـ/ ٧٤٤م واختلافِ كلمة بني مَرْوان(٢)، فقد ذَكَر المؤرِّخُ أبو الحَسَن المدائنيُّ، عن عيسى بن يزيدَ بن بَكْر بن داب المَديني(٣)، قال: «لم يزَلْ محمدُ بن عبد الله بن الحَسَن منذُ كان صبيًا يتَوارى ويُراسلُ الناسَ بالدّعوة إلى نفسِه ويُسمَّى بالمَهْدي»(٤)، وذُكِر أنه كان نَشِطًا في خلافة مروانَ بن محمد وأنّه حُذِّر

---

(١) عقلة، موقف العلماء، ص٣٣٣.

(٢) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٣٣.

(٣) كان ابن داب أخباريًا راوية وافر الأدب عالمًا بالنسب عارفًا بأيام الناس حافظًا للسير (الخطيب، تاريخ ج١٢، ص٤٦٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧٠٤).

(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٣٩.

منه[١]. وتُشيرُ بعض الروايات إلى أنّ كثيرًا من الناس قد بايَعوُه قبلَ قيام الدَّولة العبّاسيّة، فقد ذُكر «أنّ جماعةً من بني هاشم اجتَمعوا بالأبْواءِ وفيهم إبراهيمُ بن محمد بن عليٍّ بن عبد الله بن العبّاس، وأبو جعفرٍ المنصور، وصالحُ بن علي، وعبدُ الله بن الحَسَن بن الحَسَن وابناهُ: محمدٌ وإبراهيم، ومحمدُ بن عبد الله بن عَمْرِو بن عثمان، فقال صالحُ بن عليّ: قد عَلِمتُم أنكمُ الذين تُمدُّ الناسُ أعيُنَهم إليهم، وقد جَمَعكم اللهُ في هذا الموضع، فاعقِدوا بَيْعةً لرجُل منكم تُعطونَه إياها من أنفُسِكم وتواثَقوا على ذلك حتى يفتحَ اللهُ وهُو خيرُ الفاتحين. فحَمِد اللهَ عبدُ الله بن الحَسَن وأثنَى عليه، ثم قال: قد عَلِمتُم أنّ ابني هذا هو المَهْدي[٢] فهَلُمُّوا فلْنُبايِعْه. وقال أبو جعفر: لأيِّ شيء تَخدَعونَ أنفُسَكم؟ ووالله لقد عَلِمتُم ما الناسُ إلى أحدٍ أصْوَرُ[٣] أعناقًا ولا أسرَعُ إجابةً منهم إلى هذا الفتى، يريد: محمدَ بنَ عبد الله. قالوا: قد ـ والله ـ صدقْتَ، إنّ هذا لَهو الذي نعلَمُ، فبايَعُوا جميعًا محمدًا، ومَسَحوا على يدِه»[٤]. وذَكَر الطبريُّ أنّ النَّفْسَ الزَّكيّةَ كان يَذكُر «أنّ أبا جعفرٍ ممّن بَايعَ له ليلةَ تَشاوَرَ بنو هاشم بمكةَ فيمَن يَعقدِونَ له الخلافةَ حين اضْطربَ أمرُ بني مروانَ معَ سائر المعتزِلة[٥] الذين

(١) المصدر نفسه، ص٢٥٨ فما بعد.

(٢) قال أبو الفرج الأصفهاني في ترجمة محمد بن عبد الله بن الحسن: «وكان أهل بيته يسمونه المهدي، ويقدرون أنّه الذي جاءت فيه الرواية... حتى لم يشك أحد أنه المهدي، وشاع ذلك له في العامة» (مقاتل الطالبيين، ص٢٣٣). ويلاحظ أنه بدأ رسالته إلى المنصور بقوله: «من عبد الله المهدي محمد بن عبد الله إلى عبد الله بن محمد» (الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٦٧). وتنظر مزيد تفاصيل عن ذلك في رسالة: الزعبي، مهران محمود (٢٠١١م)، حركة محمد بن عبد الله النفس الزكية ١٤٥هـ/ ٧٦٢-٧٦٣م، نظرة نقدية جديدة، ص٢٦ فما بعدها.

(٣) أصور، أميل.

(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٠٦.

(٥) هم غير المعتزلة الفرقة العقدية أو الكلامية المعروفة.

كانوا معَهم هنالك»[١]. ويَذكُر الطبريُّ «أنه بعدَ إخفاق ثورة النَّفْس الزَّكيّة أُتِي بعُثمانَ بن محمد بن خالد بن الزُّبير إلى أبي جعفر المنصور، فقال له: أينَ المالُ الذي كان عندَك؟ قال: دفعتُه إلى أمير المؤمنينَ رحمَه الله، قال: ومَن أميرُ المؤمنين؟ قال: محمدُ بن عبد الله. قال: أبايعتَه؟ قال: نعم، كما بايعتَه» ثم تشاتَما فأمَرَ المنصورُ بضَرْبِ عُنقِه[٢]، وفي رواية، قال: «بايعتُ أنا وأنت رجلًا بمكةَ، فوفَيْتُ بَيْعتي وغدرتَ بيعتَك»[٣].

ومعَ أنّني لا أدري السببَ الذي بَعَث ببعض العبّاسيِّينَ إلى البيعة لمحمدِ بن عبد الله بن الحَسَن في هذا الوقتِ الذي كانت دعوتُهم فيه قد قَطَعت شَوْطًا كبيرًا في العراق وخُراسان، لكنها تشيرُ إلى وجود هذه الحركة قبلَ قيام الدَّولة العبّاسيّة، وأن عددًا منَ الناس قد تَعاطَفوا معَها، وربّما وجَدوها أحقَّ من العبّاسيِّين[٤].

لقد استطاع عبدُ الله بن الحَسَن، والدُ محمدٍ وإبراهيم، أن يُصانعَ أبا العبّاس السفَّاحَ مدةَ خلافتِه (١٣٢-١٣٦هـ/ ٧٥٠-٧٥٤م) وأوائلَ عهد المنصور (١٣٦-١٤٣هـ/ ٧٥٤-٧٦٠م)، ثم ازداد توجُّسُ المنصور من تَواري محمدٍ وأخيه إبراهيمَ وشَعَر بخطرِ دعوتِهما، فحَبَس عبدَ الله بن حَسن وإخوتَه وجماعةً من أهل بيتِه بالمدينة، ثم أحضَرَهم إلى الكوفة فحبَسَهم بها، فلما أعلن محمدٌ وإبراهيمُ ثورتَهما قَتَل عِدّةً منهم في الحبس[٥].

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٧، ص٥١٧.
(٢) الطبري، تاريخ ج٧، ص٦٠٧، والأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٦-٢٨٧، ٢٩٥.
(٣) الطبري، تاريخ ج٧، ص٦٠٨.
(٤) درس الزميل مهران الزعبي هذه الرواية وحَلّل أسانيدها، وأثبت صحتها من حيث وقوع اجتماع الأبواء، لكنه أبدى تحفظًا على من بايع محمد بن عبد الله بن الحسن، ومن لم يبايعه. حيث يؤكد تحفظ جعفر بن محمد وإبراهيم بن علي بن عبد الله بن العبّاس (الزعبي، حركة محمد بن عبد الله، ص٤٢ فما بعد).
(٥) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٣٣-٢٣٤.

أعلن محمدُ بن عبد الله بن حَسن ثورتَه في ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢م[١]، وقُتل في النِّصف من رمضانَ منَ السنة (كانونَ الأول سنة ٧٦٢م)، وخَرج أخوهُ إبراهيمُ في أولِ رمضانَ بالبصرة وقُتل في أواخر ذي القَعْدة من السنة[٢].

وقد خَرج معَ محمدِ بن عبد الله بن الحَسَن كبارُ علماءِ أهل المدينة، ومَن لم يَخرُجْ منهم معَه فإنه شَجَّع على الخروج معَه، ومنهم: إمامُ دار الهجرة مالكُ بن أنس، فقد استُفتي مالكٌ في الخروج معَ محمدِ بن عبد الله وقيل له: إنّ في أعناقِنا بيعة لأبي جعفر، فقال: إنّما بايعتُم مُكرَهين، وليس على مُكرَهٍ يمين، فأسرَعَ الناسُ إلى محمدِ بن عبد الله، ولزِمَ مالك بيتَه[٣]. وحين أخفقت الثورةُ وقُتل محمدُ بن عبد الله بن الحَسَن أخَذ والي المدينة جعفرُ بن سُليمانَ بن عليٍّ بن عبد الله بن العبّاس مالكَ بنَ أنس وضَرَبَه بالسِّياط، ومُدَّ حتى انخَلَعت كِتفُه[٤].

وقال محمدُ بن إسماعيلَ بن رجاءٍ الزُّبَيْديُّ الكوفي[٥] (ت ١٦٧هـ/ ٧٨٤م):

---

(١) خليفة، تاريخ، ص٤٢١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٧٨٢.

(٢) خليفة، تاريخ، ص٤٢٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٧٩٩، وينظر عن بدء تاريخ ثورة محمد في المدينة وأخيه إبراهيم في البصرة ومقتلهما: عقلة، موقف العلماء، ص٣٣٣.

(٣) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٦٠، والأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص٢٨٣، وابن الجوزي، المنتظم ج٨، ص٦٤ و١٠٦، وابن الأثير، الكامل ج٥، ص١١١.

(٤) الفسوي، المعرفة والتاريخ ج١، ص١٣١، والتميمي، أبو العرب محمد بن أحمد (ت٣٣٣هـ/ ٩٤٥م)، المحن، (تحقيق عمر سليمان العقيلي)، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤م، ص٣٣٤، وابن الجوزي، المنتظم ج٩، ص٤٤.

(٥) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٥٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٠٦٨، وابن حبان، الثقات ج٩، ص٤١، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٤، ص٤٧٣ فما بعد والتعليق عليه، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٤٩٢ و٧٣٣.

«بَعَث إليَّ سُفيانُ الثوريُّ سنةَ أربعينَ ومئة، فأوصاني بحوائجِه، ثم سألني عن محمد بن عبد الله بن الحَسَن: كيف هو؟ فقلت: في عافية، فقال: إنْ يُرِدِ اللهُ بهذه الأُمّة خيرًا يجمَعْ أمرَها على هذا الرجل»[١].

وممّن خَرج من علماءِ المدينة ـ معَ محمدٍ النَّفْس الزَّكية ـ: عبدُ الله بن يزيد بن هُرمُز[٢]، يُحْمَل في مِحَفّة، وكان يقول: ما فيَّ قتال، ولكن أحبُّ أن يتأسَّى بيَ الناس»[٣]، وفي رواية: «ولكنْ يَراني الجاهلُ فيقتدي بي»[٤]. وكان ابنُ هُرمزُ هذا من أشدِّ المتحمِّسين لمناهضةِ العبّاسيِّين لِما كان يَرى من الظُّلم والجَوْر، فقد كان تلميذُه الإمامُ مالكُ بن أنس يقول: «كنتُ آتي ابنَ هُرمُز، فيَأمُرُ الجاريةَ، فتُغلِقُ البابَ، وتُرخي السِّتر، ثم يَذكُر أولَ هذه الأُمّة، ويَذكُر العَدْلَ، ثم يبكي حتى تخضَلّ لحيتُه»[٥].

وخَرج المحدِّثُ الفقيهُ محمدُ[٦] بن عَجْلانَ المَدَنيُّ (ت ١٤٨هـ/ ٧٦٥م) معَ عبد الله بن يزيدَ بن هُرمُز، فلمّا حَضَر القتالَ تقلّد كلُّ واحدٍ منهما قوسًا، أرادا أن يُرِيا الناسَ أنهما صَلَحا لذلك[٧] وكان على ثَقَلِ محمد[٨]، فلمّا قُتل

(١) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٩٢.
(٢) لم أقف على وفاته، وتوهم الذهبي فذكره في الطبقة الثلاثين من «تاريخ الإسلام»، وهي التي توفي أصحابها بين ١٢١-١٣٠هـ/ ٧٣٩-٧٤٨م (تاريخ الإسلام، ج٣، ص٤٥١)، وترجمه ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص٣٢٧، والفسوي، المعرفة ج١، ص٦٦١.
(٣) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٧٩.
(٤) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٨٨، والأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٠.
(٥) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٩٩، والأصفهاني، مقاتل، ص٢٧٩-٢٨٠.
(٦) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات (القسم المتمم)، ص٣٥٤، والدوري، تاريخ ج٢، ص٥٣٠، وخليفة، طبقات، ص٢٧٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٦، ص١٠١.
(٧) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٨١.
(٨) الطبري، تاريخ ج٧، ص٦٠٤. والثَقَل: المتاع.

محمدٌ النَّفْس الزَّكيّة ووَلِي جعفرُ بن سُليمانَ بن عليّ المدينةَ سنةَ ١٤٦هـ/ ٧٦٣م بَعَث إليهِ وكلَّمه كلامًا شديدًا وأراد أن يَقطعَ يدَه فحُذِّر الأميرُ من ذلك وذُكِرَ له أنه فقيهُ أهل المدينة وعابدُها، فتَركَه[1].

وممّن خرَج معَ محمد: أبو جعفرٍ عبدُ الله[2] بن جعفرِ بن عبد الرحمن بن المِسْوَر بن مَخْرمةَ بن نَوْفل القُرشيُّ الزُّهْريُّ المَخْرَميّ (ت ١٧٠هـ/ ٧٨٦م): «وكان من ثقاتِ أصحاب محمد، وكان يعلمُ عِلمَه في تواريه، وكان إذا دَخَل المدينةَ مُستَخْفيًا فجاءه فنزَلَ في داره، فكان أبو جعفر يَدخلُ على الأُمراء يسمعُ كلامهم ويَعرِفُ أمورَهم سائرَ نهارِه، يَروحُ إليه فيُخبرُه بذلك. وكان من رجال أهل المدينة علمًا بالفقه وصدقًا بالحديثِ وتقدمًا بالفتوى»[3]، وقد وَلّاه محمدٌ ديوانَ عطائه أيامَ ثورتِه بالمدينة[4].

وخَرج مُصعَبُ[5] بن ثابتِ بن عبد الله بن الزُّبَير بن العَوّام الأَسَديُّ (ت ١٥٧هـ/ ٧٧٣م) معَ محمدٍ هُو وابنُه عبد الله بن مُصعَب الذي كان مِدْرَهَ

---

(١) ابن سعد، الطبقات (القسم المتمم)، ص٣٥٥-٣٥٦، والطبري، تاريخ ج٧، ص٦٠٤-٦٠٥.

(٢) ترجمته في: الطبقات (القسم المتمم)، ص٤٥٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ١٤٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٠٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص٣٧٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٤٢١.

(٣) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٩١.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٨٢. وينظر ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٢٧، ص٣٠٦، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٧، ص٣٢٩، وتاريخ الإسلام ج٤، ص٤٢١.

(٥) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص٤٢٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ١٥٢٣، ابن بكار، الزبير (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، جمهرة نسب قريش وأخبارها، (تحقيق محمود شاكر)، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨١هـ، ص١١٥ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص١٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٢١٧.

قُريش وخطيبَها وواحدَها شرفًا وقدرًا[1]، وكان شاعرًا يقولُ الشعرَ في محمدٍ ويُحرِّضُ الناسَ بذلك[2].

وكان أبو بكرٍ بنُ عبد الله بن محمد بن أبي سَبْرةَ القُرشيُّ (ت ١٦٢هـ/ ٧٧٩م)، عاملًا للمنصور على صَدَقات أَسَدٍ وطيِّئ، فقَدِم على محمدِ بن عبد الله بن الحَسَن بأربعةٍ وعشرينَ ألفَ دينار دَفَعها إليه، فكانت قوةً لمحمد[3]، وخَرج معَه ومعَه رايةٌ له وهو مُعلَّمٌ بعَذَبة حمراء[4].

وخَرج معَ محمدِ بن عبد الله من آل عُمرَ مجموعة، منهم: عبدُ العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عُمرَ بن الخَطّاب وثلاثةٌ من أولادِه، ثم عَفَا عنه المنصورُ[5]. وعبدُ الله[6] بن عُمرَ بن حَفْص بن عاصم بن عُمرَ بن الخَطّاب (ت ١٧١هـ/ ٧٨٧م)، حيث استخفَى بعدَ مقتَل محمدِ بن عبد الله، ثم طُلب فوُجد، فأُتِي به أبو جعفرٍ المنصورَ، فأمَرَ بحبسِه، فحُبس في المُطْبِق سنين، ثم عَفَا عنه[7].

---

(١) ابن بكار، جمهرة، ص١٢٤، والمدره: السيد الشريف، والزعيم (المعجم الوسيط، ص٣٠٦).
(٢) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٥.
(٣) الزبيري، نسب قريش، ص٤٢٨ فما بعد، البلاذري، أنساب الأشراف ج٤، ص٩٦ فما بعد، والطبري، تاريخ ج٧، ص٦١٠، والخطيب، تاريخ ج١٦، ص٥٣٧.
(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٥.
(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٩٢-١٩٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص١٥٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩١٦، ولم أقف على تاريخ وفاته.
(٦) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، القسم المتمم، ص٣٦٧، والدوري، تاريخ ج٢، ص٣٢٢، وخليفة، تاريخ، ص٤٤٨، والطبقات، ص٢٦٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٤٤١، والصغير ج٢٣، ص١٧٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١٥، ص٣٢٧، والذهبي، سير أعلام النبلاء ٧، ص٣٣٩، وتاريخ الإسلام ج٤، ص٦٦٣.
(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٣٦٧، والأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٩-٢٩٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص١٩٥، والمزي، تهذيب الكمال ج١٥، ص٣٣١.

وكان مقرئُ المدينة عبدُ الله[1] بن عامرٍ الأسْلَميُّ، أبو عامرٍ المَدَني (ت ١٥٠هـ/ ٧٦٧م) يقاتلُ مع محمدٍ النَّفْس الزَّكيّة[2]. وتَولّى المحدِّثُ عبدُ العزيز[3] بن محمد الدَّراوَرْديُّ (ت ١٨٧هـ/ ٨٠٣م) خزانةَ السلاح لمحمد بن عبد الله[4].

وممّن خَرج معَ محمدٍ بالمدينة: المُنذرُ بن محمد بن المُنذِر بن الزُّبَير بن العَوّام، كان أبوه محمدُ بن المُنذِر من أحلمِ الناس وأشرفِهم[5]، وعمَّتُه فاطمةُ بنتُ المنذر زوجةُ هشام بن عُروةَ بن الزُّبير[6]، وجَدُّه المُنذرُ بن الزُّبير قُتل معَ أخيه عبد الله[7] أمّا هو «فكان رجُلًا صالحًا فقيهًا قد حَمل عنه أهلُ البيتِ الحديثَ»[8].

---

(١) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٤١٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٥٦٣، وابن حبان، المجروحون ج٢، ص٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١٥، ص١٥٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٠٠.

(٢) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٩٦، الأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٥ و٢٩٧.

(٣) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٤٢٤، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ١٥٦٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص١٨٧-١٩٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٩١٥.

(٤) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٦١، والأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٣.

(٥) تنظر ترجمة محمد بن المنذر في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٢٠١، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٧٧٠، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٤٠٥.

(٦) ترجمتها في: المزي، تهذيب الكمال ج٣٥، ص٢٦٥.

(٧) ابن قتيبة، المعارف، ص٢٢٣.

(٨) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٤. وذكر أبو الفرج الأصفهاني (مقاتل، ص٢٨٦) من آل الزبير الذين خرجوا مع محمد النفس الزكية: عثمان بن محمد بن خالد بن الزبير والي المدينة لمحمد، والذي أمر المنصور بقتله بعد إخفاق الحركة (الطبري ج٧، ص٦٠٦-٦٠٨) كما ذكرت سابقًا، ولم يكن الرجل محدثًا ولا من فئة العلماء وإن ذكر أبو الفرج الأصفهاني أنه حدث عن عبد الله بن مصعب والضحاك بن عثمان، فإن أحدًا من مؤلفي كتب المحدثين لم يذكره ضمنهم.

وذَكَر البلاذُريُّ أنَّ هشَام[١] بن عُروةَ بن الزُّبير (ت ١٤٦هـ/ ٧٦٣م) وأيوبَ[٢] بنَ سَلَمةَ بن عبد الله بن الوليد بن المُغيرة المَخْزوميَّ قد بايَعا محمدَ بنَ عبد الله[٣]. ونَقَل أبو الفَرَج الأصفهانيُّ عن يحيى بن سَعيد القَطّانِ أنه قال: «خَرج عُبيدُ الله بنُ عُمرَ[٤] وهشامُ بنُ عُروَة ومحمدُ بن عَجْلانَ معَ محمدِ بن عبد الله بن الحَسَن»[٥]، ويُستبعَدُ وجودُ هشام أصلًا في المدينة في هذا الوقت، فقد كان في هذه المدّة في صَحابةِ المنصور، وتوفِّي عندَه، وهو الذي صَلّى عليه، ودُفن في مقبُرة الخَيْزُران، وقد ذَكَر المؤرِّخونَ وفاتَه بين ١٤٥ و١٤٦هـ/ ٧٦٢-٧٦٣م[٦]، وأمّا مُبايعةُ أيوبَ بن سَلَمةَ المَخْزوميِّ فغيرُ مستبعَدة؛ لأنه كان متزوِّجًا من عمّةِ محمدٍ النَّفْس الزَّكيّة وهي فاطمةُ بنت الحَسَن بن الحَسَن بن عليٍّ بن أبي طالب[٧].

وعُلِم في دعوة محمدِ بن عبد الله بن الحَسَن مجموعةٌ من أهل العلم، منهم: عبدُ الرحمن[٨] بن أبي الموال (ت ١٧٣هـ/ ٧٨٩م)، قال الواقِديّ:

(١) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٢١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٦٧٣، وابن بكار، جمهرة، ص٢٩١، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٢٣٢.
(٢) ترجمة أيوب في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٤، ص١٣٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ١٣٢٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ٨٨٢، وابن حبان، الثقات ج٦، ص٦٠، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج١٠، ص٩٨ فما بعد.
(٣) البلاذري، أنساب الأشراف ج٣، ص١١٢.
(٤) هكذا وقع في المطبوع، والصواب: «عبد الله بن عمر»، فإن أخاه عبيد الله يقال إنه بايع ولكنه لم يخرج (الطبري ج٧، ص٦٠٥)، وقد تقدم ذكر عبد الله وذكر خبره مع المنصور.
(٥) الأصفهاني، مقاتل، ص٢٩٢.
(٦) تنظر التفاصيل في: المزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٢٤٠.
(٧) وكيع، أخبار القضاة ج١، ص١٧٢.
(٨) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥، ص٤١٥، والدوري، تاريخ ج٢، ص٣٥٩، وخليفة، الطبقات، ص٢٧٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ١١٢٦، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٩١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٤٩٢، والمزي، تهذيب الكمال ج١٧، ص٤٤٦.

«كان عبدُ الرحمن بن أبي الموال مُخالطًا لبني الحَسَن، وكان يَعرِفُ موضعَ محمد وإبراهيمَ، ويَختلفُ إليهما، فكان يقال: إنه داعٍ من دُعاتِهما، وبَلَغ ذلك أبا جعفر، فأخذه معَهم» ثم عَذّبه ليَدُلَّه على مكانِهما فلم يَنْل منه بطائل فسَجَنَه معَ عبد الله بن الحَسَن[1].

ومنهم: عبدُ الواحد[2] بنُ أبي عَوْن الدَّوْسيُّ المَدَني (ت ١٤٤هـ/ ٧٦١م)، ذَكَر ابنُ سعد أنه «كان مُنقطعًا إلى عبد الله بن حَسَن بن حَسَن بن عليٍّ بن أبي طالب، فاتَّهمه أبو جعفرٍ في أمرِ محمد بن عبد الله أنه يَعلمُ عِلمَه، فهرَب منه إلى طرَفِ القدوم[3] فتَوارَى عندَ محمد بن يعقوبَ بن عُتْبة، فمات عندَه فُجاءةً سنةَ أربع وأربعين ومئة»[4].

---

(١) الطبري، تاريخ ج٧، ص٥٥١، والأصفهاني، مقاتل، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٢) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٣٤٩، وخليفة، الطبقات، ص٢٦٦، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٣٠٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١١٨، وابن حبان، الثقات ج٧، ص١٢٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص٤٦٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٢٢.

(٣) القدوم: اسم لجبل يقع في بلاد دوس شمال المدينة المنورة خلف جبل أحد (ياقوت، معجم البلدان ج٤، ص٣١٢).

(٤) الطبقات الكبرى، القسم المتمم، ص٣٤٩-٣٥٠. وجاء النص عند أبي الفرج الأصفهاني مضطربًا محرفًا حيث قال: «خرج عبد الواحد بن أبي عون مع محمد بن عبد الله، وكان من دوس، وكان منقطعًا إلى عبد الله بن الحسن فطلبه أبو جعفر فيمن طلب بعد مقتل محمد، فتوارى عند محمد بن يعقوب بن عيينة (كذا) فمات عنده فجاءه في سنة أربع وأربعين ومئة...» (مقاتل، ص٢٨٨). ولم يسأل المحقق نفسه كيف يتسق القول «بعد مقتل محمد» ووفاته سنة ١٤٤هـ/ ٧٦١م، ومحمد قتل سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢م، وتصحف فيه «عتبة» إلى: «عيينة»، ومحمد بن يعقوب بن عتبة هذا هو ابن المغيرة بن الأخنس الثقفي مترجم في: البخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ٨٥٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٥٤٢، وأبو يعقوب بن عتبة، مترجم في تهذيب الكمال ج٣٢، ص٣٥٠.

وممّن ذُكِر أنه خَرج معَ محمدِ بن عبد الله: عبدُ الله بنُ عبد الرحمن بن الحارثِ بن عَيّاش بن أبي رَبيعةَ[1]، أخو المُغيرةِ[2] بنِ عبد الرحمن الذي كان فقيهَ أهل المدينة بعدَ مالك بن أنس (ت ١٨٦هـ/ ٨٠٢م)، ولا يُعرَفُ فيما إذا كان عبدُ الله هذا من أهل العلم أم لا.

أمّا أهلُ العراق من المحّدثينَ والفقهاءِ فكانوا أكثرَ تحمُّسًا في الخروج على أبي جعفرٍ المنصور نظرًا لميُول أهل العراق العَلَويّة المعروفة ووقوفِهم معَ مَن خَرج على الأُمَويِّين منهم. ومعَ أنّ البصرةَ معروفةٌ بعُثمانيّتِها، إلّا أنّ كثيرًا من عُلمائها أيَّدوا خروجَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن، وكان بَشيرٌ الرحّالُ[3] يُعرّضُ بالمنصورِ فيقول: «أيُّها القائلُ بالأمس: إنْ وَلِينا عَدَلْنا وفَعَلْنا وصنَعْنا، فقد وَلِيتَ فأيَّ عَدْل أظهرتَ؟ وأيَّ جَوْر أزَلْت؟ وأيَّ مظلوم أنصَفْت؟ آه! ما أشبهَ اللّيلَ بالبارحة، في صَدْري حرارةٌ لا يُطفيها إلا بَرْدُ عَدْل أو حَرُّ سِنان»[4].

وكان أولَ المُحرِّضينَ على الخروجِ معَ إبراهيمَ المُفتِينَ بضرورة مُؤازرتِه والقتال معَه: إمامُ أهل العراق وفقيهُهم غيرَ مُدافَع أبو حنيفةَ النُّعمانُ بن ثابِت الكوفيُّ (ت ١٥٠هـ/ ٧٦٧م)، فقد قال تلميذُه زُفَرُ بن الهُذَيل[5]: «كان

---

(١) الزبيري، نسب قريش، ص٣١٩.

(٢) ترجمة المغيرة بن عبد الرحمن في: المزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص٣٨٩١-٣٨٤ وفيه مصادر ترجمته الأخرى.

(٣) كان بشير الرحال هذا ينسب إلى المعتزلة، ومعلوم أنَّ معتزلة البصرة أيدوا إبراهيم بن عبد الله بن الحسن في خروجه على المنصور (عقلة، موقف العلماء، ص٣٣٤).

(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٤١.

(٥) هو الفقيه المشهور زفر بن الهذيل العنبري، ولد سنة ١١٠هـ/ ٧٢٨م وتوفي سنة ١٥٨هـ/ ٧٧٥م (ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٥١).

أبو حنيفةَ يجهَرُ في أمرِ إبراهيمَ جهرًا شديدًا، ويُفتي الناسَ بالخروج معه، فقلتُ له: والله ما أنتَ بمُنْتهٍ عن هذا حتى توضعَ الحبالُ في أعناقِنا»[١].

وكتَبَ أبو حنيفةَ ومِسْعَر[٢] بن كِدَام (ت ١٥٣هـ/ ٧٧٠م) يدعوانِه إلى أن يَقصِدَ الكوفةَ ويضمَنا له نُصرتَهما ومعونتَهما وإخراجَ أهل الكوفة معه[٣].

ويَذكُر الزُّبيرُ بن بَكّار أنّ أبا حنيفَة كتَب إلى إبراهيمَ يُشيرُ عليه أن يَقصِدَ الكوفةَ ليُعينَه الزَّيديّة، وقال له: «ائتِها سرًا، فإنّ مَن هاهنا من شيعتِكم يُبيِّتونَ أبا جعفر فيقتُلونَه، أو يأخذونَ برَقَبته فيأتونَك به»[٤].

وقال عبدُ الله بن إدريسَ[٥] بن يزيدَ الزَّعافِريُّ الأَوْديُّ الكوفيُّ (ت ١٩٢هـ/ ٨٠٨م): «سَمِعتُ أبا حنيفةَ وهو قائمٌ على درجتِه ورجلانِ يَستفتيانِه في الخروج معَ إبراهيمَ وهو يقول: أخرُجا»[٦].

---

(١) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٥٢.

(٢) هو مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة الهلالي العامري، أبو سلمة الكوفي، ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٦٤، الدوري، تاريخ ج٢، ص٥٦٠، وخليفة، تاريخ ٤٦٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ١٩٧١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ١٦٨٥، والذهبي، تذكرة الحفاظ ج١، ص١٨٨.

(٣) ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان (ت٢٩٧هـ/ ٩٠٩م)، مسائل في الجرح والتعديل، (تحقيق عامر حسن صبري)، دار البشائر، بيروت، ٢٠٠٤م، ص١٢٩، والأصفهاني، مقاتل ٣٦١، ٣٦٦.

(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٦.

(٥) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٨٦، وخليفة، تاريخ ٤٦٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٩٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٤٤، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٥٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص٢٩٣-٣٠٠، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص٤٢.

(٦) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٥.

وقال إبراهيمُ[1] بن محمد أبو إسحاقَ الفَزَاريُّ (ت ١٨٥هـ/ ٨٠١م) وهُو يحدِّث الأوزاعيَّ: «قُتل أخي معَ إبراهيمَ الفاطميِّ بالبصرة، فركِبتُ لأنظُرَ في تَرِكتِه فلقيتُ أبا حنيفةَ فقال لي: من أين أقبلتَ وأين أردَت؟ فأخبرتُه أني أقبلتُ من المِصِّيصة وأردتُ أخًا لي قُتل معَ إبراهيم، فقال: لو أنك قُتلتَ معَ أخيك كان خيرًا لك منَ المكان الذي جئت منه. قلت: ما مَنَعك أنتَ من ذاك؟ قال: لولا ودائعُ كانت عندي وأشياءُ للناس ما استأنَيْتُ في ذلك»[2].

وفي رواية: قال أبو إسحاق الفَزاريُّ: جاءني نَعْيُ أخي من العراق وخَرج معَ إبراهيم بن عبد الله الطّالبي، فقَدِمتُ الكوفة، فأخبَروني أنه قُتل وأنه قد استَشار سُفيانَ الثوريَّ وأبا حنيفة، فأتَيْتُ سُفيان فقلت: أُنبِئْتُ بمصيبتي بأخي، وأُخبِرتُ أنه استفتاك؟ قال: نعم، قد جاءني فاستفتاني، فقلت: ماذا أفتَيْتَه؟ قال: قلت: لا آمرُكَ بالخروج ولا أَنْهاك، قال: فأَتَيْتُ أبا حنيفة، فقلت له: بَلَغَني أنَّ أخي أتاك فاستَفْتاك؟ قال: قد أتاني فاستفتاني، قال: قلتُ: فبمَ أفتَيتَه؟ قال: أفتيتُه بالخروج. قال: فأقبلتُ عليه، فقلت: لا جَزاك اللهُ خيرًا. قال: هذا رأيي. قال: فحدَّثتُه بحديثٍ عن النبيِّ ﷺ في الردِّ لهذا، فقال: هذه خُرافة، يعني حديثَ النبي[3] ﷺ[4].

وفي رواية: قال أبو حنيفة: «قَتْلُ أخيكَ حيثُ قُتل يَعدِلُ قَتْلَه لو قُتلَ يومَ بدر، وشهادتُه معَ إبراهيمَ خيرٌ له من الحياة»[5].

---

(١) ترجمة أبي إسحاق الفزاري في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٨، وخليفة، الطبقات، ص٥٨٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٤٧١٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٢، ص١٦٧-١٧٠.

(٢) الخطيب، تاريخ ج١٥، ص٥٢٩-٥٣٠.

(٣) يعني: لم يصح عنده، والأحاديث الضعيفة في هذا الباب كثيرة.

(٤) الخطيب، تاريخ ج١٥، ص٥٢٩.

(٥) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٤.

ورُوي أنّ امرأةً جاءت إلى أبي حنيفة واستَفْتَهُ في خروج ابنِها للقتال معَ إبراهيمَ، فقال لها: لا تمنعيه. وكان يَحُضُّ الناسَ على الخروج معَ إبراهيمَ ويَأمرُهم باتّباعِه[1].

وقال إبراهيمُ[2] بن سُوَيْد الحَنَفي: «سألتُ أبا حنيفة، وكان لي مُكرِمًا، أيامَ إبراهيم، قلت: أيُّهما أحبُّ إليك بعدَ حَجّة الإسلام، الخروجُ إلى هذا أو الحجُّ؟ فقال: غَزْوةٌ بعدَ حَجَّة الإسلام أفضلُ من خمسينَ حجة»[3].

وكتَبَ أبو حنيفةَ إلى إبراهيمَ بن عبد الله لمّا توَجَّه إلى عيسى بن موسى: «إذا أظْفَرك اللهُ بعيسى وأصحابِه فلا تَسِرْ فيهم سِيرةَ أبيك في أهل الجَمَل، فإنه لم يَقتُل المُنهزمَ ولم يأخُذِ الأموالَ ولم يَتَبعْ مُدبِرًا ولم يُذَفِّف على جَريح، لأنّ القومَ لم يكنْ لهم فئة، ولكنْ سِرْ فيهم بسِيرة يوم صِفّين، فإنه سَبَى الذُّريّةَ وذفّفَ على الجريح وقَسَم الغنيمة؛ لأنَّ أهلَ الشام كانت لهم فئةٌ وكانوا في بلادهم»[4].

وحين تمكَّن المنصورُ من أبي حنيفةَ أقْدَمَه إلى بغدادَ فحَبَسه خمسةَ عشَر يومًا، ثم سَقاه السُّمَّ بعدَ أن يئسَ منَ استمالتِه إلى الدَّولة في محاولةٍ لتولِّيه القضاءَ، فمات، وذلك سنة ١٥٠هـ/ ٧٦٧م[5].

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٧٩. وينظر مزيد تفصيل في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص٢٨٤.

(٢) ترجمته في: الخطيب، أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، المتفق والمفترق، ٣ج، (تحقيق محمد صادق آيدن)، دار القادري، دمشق ١٩٩٧م، ج١، ص٢٤٧، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج١، ص١٢٦، ولم أقف على تاريخ وفاته.

(٣) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٧٨، والخطيب، المتفق ج١، ص٢٤٧.

(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٧، ويذفف: يُجهز.

(٥) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥ ص٤٥٠-٤٥٢.

وممّن أفتى بالخروج معَ إبراهيمَ من علماءِ أهل السُّنة: سُليمانُ[1] بن مِهْرانَ الأعمَشُ (ت ١٤٧هـ/ ٧٦٤م) حيث كان يقولُ أيامَ إبراهيم: «ما يُقعِدُكم؟ أمَا إنّي لو كنتُ بصيرًا لَخَرجتُ»[2]، وشُعبةُ[3] بن الحَجّاج العَتَكيُّ (ت ١٦٠هـ/ ٧٧٧م) الذي كان يقولُ في نُصرة إبراهيمَ بن عبد الله للناس إذا سألوه: ما يُقعِدُكم؟ هي بدرٌ الصُّغرى[4].

وقد عَقَد أبو الفَرَج الأصفهانيُّ فصلًا في «مَقاتِل الطالبيِّينَ» في «تسمية مَن خَرج معَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن بن الحَسَن من أهل العِلم والفُقهاء ونَقَلة الآثار»[5]، وحينَما الْتحَقَ المحدِّثُ هارونُ[6] بن سَعْد العِجْليُّ الكُوفيُّ أحدُ زُعماءِ زَيْديّة الكوفة[7] بثورة إبراهيمَ، ولّاه واسطًا، فسار إليها واستَوْلى عليها، وهَرَب منه أصحابُ أبي جعفرٍ المنصور «أسرعَ الناسُ إليه،

(١) ترجمة الأعمش في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٤٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ١٨٨٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٦٣٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص٧٦ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٨٨٣.
(٢) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٦.
(٣) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٨٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٤، الترجمة ٢٦٧٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ١٦٠٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٢، ص٤٧٩ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص٧١.
(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٥.
(٥) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٥٤.
(٦) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٧٨٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩، الترجمة ٣٧٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٨٥-٨٨.
(٧) لم أقف على تاريخ وفاته، وتوهم الذهبي فذكره في الطبقة الثالثة عشرة من «تاريخ الإسلام» ج٣، ص٥٤٤، وهي التي توفي أصحابها بين ١٢١-١٣٠هـ. والظاهر أنه توفي بُعيد إخفاق الثورة. (الطبري، تاريخ ج٧، ص٦٣٨).

ولم يبقَ أحدٌ من أهل العلم إلّا تَبِعه، وكان منهم: عَبّادُ بن العَوّام، وهُشَيْم بن بَشِير، وإسحاقُ بن يوسُفَ الأزرق، ويزيدُ بن هارون، ومُسلم بن سَعيد، والأصبَغُ بن زَيْد»[1].

والظاهرُ أنَّ فرقةً من المحدِّثينَ والفقهاء قد أُسِّست بقيادة المحدِّث الكبير عَبّاد[2] بن العَوّام بن عُمَر بن عبد الله بن المُنذر الكِلابيِّ أبي سَهْل الواسِطي، الذي رَوَى له البخاريُّ ومُسلمٌ في صحيحَيْهما (ت ١٨٧هـ/ ٨٠٣م)، وكان هارونُ بن سَعْد يُشاوِرُه ويُقدّمُه، فلمّا قُتل إبراهيمُ وانْقضَتْ حياتُه هَرَب عَبّادُ بن العَوّام، فهُدِمت دارُه وانْفَضَّت جُموعُه، ولم يزَلْ مُتواريًا حتى مات المنصورُ[3]، ويبدو أنه ظهرَ في عهد المَهْدي[4]، ولكنْ ظَلَّ نَشِطًا في مُعاداة الدَّولة كما يَظهرُ، حيثُ حبَسَه الرشيدُ زمانًا ثم خَلَّى عنه[5]، وقيل: إنه هَدَم دارَه ومَنَعه من التحديث[6].

وكان من هذه الفِرقة: المحدِّثُ الكبيرُ شيخُ الإمام أحمد: هُشَيْمُ[7] بن

---

(١) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٣، وينظر: الطبري، تاريخ ج٧، ص٦٣٧.

(٢) ترجمته في: ابن سعد، طبقات ج٧، ص٣٣٠، والبخاري، التاريخ الصغير ج٢، ص٢٣٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٤٢٥، وابن حبان، الثقات ج٧، ص١٦٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٣٩٩-٤٠٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص١٤٠-١٤٤. ويذكر الدكتور عصام عقلة أن هذه الفرقة يبدو أنها مشكلة على غرار فرقة القراء في ثورة ابن الأشعث على عبد الملك بن مروان (موقف العلماء، ص٣٣٤).

(٣) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٦٢، ٣٦٧.

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٣٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٤٠٢.

(٦) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٢.

(٧) ترجمة هشيم في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٨١٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٢٧٢-٢٨٨.

بَشِير بن القاسم بن دينار السُّلَميُّ، أبو مُعاويةَ الواسطي (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م) وكان يومَها في الحاديةِ والأربعينَ من عُمُرِه[١]، ومعَه أخوهُ الحَجّاجُ بن بَشِير، وابنُه معاويةُ بنُ هُشَيْم، وقد قُتلا في المعركة[٢]، ورَوى عاصمُ[٣] بن عليِّ بن عاصم الواسطيُّ (ت ٢٢١هـ/ ٨٣٦م) عن شيخِه عليِّ بن عبد الله بن زياد، قال: رأيتُ هُشَيمَ بن بَشِير واقفًا موقفًا في وَقْعةٍ واقَعْناها القومَ، لا والله ما وَقَفه قَطُّ إلّا شُجاعٌ مُجتمِعُ القلب»[٤]، وقال نَصْرُ بن مُزاحِم المِنْقَريُّ (ت ٢١٢هـ/ ٨٢٧م): «حدَّثني مَن رأى هُشَيمًا واقفًا بينَ يدَيْ هارونَ بن سَعد مُتقلِّدًا سيفًا رَثَّ الهيئة يدعو الناسَ إلى بَيْعة إبراهيمَ»[٥]. وقال أزهَرُ بن سعد: رأيتُ هُشَيمًا عليه سيفٌ حَمائلُه شريطٌ يُرامي المُسوِّدةَ من وراءِ السُّور[٦].

ومنهم: المحدِّثُ الكبيرُ يزيدُ[٧] بن هارون، أبو خالد الواسِطيُّ (ت ٢٠٦هـ/ ٨٢٠م) الذي كان يُقاتِلُ تحتَ راية عَبّاد بن العَوّام[٨]. وإسحاقُ[٩] بن يوسُف بن

---

(١) ولد هشيم بن بشير سنة ٢٠٤هـ/ ٨١٩م (الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص١٣٣).
(٢) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٩-٣٧٠، ٣٨٠.
(٣) ترجمة عاصم في: المزي، تهذيب الكمال ج١٣، ص٥٠٨ فما بعد، وهو من شيوخ البخاري.
(٤) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٣.
(٥) المصدر نفسه، ص٣٥٩.
(٦) المصدر نفسه، ٣٦١-٣٦٢.
(٧) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٤، وخليفة، الطبقات، ص٣٢٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٣٣٥٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٢، ص٢٦١ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص٣٥٨.
(٨) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٣-٣٦٤.
(٩) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ١٣٠٠، والعجلي، الثقات، الترجمة ٧٣، وبحشل، تاريخ واسط، ص١٤٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلاح ج٧، ص٣٢٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص٤٩٦-٥٠٠.

مِرْداس القُرَشيُّ المَخْزومي، مَوْلاهم، المعروفُ بالأزرق (ت ١٩٥هـ/ ٨١٠م)[١]، والأصبَغُ[٢] بن زَيْد بن علي الجُهَني، مَوْلاهم، أبو عبد الله الواسِطيُّ الوَرّاق (ت ١٥٩هـ/ ٧٧٥م)[٣]، وعيسى[٤] بنُ يونُس بن أبي إسحاقَ السَّبِيعي (ت ١٩١هـ/ ٨٠٦م)، فقد ذُكر أنَّه «خَرج سَلّامُ بن أبي واصِل الحَذّاء، وعيسى بنُ أبي إسحاقَ السَّبيعي، وأبو خالد الأحمرُ[٥] مُصطَحبينَ متنكِّرينَ معَ الحاج، عليهم جبابُ الصُّوف، وعمائمُ الصُّوف، يَسوقُونَ الجِمالَ في زِيِّ الجَمّالين حتى أمِنوا فعَدَلوا إلى إبراهيم، وكانوا معَ إبراهيمَ حتى قُتل»[٦].

وممّن خَرج معَ إبراهيم: المحدِّثُ الكبير العَوّامُ[٧] بن حَوْشَبَ بن

---

(١) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٣.

(٢) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٢، الترجمة ١٥٩٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ١٢١٦، وابن عدي، الكامل ج٢، ص١٠٤، والمزي، تهذيب الكمال ج٣، ص٣٠١-٣٠٤.

(٣) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٣.

(٤) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٨٨، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٧٩٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٦١٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٣، ص٦٢-٧٦، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٤٣٠.

(٥) هو سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي (ت١٨٩هـ/ ٨٠٥م) وترجمته في ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٣٩١، والدوري، ج٢، ص٢٢٩، وبحشل، تاريخ واسط، ص١٤٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ٤٧٧، والمزي، تهذيب الكمال ج١١، ص٣٩٤ فما بعد.

(٦) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٥٦.

(٧) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٧، الترجمة ٣٠٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١١٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٢، ص٤٢٧-٤٣٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٤٧.

يَزيدَ بن الحارث الشَّيبانيُّ الرَّبَعي، أبو عيسى الواسِطيُّ (ت ١٤٨هـ/ ٧٦٥م) الذي قال: «رَمَيْتُ في هؤلاء القوم ـ يعني: المُسوِّدةَ ـ ثمانيةَ عَشَر سهمًا، ما سَرَّني أنّي رَمَيتُ بها أهلَ بدرٍ مكانَهم»[١]، وقد شَهِد العوّامُ الحربَ وهو شيخٌ كبير[٢]، واختفَى مدةَ سنتينِ ثم توسَّط له مَعْنُ بن زائدةَ الشَّيبانيُّ فأخرَجَ له أمانًا[٣].

وقلّةٌ هم الذين لم يَخرجوا معَ إبراهيم، منهم: سَوّارُ بن عبد الله العَنْبريُّ الذي كان يَلي القضاءَ قبلَ الثورة[٤]، وعبدُ الله[٥] بن عَوْن بن أَرْطَبانَ المُزَنيُّ أبو عَوْن البَصْري (ت ١٥١هـ/ ٧٦٨م)[٦]، وخالد[٧] بن عبد الله الواسطِيُّ (ت ١٧٩هـ/ ٧٩٥م)، قال إسحاقُ بن شاهينٍ الواسطي: «كان خالدُ بن عبد الله الواسطِيُّ من أهل السُّنةِ والجماعة، خَرج الناسُ معَ إبراهيم بن عبد الله بن الحَسَن غيرَهُ، فإنه لَزِم بيتَه، ولكنّ أصحابَ الحديث خَرجوا معَه جميعًا: شُعبةُ بن الحَجّاج، وهُشَيمُ بن بَشِير، وعَبّادُ بن العَوّام، ويَزيدُ بن هارون»[٨].

---

(١) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥٩.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٦٠.
(٤) البلاذري، أنساب الأشراف ج٣، ص١٢٤.
(٥) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٦١، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ٥١٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٦٠٥، وابن حبان، الثقات ج٧، ص٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١٥، ص٣٩٤-٤٠٢.
(٦) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٤.
(٧) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٣، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٥٥٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٥٣٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٨، ص٩٩-١٠٤.
(٨) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٧٧.

ثانيًا: إنكارُ الخروج على السُّلطة:

ذَكرتُ في أولِ هذا الفَصْل اختلافَ أهل السُّنة في مسألةِ الخُروج على السُّلطةِ الجائرة من عَدَمِها، وهي: «جَدَليّةٌ عقائديّةٌ ذاتُ حَيِّز لا بأسَ به بينَ العلماءِ المسلمينَ على مدى القرون الإسلاميّةِ المختلفة»، كما عَبّر ـ عنها بشكل دقيق ـ أُستاذي الدّكتورُ عصام عُقْلة، الذي أشار في الوقتِ نفسِه إلى عاملَيْنِ رئيسَيْن في اضْطرابِ أقوال أهل العلم من أهل السُّنة في هذه المسألة واختلافِها في بعض الأحيان عن الواقع التاريخيِّ المُعاش:

أولُهما: «أنّ بعضَ العلماءِ ممّن كان لا يُجيزُ الخروجَ على الخلفاء ويُفتي بذلك ويَراهُ الموقفَ الأصوبَ قَد خَرج ضدَّهم في التطبيق العمَليّ، واشترك في الحَرَكاتِ المسلَّحة ضدَّ السُّلطة، والعكسُ في هذا الموضوع صحيحٌ أيضًا من حيثُ أنّ بعضَ العلماء كان يَرى الخُروجَ، ومذهبُه قتالُ الظَّلَمة منَ الخُلفاء، ولم يَخرُجْ عليهم ولم يشتركْ بأيِّ حركةٍ مسلَّحة ضدَّهم»، واستَشهَدَ في هذا المضمارِ بقولِ لسُفيانَ الثَّوري (ت ١٦٠هـ/ ٧٧٦م): «واعجبًا لأقوام يرَوْنَ[١] الخُروجَ ولم يخرجوا[٢]، وقد خرَج قومٌ لم يكونوا يرَوْنَ الخُروجَ»[٣].

والثاني: «أنَّ قضيةَ الخروج أو معارضتِه خَضَعت للتطوُّر الزَّمَني ولنتائج الخروج، وبالتالي تغيّرت قناعاتُ كثير منَ العلماءِ نحوَ الخروج أو عَدَمِه بسببِ نتائجِه على الأُمّة»، واستَشهَدَ في ذلك بقول الحافظِ ابن حَجر: «والخروجُ مذهبٌ للسَّلَف قديم، ولكنِ استقرَّ الأمرُ على تَرْكِه لِما رأَوْه قد أفضَى إلى ما هو

---

(١) في المطبوع من مقاتل الطالبيين: «يريدون»، خطأ، والمثبت يقتضيه السياق.

(٢) في المطبوع: «لمن يخرج»، والصواب ما أثبت. وقد صوبها أستاذي الدكتور عصام.

(٣) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٨٢.

أشدُّ منه»[1]، وكذلك تعليقُ أبي نَصْر بِشْر بن الحارث الحافي (ت ٢٢٧هـ/ ٨٤١م) على قولِ حَفْص بن غِيَاث (ت ١٩٤هـ/ ٨٠٩م): «هؤلاءِ يَروْنَ السيفَ»، فقال أبو نَصْر بِشْرٌ: «أحسَبُه عنَى ابنَ حيّ وأصحابَه، هاتِ من لم يرَ السيفَ من أهل زمانِك كلِّهم إلّا قليل»[2]، وهي نظرةٌ دقيقة[3]، وفيما يأتي مَزيدُ تفصيل لها، وإضافةُ عواملَ أخرى.

لقد أدَّى إخفاقُ جميع الثَّورات في أوائل العَصْر العبّاسي، والقَسوةُ التي وُوجِهَت بها، وثباتُ كِيان الدَّولة والتخلُّصُ من أعدائها الواحدَ بعدَ الآخر، ثم ما تَبِع ذلك من إعادةِ النظر في العلاقة معَ علماءِ أهل السُّنة، لا سيّما في عهدِ المَهْدي، الذي بَدَأ عهدًا جديدًا عبّر عنه المسعوديُّ بقولِه: «كان المَهْديُّ مُحبَّبًا إلى الخاصِّ والعام؛ لأنه افتتَح عهدَه بالنظر إلى المظالم والكفِّ عن القتل، وأمَّن الخائفَ وأنْصَفَ المظلومَ وبَسَط يدَه في الإعطاء»[4]، وبعدَ تولِّيه في ذي الحجّة من سنة ١٥٨هـ/ ٧٧٥م أمَرَ في سنة ١٥٩هـ/ ٧٧٦م «بإطلاق مَن كان في سِجن المنصورِ إلا مَن كان قِبَلَه تِبَاعةٌ من دم أو قَتْل، ومَن كان معروفًا بالسَّعي في الأرض بالفساد، أو مَن كان لأحدٍ قِبَلَه مَظلِمةٌ أو حَقّ، فأطلِقوا»[5]، وأقْطَع الحَسَنُ بن إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن، بعدَ أن أطلقَ سراحَه منَ السِّجن، مالًا من الصَّوافي بالحجاز[6]. وحينما حَجَّ سنةَ ١٦٠هـ/ ٧٧٧م أقام

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ج٢، ص٢٥٠ نقلًا من بحث الدكتور عصام.
(٢) المزي، تهذيب الكمال ج٦، ص١٨٢.
(٣) عقلة، موقف العلماء، ص٣٣٢.
(٤) المسعودي، مروج الذهب ج٢، ص٢٤٨.
(٥) الطبري، تاريخ ج٨، ص١١٧.
(٦) المصدر نفسه ج٨، ص١٣٣.

بالمدينة وأَمَرَ بإثباتِ خمسِ مئة رجُل منَ الأنصار ليكونوا معَه حَرَسًا له بالعراق وأنصارًا، وأجرى عليهم أرزاقًا زيادةً على أُعطِياتهم، وأَقْطَعهم ببغدادَ قَطيعةً عُرفت بهم، استرضاءً لأهل المدينة[1].

لقد تعلَّمتِ السُّلطةُ العبّاسيّةُ درسًا حين استَعملَت الشِّدةَ فقط في معاملة أهل العلم المُناوئينَ لها، فحَسّن المَهْدي علاقتَه حتّى معَ أولئك الذين خَرجوا على أبيه أو أفْتَوا بمُعاضدة الخارجينَ عليه، أمثالَ مالكِ بن أنس[2]، وشُعبةَ بن الحَجّاج الذي وَهَبه ثلاثينَ ألفَ درهم يَقسِمُها، وأَقْطَعه ألفَ جَرِيب بالبصرة[3]، وكان عبدُ الله بن مُصعَب بن ثابِت ممّن يُحرِّضُ الناسَ في شِعرِه لتأييدِ محمدٍ النَّفْس الزَّكية، ثم وَجَدْنا المَهْديَّ يجعَلُه في صَحابتِه ويُولِيه اليمامةَ، بل قال للمَهْدي حينَ وَلّاه: «يا أميرَ المؤمنين، إنّي أقدَمُ بلدًا أنا جاهلٌ بأهلِه فأعِنّي برجُلَيْن من أهل المدينة لهما فَضْلٌ وعلم: عبدِ العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْديِّ وعبدِ الله بن محمد بن عَجْلان. فأعانَه بهما وكتَبَ في إشخاصِهما إليه»[4]، علمًا أنّ عبدَ العزيز الدَّرَاوَرْديَّ كان ممّن خَرج معَ محمد بن عبد الله بن الحَسَن، ومحمدُ بن عَجْلان والدُ عبدِ الله كذلك، كما تَقدَّم. كما استقْدَم ابنَ أبي ذئبٍ منَ المدينة وأكْرَمَه[5]. وكان أبو بكرٍ بنُ أبي سَبْـرة قد خَرج معَ محمدٍ النَّفْس الزَّكية، ثم وَلِي القضاءَ زَمَن المَهْدي، وتوفِّي ببغدادَ سنة ١٦٢هـ/ ٧٧٩م[6].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) أبو زرعة الدمشقي، تاريخ ج١، ص٤٣٩.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٣٥٥.

(٤) ابن بكار، جمهرة، ص١٢٤.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم ج٨، ص٢٣٢.

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم)، ص٤٥٨-٤٥٩.

هذا فضلًا عن أنّ موقفَ المحدِّثين وأهلِ السُّنة عمومًا، من التعاطُف معَ العَلَويِّينَ الشِّيعة، بَدأ يَضعُفُ شيئًا فشيئًا، ففي الوقتِ الذي أيَّدتْ فيه المدينةُ المنوَّرة ثورةَ محمدٍ النَّفْس الزَّكية وجَدْنا أهلَ المدينة يقفونَ موقفًا سلبيًا من ثورة الحُسين بن عليٍّ بن الحَسَن بن الحَسَن بن الحَسَن بن عليٍّ بن أبي طالبٍ المقتولِ بفَخّ سنةَ ١٦٩هـ/ ٧٨٥م[١]، حيث التفَتَ إلى أهل المدينة فقال لهم: «لا خَلَفَ اللهُ عليكم بخير. فقال الناسُ وأهلُ السُّوق: لا، بلْ أنت لا خَلَف اللهُ عليكَ بخير ولا رَدَّك»[٢]، ولم يَخرُجْ معَه كبيرُ أحدٍ من أهل العلم. وحينَ خَرج إبراهيمُ بن موسى بن جَعْفر بن محمد بن عليٍّ بن الحُسين باليمَن سنةَ ٢٠٠هـ/ ٨١٥م، عُرِف بالجَزّار لكثرةِ مَن قَتَل باليمن منَ الناس وسَبَى وأخَذ منَ الأموال[٣]. ومن ذلك: ما فَعَله الحُسين[٤] بنُ الحَسَن الأفطَسُ بمكةَ سنةَ ٢٠٠هـ/ ٨١٥م مِن نَهْب الأموال وحَبْس الناس وتعذيبِهم وهَدْم دورِهم «وأخافوا الناسَ حتى هَرب منهم خَلْقٌ كثيرٌ من أهل النِّعم فتعقَّبوهم بهَدْم دُورِهم»[٥]، وأمثلةُ ذلك كثيرة.

وقد انعكَس هذا الاتجاهُ عند المحدِّثين خاصّةً، وصار الموقفُ من العَلَويِّين يتأزَّم شيئًا فشيئًا، فعلى الرُّغم من منزلةِ جعفرٍ[٦] بن محمد بن عليٍّ بن الحُسين

---

(١) يُنظر عنه وعن ثورته: خليفة، تاريخ، ص٤٤٥، والطبري، تاريخ، ج٨، ص١٩٢ فما بعد، الأصفهاني، مقاتل، ص٤٣٠ فما بعد.

(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص١٩٥.

(٣)الطبري، تاريخ ج٨، ص٥٣٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٠٥٨.

(٤) تنظر ترجمته وأخباره في: خليفة، التاريخ، ص٤٧٠، والطبري، تاريخ ج٨، ص٥٣٦ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٠٥٩-١٠٦٠.

(٥) الطبري، تاريخ ج٨، ص٥٣٧ فما بعدها.

(٦) ترجمة جعفر بن محمد في: المزي، تهذيب الكمال ج٥، ص٧٤-٩٧ والتعليق عليها.

المعروفِ بالصّادق (ت ١٤٨هـ/ ٧٦٥م) فإنّ ابنَ حِبّان يَذكُر أنَّ جعفرًا «يُحتَجُّ بروايتِه ما كان من غيرِ رواية أولادِه عنه؛ لأنّ في حديثِ وَلَدِه عنه مناكيرَ كثيرةً»[1]، مما يَدُلُّ على ضَعْفِ منزلةِ العَلَويِّين عندَ جمهورِ علماءِ أهل السُّنة عمومًا.

ثم إنّ التجاربَ المريرَة في إخفاق حرَكاتِ الخروج، وما أعقَبَها من قَتْل وجَلْد وحَبْس، جَعلَ الكثيرَ من أهل العلم يُعيدونَ النظرَ في مواقفِهم، ويَنظرونَ إلى النتائج السَّلبية التي تتمخَّضُ عنها مثلُ هذه الحركات، وصارَ تيّارُ رَفْض الخروج يتصاعدُ سنةً بعد أخرى حتى استقرَّ في أذهان الكثيرِ منهم الضَّررُ الفادحُ المتأتِّي عن الخروج، وأخَذوا يوازِنونَ بينَ الضَّررِ المتحصِّل منَ الخروج، وبينَ الضَّرر الناتج عن السُّلطة الجائرة، وضرورةِ وجودِ سُلطةٍ قادرة على حمايةِ الأمن الداخلي، ورَدْع الأعداءِ منَ الخارج وإن كانت ظالمةً.

ومن هنا وجَدْنا تلامذةَ أبي حنيفةَ، الذي كان من أشدِّ المتحمِّسينَ في الدّعوة للخروج، يتخلَّوْنَ عن هذا الاتجاه، ويتعاونونَ معَ السُّلطة الحاكمة بصورةٍ كاملة، ومنهم: أبو يوسُفَ يعقوبُ[2] بن إبراهيم بن حَبِيب الأنصاريُّ (ت ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) الذي وَلّاه موسى الهادي القضاءَ ببغدادَ، ثم هارونُ الرَّشيدُ من بعدِه، وهو أولُ مَن دُعِي بقاضي القُضاة في الإسلام[3]، وكانت له المنزلةُ الرفيعةُ عندَ الرَّشيد[4] ولهُ ألّفَ كتابَ «الخَراج»[5]، وكانَ عبّادُ بن

(١) ابن حبان، الثقات ج٦، ص١٣١.
(٢) ترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٣٥٨-٣٨٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٠٢١، وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٥٣٥.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٣٥٩.
(٤) ابن عبد البر، الانتقاء، ص١٧٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٨، ص٥٣٨.
(٥) تنظر مقدمة الكتاب المذكور.

العَوّام الذي خَرج معَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن يقولُ يومَ وفاةِ أبي يوسُف: «ينبغي لأهل الإسلام أن يُعزِّي بعضُهم بعضًا بأبي يوسُف»[١]. ومنهم: محمدُ[٢] بن الحَسَن الشَّيبانيُّ (ت ١٨٩هـ/ ٨٠٥م)، وقد وَلِي القضاءَ للرَّشيد، وخَرج معَه في سَفَرِه إلى خُراسانَ فماتَ بالرَّيِّ ودُفن هناك[٣]، وتُذكَرُ له حكاياتٌ كثيرةٌ معَ الرَّشيد، وأنَّ الرَّشيدَ كان يُشاوِرُه في بعض الأمور[٤].

ومن ثَمّ قَوِيَ الاتجاهُ الذي يَعِيبُ على مَن يَرى الخُروجَ على السُّلطة الجائرة، وفي مقدِّمتهم أبو حنيفة، فقد ذُكر عن عبدِ الله بن المبارك أنه قال: «ذكَرْتُ أبا حنيفةَ عندَ الأوزاعيِّ وذكرتُ علمَه وفقهَه، فكَرِه ذلك الأوزاعيُّ وظَهر لي منه الغَضَب، وقال: تدري ما تكلَّمتَ به؟ تُطري رجلًا يَرى السيفَ على أهل الإسلام؟ فقلت: إنّي لستُ على رأيِه ولا مذهبِه. فقال: قد نَصَحتُك فلا تكرَهْ. فقلت: قد قَبِلتُ»[٥]. وقال عبدُ الله بنُ أحمدَ بن حَنْبل: «إنّ أبا حنيفة كان مُرجئًا يَرى السيفَ»[٦]. وذَكَر الخطيبُ فصلًا في ترجمة أبي حنيفةَ بعُنوان: «ذكْرُ ما حُكي عن أبي حنيفةَ من رأيِه في الخُروج على السُّلطان»[٧]،

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٣٨٣. وكان عباد بن العوام قاضيًا لإبراهيم على البصرة (المزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص١٥٦).

(٢) ترجمة محمد بن الحسن في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص٥٦١-٥٧٣، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٩، ص١٣٤، وتاريخ الإسلام ج٤، ص٩٥٤.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص٥٦١.

(٤) المصدر نفسه ج٢، ص٥٦٤.

(٥) ابن حنبل، عبد الله بن أحمد (ت٢٩٠هـ/ ٩٠٣م)، السنة، ٢ج، (تحقيق محمد سعيد سالم)، دار ابن القيم، الدمام ١٤٠٦هـ ج١، ص٢٢٢.

(٦) ابن حنبل، السنة، ج١، ص١٨١، ١٨٢، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٢.

(٧) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٥٢٨.

ساقَ فيه جُملةَ روايات، منها: قولُ أبي إسحاقَ الفَزَاري[1]: «سمعتُ سُفيانَ الثوّريَّ والأوزاعيَّ يقولان: ما وُلِد في الإسلام مولودٌ أشأمُ على هذه الأُمّة من أبي حنيفة، وكان أبو حنيفةَ مُرْجئًا يَرى السيفَ»[2]. وقال الأصمعيُّ: «كنتُ عندَ هارونَ أمير المؤمنين وأبو يوسُفَ بجَنْبِه، إذ دَخَل عليه أبو إسحاقَ الفَزَاري، فأُقيم من بعيد، قال: فنَظَر إليه هارونُ فقال: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، وقَعَ الشيخُ موقعَ سَوْء، قال: وإذا الرجُل عَزيمٌ صَرِيمٌ[3]، قال: فقال له هارون: أنت الذي تُحرِّم لُبْسَ السوَّاد؟ قال: فقال: مَعاذَ الله يا أميرَ المؤمنين، أنا من أهل بيتِ سُنّةٍ وجماعة، ولقد خَرَجتُ مرةً في بعضِ هذه الثغور وخرَج أخي معَ إبراهيمَ إلى البصرة، فقال لي أستاذُ هذا [يعني: أبا حنيفة]: لمَخرَجُ أخيك معَ إبراهيمَ أحبُّ إليّ من مَخرجِك، وهو يَرى السيفَ فيكم، فلعلّ هذا الجالسَ بجَنْبِك أخبَرك بهذا! على هذا وعلى أستاذِه لعنةُ الله وغَضَبُه. قال: فما زال هارونُ يقول له: ادْنُ، حتى أقْعَدَه فوقَ أبي يوسف، وأبو يوسُفَ مُنكِّسٌ رأسَه، قال: فقال له: يا أبا إسحاق، قد أمَرْنا لك بثلاثةِ آلاف دينار وبَغْل وفَرَس»[4].

وسواءٌ كانت أمثالُ هذه الرواياتِ صحيحةً أم موضوعةً، فإنّها تُصوِّرُ الجوَّ العامَّ في ذلك الوقت.

ومعَ أنّ شُعبةَ بنَ الحَجّاج أفتَى بالخروج معَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن، فإنّ بعضَ العلماء صار يُحاولُ أن يَنفيَ ذلك ويَعُدُّ ذلك عيبًا، فقد ذُكِر عن عليِّ بن المَدِيني (ت ٢٣٤هـ/ ٧٤٨م) أنه سمعَ يحيى بنَ سعيد القَطّانَ

(١) إبراهيم بن محمد بن الحارث (ت ١٨٥هـ/ ٨٠١م) وقد مرت ترجمته.
(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٥٣٠.
(٣) الصريم: المُحكم الأمر. المعجم الوسيط، مادة «صرم».
(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص٢٨٤.

(ت ١٩٨هـ/ ٨١٥م) ـ وذُكر له أنّ عبدَ الوارثِ[١] قال: «سألتُ شُعبةَ عنِ الخروج معَ إبراهيمَ فأمَرَني به، وأنكَر ذلك يحيى وقال: كان شُعبةُ لا يَرى رأيَ سُفيان، ولا يَرى الخروجَ معَ عليّ[٢]، يَرى الخروجَ معَ إبراهيم؟ ـ قال عليٌّ: قلتُ ليحيى: سَمِعتَ أنت شُعبةَ يقولُ في هذا شيئًا؟ قال: سمعتُه يقول: ما أدري أخطأوا أم أصابوا»[٣].

ومن ذلك: ما ذُكر عن عليِّ[٤] بن أبي طلحةَ سالم بن المُخارِق الهاشميِّ (ت ١٤٣هـ/ ٧٦٠م)، فقد قال أبو عُبيد الآجُرِّيُّ: «سمعتُ أبا داودَ (السِّجِسْتانيَّ) سُئلَ عن عليِّ بن أبي طلحة، فقال: هو إن شاء اللهُ في الحديث مستقيم، ولكنْ له رأيُ سَوْء، كان يَرى السيفَ»[٥].

وقد مُدِحَ المحدِّثُ مَعْمَرُ[٦] بنُ راشد (ت ١٥٤هـ/ ٧٧١م) بأنه كان «لَزُومًا للسُّنة نَفُورًا عن البِدعة، لا يَرى السيفَ على أهل القبلة»[٧].

---

(١) هو عبد الوارث بن سعيد التنوري البصري أحد أعلام المحدثين في البصرة (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)، وترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٢٨٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ١٨٩١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٣٨٦، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص٤٧٨-٤٨٤.

(٢) يريد: علي بن أبي طالب.

(٣) العقيلي، الضعفاء، ج٣، ص٩٩.

(٤) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٥٨، والفسوي، المعرفة والتاريخ ج٢، ص٤٥٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٠٣١، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٤٩٠-٤٩٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٣، ص٩٣٢.

(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص٣٨٠، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٤٩١.

(٦) ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج٢٨، ص٣٠٣-٣١٢.

(٧) الجندي، محمد بن يوسف (ت٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م)، السلوك في طبقات العلماء والملوك، ط٢، ٢ج، (تحقيق محمد بن علي الأكوع)، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٩٩٥م، ج١، ص١٢٣.

ونَعى المحدِّثونَ على الحَسَن بن صالح بن حَيّ (ت ١٦٩هـ/ ٧٨٥م) وأخيه عليّ (ت ١٥١هـ/ ٧٦٨م) أنهم كانوا لا يَروْنَ الصّلاةَ خَلْفَ أئمةِ الجَوْر، ويَروْنَ الخروجَ على الظَّلَمة، فقد قال الحَسَنُ بن الرَّبيع البُورَانيُّ، عن عبد الله بن داودَ الخُرَيْبي[١]: «شهِدتُ حَسَن بن صالح وأخاه وشَرِيكٌ معَهم واجتَمَعوا إليه إلى الصَّباح في السَّيف»[٢]. وذُكر الحَسَنُ بنُ صالح عند الثَّوري، فقال: «ذاك رجلٌ يَرى السيّفَ على أُمّة محمد»[٣]، وقال أحمدُ[٤] بنُ عبد الله بن يونُس التَّميميُّ اليَرْبُوعيُّ الكوفي (ت ١٣٣-٢٢٧هـ/ ٧٥٠-٨٤١م): «لو لم يولَدِ الحَسَنُ بنُ صالح كان خيرًا له، يَترُكُ الجُمُعةَ، ويَرى السيفَ، جالسْتُه عشرينَ سنةً وما رأيتُه رفَعَ رأسَه إلى السماء ولا ذَكَر الدنيا»[٥].

وهكذا تحوّلَ هذا الرأيُ في عَدَم الخروج في جميع الكُتبِ التي أَلَّفها أهلُ السُّنة في العقائد، وصار من عقيدة أهل السُّنةِ الثابتة عَدَمُ جَواز الخُروج على السُّلطةِ الحاكمة وإن كانت جائرةً، قال الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل: «الجهادُ ماضٍ قائمٌ معَ الأئمةَ برُّوا أو فَجَروا لا يُبطلُه جَوْرُ جائر ولا عَدْلُ عادل، والجُمُعة والعيدانِ والحَجُّ معَ السُّلطان، وإن لم يكونوا بَرَرةً أتقياء، ودَفْعُ الصَّدَقات والخَراج والأعشارِ والفَيْء والغنائم إلى الأُمراء عَدَلوا فيها أم جاروا، والانقيادُ إلى مَن وَلّاه اللهُ أمرَكم، لا تَنِزعْ يدًا من طاعتِه ولا تَخرُجْ عليه بسيفِك حتى

---

(١) نسبة إلى «الخُريبة» موضع بالبصرة (ياقوت، معجم البلدان ج٢، ص٣٦٣)، وهو محدث مشهور ولد سنة ١٢٦هـ/ ٧٤٤م وتوفي سنة ٢١٣هـ/ ٨٢٨م، وترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج١٤، ص٤٥٨ فما بعد.

(٢) المزي، تهذيب الكمال ج٦، ص١٨٢.

(٣) العقيلي، الضعفاء ج١، ص٢٢٩.

(٤) ترجمته في تهذيب الكمال ج١، ص٣٧٥ فما بعد.

(٥) المزي، تهذيب الكمال ج٦، ص١٨٤.

يَجعلَ اللهُ لك فرجًا ومَخْرجًا»[١]. وقال في موضع آخَرَ: «ولا يَحِلُّ قتالُ السُّلطان ولا الخروجُ عليه لأحدٍ منَ الناس، فمَن فَعلَ ذلك فهو مُبتدعٌ على غير السُّنة والطريق»[٢]. وقال في موضع آخَرَ: «ولا يَحِلُّ قتالُ السُّلطان ولا الخروجُ عليه لأحدٍ من الناس، فمَن فَعلَ ذلك فهو مُبتدعٌ على غيرِ السُّنة»[٣].

ويَذكُر أحمدُ بن محمد بن سَلامةَ الطَّحاويُّ (ت ٣٢١هـ/ ٩٣٣م) في عقيدته: «ولا نَرى السيفَ على أحدٍ من أُمّة محمد»[٤].

وقال الحَسَنُ بن عليٍّ البَـرْبَهاريُّ الحَنْبلي (ت ٣٢٩هـ/ ٩٤١م): «اعلَمْ أنّ الأهواءَ كلَّها رديئةٌ تدعو كلُّها إلى السيف»[٥].

وقال أبو أحمدَ محمدُ بن محمد بن أحمدَ النَّيسابوريُّ الكرابيسيُّ المعروفُ بالحاكم الكبير (ت ٣٧٨هـ/ ٩٨٨م): «وأنْ لا نَخرُجَ على الأُمراء بالسَّيفِ وإن حارَبوا ونتبـرَّأُ من كلِّ مَن يرى السيفَ في المسلمينَ كائنًا من كان»[٦].

---

(١) ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، رسالة السنة، (تحقيق إسماعيل الأنصاري)، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، د.ت.، ص٧١-٧٢.

(٢) اللالكائي، هبة الله بن الحسن (ت ٤١٨هـ/ ١٠٢٧م)، شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة، ط٨، ٩ج، (تحقيق أحمد الغامدي)، دار طيبة، الرياض، ٢٠٠٣م، ج١، ص١٦١.

(٣) ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، أصول السنة، دار المنار، الخرج، السعودية، ١٤١١هـ، ص٤٦.

(٤) الطحاوي، أحمد بن محمد (ت٣٢١هـ/ ٩٣٣م)، العقيدة الطحاوية، ط٢، (تحقيق ناصر الدِّين الألباني) المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ، ص٦٧.

(٥) البربهاري، الحسن بن علي (ت ٣٢٩هـ/ ٩٤١م)، شرح السنة، (تحقيق محمد سعيد القحطاني)، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٨هـ، ص١٢٠.

(٦) الحاكم الكبير، أبو أحمد محمد بن محمد (ت ٣٧٨هـ/ ٩٨٨م)، شعار أصحاب الحديث، (تحقيق صبحي السامرائي)، دار الخلفاء، الكويت، د.ت.، ص٣٠.

ويَذكُر أبو الحَسَن عليُّ بن إسماعيلَ الأشعَريُّ (ت ٣٢٤هـ/ ٩٣٦م) مقالةَ أهل الحديث في مسألةِ الخروج على السُّلطان: «السيفُ باطل، ولو قُتِلتِ الرجالُ وسُبِيت الذُّريّة، وأنّ الإمامَ قد يكونُ عادلًا ويكونُ غيرَ عادل، وليس لنا إزالتُه وإن كان فاسقًا، وأنكَروا الخُروجَ على السلطان ولم يَرَوْه، وهذا قولُ أصحابِ الحديث»[١].

وقال أبو القاسم هبةُ الله بنُ الحَسَن الطَّبـريُّ اللَّالكائيُّ الشافعيُّ (ت ٤١٨هـ/ ١٠٢٧م): «وأنْ لا نُنازِعَ الأمرَ أهلَه، لقولِ النبيِّ ﷺ: «ثلاثٌ لا يغلُّ عليهِنَّ قلبُ امرئ مسلم: إخلاصُ العمل لله، وطاعةُ وُلاةِ الأمر، ولزومُ جماعتِهم» ثم قال: «وأنْ لا يَرى السيفَ على أُمّة محمد ﷺ»[٢].

على أنَّ جماعةً من متشَدِّدي أهل السُّنة ظَلّتْ ملتزِمةً بمبدأ الخروج على السُّلطان الجائر، وعَدُّوا ذلك من لوازمِ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، كما سيأتي مفصَّلًا في الفصل القادم.

---

(١) الأشعري، مقالات الإسلاميين ج٢، ص٣٣٦.

(٢) اللالكائي، شرح اعتقاد أهل السُّنة ج١، ص١٩٣.

الفصلُ الخامس

إشكاليّةُ الدِّينيِّ والسّياسي

فِي النِّصف الأولِ من القَرْن الثالثِ الهجريّ

توطئة:

ذكَرْتُ في الفصول السابقة العلاقةَ بينَ رجال الدِّين من أهل السُّنة والسُّلطة السِّياسيّة بسَلْبيّاتها وإيجابيّاتها، والعواملَ التي أدَّتْ إلى رُكونِ أهل السُّنة إلى السُّلطة العبّاسيّة والتعامل معَها، ولكنّ علاقةَ التيّار المتشدِّد معَها بقيَ يُراوحُ بينَ التأييدِ والرَّفض حَسَبَ الظروفِ السِّياسيّة التي مَرَّت بها السُّلطةُ العبّاسيّة، إذ كان هناك تنازعٌ شبهُ دائم على السُّلطة تُجاهَ الجماهير بينَهما، فقد حاولت السُّلطةُ السِّياسيّةُ قَدْرَ استطاعتِها التقليلَ من تأثير الزُّعماءِ الدِّينيِّين على العامّة، ومُراقبةَ توجُّهاتهم الساعيةِ إلى التحكُّم بها، وقيادتَهم لتحقيق أهدافِهم، كما ظهر في فكرة الأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المنكَر، وقيامِ هؤلاء الزُّعماءِ بحِفظ الأمن والسلام المجتمَعيِّ عند اختلال سُلطة الدَّولة، كما هو الحالُ في الفترة التي كان فيها النِّزاعُ بينَ الأمين والمأمون وما تَبِع ذلك من ظهور حركة المُطَّوِّعة، وهو ما سوف أتناولُه في أول هذا الفَصْل، ثم أُتبِعُه ببيان كيفيّة استغلال السُّلطة السِّياسيّة للشأن الدِّيني فيما سُمِّي بالمِحنة في مكافحة سُلطة الزُّعماء الدِّينيِّينَ الذين صاروا يشكِّلونَ خطرًا على الدَّولة حينما حاولَ بعضُهم السَّعيَ لقلبِ نظام الحُكم، وأَتْبَعه بموقفِ المتوكِّل من أهل السُّنة بعدَ الفترة العصَيبة التي مَرُّوا بها في خلافة المأمونِ والمعتصِم والواثق، وغايتِه السِّياسيّةِ من ذلك وتحليل العوامل التي أدَّت به إلى هذا القرار التاريخي.

أولًا: الآمرونَ بالمعروف النّاهونَ عن المُنكَر (التنازُعُ على السُّلطة الدِّينيّة):

عَدّ علماءُ المسلمينَ الأمرَ بالمعروف والنَّهيَ عن المنكر منَ الواجباتِ الأساسيّة للعالِم المسلم، ذلك أنّ اللهَ سبحانَه وتعالى قد نَصَّ عليه في الآيتين ١٠٤ و١١٠ من سورة آل عمران من مُحكَم كتابِه العزيز وما جاء في سورة لقمان

من قوله سبحانه: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾[1]، وتَظاهرتْ به الأخبارُ عن رسول الله ﷺ من أمرِه بالأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المنكَر، ومنهُ: حديثُ أبي سَعيد الخُدْريِّ، عن النبي ﷺ، قال: «مَن رأى منكم مُنكَرًا فلْيغيِّرْه بيدِه، فإنْ لم يستطعْ فبلسانِه، فإن لم يستطعْ فبقلبِه، وذلك أضعفُ الإيمان»[2]، وأُلِّفتِ الكتُبُ الخاصّةُ بضرورة الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكّر، منها: كتابُ «الأمرُ بالمعروف والنَّهيُ عن المنكر» لأبي بكرٍ عبد الله بن محمدٍ المعروفِ بابن أبي الدُّنيا (ت ٢٨١هـ/ ٨٩٤م)[3] ومثلُه لأبي بكرٍ أحمدَ بن محمد بن هارونَ الخَلّال البغداديِّ الحَنْبلي (ت ٣١١هـ/ ٩٢٣م)[4]، وغيرهما.

وكانت فكرةُ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكَر تُمثِّل نوعًا من السُّلطة على العامة، تتنازَعُ عليها السُّلطةُ الحاكمةُ معَ الزعماء الدِّينيِّينَ الذين اعتَبروا ذلك منَ اختصاصِهم، فقد ذُكر أنّ عُمرَ بن عبد العزيز كتَبَ إلى عُمّالِه بضرورة الأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المنكر[5]، وكان عليُّ بن سُليمان والي مصرَ ١٦٩-١٧١هـ/ ٧٨٥-٧٨٧م في عهدِ الرشيد قد أظهرَ في ولايتِه الأمرَ بالمعروف

---

(١) لقمان: ١٧.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٤٩)، والترمذي في الجامع الكبير (١١٧٢)، وأبو داود في السنن (١١٤٠) و(٤٣٤٠)، وابن ماجة في السنن (٤٠١٣) و(١٢٧٥).

(٣) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي)، مكتبة الغرباء، السعودية، ١٩٩٧م.

(٤) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (تحقيق يحيى مراد)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

(٥) ابن عبد الحكم، عبد الله بن عبد الحكم (ت ٢١٤هـ/ ٨٢٩م) سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، ط٦، (تحقيق أحمد عبيد)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٤م، ص١٤٣.

والنهيَ عن المنكَر(١)، ومنَ المعلوم أنّ كلَّ ثائرٍ جديد يريدُ الخروجَ على الدَّولة كان من ضِمن دعوتِه الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكَر، وهو أمرٌ مُستفيضٌ في أغلبِ الخارجين(٢).

أمّا الزُّعماءُ الدِّينيُّونَ فإنّهم كانوا يرَوْنَ مِن أهمِّ واجبِهم الأمرَ بالمعروف والنَّهيَ عن المنكر، فيُذكَرُ ذلك عادةً في تراجِمِهم وسِيَرِهم(٣). وأكثرُ ما يَظهرُ ذلك عند اختلال الأمن وظهور الأزَمات، فقد اضْطَربَ الأمرُ ببغدادَ إثرَ مقتلِ الخليفة الأمين ووجودِ المأمون في خُراسان، لا سيَّما في سنتَيْ ٢٠١-٢٠٢هـ/ ٨١٧-٨١٨م حيث «أن فُسّاقَ الحَرْبيّة والشُّطّارَ الذين كانوا ببغدادَ والكَرْخ آذَوا الناسَ أذًى شديدًا، وأظهَروا الفِسقَ وقَطْعَ الطريق وأخْذَ الغِلمان والنِّساء عَلانيَةً من الطُّرق، وكانوا يجتمعونَ، فيَأتونَ الرجُلَ فيأخُذونَ ابنَه فيذهبونَ به فلا يَقِدرُ أن يمتنع، وكانوا يَسألونَ الرجُلَ أن يُقرِضَهم أو يَصِلَهم فلا يقدرُ أن يمتنعَ عليهم، وكانوا يجتمعونَ فيأتُون القُرى، فيُكاثرونَ أهلَها، ويأخذونَ ما قَدَروا عليه من متاع ومال وغير ذلك، لا سلطانَ يمنَعُهم، ولا يُقدَرُ على ذلك منهم؛ لأنّ السُّلطانَ كان يعتزُّ بهم، وكانوا بِطانتَه، فلا يَقدِرُ أن يمنَعَهم من فِسق يركَبونَه، وكانوا يجْبُون المارّةَ في الطُّرق وفي السُّفن وعلى الظَّهر، ويخفِرونَ البساتين(٤)، ويقطَعونَ الطُّرقَ علانِيَةً، ولا أحدَ يعدو عليهم،

---

(١) الكندي، الولاة، ص١٠٠.

(٢) ينظر مثلًا: الطبري، تاريخ ج٤، ص٣٤١ وج٥، ص١٤٨، ١٧٤ وج٩، ص١١٦، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٦٦، ص١٣٦، وغيرها.

(٣) ينظر مثلًا: التميمي، طبقات علماء إفريقية، ص٢٥٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٠، وعياض، ترتيب المدارك ج٣، ص٨٥ وغيرها.

(٤) الخفارة: أنه كان يأتي الرجل بعض أصحاب البساتين فيقول: بستانك في خفري أدفعُ من أراده بسوء، ولي في عنقك كل شهر كذا وكذا درهمًا (الطبري، تاريخ ج٨، ص٥٥٢).

وكان الناسُ منهم في بلاءٍ عظيم؛ ثم كان آخرَ أمرِهم أنّهم خَرجوا إلى قُطْرَبّل[1]، فانتهَبُوها عَلانِية، وأخَذوا المتاعَ والذهبَ والفضّةَ والغَنَم والبقرَ والحميرَ وغيرَ ذلك، وأدخَلوها بغداد، وجَعلوا يبيعونَها عَلانِيَةً، وجاء أهلُها فاستَعْدَوا السُّلطانَ عليهم، فلم يُمكِنْه إعداؤهم عليهم، ولم يرُدَّ عليهم شيئًا ممّا كان أُخِذ منهم، وذلك آخرَ شعبان.

فلمّا رأى الناسُ ذلك وما قد أُخِذ منهم، وما بيعَ من متاع الناس في أسواقِهم، وما قد أظهَروا منَ الفساد في الأرض والظُّلم والبَغْي وقَطْع الطريق، وأنّ السلطانَ لا يُغيرُ عليهم»[2] قام رجلٌ من ناحية طريق الأنبار يقالُ له: خالدٌ الدريوش، فدعَا الناسَ على الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكَر، فأجابوهُ إلى ذلك، فحارَبَهم ورَفَعهم إلى السُّلطة، ولم يكنْ من سياستِه الخروجُ على السُّلطة.

وفي الوقتِ نفسِه قام من بعدِه رجلٌ من أهل الحَرْبيّة يقالُ له: سَهْلُ بنُ سَلامةَ الأنصاريُّ، «فدعا الناسَ إلى الأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكَر والعمَل بكتابِ الله جَلّ وعزّ وسُنّةِ نبيِّه ﷺ، وعَلّق مصحفًا في عنُقِه، ثم بَدأَ بجيرانِه وأهل مَحَلّتِه فأمَرَهم ونَهاهم فقَبِلوا منه، ثم دعَا الناسَ جميعًا إلى ذلك، الشريفَ منهم والوضيعَ بني هاشم ومَن دونَهم، وجَعل له ديوانًا يُثبِتُ فيه اسمَ مَن أتاه منهم فبايَعَه على ذلك وقتالِ مَن خالَفَه وخالَفَ ما دَعا إليه كائنًا مَن كان، فأتاه خَلْقٌ كثيرٌ فبايَعوا. ثم إنه طافَ ببغدادَ وأسواقِها وأرباضِها وطُرقِها ومَنْع كلِّ من يخفِرُ ويَجبي المارّةَ، وقال: لا خِفارةَ في الإسلام»[3].

---

(١) قطربل: قرية بين بغداد وعكبرا (ياقوت، معجم البلدان ج٤، ص٣٧١).

(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص٥٥١.

(٣) الطبري، تاريخ ج٨، ص٥٥٢.

وفي الوقتِ الذي كان فيه خالدُ الدريوشُ معَ السُّلطة لا يَخرُجُ عنها، كان سهلُ بن سَلامةَ يقول: «لكنّي أُقاتلُ كلَّ مَن خالَف الكتابَ والسُّنةَ كائنًا مَن كان، سُلطانًا أو غيرَه، والحقُّ قائمٌ في الناس أجمَعين، فمَن بايَعَني على هذا قَبِلتُه، ومَن خالَفَني قاتلتُه»(١).

والظاهرُ أنَّ حركةَ سَهْل بن سَلامة كانت قويّة، وأتباعُه كُثرٌ، ممّا جَعل القائمينَ على السُّلطة ببغدادَ يومئذٍ يُقِرُّونَه على أفعالِه، بل ويُبايعونَه على ما يقومُ به منَ الأمر بالمعروفِ والنَّهي عن المنكر(٢).

على أنّ اتفاقَ أهل بغدادَ على البَيْعة لإبراهيمَ بن المَهْدي في أول المحرَّم من سنة ٢٠٢هـ/ ٨١٧م وتسويةِ الأوضاع ببغدادَ قد أمكَنَه منَ القَبْضِ على سهلِ بنِ سَلامةَ في شعبانَ من السّنة، فقَيَّده وحَبَسَه(٣).

وكان المحدِّثُ الكبيرُ يَزيدُ بن هارونَ الواسِطيُّ، محدِّثُ واسط (ت ٢٠٦هـ/ ٨٢٢م) من الأَمّارينَ بالمعروف الناهينَ عن المُنكر(٤)، وكان ممّن خَرج معَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن سنةَ ١٤٥هـ/ ٧٦٣م(٥)، وكانت له هَيْبةٌ عظيمةٌ وكلمةٌ مسموعةٌ عندَ عوامِّ الناس، حتى أنَّ المأمونَ كان يقول: «لولا مكانُ يزيدَ بن هارونَ لأظهرتُ القرآنُ مَخْلوق. فقال بعضُ جُلَسائه: يا أميرَ المؤمنين، ومَن يزيدُ حتى يكونَ يُتّقى؟ قال: فقال: وَيْحك، إنّي لا أتَّقيه

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه ج٨، ص٥٥٣-٥٥٤.
(٣) تنظر تفاصيل ذلك في الطبري، تاريخ ج٨، ص٥٥٧، ٥٦٢-٥٦٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٨-١٠.
(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٥٠٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٢٩، ذكر ذلك المحدث يعقوب بن شيبة.
(٥) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٤، وينظر ما تقدم في الفصل الرابع.

لأنّ له سُلطانًا أو سَلْطنةً، ولكنْ أخافُ إنْ أظهرتُه فيَرُدَّ علَيَّ، فيختلفُ الناسُ وتكونُ فتنة، وأنا أكرهُ الفتنةَ. قال: فقال له الرجلُ: فأنا أخبُرُ لك ذلك منه. قال: فقال له: نعم! فخَرج إلى واسطَ فجاء إلى يَزيدَ فدَخَل عليه المسجدَ، وجَلَس إليه. فقال له: يا أبا خالد، إنّ أميرَ المؤمنين يُقرئُكَ السَّلامَ ويقولُ لك: إنّي أريدُ أن أُظهِرَ القرآنُ مَخْلوق. قال: فقال: كذبتَ على أميرِ المؤمنين، أميرُ المؤمنين لا يَحمِلُ الناسَ على ما لا يعرفونَه، فإن كنتَ صادقًا فاقعُدْ إلى المجلس، فإذا اجتَمعَ الناسُ فقل. قال: فلمّا أنْ كان منَ الغد اجتمعَ الناسُ فقام فقال: يا أبا خالد رضي اللهُ عنك، إنّ أميرَ المؤمنينَ يُقرئُك السّلامَ ويقول لك: إني أردتُ أن أُظهِرَ القرآنُ مخلوق، فما عندَك في ذلك؟ قال: كذبتَ على أمير المؤمنين، أميرُ المؤمنين لا يَحمِلُ الناسَ على ما لا يعرفونَه وما لم يَقُلْ به أحد. قال: فقَدِم، فقال: يا أميرَ المؤمنين، كنتَ أنتَ أعلمَ، قال: كان من القصّة كَيْتَ وكَيْت. قال: فقال له: وَيْحَك يَلعَبُ بك»(١).

إنّ هذا النصَّ يُشيرُ بوضوح إلى اعتبار السُّلطة السِّياسيّة لمنزلةِ الزُّعماءِ الدِّينيِّينَ أقصى حدودِ الاعتبار لِما يَعرِفونَ من تأثيرِهم على عامّة الناس وانقيادِهم إليهم وما يَتَبعُ ذلك منَ امتثالٍ لأوامرِهم، فقد كان علماءُ الدِّين أكثرَ التصاقًا بالعامّة ومِن ثَم أكثرَ تأثيرًا عليهم لِما كانوا يتمتَّعونَ به من منزلةٍ رُوحيّة لا يتمتَّعُ بها السِّياسيُّونَ مهما علا شأنُهم، والرواياتُ في ذلك كثيرة، فقد قيل: إنّ هارونَ الرشيدَ قَدِم الرَّقةَ وصادَفَ قدومُ المحدِّث عبدِ الله بن المبارك (ت ١٨١هـ/ ٧٩٧م): «فانْجفلَ الناسُ خَلْفَ عبد الله بن المبارك وتَقطَّعتِ النَّعالُ وارتَفَعت الغَبْرة، فأشرَفَتْ أُمُّ وَلَدٍ لأمير المؤمنينَ من بُرج من قَصْر الخَشَب، فلمّا

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٤٩٩.

رأتِ الناسَ، قالت: ما هذا؟ قالوا: عالِمٌ من أهل خُراسان قَدِم الرَّقةَ يقالُ له: عبدُ الله بن المبارك، فقالت: هذا والله المُلْكُ لا مُلْكُ هارونَ الذي لا يجمَعُ الناسَ إلا بشُرَطٍ وأعوان»(1). ومَرّ الخليفةُ في مجلسِ يَزيدَ بن هارونَ ببغداد، وفي المجلس ألوفٌ، فالتفَتَ إلى أصحابِه، فقال: هذا المُلْك(2). وقال أبو حاتم الرازي: «ما رأيتُ أحدًا في كُورةٍ منَ الكُوَر أعظمَ قدرًا ولا أجلَّ عندَ أهلها من أبي مُسهِر(3) بدمشق، وكنتُ أرى أبا مُسهِر إذا خَرج إلى المسجد اصطَفَّت الناسُ يُسلِّمون عليه ويُقبِّلونَ يدَه»(4). وحين ماتَ في السِّجن ببغدادَ سنة ٢١٨هـ/ ٨٣٣م محبوسًا من قِبَلِ المأمون «شَهِده قومٌ كثيرٌ من أهل بغداد»(5). وكان يَزيدُ بنُ هارونَ حينما عَقَد مجلسَ الحديث ببغدادَ حَضَره سبعونَ ألفًا(6). وحينَما قَدِم البخاريُّ إلى بغدادَ اجتَمع في مجلسِه أكثرُ من عشرينَ ألفًا(7)،

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٣٩٣، والقرشي، عبد القادر بن محمد (ت ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م)، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ٢ج، كراتشي، باكستان. د.ت.، ج٢، ص٥٣١.

(٢) الخطيب، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، شرف أصحاب الحديث، (تحقيق محمد سعيد أوغلي)، استانبول، ١٩٧١م، ص١٠٠، ابن العديم، عمر بن أحمد (ت ٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م)، بغية الطلب في تاريخ حلب، ١٢ج، (تحقيق سهيل زكار)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م، ج٣، ص١٠٦٤.

(٣) هو أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الغساني (ت ٢١٨هـ/ ٨٣٣م)، وترجمته في: المزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٣٦٩ فما بعد، وسيأتي مزيد كلام عليه.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص٢٩١، والمزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٣٧٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٦٦.

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٧٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٦٧.

(٦) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٥٠٣.

(٧) المصدر نفسه ج٢، ص٣٤٠.

واجتَمع في مجلس أبي بكرٍ[١] بن محمد بن أبي شَيْبةَ (ت ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م) نحوٌ من ثلاثينَ ألفًا، وكذلك على أخيه عثمانَ[٢] (ت ٢٣٩هـ/ ٨٥٣م) حينما حدَّثا ببغدادَ سنةَ ٢٣٤هـ/ ٧٤٨م[٣]. وكان يجتمعُ في مجلس المحدِّث عليٍّ[٤] بن عاصم بن صُهَيْب الواسِطيِّ (ت ٢٠١هـ/ ٨١٧م) أكثرُ من ثلاثينَ ألفًا، فكان يجلسُ على سطح، وكان له ثلاثةُ مُسْتَمْلِين[٥]. ولمّا مات يحيى بنُ مَعِين بالمدينة المنوَّرة سنةَ ٢٣٣هـ/ ٧٤٧م أُخرجَ له السَّريرُ الذي حُمِلت فيه جنازةُ النبيِّ ﷺ فحُمِل عليه، وكان رجُلٌ يُنادي بينَ يدَيْه: هذا الذي كان يَنْفي الكذبَ عن حديثِ رسول الله[٦] ﷺ. وحين توفِّي الإمامُ أحمدُ بن حَنْبل سنةَ ٢٤١هـ/ ٨٥٥م قيل: إنه صَلّى عليه في مسجدِ الرُّصَافة نيِّفٌ وعشرونَ ألفَ

---

(١) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦، ص٤١٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ٧٣٧، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٣٥٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٢٥٩ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٣٤ فما بعد.

(٢) ترجمة عثمان في: البخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٣٠٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ٩١٣، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٤٥٤، والمزي، تهذيب الكمال ج١٩، ص٤٧٨ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص١٥١.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١١، ص٢٦١.

(٤) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣١٣، وخليفة، التاريخ، ص٣٢٦، والبخاري، التاريخ الكبير ج٦، الترجمة ٢٤٣٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦، الترجمة ١٠٩٢، وابن حبان، المجروحون ج٢، ص١١٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص٤٠٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٠، ص٥٠٤ فما بعد.

(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٣، ص٤١٦، والمستملي: هو الذي يعيد ما يقوله المحدث ليسمعه الناس.

(٦) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٢٧٤-٢٧٥.

رجُل، ومجموعُ مَن صلّى عليه في المسجد وخارجَه ثمانِ مئة ألفِ رجُل وستونَ ألفَ امرأة[1].

ومهما قيل عن المبالغة في مثل هذه الأرقام، ومدى صحة هذه الروايات، فإنّها بكلِّ حال تدُلُّ على المنزلة التي كان يحتَلُّها أمثالُ هؤلاء الزُّعماءِ الدِّينيِّينَ في نفوس عامّة الناس، وهُو ما كانتِ السُّلطةُ السِّياسيّةُ تراقبُه وتَحُدُّ منه ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا، فحينَما أعلَنَ المأمونُ امتحانَ الناس بخَلْق القرآن سنةَ ٢١٨هـ/ ٨٣٣م وكتَبَ رسالتَه الأُولى إلى نائبِه على بغدادَ إسحاقَ بن إبراهيمَ، وَصَف الذينَ لا يقولونَ بأنّ القرآنَ مخلوقٌ بأنهُم: «استَطالوا بذلك على الناس وغَرُّوا به الـجُهّالَ، حتّى مال قومٌ من أهل السَّمتِ الكاذب والتخشُّع لغيرِ الله والتقشُّف لغيرِ الدِّين إلى مُوافقتِهم عليه ومُواطأتِهم إلى سيِّءِ آرائهم تديُّنًا بذلك وتصنُّعًا للرِّياسة والعدالة فيهم»[2]، ووَصَفَهم في رسالة أخرى إلى إسحاقَ بن إبراهيم بأنهم: «متصنِّعةُ أهل القِبْلة ومُلتمِسو الرِّياسة»[3].

من هنا وجَدْنا المأمونَ في سنة ٢٠٤هـ/ ٨١٩م يُصدِرُ أمرًا ينهَى فيه أن يَأمُرَ أحدٌ بمعروف، فقد قال الحَسَن بن الصبَّاح بن محمدِ أبو عليٍّ البَزّار (ت ٢٤٩هـ/ ٨٦٣م): «أُدخِلتُ على المأمون ثلاثَ مرات، رُفعَ إليه أولَ مرةٍ أنه يأمُرُ بالمعروف، وكان نهَى أن يَأمُرَ أحدٌ بمعروف، فأُخِذتُ فأُدخِلتُ عليه، فقال لي: أنت الحَسَنُ البَزّار؟ قلت: نعَمْ يا أميرَ المؤمنين، قال:

---

(١) المزي، تهذيب الكمال ج١، ص٤٦٦.
(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٣٢-٦٣٣.
(٣) المصدر نفسه ج٨، ص٦٤٠.

وتَأمُرُ بالمعروف؟ قلت: لا، ولكنّي أنهى عن المُنكَر، قال: فرَفَعني على ظهرِ رَجُل وضَرَبني خمسَ دِرَر وخَلّى سبيلي»[١].

وقال عبدُ الصَّمد[٢] بن موسى بن محمد الهاشميُّ المعروفُ بابن المُهتَدي (ت بعد ٢٤٥هـ/ ٨٥٩م): «لمّا دَخَل المأمونُ بغدادَ نادى بتَرْكِ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكَر، وذلك أنّ الشيوخَ ببغدادَ كانوا يَحبِسونَ ويُعاقِبونَ في المحالِّ، فنَادى بذلك؛ لأنّ الناسَ قد اجتَمعوا على إمام»[٣].

ومن أساليبِ السُّلطة السِّياسيّة في التقليل من شأنِ القياداتِ الدِّينيّة: محاولةُ بيان معَايِبهم بُغْيةَ تقليل شأنِهم في نَظَر العامّة، ففي إحدى رسائل المأمونِ إلى نائبِه ببغدادَ إسحاقَ بن إبراهيمَ الذي امتَحَن عددًا منَ العلماء، فأجابَ بعضُهم وتَلعثَم آخَرون ورَفَض الإجابةَ بعضٌ آخر، كَتَب بمن تَلعثَم ومَن رَفَض ما يُشبِهُ الهجاءَ في بيان المعايب، فقال عن أحمدَ بن يَزيدَ أبي العَوّام الرِّياحيِّ مُسْتَمْلي إسماعيلَ ابن عُلَيّةَ وأحدِ الثقات[٤]: «صَبيٌّ في عقلِه لا في سنِّه، جاهلٌ وإن كان لا يُحسِنُ الجوابَ في القرآن فسيُحسنُه إذا أخَذه التأديب، ثم إنْ لم يفعَلْ كان السيفُ من وراءِ ذلك»[٥]، واتّهم الإمامَ أحمدَ بن حَنْبل بالجهل[٦].

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٣٠٠.

(٢) ترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٣٠٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١١٧١.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٣١١.

(٤) المصدر نفسه ج٦، ص٤٨١-٤٨٢، ولم أقف على تاريخ وفاته.

(٥) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٤١.

(٦) المصدر نفسه ج٨، ص٦٤١-٦٤٢.

أمّا الفضلُ بن سالم أبو عليٍّ الخُزاعيُّ الذي توَلَّى القضاءَ بالرَّيِّ ومصرَ (ت ٢٣٦هـ/ ٨٥١م)[١] فاتَّهمه بالفساد والرَّشوة حينَما قال: «لم يَخْفَ على أميرِ المؤمنين ما كان منهُ بمصر، وما اكتَسبَ منَ الأموال في أقلَّ من سنة، وما شَجَر بينَه وبين المُطَّلب بن عبد الله في ذلك، فإنه مَن كان شأنُه شأنَه وكانت رغبتُه في الدِّينارِ والدِّرهم رغبتَه فليس بمُستنكَرٍ أن يبيعَ إيمانَه طمعًا فيهما، وإيثارًا لعاجل نفعِهما»[٢].

وطَعَن في نسب الحَسَن بن عثمانَ بن حَمّاد بن حَسّان أبي حَسّانَ الزِّيادي (ت ٢٤٢هـ/ ٨٥٧م)[٣] الذي قال فيه الخطيبُ: «أحدُ العلماء الأفاضل، ومن أهل المعرفة والثِّقة والأمانة، ووَلِي قضاءَ الشَّرقية»[٤]، وقال عنه الذّهبيُّ: «الإمامُ العلّامةُ الحافظُ مؤرِّخُ العصر قاضي بغداد»[٥]، فقال المأمونُ في رسالته: «كان مُنتَحِلًا، ولاءً لأوّلِ دَعِيٍّ كان في الإسلام خولفَ فيه حُكمُ رسول الله ﷺ، وكان جَديرًا أن يَسلُكَ مَسلكَه، فأنكَر أبو حَسّان أن يكونَ مولًى لزيادٍ أو يكونَ مولًى لأحدٍ من الناس، وذَكَر أنه إنما نُسب إلى زيادٍ لأمر منَ الأمور»[٦].

---

(١) ترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٣٢١-٣٢٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٠٠، وميزان الاعتدال ج٣، ص٣٥٧.

(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٤٢.

(٣) ترجمته في: وكيع، أخبار القضاة ج٣، ص٢٩١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٠٦، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٣٣٩-٣٤٥، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج١٣، ص١٣٢، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١١١٨، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص٤٩٦، والعبر ج١، ص٤٣٧، وابن العماد، شذرات الذهب ج٢، ص١٠٠.

(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٣٣٩.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٤٩٦.

(٦) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٤٢، وذكر الذهبي وغيره أنه عُرف بالزيادي لكون جده تزوج أم ولد كانت للأمير زياد بن أبيه (سير أعلام النبلاء ج١١، ص٤٩٦).

وعَيّرَ المحدِّثَ عبدَ الملِك بنَ عبد العزيز القُشَيريَّ أبا نَصْر التَّمّارَ الثقةَ (ت ٢٢٨هـ/ ٨٤٣م)[١] بخَساسة مَتْجِره في التَّمر، وقال: «فإنّ أميرَ المؤمنين شبَّهَ خساسةَ عقلِه بخسَاسة متجرِه»[٢]، وهو الذي قال فيه ابنُ سعد: «كان ثقةً فاضلًا خيِّرًا وَرِعًا»[٣]، بل قال أبو حاتم الرازي بعدَ أنْ وثَّقه: «وكان يُعَدُّ من الأبدال»[٤].

واتَّهم محمدَ بن نُوح بن مَيْمون العِجْليَّ المعروفَ والدُه بالمضروب جارَ الإمام أحمدَ وأحدَ المشهورينَ بالسُّنة (ت ٢١٨هـ/ ٨٣٣م)[٥]، ومحمدَ بن حاتم بن مَيْمون البغداديَّ المعروفَ بالسَّمين (ت ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م)[٦] وهو

(١) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٤٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ١٣٧٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، ص١٦٨٩، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٣٩٠، وابن منجوية، أحمد بن علي (ت ٤٢٨هـ/ ١٠٣٧م)، رجال صحيح مسلم، ٢ج، (تحقيق عبد الله الليثي)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٤٣٨، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص١٦٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص٣٥٤ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٦٢٤.

(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٤٢.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٤٠.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٦٨٩، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص٣٥٦.

(٥) ترجمته في: ابن حنبل، صالح بن أحمد (ت ٢٦٥هـ/ ٨٧٧م)، سيرة الإمام أحمد بن حنبل، ط٢، (تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد)، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٤٠٤هـ، ص٥١، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٤، ص٥١٧، والسمعاني، الأنساب، مادة «المضروب».

(٦) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٥٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج١، الترجمة ١٧٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٧، الترجمة ١٣٠٣، وابن حبان، الثقات ج٩، ص٨٦، وابن منجوية، رجال صحيح مسلم ج٢، ص١٧٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٦٩، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٥، ص٢٠ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩١٢.

شيخُ الأئمّة: مُسلم بن الحَجّاج، وأبي داودَ السِّجِستاني، وأبي حاتم الرازي، وأبي زُرعةَ الرازي، والبلاذُريِّ وغيرِهم، بأنهما: «مشاغيلُ بأكل الرِّبا عن الوقوفِ على التوحيد، وأنّ أميرَ المؤمنينَ لو لم يستحلَّ محاربتَهم في الله ومجاهدتَهم إلّا لإربائهم، وما نَزلَ به كتابُ الله في أمثالِهم لاستحَلَّ ذلك، فكيفَ وقد جَمَعوا معَ الإرباءِ شِركًا، وصار للنّصارى مثلًا»[(١)]!

وقال في المحدِّث الثّقةِ المأمونِ سَعيدِ بن سُليمان الضَّبيِّ أبي عثمانَ الواسِطي المعروفِ بسَعْدويةَ، الذي أخرَج له الإمامانِ البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحَيْهما (ت ٢٢٥هـ/ ٨٤٠م)[(٢)] وهو يومئذٍ قد تَجاوزَ التسعينَ من عمُرِه[(٣)]: «قَبّح اللهُ رجُلًا بَلَغ به التصنُّعُ للحديث والتزيُّن به، والحِرصُ على طلبِ الرِّياسة فيه أن يتمنَّى وقتَ المحنة فيقولَ بالتقرُّب بها متى يُمتحَن، فيجلسَ للحديث»[(٤)].

وقال في المحدِّث الثِّقة شيخ أبي داودَ وابن ماجةَ وأبي زُرعةَ الرازي وغيرِهم: أبي عليٍّ الحَسَن بن حَمّاد بن كُسَيْب الحَضْرميِّ المعروفِ بسَجّادة (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)[(٥)]: «وأمّا المعروفُ بسَجّادة، وإنكارُه أن يكونَ سَمِع ممّن

---

(١) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٤٢.

(٢) ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٣٤٠، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ١٦٠٨، وبحشل، تاريخ واسط، ص٢١٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، الترجمة ١٠٧، وابن منجوية، رجال صحيح مسلم ج١، ص٢٤٠، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص١١٩ فما بعد، والمزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص٤٨٣ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٥٧٥.

(٣) لأنه توفي وهو ابن مئة سنة (الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص١٢٢، والمزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص٤٨٨).

(٤) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٤٣.

(٥) ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ٣٢، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٢٤٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٦، ص١٢٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١١١٣، والصفدي، الوافي بالوفيات ج١١، ص٤٢٧.

كان يجالسُ من أهل الحديث وأهل الفقه القولَ بأنّ القرآنَ مخلوق، فأعْلِمْه أنه في شُغْلِه بإعداد النَّوى وحَكّه لإصلاح سَجّادتِه وبالودائع التى دَفَعها إليه عليُّ بن يحيى وغيرُه ما أذهَلَه عن التوحيد وألهاه»[1].

وقد بَلَغ الأمرُ به أن اتَّهم المحدِّثَ المُجَمَع على توثيقه شيخَ البخاريِّ ومسلم عُبيدَ الله بنَ عُمر بن مَيْسرةَ الجُشَميِّ القواريريَّ أبا سعيد البصريَّ نزيلَ بغداد (ت ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م)[2] بأنه فيما «تكشَّف من أحوالِه وقَبولِه الرَّشا والمُصانعاتِ ما أبان عن سُوءِ مذهبِه وسوءِ طريقتِه وسخَافة عقلِه ودينِه»[3].

وممّا لا شكَّ فيه أنّ هذه الحملةَ المنظَّمةَ قد اشترك فيها غيرُ واحد من أعوان السُّلطة في محاولةٍ للنَّيل من منزلةِ هؤلاء الزُّعماء الدِّينيِّينَ في نفوس العامة، إذْ منَ المستبعَد أن يكونَ الخليفةُ منشغلًا بنفسِه في تتبُّع ما يمكنُ أن يُعَدَّ من معايبِ كلِّ واحد من هؤلاء.

لقد كان هذا التنازعُ في التأثير على العامّة واضحًا في كلِّ المراحل التاريخية، ومستمرًا، فكانت السُّلطةُ السِّياسيّةُ تتغاضَى عنه أحيانًا، وتواجهُه في أحيانٍ أخرى بالبَطْش والتنكيل كما في عهد المأمون والمعتصِم والواثق، مستعملةً أساليبَ دينيةً سياسيّةً في مكافحتِه والتصدِّي له، أو بالمُهادنة والاسترضاءِ كما هو في عهدِ المتوكِّل.

---

(١) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٤٣.

(٢) ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير ج٥، الترجمة ١٢٧٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥، الترجمة ١٥٤٧، وابن حبان، الثقات ج٨، ص٤٠٥، وابن منجوية، رجال صحيح مسلم ج٢، ص١٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٢٥، والمزي، تهذيب الكمال ج١٩، ص١٣٠ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٨٨٠.

(٣) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٤٣.

لقد أدركَ الأستاذُ فهمي جَدْعان مثلَ هذه الحقائق، وكان من نتائج دراستِه المتميِّزة عن «المحنة» الوصولُ إلى تقريرِ أنّ «أهلَ الدِّين من رجال الحديثِ والفقه المنتَمينَ إلى تيّار الحديث والسُّنة ومَن ناصَرَهم منَ العامّة قد تعَاظَم أمرُهم، وتَحوّلوا، بفضل التفافِ العامّة حولَهم، إلى تجمُّع يمثِّلُ قوةً بالغةَ الخطرِ على الدَّولة. وبتعبيرٍ آخَر، نَجَم في الدَّولة ـ الجماعة «تعدُّد» في القُوى فأصبحتْ إمكاناتُ الصِّراع أقوى وأشدَّ. ولو أنّ فئةَ أو جماعةَ (أهلَ الدِّين) بقِيَتْ عندَ حدود الدِّين الخالص، أي: عندَ حدودِ الفرائض والأحكام التي هي للعبد في خاصّة نفسِه فحسبُ، لما ترتّب على ذلك أيُّ خطر، ولما توجَّست السُّلطةُ السِّياسيّةُ الأساسيّةُ خِيفةً منها. لكنّ الانتشارَ «الاجتماعيَّ» ـ أي: انتقالَ التأثيرِ من الفرد إلى الجماعة، ومنَ الجُزْئيِّ إلى الكُلِّي ـ حَوَّل «الدينيّ» إلى «السياسي». ويتعزَّزُ عادةً مثلُ هذا التحوّل أو الانقلابِ حين تكُفُّ الطبقةُ أو الفئةُ أو الجماعةُ ـ الدِّينيّةُ أو الاقتصاديّةُ أو الإثْنيةُ أو ....ـ عن أن تَظَلّ واقعًا دينيًا أو اقتصاديًا أو إثْنيًا أو ....، وتَرى في الفئات أو الطبقاتِ أو الجماعاتِ الأخرى «عدُوًّا يتعيَّنُ الإجهازُ عليه». والذي حَدَث فعلًا هو أنّ أصحابَ الحديث والسنّة وأعوانَهم قد بَلَغوا من كثافة القوّة وانتشارِها مبلغًا جَعلَهم قوةً أيديولوجيّةً ذاتَ قواعدَ وأركانٍ عميقة في المجتمع، لا تمثّلُ في عين الخلافة سلطةً منافسةً وَدِيعةً وادعةً، وإنما «سلطةً مُوازِية» مناضلةً تنظُر إلى الدَّولة نفسِها بمنظار مبدأ «تغيير المنكَر». وقد كان منَ الطبيعيِّ تمامًا أن يتقدّم «السياسيُّ» الممثّلُ في السُّلطة الأصْليّة، سلطةِ الخلافة، ويعيدَ الأمورَ إلى نِصابِها، فيعملَ على حَسْم الصِّراع الذي لم يكنْ ـ في حقيقة الأمر ـ إلّا صراعًا على «السِّيادة» والسُّلطة يُخفي بكلِّ تأكيد صراعًا على «الغايات». لكنّ ما كان فريدًا فذًّا في عمليّة فَضِّ الصراع هو أنّ «السياسيَّ» لم يتوسّلْ بالسياسيِّ من أجل الإجهازِ على قوّة «الدِّينيّ»

الموازِية ورَدِّها إلى حدودِ «الطاعة»، وإنّما توسّلَ بالدِّينيّ نفسِه من أجل إنفاذِ العملية. ولم يكنْ ذلك «الاستخدامُ» إلّا لحفظِ «ماءِ الوجه» الشرعيِّ للخلافة، ولأن «الدِّينيَّ» كان أنفذَ وأمضَى في الإطارِ الاجتماعيِّ المَرْجِعيّ القائم»[١].

ثانيًا: الأبعادُ السِّياسيّةُ للمحنة:

تَناولَ عددٌ من الباحثينَ الـمُحْدَثينَ المِحنةَ التي امتَحن فيها الخليفةُ المأمونُ الناسَ بخَلْق القرآن، وهُو ما عُرِف قديمًا وحديثًا بـ«المحنة»، ولعلّ من أقدم هذه الدراساتِ الحديثة هي دراسةَ الأستاذ والتر باتون (Walter M. Patton) بعُنوان «أحمدُ بن حَنْبل والمحنة»[٢]، ومن أحدثِها وأجودِها دراسةَ الأستاذ فَهْمي جَدعان: «المحنة؛ بحثٌ في جَدَليّة الدِّينيِّ والسياسيِّ في الإسلام» والتي سَبَق أن نَوَّهتُ بها في بحثي عن الدراساتِ السابقة في أولّ هذا البحث، والتي حاولَ فيها الدفاعَ عن دَوْر المعتزِلة السّلبيِّ في «المحنة».

ولم يكنْ من خُطة هذا البحثِ تناولُ القضايا العَقَدية التي أدَّت إلى هذه المسألة، فقد أُشبِعت بحثًا بما لا مزيدَ عليه، ولكنّي سوفَ أجتهدُ في بيان الجوانبِ السِّياسيّة في هذه القضيّةِ التاريخيّةِ الشائكة، والتي تَبيَّن لي بعدَ الدراسة أنها المحرِّكُ الرئيسُ لها، ومِن ثَم فإنّ ذلك إنّما يظهرُ في أبرز الشخصيّاتِ الـمُمْتَحنة والتي أصَرَّت على موقفِها حتى النهاية، وهي ـ بلا شكّ ـ جميعًا شخصياتٌ ذاتُ خَلْفياتٍ سياسيّة قد تكونُ متباينةً لكنّها ـ في نتيجتها النّهائية ـ كانت تُهدِّد كيانَ النظام السياسيِّ للدولة العبّاسيّة، من أمثال: أبي مُسهِر عبد الأعلى بن مُسهر الغَسّاني (ت ٢١٨هـ/ ٨٣٣م)، ونُعيم بن حَمّاد الخُزاعيِّ

---

(١) جدعان، المحنة، ص٣١١-٣١٢.

(٢) Patton, Walter M. (1884): Ahmad Ibn Hanbal and the Mihna, Leiden, J. Brill.

(ت ٢٢٩هـ/ ٨٤٣م)، وأحمدَ بن نَصْر بن مالكٍ الخُزاعيّ (ت ٢٣١هـ/ ٨٤٥م)، وأحمدَ بن حَنْبل (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، فكلُّ واحد من هؤلاء يمثِّل توجُّهًا معيَّنًا قد يَختلفُ في الوسيلة ولكنّه يؤدِّي إلى غاية واحدة، وهي مناهضةُ السُّلطةِ الجائرة التي تحاولُ أن تَسلُبَ نفوذَ الزُّعماء الدِّينيِّين على العامّة، معَ ظُلمِها وجَوْرِها ومخالفتِها لبعض ثوابتِ أهل السُّنة.

لقد أدَّى النزاعُ بينَ الأمين والمأمونِ إلى شَرْخ في الولاءاتِ بينَ الناس، ولا سيّما أهلُ بغداد، فقد كان المأمونُ يُديرُ نزاعَه معَ الأمين من خُراسان، واضْطرَّه هذا الأمرُ إلى الاعتماد على بعض القادة الفرس أمثالَ: الفَضْل بن سَهْل وأخيه الحَسَن بن سَهْل وطاهرِ بن الحُسين وأمثالهم، وكان الفَضْلُ بن سَهْل، الذي عُرِف بذي الرِّياستَيْن لتولِّيه رياسَة الوزارة والحرب، مَجُوسيًا لم يُعلْن إسلامَه إلّا في سنة ١٩٠هـ/ ٨٠٥م على يدِ المأمون[١]، وكان يُحمَلُ على كُرسيٍّ مُجنَّح حينَ يذهبُ لمقابلة الخليفة، فيذهبُ بذلك مذهبَ الأكاسرة[٢] وكان مقتَلُ الأمين سنةَ ١٩٨هـ/ ٨١٣م على يد طاهر بن الحُسين، ثم ولايةُ الحَسَن بن سَهْل بعدَه على بغدادَ قد أثار العراقيِّين خاصّةً والعربَ عامّةً من سيطرة النفوذ الفارسيِّ على مُقدَّراتِ البلد، لذلك بايَعَ البغداديونَ إبراهيمَ بن المَهْدي ونَصَّبوه خليفةً للمسلمين سنةَ ٢٠١هـ/ ٨١٧م[٣] مما اضْطُرَّ المأمونَ إلى التوجُّه نحوَ العراق فدَخَل بغدادَ في أوائل سنة ٢٠٤هـ/ ٨١٩م[٤]، وحينما خَرج

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٩٩.
(٢) الجهشياري، محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ/ ٩٤٣م)، الوزراء والكتاب، القاهرة، ١٩٣٨م، ص٣١٦.
(٣) الطبري، تاريخ ج٨، ص٥٥٥ فما بعد.
(٤) المصدر نفسه ج٨، ص٥٧٤.

نَصرُ بن شبث العُقَيلي على المأمون في الجزيرة سنةَ ١٩٩هـ/ ٨١٤م كان يقول: «وإنّما هواي في بني العبّاس، وإنما حاربتُهم مُحاماةً على العرب؛ لأنهم يُقدِّمونَ عليهم العَجَم»[١].

ولا نعرفُ الأسبابَ الحقيقيَّة التي دَفَعت المأمونَ في سنة ٢١١هـ/ ٨٢٦م أن يَأمُرَ مُناديًا ينادي: «برئتِ الذِّمةُ ممّن ذَكَر معاويَة بخير، أو فَضَّله على أحدٍ من أصحاب رسولِ الله ﷺ»[٢]، وفي السنة التالية أظهرَ القولَ بخَلْق القرآن وتفضيل عليٍّ بن أبي طالب على أبي بكرٍ وعُمَر وأنه أفضلُ الناس بعدَ رسول الله ﷺ[٣]، معَ أنه كان قد أبطَل لُبْسَ الخُضْرة وعاد إلى السَّواد شعارِ العبّاسيِّين، فاشمَأزّتِ النفوسُ منه[٤] «فكاد البلدُ يَفتتِن، ولم يلتئمْ له من ذلك ما أراد فكَفَّ عنه إلى سنة ثمانيَ عشْرةَ»[٥].

وفي سنة ٢١٨هـ/ ٨٣٣م وَجَد المأمونُ أنّ الامتحانَ بخَلق القرآن هو «أداتَه لرَأْب الصَّدع الداخلي الذي تبَيَّنه في مُلكِه، إذ تَبيَّن أنّ الطاعةَ ليست خالصةً له في المُلك» على حدِّ تعبير الأستاذ فهمي جَدْعان[٦]، وهو فهمٌ سَوِيٌّ لمُجرَيات الأحداث والأسبابِ الموجِبة له، فكتَبَ وهو بالرَّقّة رسالتَه المشهورةَ الأُولى إلى نائبِه ببغدادَ إسحاقَ بن إبراهيم بامتحان القُضاة والمحدِّثين، وأمَرَ

---

(١) ابن الأثير، الكامل ج٦، ص٣٠٨.
(٢) ابن أعثم، الفتوح ج٨، ص٤٢٣، والطبري، تاريخ ج٨، ص٦١٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٤٣.
(٣) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦١٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٤٤.
(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٢٤٤.
(٥) السيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، تاريخ الخلفاء، (تحقيق حمدي الدمرداش)، مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٢٢٧.
(٦) جدعان، المحنة، ص١٣٣.

بإشخاص سبعة منهم إليه إلى الرَّقّة، وهم: محمدُ بن سَعد كاتبُ الواقِدي، وأبو مُسلم مُسْتَمْلي يزيدَ بن هارون[1]، ويحيى بنُ مَعِين، وزُهيرُ بن حَرْب أبو خَيْثمة، وإسماعيلُ بن داود، وإسماعيلُ بنُ أبي مسعود، وأحمدُ ابنُ الدَّوْرَقي، «فأُشخِصوا إليه، فامتَحنَهم وسألَهم عن خلق القرآن، فأجابوا جميعًا أنّ القرآنَ مخلوق، فأشخَصَهم إلى مدينة السلام، وأحضَرهم إسحاقُ بنُ إبراهيم دارَه، فشُهِر أمرُهم وقولُهم بحضرة الفقهاءِ والمشايخ من أهل الحديث، فأقَرُّوا بمثل ما أجابوا به المأمونَ، فخَلّى سبيلَهم»[2].

وأرى أنّ هؤلاءِ أدرَكوا أنّ المسألةَ سياسيّةٌ أكثرَ منها عقائديّةً، فاستعملوا التَّقِيّةَ في هذا الأمر وأجابوا. ويُلاحَظُ أنّ المأمونَ كان قبلَ ذلك قد امتَحن قُوّادَ جيشِه من الخُراسانيّة فقال لهم: ما تقولونَ في القرآن؟ فقالوا: «فأمّا إذْ قال أميرُ المؤمنين: هو مخلوق، فنحن نقول: كلُّه مخلوق»[3]، وهو أمرٌ يشيرُ بلا شكّ إلى استطلاع رأي قُوّادِه العسكريِّين ـ الذين لا شأنَ لهم في هذه المسألة العقائديّة ـ فيما يقومُ به، ليتأكَّدَ من ولائهم.

وكان من أوائل الممتحَنينَ: أبو مُسهِر عبدُ الأعلى بنُ مُسهِر بن عبد الأعلى ابن مُسهِر الغَسّانيُّ الدمشقي (١٤٠-٢١٨هـ/ ٧٥٧-٨٣٣م) أكبرُ علماءِ البلاد

---

(١) توهم الأستاذ فهمي جدعان فجعل هذا الشخص اثنين: «أبو مسلم المستملي، ويزيد بن هارون» (المحنة، ص١٣٥) مع أن يزيد بن هارون كان قد مات قبل ذلك باثني عشر عامًا.

(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٣٤.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٥٨، وراوي الخبر هو المؤرخ إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي في تاريخه (ت ٣٢٣هـ/ ٩٣٥م) بسنده إلى يحيى بن أكثم قاضي المأمون على بغداد (ت ٢٤٢هـ/ ٨٥٧م).

الشاميّة بعدَ الأوزاعي، سَمع الحديثَ من كبارِ العلماء، منهم: إسماعيلُ بن عَيّاش الحِمصي، وبَقيّةُ بنُ الوليد، وسَعيدُ بن عبد العزيز، ومالكُ بن أنس، ومحمدُ بن حَرْب الخَوْلاني، وغيرُهم. ورَوى عنه كبارُ المحدِّثين مثلَ: مروانَ بن محمد الطاطَري، ويحيى بنِ مَعِين، وأحمدَ بن حَنْبل، والبخاريِّ، والدارميِّ، وخَلْق سواهم[1].

وكان أبو مُسهر شاميَّ الهوى، فقد رَوى المحدِّثُ عليٌّ[2] بن عثمانَ بن محمد بن سَعيد النُّفَيْليُّ الحَرّاني (ت ٢٧٢هـ/ ٨٨٥م) قال: «كنّا على باب أبي مُسهِر جماعةً من أصحابِ الحديث، فمَرِض، فعُدْناهُ، وقلنا: كيف أصبحتَ؟ قال: في عافية، راضيًا عن الله، ساخطًا على ذي القرنَيْن: كيف لم يجعَلْ سَدًّا بينَنا وبينَ أهل العراق، كما جعَلَه بين أهل خُراسانَ وبين يأجوجَ ومأجوج»[3]؟ وكان من ذلك أنّه لمّا خَرج السُّفْيانيُّ أبو الحَسَن عليُّ بن عبد الله بن خالد بن يَزيدَ بن معاويةَ بن أبي سُفيان المعروفُ بأبي العَمَيْطر سنة ١٩٥هـ/ ٨١١م على الأمين[4]، تَولَّى أبو مُسهِر له قضاءَ دمشقَ وبقي فيه إلى حين القضاء على ثورتِه سنةَ ١٩٨هـ/ ٨١٤م[5].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٣٧٠-٣٧٣.

(٢) ترجمته في: ابن حبان، الثقات ج٨، ص٤٧٦، والمزي، تهذيب الكمال ج٢١، ص٦٧-٦٩، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٣، ص١٤٢.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٣٣، ص٤٣٧.

(٤) تنظر ترجمة السفياني وأخباره في: الطبري، تاريخ ج٨، ص٤١٥، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٤٣، ص٢٤ فما بعد، وابن الأثير، الكامل ج٦، ص٢٤٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٤، ص١٢٦٥، وسير أعلام النبلاء ج٩، ص٢٨٤ فما بعد، والعبر ج١، ص٣١٧-٣١٨.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٢٣٢.

وحين قَدِم المأمونُ إلى دمشقَ سنةَ ٢١٧هـ/ ٨٣٢م[١] «نَزلَ بدَيْر مُرّان[٢] وبنى القُبّةَ فوقَ الجبل، فكان يأمُرُ باللّيل بجَمْرٍ عظيم فيُوقدُ ويُجعَلُ في طُسوتٍ كبار وتُدلَّى من فوقِ الجبل من فوقِ القُبّة بالسلاسل والحِبال فتضيءُ له الغُوطةَ فيُبصرُها باللَّيل. وكان أبو مُسهِر له حلقةٌ في مسجد جامع دمشقَ بينَ العشاءِ والعَتَمة عند حائطِه الشَّرقي. فبينَ أبو مُسهِر ليلةً من الليالي جالسٌ في مجلسِه إذ قد دَخَل المسجدَ ضَوْءٌ عظيم، فقال أبو مُسهِر: ما هذا؟ قالوا: هذه النارُ التي تُدلَّى لأميرِ المؤمنين منَ الجبل حتى تضيءَ له الغُوطةَ، فقال أبو مُسهِر: ﴿ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ١٢٨ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾[٣]. وكان في حلقةِ أبي مُسهِر صاحبُ خبرٍ للمأمون، فرَفَع ذلك إلى المأمون، فحَقَدها عليه، وكان قد بَلَغَه أنه كان على قضاءِ أبي العَمَيْطر، فلمّا رَحَل المأمونُ من دمشق أمَرَ أن يُحَمَل أبو مُسهِر إليه، فحُمل، وامتَحنه بالرَّقّة في القرآن»[٤].

وَصَل أبو مُسهِر إلى الرَّقّة وأُدخلَ على المأمون، «فسأَلَه عن القرآن، فقال: هو كلامُ الله، وأبَى أن يقول: مخلوقٌ، فدَعا له بالسّيف والنِّطْع ليَضرِبَ عُنقَه، فلمّا أرى ذلك قال: مخلوق، فتَركَه منَ القتل وقال: أمَا إنك لو قلتَ ذلك قبلَ أن أدعوَ لك بالسّيف لقَبِلتُ منك وردَدتُك إلى بلادِك وأهلِك، ولكنّك تَخرُج الآنَ فتقول: قلتُ ذلك فَرَقًا من القتل، أشخِصوهُ إلى بغداد فاحبِسوه بها حتى يموت. فأُشخص من الرَّقّة إلى بغدادَ في شهرِ ربيع الآخِر سنةَ ثمانيَ عشْرةَ

(١) الأزدي، تاريخ الموصل، ص٤٠٩.
(٢) دير مران: مشرف على الربوة غربي دمشق (ياقوت، معجم البلدان ج٢، ص٥٣٣).
(٣) الشعراء: ١٢٨-١٢٩.
(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٣٣، ص٤٣٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٦٥، وسير أعلام النبلاء ج٩، ص٢٣٤.

ومئتين فحُبسَ قِبَلَ إسحاقَ بن إبراهيمَ فلم يلبَثْ في الـحَبْس إلّا يسيرًا حتى مات فيه في غُرّة رجب سنةَ ثمانيَ عشْرةَ ومئتين، فأُخرِج ليُدفَن، فشَهِده قومٌ كثيرٌ من أهل بغداد»؛ هذه روايةُ ابن سعد[1]، وعنه نقَلَها غيرُ واحد[2].

أمّا إسحاقُ بن إبراهيمَ فذَكَر الامتحانَ بطريقة مُغايرة نَقَلها عنه اثنانَ من المؤرِّخينَ هما: الزُّبيرُ بن بكّار[3] والصُّولي[4]، قال الزُّبير: «حدَّثني إسحاقُ بن إبراهيمَ، قال: لمّا سار المأمونُ إلى دمشقَ ذَكَروا له أبا مُسهِر الدِّمشقيَّ، ووَصَفوه بالعلم والفقه، فوجَّه من جاء به، فقال: ما تقولُ في القرآن؟ قال: كما قال اللهُ عزّ وجَل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾[5]، قال: أمخلوقٌ أم غيرُ مخلوق؟ قال: ما يقولُ أميرُ المؤمنين؟ قال: يقولُ أميرُ المؤمنين: إنه مخلوق. قال: بخبرٍ عن رسول الله ﷺ أو عن الصّحابة أو عن التابعين؟ قال: بالنَّظَر، واحتَجَّ عليه، قال: يا أميرَ المؤمنين، نحن معَ الجمهورِ الأعظم أقولُ بقولهم، والقرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق. قال: يا شيخُ، أخبِرْني

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٧٣.

(٢) منهم: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٣٥١، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٣٣، ص٤٢٥ و٤٣٧، والمزي، تهذيب الكمال ج١٦، ص٣٧٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٦٧، وسير أعلام النبلاء ج١٠، ص٢٣٠.

(٣) ابن بكار، الزبير (ت ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، الأخبار الموفقيات، (تحقيق سامي مكي العاني)، مكتبة العاني، بغداد ١٩٧٢م، ص٣٨-٣٩.

(٤) هو أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي المعروف بالشطرنجي صاحب كتاب «الأوراق» وغيره والمتوفى سنة ٣٣٥هـ/ ٩٤٦م، وقد روى الخبر عن عون بن محمد الكندي الأخباري (الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٤، ص٢٣٦) عن أبيه، عن إسحاق بن إبراهيم. ورواية الصولي نقلها الذهبي في تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٦٦، وسير أعلام النبلاء ج١٠، ص٢٣٥.

(٥) التوبة: ٦.

عن النبيِّ ﷺ أكان يُشهِدُ إذا تزَوَّج؟ قال: لا أدري. قال: أخرُجْ قبَّحك الله، وقَبّح من قَلّدك دينَه وجَعَلك قُدوةً». وروايةُ الصُّولي مثلُها، ولكنْ زاد في آخرِها: «قال: يا شيخُ، أخبِرْني عن النبيِّ ﷺ هل اختُتِن؟ قال: ما سمعتُ في هذا شيئًا. قال: فأخبِرْني عنه أكان يُشهِدُ إذا زَوّج أو تزَوَّج؟ قال: لا أدري»، والباقي مثلُه. وهذه الروايةُ هي روايةُ السُّلطة، والغَرَضُ منها التقليلُ من شأن أبي مُسهِر وبيان ضَحالة علمِه وتفوُّق المأمونِ عليه.

على أنَّ هناك روايةً جديرةً بالانتباه رواها أحمدُ بن خُلَيْد بن يزيدَ أبو عبد الله الكِنْديُّ الحَلَبي (ت ٢٨٩هـ/ ٩٠٢م)[١] ساقَها الخطيبُ بسَنَدِه إليه، قال: «قال المأمونُ لأبي مُسهِر: يا أبا مُسهر، والله لأحبِسنّك في أقصى عملي أو تقول: القرآنُ مخلوق، تريدُ تعملُ للسُّفياني؟ فقال أبو مُسهِر: يا أميرَ المؤمنينَ، القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق»[٢].

وهذه الروايةُ تشيرُ بلا شكّ إلى إدراك المأمونِ لتطلُّعاتِ أبي مُسهِر الأُمَويّةِ الشاميّة وموقفِه من الحُكم العبّاسي، ويؤيِّدُها ما أورَدتُ من رواياتٍ تؤيِّدُها من نحوِ تمنِّيه السدَّ بينَ العراقِ والشام، وولايتِه القضاءَ للسُّفياني.

ويُلاحَظُ أنَّ وصولَ أبي مُسهِر إلى بغدادَ في ربيعٍ الآخِر[٣] كان متزامنًا معَ وصُول الرسالة الأُولى التي كتَبها المأمونُ في شهرِ ربيع الأوّل من سنة (٢١٨هـ/ ٨٣٣م) بامتحان المحدِّثينَ والفقهاء.

---

(١) ترجمة أحمد هذا في: ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٧١، ص١٠٢، ١٠٥، وابن العديم، بغية الطلب ج٢، ص٧٣٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٦٧٢.

(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٣٥١، وعن الخطيب نقلها ابن عساكر في تاريخ دمشق ج٣٣، ص٤٣٥-٤٣٦.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٤٧٣.

أمّا الشخصيّةُ الأُخرى التي استُهدفت في بغدادَ في عهدَي: المأمون والمعتصم فهي شخصيّةُ الإمام أحمدَ بن محمدِ بن حَنْبل (١٦٤-٢٤١هـ/ ٧٨٠-٨٥٥م)(١) أحدِ كبار زُعماءِ التيّار السَّلَفيِّ في العراق.

وُلد الإمامُ أحمدَ من أبوَيْنِ عربيَّيْنِ صَلِيبةً، ينتميانِ إلى قبيلةِ شَيْبانَ العربيّة، وقد انتقل جَدُّه حَنْبلٌ إلى خُراسان، فسَكَنها، وتوفِّي والدُه شابًا، فرحَلتْ به أُمُّه وهي حاملٌ به إلى بغداد، فوُلد بها في ربيع الأوّل من سنة ١٦٤هـ/ ٧٨٠م، ونَشَأ بها، وقَرأ القرآنَ وتعلَّم العربية، ثم طَلَبَ الحديثَ وهُو في الخامسةَ عشْرةَ من عمُره(٢)، واتّصل اتصالًا قويًّا بالمحدِّث هُشَيْمٌ بن بَشِير بن أبي خازم الواسطيِّ ولازَمَه أربعَ سنواتٍ إلى حين وفاتِه سنةَ ١٨٣هـ/ ٧٩٩م(٣)، وكان هُشَيْمٌ ممّن خَرج على العبّاسيِّينَ معَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن سنةَ ١٤٥هـ وقُتل في ثورة إبراهيمَ أخوهُ الحَجّاجُ وابنُه معاويةُ بن هُشَيم(٤). ثم رَحَل إلى الكوفة فسَمع بها أبا معاويةَ محمدَ بنَ خازم الضَّريرَ (ت ١٩٤هـ/ ٨١٠م)، ووَكيعَ بنَ الجَرّاح (ت ١٩٧هـ/ ٨١٣م)، ثم رَحَل إلى البصرة، والحجاز، وبلادِ الشام، واليمَن(٥).

وحينَ استكمَلَ علومَه وتمكَّن منها جَلس للتحديث والفَتْوى، وصارت له المنزلةُ الكبيرةُ بين أهل الحديث، وظَلّ كذلك إلى أنْ أعلَن المأمونُ

(١) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٣٤.
(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠١١.
(٣) المزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص٢٨٦-٢٨٨.
(٤) تقدم ذلك في الفصل الرابع من هذا البحث، وينظر: الأصفهاني، مقاتل، ص٣٦٣، ٣٨٠.
(٥) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٩١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠١٢.

امتحانَ المحدِّثينَ والفقهاءِ في ربيع الأوّل سنةَ ٢١٨هـ/ ٨٣٣م وطَلَب من نائبِه على بغدادَ إسحاقَ بن إبراهيمَ بن مُصعَب الخُزاعيِّ في رسالتِه الأولى أن يَشخَصَ إليه إلى الرِّقّة سبعةٌ، لم يكنْ أحمدُ من بينهم[1]، لكنّ إسحاقَ بنَ إبراهيم أحضَره ضِمنَ جماعة من القُضاة والمحدِّثين إثْرَ رسالة المأمون الثانية لامتحانِهم وهم: «أبو حَسّان الزِّيادي، وبِشرُ بن الوليد الكِنْديُّ، وعليُّ بن أبي مُقاتِل، والفَضْلُ بن غانم، والذَّيّالُ بن الهَيْثم، وسَجّادةُ، والقواريريُّ، وأحمدُ بن حَنْبل، وقُتَيبةُ، وسَعْدويةُ الواسِطي، وعليُّ بن الجَعْد، وإسحاقُ بن أبي إسرائيل، وابنُ الهِرْش، وابنُ عُلَيةَ الأكبرُ، ويحيى بنُ عبد الرحمن العُمَري، وشيخٌ آخَرُ من وَلَد عُمرَ بن الخَطّاب كان قاضيَ الرَّقّة، وأبو نَصْر التَّمّار، وأبو مَعْمَر القَطِيعيُّ، ومحمدُ بن حاتم بن مَيْمون، ومحمدُ بن نُوح المضروب، وابنُ الفَرُّخان، وجماعةٌ منهم: النَّضْرُ بن شُمَيل، وابنُ عليٍّ بن عاصم، وأبو العَوّام البَزّار، وابنُ شُجاع، وعبدُ الرحمن بنُ إسحاق»، وهي قائمةٌ ذَكَرها الطّبريُّ في تاريخه[2]. وبَدأ إسحاقُ بامتحانِهم واحدًا بعدَ الآخر، وكانت النتيجةُ بعدَ المناقشاتِ والإنذار والتهديد بالعقوباتِ الصّارمة أنْ أجابَ أكثرُهم سوى اثنينِ هما: أحمدُ بن حَنْبل ومحمدُ بن نُوح المضروب، وكَتَب إسحاقُ إلى المأمون بمَن أجاب وبمَن رَفَض الإجابة، فكَتَب المأمونُ وهُو في الرِّقّة إلى إسحاقَ بحَمْل أحمدَ بن حنبل ومحمد بن نُوح المضروب إلى طَرَسُوس، فأُخرِجا بقيودِهما على بعيرَيْنِ متزامِلَيْن، «وكان محمدُ بن نُوح يُقوِّي أحمدَ ويقولُ له: يا أبا عبد الله، اللهَ الله، إنك لست مثلي، أنت رجلٌ يُقتدَى بك، وقد مَدّ هذا الخَلْقُ أعناقَهم إليك لِما يكونُ منك، فاتّقِ اللهَ واثبُتْ لأمرِ الله»، وجاء نَعْيُ المأمون

(١) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٣٤.
(٢) الطبري، تاريخ ج٨، ص٦٣٧.

وهما في الطريقِ إليه[1]، فرُدَّا بأقيادِهما إلى الرَّقّة، ومنها حُمِلا في سفينة، فلمّا وَصَلوا عانةَ توفِّي محمدُ بنُ نوح، فصَلّى عليه أحمدُ ودَفَنَه هناك[2]، ووَصَل أحمدُ إلى بغدادَ مقيَّدًا، فمَكَث بالياسِريّة[3] أيامًا، ثم حُبِس في دار اكتُرِيت له، ثم نُقل بعدَ ذلك إلى حبسِ العامّة في دربِ المَوْصِلية، وبقيَ في السِّجن إلى رمضانَ سنةَ ٢١٩هـ/ أيلول ٨٣٤م[4].

وحينما وَلِي المعتصمُ الخلافةَ سار على خُطّة أخيه المأمون في امتحانِ الناس، حيث أحضَر أحمدَ بن حَنْبل إلى دارِ الخليفة المعتصِم أواخرَ رمضانَ منَ السّنة، فنوظرَ مدةَ ثلاثة أيام، وبقي مُصِرًا على موقفِه، ولم ينفَعْ معَه ترغيبٌ أو ترهيب، فضُرِب بحضرة المعتصِم بضعًا وثلاثينَ سوطًا، كان يُغمَى عليه في أثنائها[5]، فاضْطُروا إلى إطلاق سراحِه خوفًا من هِياج العامّة ببغدادَ هياجًا لا تُعلمُ عواقبُه، فقد ذُكِر أنّ أحدَهم قال للمعتصم: «يا أميرَ المؤمنين اضرِبْ عنُقَه ودمُهُ في رقبتي، لكنّ ابنَ أبي دُؤاد اعترض على ذلك وقال: «لا يا أميرَ المؤمنين، لا تفعَلْ، فإنه إن قُتل أو مات في دارك قال الناسُ: صَبَر حتى قُتل، واتَّخَذوه إمامًا، وثَبَتوا على ما هم عليه، ولكنْ اطلِقْه الساعةَ، فإنْ مات خارجًا من منزلِك،

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٤، ص٥١٨.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٣٧.

(٣) الياسرية: قرية قريبة من بغداد، تبعد عنها نحو ميلين، عادة ما يستريح فيها القادمون من بلاد الشام قبل دخول بغداد (ياقوت، معجم البلدان ج٥، ص٤٢٥، ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ٢٧ج، المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٤٢٣هـ، ج١٠، ص٦٢٤.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٣٧، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص٣٤٢-٣٤٣.

(٥) تنظر تفاصيل المناظرة والأيام التي ضرب فيها عند الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٣٧ فما بعد.

شَكّ الناسُ في أمرِه»[١]، وقال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ أبا زُرعةَ يقول: دعَا المعتصمُ بعمِّ أحمدَ بن حَنْبل، ثم قال للناس: تعرِفونه؟ قالوا: نعم، هو أحمدُ بن حنبل، قال: فانظُروا إليه، أليس هو صحيحَ البَدَن؟ قالوا: نعم. ولولا ذلك لكنتُ أخافُ أن يقعَ شرٌّ لا يُقامُ له. فلمّا قال: قد سَلَّمتُه إليكم صحيحًا هَدَأَ الناسُ وسَكَنوا[٢]. وقد عَلَّق الذّهبيُّ في «السِّير» على هذا القول بقوله: «ما قال هذا معَ تمكُّنه في الخلافة وشجاعتِه إلّا عن أمرٍ كبير كأنه خافَ أن يموتَ من الضَّرب فتَخرُجَ عليه العامّة، ولو خَرج عليه عامّةُ بغدادَ لربّما عَجَز عنهم»[٣].

وذَكَر ابنُ عمِّه حَنْبلُ بن إسحاقَ بن حَنْبل (ت ٢٧٣هـ/ ٨٨٧م)[٤] قال: «لمّا أَمَرَ المعتصمُ بتَخْلية أبي عبد الله خَلَع عليه مُبطَّنةً وقميصًا وطَيْلَسانًا وخُفًّا وقلَنْسُوة، فبينا نحن على باب الدار والناسُ في الميدان والدُّروبِ وغيرِها، وأُغلِقت الأسواقُ، إذْ خَرج أبو عبد الله على دابّةٍ من دار أبي إسحاقَ المعتصم وعليه تلك الثيابُ، وابنُ أبي دُؤادٍ عن يمينِه، وإسحاقُ بن إبراهيم، يعني نائبَ بغداد، عن يسارِه، فلمّا صار في دِهْليز المعتصم قبلَ أن يُخرَج قال لهم ابنُ أبي دؤاد: اكشِفوا رأسَه. فكشَفوه، يعني: من الطَّيْلَسان، وذَهبوا يأخُذونَ به ناحيةَ الميدان نحوَ طريق الحبس. فقال لهم إسحاق: خُذوا به هاهنا، يريدُ دجلةَ. فذُهب به إلى الزَّوْرق، وحُمِل إلى دار إسحاق، وأقام عندَه إلى أن صُلِّيتِ

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٤٦، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٥٩.
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص٣٠٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٤٦، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٥٩،
(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٦٠.
(٤) تنظر ترجمة حنبل في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٩، ص٢١٧، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة ج١، ص١٤٣، وابن الجوزي، المنتظم ج٥، ص٨٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٥٤٣، وسير أعلام النبلاء ج١٣، ص٥١.

الظهرُ، وبَعَث إلى أبي وإلى جيرانِنا ومشايخ المَحالِّ، فجُمِعوا وأُدخِلوا عليه، فقال لهم: هذا أحمدُ بن حَنْبل إن كان فيكم مَن يعرِفُه، وإلّا فلْيعرِفْه»[١].

كلُّ هذه الروايات تشيرُ من غيرِ شكٍّ إلى أنَّ إطلاقَ سراح أحمدَ بن حَنْبل قد رُوعي فيه ما كان له من تأثيرٍ على جماهير الناس، فقد ارتفعَ ذكرُه بعدَ هذا الامتحان، وصار ممثِّلًا لأهل السُّنة، قال أبو زُرعةَ الرازي: «لم أَزَلْ أسمعُ الناسَ يذكُرونَ أحمدَ بن حنبل ويقدِّمونَه على يحيى بن مَعِين وأبي خَيْثمة، غيرَ أنه لم يكنْ من ذكرِه ما كان بعدَ أن امتُحِن، فلمّا امتُحِن ارتفَع ذكرُه في الآفاق»[٢]. وقد بالَغَ الحنابلةُ فيما بعدُ في دورِه وجهادِه في المِحنة، فذُكر أنَّ عليَّ ابنَ المَدِيني الذي أجابَ في المِحنة تَقِيّةً قال: «إنّ اللهَ أعزَّ هذا الدِّينَ برجُلَيْن ليس لهما ثالث: أبي بكر الصِّديقِ يومَ الرِّدة وأحمدَ بن حَنْبل يومَ المحنة»[٣]، ورُوي عن البخاريِّ أنه قال: «لمّا ضُرب أحمدُ بن حَنْبل كنّا بالبصرة، فسمعتُ أبا الوليد يقول: لو كان هذا في بني إسرائيلَ لكان أُحدوثة»[٤].

ولم يزَلِ الإمامُ أحمدُ بعدَ أن بَرِئ من مرضِه يَحضُر الجمُعةَ والجماعة ويُفتي ويحدِّث حتى مات المعتصمُ ووَلِي ابنُه الواثقُ سنة ٢٢٧هـ/ ٨٤١م[٥]، على

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٤٧.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١، ص٣٠٩، وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م)، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت)، ص٣٣٨.

(٣) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة ج١، ص٥.

(٤) المزي، تهذيب الكمال ج١، ص٤٦٢.

(٥) ابن حنبل، أبو عبد الله حنبل بن إسحاق (ت ٢٧٣هـ/ ٨٨٧م)، ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل، (تحقيق محمد نغش)، القاهرة، ١٩٧٧م، الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٤٨.

أنّ ابنَ الجَوْزي يَذكُر أنّ الإمامَ أحمد لم يكنْ قد حَدّث أيامَ المعتصم[1]، مما يدُلُّ على أنه لم يُسمَحْ له بالتحديث في الأماكن العامة.

كان الخليفةُ الواثقُ أكثرَ شدّةً في تتبعُّ غيرِ القائلينَ بخَلْق القرآن، فكان أنْ طَلَب من الإمام أحمد ألّا يجتمعَ إليه أحدٌ، وأرسَل إليه: «لا تُساكنِّي بأرض ولا مدينة أنا فيها، فاذهَبْ حيث شئتَ من أرض الله»، فاختفَى أحمدُ بقيّةَ حياةِ الواثق لا يَخرُج إلى الصلاة ولا غيرِها حتى مات الواثق[2].

ومعَ أنّ المحفوظَ عن أحمدَ بن حَنْبل الإفتاءُ بعَدم الخُروج على السُّلطان الجائر، وضرورة الصّلاة خلْفَ كلِّ بَرٍّ وفاجر[3]، فإنه كان حينما يذهبُ إلى صلاة الجُمعة في أول عهدِ الواثق يعيدُها، ويقول: الجمُعةُ تؤتَى لفضلها، والصّلاةُ تُعادُ خلفَ مَن قال بهذه المقالة[4]، وهو أمرٌ يدُلُّ على اضطرابٍ في الموقف المعلَن الذي كان يُجاهرُ به علماءُ آخرونَ مثلَ نُعَيم بن حَمّاد وأحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ وغيرهما.

وفي مصرَ استُهدف عددٌ من العلماءِ بالامتحان منذُ عهد المأمون، فقد كَلَّف المأمونُ أخاه أبا إسحاقَ بنَ الرشيد (المعتصم) متابعةَ امتحان العلماءِ بمصر، فكتَبَ إلى والي مصر كَيْدر بن عبد الله بأنْ يأخُذَ الناسَ بالمحنة، فوَصَل كتابُه في جُمادى الآخرة من سنة ٢١٨هـ/ ٨٣٣م[5] والقاضي بمصرَ يومئذٍ هارونُ بن عبد الله بن محمد بن كَثِير بن مَعْن بن عبد الرَّحمن بن عَوْف

---

(١) ابن الجوزي، مناقب، ص٣٤٨.
(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٤٨.
(٣) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة ج١، ص٢٩٤-٢٩٥.
(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٦٣.
(٥) الكندي، الولاة والقضاة، ص١٤٥.

الزُّهْريُّ (ت ٢٣٢هـ/ ٨٤٦م)، وكان مالكيَّ المذهب؛ سَمع مالكَ بنَ أنس، وعبدَ الله بن زَيْد بن أسلَم، وعبدَ العزيز الدَّرَاوَرْديَّ وغيرَهم. وكان المأمونُ قد وَلّاه قضاءَ المِصِّيصة ثم صَرَفَه عنها، ووَلّاه قضاءَ الرَّقّة ثم صَرَفَه عنها، ثم وَلّاه قضاءَ الجانبِ الشَّرقيِّ من بغدادَ ثم صَرَفه، ووَلّاه بعدَه قضاءَ مصرَ[١] في رمضانَ سنة ٢١٧هـ/ ٨٣٢م[٢] فطَلَب منه الوالي إنفاذَ الأمر، فاستجاب، وصار يأخُذ الشهودَ به، فمَن وقَف منهم سَقَطت شهادتُه، وأخَذ بذلك الفقهاءَ والمحدِّثين والمؤذِّنين[٣].

والظاهرُ أنَّ الأمرَ كان هيِّنًا في أوله، فلمّا شَدّد المعتصمُ عليه بعدَ أن توَلَّى الخلافة، استعفَى هارونُ من ذلك، فأُعفي من تَوَلِّيه أمرَ المحنة، وكُلّف مكانَه محمدُ بن أبي اللَّيث الخُوارِزميُّ الحَنفيُّ قبلَ أن يَلِيَ القضاءَ في سنة ٢٢٦هـ/ ٨٤١م[٤]، الذي عُرِف بتشدُّدِه في هذا الأمر[٥].

وقد حُمل إلى بغدادَ سنَة ٢٢٣هـ/ ٨٣٨م ثلاثةً من أهل مصرَ ممّن

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص١٩، عياض، ترتيب المدارك ج٢، ص٥١٥، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٤٩-٩٥٠.

(٢) الكندي، الولاة والقضاة، ص٣١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٦.

(٤) ذكر الذهبي أنّ محمد بن أبي الليث كان جهميًا معتزليًا وذكر هو والخطيب قبله نقلًا عن مؤرخ مصر أبي سعيد بن يونس أنه توفي ببغداد سنة ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م (الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص١٠٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٢٢٠)، وذكر الكندي أنّ المتوكل عزله سنة ٢٣٧هـ/ ٨٥٢م ثم أمر بحبسه واستصفاء أمواله، ثم جاء أمر المتوكل بحلق رأس ابن أبي الليث ولحيته وضربه بالسوط وحمله على حمار والطواف به مشهرًا بالفسطاط، فأقام محبوسًا إلى ذي القعدة من سنة ٢٤١هـ/ ٨٥٥م حيث أخرج إلى العراق (الولاة والقضاة، ص٣٣٢).

(٥) الكندي، الولاة والقضاة، ص٣٢٠.

أَصَرُّوا على عَدَم الإجابة وهم: نُعَيم بن حَمّاد الخُزاعيُّ، وأبو يعقوبَ يوسُف بن يحيى البُوَيْطي، ومحمدُ بن عبد الله بن أعيَنَ المصري.

أمّا محمدُ[1] بن عبد الله بن عبد الحَكَم بن أعيَنَ بن لَيْث المِصريُّ (ت ٢٦٨هـ/ ٨٨٢م) فقد حُمل إلى ابن أبي دُؤادٍ في المِحنة ولم يُجِبْ، وعاد إلى مصرَ وعاشَ فيها بقيّةَ عُمره، وكان إمامَ أهل مصرَ ومِن نُجباءِ تلامذةِ الشافعي[2].

وأما أبو يعقوبَ يوسُفُ[3] بن يحيى البُوَيْطيُّ أنجبُ تلامذة الإمام الشافعيِّ، والذي قال فيه: «أبو يعقوبَ لساني»[4]، وهُو الذي خَلَف الإمامَ الشافعيَّ في حلقته[5]، فكانت له منزلةٌ عظيمة في نفوس الناس، قال الخطيب: «وكان قد

(١) ترجمة ابن عين في: ابن حبان، الثقات ج٩، ص١٣٢، وابن مندة، محمد بن إسحاق (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، فتح الباب في الكنى والألقاب، (تحقيق نظر بن محمد الفاريابي)، مكتبة الكوثر، الرياض ١٩٩٦م، ص٥٠٩، وابن عبد البر، الانتقاء، ص١١٣، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٥٣، ص٣٥٤، وابن نقطة، محمد بن عبد الغني (ت ٦٢٩هـ/ ١٢٣٢م)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ص٧٤، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٤، ص١٩٣، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٤١٠، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى ج٢، ص٦٧.

(٢) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص٩٩، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٤، ص١٩٣.

(٣) ترجمته في الكندي، الولاة والقضاة، ص٤٣٣، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٤٣٩، والشيرازي، طبقات الفقهاء، ص٧٩، وابن الأثير، الكامل في التاريخ ج٧، ص٢٦، وابن خلكان، وفيات الأعيان ج٧، ص٦١، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٢، ص٤٧٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٢، ص٥٨، وتاريخ الإسلام ج٥، ص٩٧٧.

(٤) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص٩٨.

(٥) ابن عبد البر، الانتقاء، ص١٠٩.

حُمِل إلى بغدادَ في أيام المِحنة، وأُرِيدَ على القول بخَلْق القرآن فامتَنَع منَ الإجابةِ إلى ذلك، فحُبِس ببغداد، ولم يزَلْ في الحبس إلى حينِ وفاتِه»(١) سنةَ ٢٣١هـ/ ٨٤٥م(٢)، قال الرَّبيعُ بن سُليمان: «رأيتُ البُوَيْطيَّ على بَغْل في عنُقِه غلٌّ وفي رجلَيْه قَيْد، وبينَ الغلِّ والقيدِ سلسلةُ حديد فيها طُوبةٌ وزنُها أربعونَ رطلًا وهو يقول: إنّما خَلَق اللهُ الخلقَ بـ«كُنْ»، فإذا كانتْ «كُن» مخلوقةً فكأنّ مخلوقًا خَلَق مخلوقًا، فوالله لأَموتَنَّ في حديدي هذا حتى يأتيَ مِن بَعْدي قومٌ يعلمونَ أنه قد مات في هذا الشأن قومٌ في حديدِهم، ولئن أُدخلتُ عليه لأَصدُقَنّه، يعني: الواثقَ»(٣)، وقال مؤرِّخُ مصرَ أبو سعيد بنُ يونُس: «حُمل من مصرَ أيامَ المحنة والفتنةِ بالقرآن إلى العراق، فأرادوه على الفتنة، فامتَنَع، فسُجن ببغدادَ وقُيّد، وأقام مسجونًا إلى أن توفِّي في السجن والقَيْد»(٤).

على أنّ أبرزَ المُمتحَنينَ من المصريِّين كان نُعيمَ(٥) بنَ حَمّاد بن معاويةَ بن الحارث الخُزاعيَّ، أبا عبد الله المَرْوزيَّ نزيلَ مصرَ (ت ٢٢٩هـ/ ٨٤٣م).

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٤٤٠.
(٢) البغوي، عبد الله بن محمد (ت ٣١٧هـ/ ٩٢٩م)، تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي، (تحقيق محمد عزيز شمس)، الدار السلفية، بومباي، الهند ١٩٨٨م، ص٥٦، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٤٤٤.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٤٤٢.
(٤) المزي، تهذيب الكمال ج٣٢، ص٤٧٥.
(٥) ترجمة نعيم بن حماد في: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٩، والبخاري، التاريخ الكبير ج٨، الترجمة ٢٣٢٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٨، الترجمة ٢١٢٥، وابن حبان، الثقات ج٩، ص٢١٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤١٩ فما بعد، والسابق واللاحق، ص٢٩٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص٤٦٦ فما بعد، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٧١٠، وسير أعلام النبلاء ج١٠، ص٥٩٥، وتذكرة الحفاظ ج٢، ص٤١٨.

ونُعيمٌ أصلُه من أهل مَرْو، وكان في أول أمرِه على رأي جَهْم بن صَفْوان، فلمّا طَلَب الحديثَ عَرَف أنَّ أمرَهم يرجعُ إلى التعطيل[1]، ولذلك وضَعَ ثلاثةَ عشَر كتابًا في الردِّ على الجَهْميّة[2]، كما كان أنه مُعاديًا لأهل الرأي حتى يقالُ: إنه وَضَع حديثًا عن النبيِّ ﷺ نصُّه: «تفترقُ أُمتي على بضع وسبعينَ فرقةً أعظمُها فتنةً على أُمتي قومٌ يقيسونَ الأمورَ برأيهم فيُحِلُّون الحرامَ ويُحرِّمون الحلال»[3]، ومن ثَم اختَلف العلماءُ في توثيقِه وتضعيفِه[4]، لكنّهم لم يَختلفوا في أنه كان «إمامًا في السُّنة»[5].

ولستُ بصَدَد دراسة حياة هذا الرجُل الذي أثار كثيرًا من الجَدَل، ولكنّ من المفيد والمهمِّ دراسةَ توجُّهاتِه الفِكريّةِ والسِّياسيّة التي أدَّت إلى ترحيلِه من مصرَ إلى بغدادَ سنةَ ٢٢٣هـ/ ٨٣٨م هو والبُوَيطيِّ، مُثْقلًا بالحديد ليناقَش في مسألة خَلْق القرآن فيُصرَّ على أنه ليس بمخلوق، فيُسجَنَ، ويموتَ بسجنِه[6] بعدَ ستِّ سنواتٍ سنةَ ٢٢٩هـ/ ٨٤٣م[7]، وأوصَى أن يُدفنَ

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٢٠.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء المحدثين ج٨، ص٢٥٢.

(٣) ينظر تخريجه في التعليق على: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٢١.

(٤) ينظر تفصيل ذلك في المزي، تهذيب الكمال ج٢٩، ص٤٦٨-٤٨١.

(٥) الحاكم، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، (تحقيق موفق عبد الله عبد القادر)، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٨٤م، الترجمة (٥٠٣)، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤١٩.

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧، ص٥١٩.

(٧) ذكر بعضهم أنه توفي سنة ٢٢٨هـ/ ٨٤٣م منهم ابن سعد، ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي مطيّن، وأبو سعيد بن يونس (الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٢٩)، ولكن أبا القاسم عبد الله بن محمد البغوي، وهو من تلامذته، ومحمد بن عرفة نفطوية ذكروا وفاته سنة ٢٢٩هـ، وهو الأصح.

بقيودِه وقال: «إني مخاصِمٌ»[1] يعني يومَ القيامة، فجُرَّ بأقيادِه، فأُلقي في حُفرة، ولم يُكفَّنْ ولم يُصَلّ عليه[2]، مما يُشيرُ إلى حقدٍ كبير عليه.

إنّ أفضلَ ما يكشفُ عن فكر نُعَيم بن حَمّاد وموقفِه منَ الدَّولة العبّاسيّة هو كتابُه «الفتن»، وفيه يَظهَرُ موقفُه المُعادي للدّولة العبّاسيّة، فقد ساقَ فيه من الأحاديث التالفة والموضوعة ما يَكفي أيَّ واحد منها لتتبيَّن السُّلطةُ السِّياسيّةُ شدَّة عدائه لها وتحريضَ العامّة عليها، فقد عقَد فصلًا في كتابِه هذا «في خروج بني العبّاس» بَشّر فيه بما سيصيبُ الإسلامَ والأمَّة منَ البلايا من قدوم العبّاسيِّين ونجاحِ ثورتِهم، فقد رَوى من حديثِ أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إذا خَرَجت الراياتُ السُّود، فإنّ أولَها فتنة، وأوسَطُها ضلالة، وآخرُها كُفر»[3]، وآخَرَ من حديثِ الزُّهري، قال: «بَلَغَني أنَّ الراياتِ السُّود تَخرُج من خُراسان، فإذا هَبَطت من عُقْبة خُراسان، هَبَطت تَنفي الإسلام، فلا يَرُدُّها إلّا راياتُ الأعاجم من أهل المغرب»[4]. ورَوى من طريق عبد الرزاق بن هَمّام الصَّنْعاني، عن مَعْمَر بن راشد، عن الزُّهري، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَغلِبُ على الدنيا لُكَعُ ابنُ لُكَع»، قال عبدُ الرزّاق: قال مَعْمر: هو أبو مُسلم[5]. ورَوى من حديثِ راشدِ بن داودَ الصَّنْعاني: «بعدَ هلاك بني أُميَّة يجيءُ جالبُ الوحوش، تجتمعُ إليه أهلُ الأرض مِن زواياها الأربع فيُعذِّبُ اللهُ بهم هذه الأُمّة»[6]. ويَروي من حديثِ حُذيفةَ بن اليَمان أنه قال: «يَخرُج

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٥، ص٤٢٩.
(٢) المصدر نفسه ج١٥، ص٤٣٠.
(٣) الخزاعي، الفتن، حديث رقم (٥٣٨).
(٤) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٣٢)،
(٥) الخزاعي، الفتن، حديث رقم (٥٣٦) واللُّكَع: اللئيم (المعجم الوسيط، ص٨٧٣).
(٦) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٦٣).

رجُلٌ من أهل المشرق يَدعو إلى آل محمد، وهُو أبعدُ الناس منهم، يَنصِبُ علاماتٍ سودًا أولُها نَصْر وآخرُها كُفر، تَتْبَعُه خشارةُ[١] العرب وسِفْلةُ الموالي والعَبِيدُ الإباق[٢] ومُرّاقُ الآفاق، سِيماهُم السَّواد، ودينُهم الشِّرك وأكثرُهم الجُدْع. قلت: وما الجُدْع؟ قال: «القُلْف»[٣]. ثم قال حُذيفةُ لابن عُمر: ولستَ مدركَه يا أبا عبد الرحمن. فقال عبدُ الله: ولكن أحدِّثُ به مَن بعدي، قال: فتنةٌ تُدعَى الحالقةَ تَحلِقُ الدِّين، يَهلِكُ فيها صريحُ العرب وصالحُ المَوالي وأصحابُ الكنوزِ والفقهاءُ، وتنجلي عن أقلَّ من القليل»[٤].

ثم تنَاولَ فيه أحاديثَ تُبيّنُ مساوئَ الحُكم العبّاسي، منها حديثُ ثَوْبانَ عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «ما لي ولبني العبّاس شَيَّعوا أُمّتي، وسَفَكوا دماءَهم، وألبَسوهم ثيابَ السواد، ألبَسَهم اللهُ ثيابَ النار»[٥]، ورَواه من حديثِ مكحول الشاميِّ، عن النبيِّ ﷺ[٦]. ورَوى من حديثِ محمد بن عليٍّ بن الحُسين، يرفَعُه إلى النبيِّ ﷺ، أنه قال: «وَيْلٌ لأُمّتي منَ الشِّيعتَيْن؛ شِيعة بني أُميّةَ، وشيعة بني العبّاس، ورايةِ الضَّلالة»[٧].

ويُشيرُ في أحاديثَ أُخَرَ إلى ما قام به العبّاسيّونَ من تقتيل وتهجير عندَ قيام دولتهم، فقد رَوى من حديثِ عليٍّ بن أبي طلحةَ قولَه: «يدخُلونَ دمشقَ

---

(١) الخشارة من الناس: سفلتهم (المعجم الوسيط، ص٢٥٨).

(٢) جمع الآبق، وهو العبد الهارب من سيده (المعجم الوسيط، ص٢٣).

(٣) القُلف، جمع أقلف، وهو الذي لم يختتن (المعجم الوسيط، ص٧٩٠).

(٤) الخزاعي، الفتن، حديث رقم (٥٦٥).

(٥) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٤٥).

(٦) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٣٩).

(٧) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٤٨).

برايات سُود عِظام، فيقتُلون بها مَقْتلةً عظيمة، شعارُهم: بُكُش بُكُش»[1]، ويَروي من حديثِ محمد بن عليِّ بن الحُسين المعروفِ بالباقر قولَه: «ظَهَرت الراياتُ السُّودُ في سنة تسع وعشرينَ ومئة، ويَظهَرُ الأكبشُ معَ قوم لا يُؤبَهُ لهم، قلوبُهم كزُبَرِ الحديد، شعورُهم إلى المناكب، ليست لهم رأفةٌ ولا رحمةٌ على عدوِّهم، أسماؤهُم الكُنى، وقبائلُهم القُرى، وعليهم ثيابٌ كلَوْن اللّيل المظلم، يقودُ بهم إلى آل العبّاس وهي دولتُهم، فيَقتُلونَ أعلامَ ذلك الزَّمان حتى يَهرُبوا منهم إلى البـرِّية»[2]، ويُبشِّرُ ـ نتيجةً لذلك ـ بظهور «السُّفْيانيِّ، فيروي من حديث سَعيد بن المسيِب، أنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «تَخرجُ من المشرق راياتٌ سُودٌ لبني العبّاس، ثم تَمكُثُ ما شاء الله، ثم تَخرجُ راياتٌ سودٌ صِغارٌ على رجُل من وَلَد أبي سُفيان وأصحابِه من قِبَل المشرق»[3]، ثم يَذكُر صفةَ السُفيانيِّ واسمَه ونَسَبَه[4]، وبدءَ خروجِه[5]، وما يكونُ بينَ بني العبّاس وأهل المشرق والسُّفْياني[6].

وقد رَكّز نُعيم بن حَمّاد في هذه الأحاديثِ الموضوعة على التبشير في انتهاء مُلك بني العبّاس ابتداءً من عهدِ المأمون، فقد رَوى حديثًا موضوعًا من حديثِ الحارثِ الأعوَر، عن عبد الله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «السابعُ من بني العبّاس يَدعو الناسَ إلى الكُفر فلا يُجيبونَه، فيقولُ له أهلُ

---

(١) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٥١)، وبكش: لفظة فارسية معناها: هَلُمَّ أو أقبل.
(٢) الخزاعي، الفتن، حديث رقم (٥٥١).
(٣) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٤٢).
(٤) المصدر نفسه، ص١٨٨.
(٥) المصدر نفسه، ص١٩٢.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٠١.

بيتِه: تريدُ أن تُخرجَنا من معايشِنا؟ فيقول: إنّي أسيرُ فيكم بسيرة أبي بكرٍ وعُمرَ رضى الله عنهما، فيأبَوْنَ عليه، فيقتُلُه عدوٌّ له من أهل بيتِه من بني هاشم، فإذا وَثَب عليه اختَلفوا فيما بينَهم»، فذَكَر اختلافًا طويلًا إلى خروج السُّفْياني(١). ثم يشيرُ في حديثٍ آخَرَ إلى انتهاءِ الدَّولةِ العبّاسيّة بعدَ حُكم يدومُ (٧٣) سنةً(٢)، وهذا يعني سنةَ (٢٠٥هـ/ ٨٢٠م) وهُو عهدُ المأمون. ويُشيرُ أيضًا إلى اختلافِ الأمين والمأمون ويَعُدّه بدايةَ انهيار الحُكم العبّاسي، فيَنسُبُ إلى أبي قَبِيل المَعافريِّ(٣) قولَه بعدَ أنْ ذكَر بني أُميّة: «سيليكُم بعدَهم أصحابُ الراياتِ السُّود، فيطولُ أمرُهم ومدّتُهم حتى يُبايَعَ لغلامَيْنِ منهم، فإذا أدركا اختَلفوا فيما بينَهم، فيطولُ اختلافُهم حتى تُرفَعَ بالشام ثلاثُ رايات، فإذا رُفِعت كانت سببَ انقطاع مدّتِهم»(٤)، وفي حديثٍ آخَرَ يَنسُبُه إلى عبد الله بن مَسْعود يقولُ فيه: «ويَختلفُ رجُلانِ من أهل بيتِه يُسمَّيانِ باسمٍ واحد، فتكونُ ملحَمةٌ»(٥)، وفي حديثٍ يَنسُبُه إلى محمد بن عليٍّ بن أبي طالب المعروفِ بابن الحَنَفيّة يقولُ فيه: «يملِكُ بنو العبّاس

---

(١) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٧٩).

(٢) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٥٥).

(٣) هو حُيي بن هانئ، أبو قبيل المعافري المصري، أحد علماء الملاحم والفتن، توفي سنة ١٢٨هـ/ ٧٤٥م. ترجمته في: ابن سعد، الطبقات ج٧، ص٥١٢، والبخاري، التاريخ الكبير ج٣، الترجمة ٢٦٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣، الترجمة ١٢٢٧، والمزي، تهذيب الكمال ج٧، ص٤٩٠ فما بعد، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج٥، ص٢١٤-٢١٥.

(٤) الخزاعي، الفتن، حديث رقم (٥٥٣)، وحديث رقم (٥٧٤).

(٥) الخزاعي، الفتن، حديث رقم (٥٥٩)، ولعله يشير إلى لقب الأمين والمأمون، فإنهما يدلان على معنى واحد.

حتى ييأَسُ الناسُ منَ الخير، ثم يتشعَّبُ أمرُهم، فإنْ لم تجدوا إلّا جُحْرَ عقربٍ فادخُلوا فيه، فإنه يكونُ في الناس شرٌّ طويل، ثم يزولُ مُلكُهم ويقومُ المَهْدي»[1]. وعن ابن عبّاس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا ماتَ الخامسُ من أهل بيتي، فالهَرْج، يموتُ السابع، ثم كذلك، حتى يقومَ المَهْدي»[2]، ومعلومٌ أنّ الخامسَ هو الرَّشيد، والسابعُ هو المأمون. وعَقَد فصلًا بعدَ ذلك بعُنوان: «أولُ علامةٍ من علاماتِ انقطاع مُلكِهم في خروج التُّرك بعدَ اختلافِهم فيما بينَهم»[3]، وأتْبَعَه بفَصْل آخَر هو: «ما يُذكَرُ من علاماتٍ من السماء فيها في انقطاع مُلكِ بني العبّاس»[4].

وهكذا يجدُ الباحثُ أنه في الوقتِ الذي كانت فيه (ماكنةُ) الدِّعاية العبّاسيّةُ تعملُ على بثِّ الأحاديث التي تُشيرُ إلى أنّ مُلكَ بني العبّاس سيبقَى الدهرَ كلَّه إلى نزول عيسى ابن مَرْيم[5]، فإنّ نُعيمَ بن حَمّاد كان يَبُثُّ بينَ الناس أنّ مُلكَهم على وَشَك أن ينقطعَ، ولعلّه ألّفَ كتابَه هذا في عهد المأمون الذي «يدعو الناسَ إلى الكُفر فلا يُجيبونَه»[6]، فكان منَ الطبيعيِّ أن تَستهدفَ السُّلطةُ السِّياسيّةُ هذه الدعوةَ الخطيرةَ وتقضي على صاحبها.

أمّا الشخصيّةُ المُمتَحنةُ الأُخرى ذاتُ البُعد السياسيِّ، فهي شخصيّةُ

---

(١) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٨٤).

(٢) المصدر نفسه، حديث رقم (٥٨٥).

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ص١٤٨.

(٥) قال داود بن علي: «فاعلموا أن هذا الأمر فينا ليس بخارج منا حتى نسلمه إلى عيسى بن مريم» (الطبري، تاريخ ج٧، ص٤٢٨، الأزدي، تاريخ الموصل، ص١٦٢).

(٦) الخزاعي، الفتن، حديث رقم (٥٧٩).

أحمدَ[1] بن نَصْر بن مالك الخُزاعيِّ (ت ٢٣١هـ/ ٨٤٥م) فهي تُجسّدُ الفكرةَ التي ذهَبْتُ إليها مِن أنَّ المحنةَ في كثيرٍ من أبعادها كانت مسألةً سياسيّةً استُعمل الدِّينُ غطاءً لها.

وُلد أحمدُ بن نَصْر بن مالكٍ الخُزاعيُّ في أُسرة عربيّة مَيْسورة، كان جَدُّه مالكُ بن الهَيْثم بن عَوْف الخُزاعيُّ أحدَ نُقباءِ بني العبّاس الاثنَيْ عشَر في الدعوة العبّاسيّة[2]، وهو الذي اسَتْولى على سِجستانَ وأخرجَ عاملَ الأُمَويِّين منها أثناءَ الثورة العبّاسيّة[3]، وكان المنصورُ حَسَنَ الرأي فيه معظِّمًا لقَدْرِه[4]. وخَلَّف مالكٌ ثلاثةً من الوَلَد هم: نَصْر، والدُ أحمد، وحمزةُ وعبدُ الله، وقد وَلِي حمزةُ خُراسانَ في عهدِ الخليفة هارونَ الرشيد[5] وتوفِّي

(١) ترجمة أحمد بن نصر وأخباره في: ابن حبيب، المحبر، ص٤٩٠، ٤٩٤، وابن قتيبة، المعارف، ص٣٩٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢، الترجمة ١٧٣، والطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٥ فما بعد، والتميمي، المحن، ص٢٦٩-٢٧٠، وابن حبان، الثقات ج٨، ص١٤، وابن زبر، تاريخ مولد العلماء ج٢، ص٥٠٩، ومسكويه، تجارب الأمم ج٤، ص٢٧٩، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٣٩٧ فما بعد، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة ج١، ص٨٠، وابن الجوزي، المنتظم ج١١، ص١٦٥، وابن الأثير، الكامل ج٧، ص٢٠، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٥٠٥-٥١٤، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٧١٠، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص١٦٦، والصفدي، الوافي بالوفيات ج٨، ص٢١١، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى ج٢، ص٥١-٥٤، وابن كثير، البداية والنهاية ج١١، ص١١٨، وابن حجر، تهذيب التهذيب ج١، ص٨٧، وابن العماد، شذرات الذهب ج٢، ص٦٩.

(٢) ابن حزم، جمهرة، ص٢٣٦، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٥٦، ص٥١٧.

(٣) خليفة، التاريخ، ص٤٠٦، ٤١٣،

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٥٦، ص٥١٧.

(٥) الطبري، تاريخ ج٨، ص٢٥٢، وابن الجوزي، المنتظم ج٩، ص١٩.

سنةَ ١٨١هـ/ ٧٩٧م[1]، كما وَلِي ابنُه نَصْرُ بن حمزةَ بن مالكٍ دمشقَ زَمَن المأمون بعدَ عَزْل صَدَقةَ بن عثمانَ المُرِّي عنها[2]. أمّا عبد الله بن مالك فكان أحدَ قُوّاد الرَّشيد البارزين، فيَذكُر الطّبريُّ أنّ الخُرَّميّةَ حينما خَرَجت في ناحية أذْرَبِيْجان وَجَّه إليهم الرَّشيدُ عبدَ الله بنَ مالك الخُزاعيَّ في عشَرة آلاف فارس، فأَسَر وسَبَى[3]، وابنُه المُطَّلبُ بن عبد الله بن مالكٍ الخُزاعيُّ وَلّاه المأمونُ مصرَ بعدَ عَزْل عَبّاد عنها سنةَ ١٩٨هـ/ ٨١٤م[4]. أمّا أبوه نَصْرُ بن مالك الخُزاعيُّ فكان أحَد الدُّعاة السبعينَ في الدعوةِ العبّاسيّة[5]، وكان قد وَلِي الشُّرطةَ في خلافة هارونَ الرشيد[6] وإليه تُنسَبُ سُوَيْقةُ نَصْر في الجانب الشَّرقيِّ من مدينة السلام[7]. وَولِي ابنُه ثابتٌ إمارةَ الثُّغور سبعَ عشْرةَ سنة، وحَسُن أثرُه فيها[8]، فقد غَزا وافتَتح مطمورة[9]، وفي سنة ١٩٢هـ/ ٨٠٨م كان الفداءُ بينَ المسلمينَ والرُّوم على يدَيْه[10]، وإليه يُنسَبُ حِصنُ ثابِت بن نَصْر، وهو الحِصنُ الذي كان مشهورًا قبلَ بناءِ بقيّة الثُّغور الشاميّة[11].

---

(١) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، نزهة الألباب في الألقاب، ٢ج، (تحقيق عبد العزيز محمد السديري)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٩م، ج٢، ص٢٥.

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٢٤، ص٢٨ وج٦٢، ص٣٣.

(٣) الطبري، تاريخ ج٨، ص٣٣٩، وابن الجوزي، المنتظم ج٩، ص١٩٧.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ج٢، ص١٥٧.

(٥) مجهول، أخبار الدولة العباسية، ص٢٢١.

(٦) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٦، ص٩٧-٩٨، والمزي، تهذيب الكمال ج٣٠، ص١٣٣.

(٧) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١، ص٤٠٩.

(٨) المصدر نفسه ج٨، ص١٥.

(٩) ابن الجوزي، المنتظم ج٩، ص١٩٧.

(١٠) الطبري، تاريخ ج٨، ص٣٣٨.

(١١) ابن العديم، بغية الطلب ج١، ص٢٠٨.

وابنُه الآخَرَ صالحُ بن نُصْر كان محدِّثًا، سَمعَ ابنَ أبي ذئب، وشُعبةَ بن الحَجّاج، وشَرِيكَ بنَ عبد الله النَّخَعيَّ وغيرَهم، وذَكَر الخطيبُ أنه كان ثقةً، وأنه توفِّي في بغدادَ سنةَ ٢١٩هـ/ ٨٣٤م(١).

أمّا أحمدُ بن نَصْر الابنُ الآخرُ فكان «من أهل الفَضْل والعلم، مشهورًا بالخير، أمّارًا بالمعروف، قَوّالًا بالحق» على حدِّ تعبير الخَطيب البغدادي(٢). وقد سمَع الحديثَ من مالكِ بن أنس، وحَمّاد بن زَيْد، ورَبَاح بن زَيْد، وعبد الصَّمد بن مَعقِل، وعبدِ العزيز بن أبي رِزْمةَ، ومحمد بن ثَوْر، وعليِّ بن الحُسين بن واقد، وهُشَيْم بن بَشِير الواسطي(٣).

والظاهرُ أنّ صلتَه بـهُشَيم بن بَشِير (ت ١٨٣هـ/ ٧٩٩م) كانت قويّةً، فقد ذَكَر يحيى بنُ مَعِين أنه كانت عندَه مصنَّفاتُ هُشَيم كلُّها(٤)، ولعلّه تأثَّر بفكرِ هُشَيم الذي كان يَرى الخروجَ على الظَّلَمة، فخَرج معَ إبراهيمَ بن عبد الله بن الحَسَن، «وكان موقفُ هُشَيم في حروبِه مُشتهِرًا، وقُتل ابنُه مُعاويةُ وأخوهُ الحَجّاجُ بن بَشِير في بعض الوقائع»(٥). ومن ثَمّ صار أحمدُ بن نَصْر من زُعماءِ الآمرِينَ بالمعروف الناهينَ عن المنكَر في الحركة التي قادَ فيها المُطَّوِّعةُ سنةَ ٢٠١هـ/ ٨١٧م معَ رفيقِه سَهْل بن سَلامةَ حينما كان المأمونُ بخُراسان، قال الطّبري: «كان أحدَ مَن بايَعَ له أهلُ الجانب الشَّرقيِّ

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٠، ص٤٢٥-٤٢٦، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٣٣٢.
(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٣٩٨.
(٣) المزي، تهذيب الكمال ج١، ص٥٠٦.
(٤) ابن الجنيد، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، رقم (٣٠٤).
(٥) الأصفهاني، مقاتل، ص٣٥٩.

على الأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المنكَر والسَّمع له في سنة إحدى ومئتَيْن، لمّا كثُر الدُّعّارُ بمدينة السلام، وظَهر بها الفسادُ والمأمونُ بخُراسان»[1].

على أنَّ إبراهيمَ بنَ المَهْدي استطاع القضاءَ على هذه الحركة وقَبَض على سَهْل بن سَلامة سنةَ ٢٠٢هـ/ ٨١٨م[2]، ثم أُطْلِقَ سنةَ ٢٠٣هـ/ ٨١٩م، فلمّا قَدِم المأمونُ إلى بغدادَ في صَفَرٍ سنةَ ٢٠٤هـ/ ٨١٩م رفَقَ بسَهْل بن سَلامةَ حتى لَبِس السَّوادَ وأخَذ الأرزاق، ولَزِم أحمدُ بنُ نَصْر بيتَه[3].

وحينَما وَلِي الواثقُ الخلافةَ سنةَ ٢٢٧هـ/ ٨٤١م واشتَدَّ في تتبُّع المخالفين، يظهرُ أنّ حركةً بَدأَتْ في محاولةٍ للانتقاض على الواثق، واتَّصل جماعةٌ منهم بأحمدَ بن حَنْبل، لكنه رَفَض التعاونَ معَهم وطالَبَهم بالنُّكرة في قلوبِهم وأن لا يَخلَعوا يدًا من طاعة وأن لا يَشُقُّوا عصا المسلمين، وطَلَبوا منَ ابن عمِّه حَنْبل بن إسحاقَ أن يذهبَ معَهم إلى أحدِ اجتماعاتِهم، فمَنَعه أبوه من ذلك، فخَرج الجماعةُ غيرَ راضِينَ عن هذا الموقف[4]، مما يَدُلُّ على أنّ الإمامَ أحمدَ لم يكن مُحبِّذًا لمثل هذه التحرُّكات، وأنّ ما ذهبَ إليه الأستاذُ فهمي جَدْعان من «أنَّ الرِّباطَ الذي كان يصلُ أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيَّ بأحمدَ بن حَنْبل كان وشيجًا للغاية»[5]، فيه نظر.

والظاهرُ أنّ أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيَّ كان يعملُ جاهدًا على تنظيم في داخل بغدادَ يسعى إلى الانقضاض على الخليفة الواثق، لكنّ التنظيمَ اكتُشِف

---

(١) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٦.

(٢) المصدر نفسه ج٨، ص٥٦٢-٥٦٤.

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٠-٤٠١.

(٤) ابن حنبل، ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل، ص٧٩-٨٤.

(٥) جدعان، المحنة، ص١٩٦.

في لحَظاتِه الأخيرة قبلَ إعلان الثورة المسَلَّحة، وقُبِض على رموزِه، ممّا أدَّى إلى قَتْل أحمدَ بن نَصْر وتتبُّع المشترِكينَ معه والقبضِ عليهم ووَضْعِهم في الحَبْس المشدَّد، وذلك في أواخر سنة ٢٣١هـ/ ٨٤٥م.

إنَّ أفضلَ مصدرَيْنِ تناوَلا هذا الحدثَ الخطيرَ هما: الطَّبريُّ (٢٢٥-٣١٠هـ/ ٨٤٠-٩٢٢م) في تاريخِه، ولكنه لم يَذكُرْ مصدرَ معلوماتِه، والثاني: هو الخطيبُ البغداديُّ الذي نَقَل التفاصيلَ بسَندِه إلى محمدِ بن يحيى الصُّولي (ت ٣٣٥هـ/ ٩٤٦م)، ولا يُدْرَى أيضًا من أين استقَى الصُّوليُّ معلوماتِه. على أنّ روايةَ الطبريِّ أكثرُ تفصيلًا، ولكنها تتفقُ من حيثُ الخطوطُ العامةُ معَ رواية الصُّولي.

يَذكُرُ الطّبريُّ والخطيبُ منزلةَ أُسرة أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ في الدَّولة العبّاسيّة، وأنّ أحمدَ كان يغشاهُ أصحابُ الحديثِ أمثالَ: يحيى بن مَعِين، وأحمدَ بن إبراهيمَ الدَّوْرَقي، وأبي خَيْثمةَ زُهير بن حرب، وكان يُظهِرُ المخالفةَ لمَن يقول: القرآنُ مخلوق، ويَبسُطُ لسانَه فيمَن يقولُ ذلك، على الرُّغم من شدّةِ الواثق في هذا الأمر وسيطرةِ أحمدَ بن أبي دُؤادٍ عليه(١)، وذَكَر الطبريُّ عن بعض أشياخِه عن بعض مَن كان يَحضُرُ مجلسَ أحمدَ بن نَصْر فيصفُ الواثقَ بالخِنزيرِ والكافر! وأنّ ذلك فَشَا في أمرِه(٢).

وذَكَر الطبريُّ أنَّ سببَ اتّخاذ الساخِطينَ على سياسة الواثق لأحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ زعيمًا يعودُ إلى سببَيْن رئيسَيْن:

أولُهما: منزلةُ أُسرتِه في الدَّولة العبّاسيّة وما كان لأبيه وجَدِّه في دولة بني العبّاس منَ الأثر.

---

(١) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٥، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٠.
(٢) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٥.

وثانيهما: ما كان له منَ الأثر شخصيًا في العامّةِ وإمكانيّةِ الاستجابة لدعوتِهم باعتبارِ أنه كان أحدَ مَن بايَعَ له أهلُ الجانب الشّرقيِّ على الأمرِ بالمعروف والنّهي عن المنكَر والسَّمع له في سنة ٢٠١هـ/ ٨١٧م لمّا كثُر الدُّعّارُ بمدينة السلام وظَهرَ بها الفسادُ حينما كان المأمونُ بخُراسان[١].

وكانتِ الحركةُ يقودُها تاجرانِ موسِران يقالُ لأحدِهما: طالبٌ في الجانب الغربي، ويقالُ للآخَر أبو هارونَ السرَّاجُ في الجانبِ الشرقي، فبَذَلا من مالِهما الكثيرَ لأجْل هذا الغَرَض، فاجتَمعَ إليهم خَلْقٌ كبيرٌ منَ الناس، وعَزَموا على إعلان الثّورة في شعبانَ من سنة ٢٣١هـ/ ٨٤٥م لكنّ التنظيمَ اكتُشِف قبلَ إعلان الثورةِ بقليل، وألقي القبضُ على قادتِه بما فيهم طالبٌ وأبو هارونَ وأحمدُ بن نَصْر الخُزَاعيّ[٢].

ويَذكُر الطبريُّ تفاصيلَ اكتشافِ التنظيم والقبض على رؤسائه[٣]، بينَما يكتفي الصُّوليُّ بذكْر أنّ وشايةً وصَلتْ إلى قائدِ الشُّرطة إسحاقَ بن إبراهيمَ فقُبِض عليهم، وأنّه ضَرَب خادمًا لأحمدَ بن نَصْر، فأقرَّ أنَّ هؤلاءِ كانوا يَصِيرونَ إليه ليلًا فيُعرِّفونَه ما عَمِلوا[٤]، ويتّفقُ الطبريُّ والصُّوليُّ على أنّ السُّلطةَ وَجَدت أعلامًا كانت ستستخدمُ أثناء إعلانِ الثورة[٥].

كما يَذكُر الطبريُّ أنّ الشُّرطةَ فتَّشت منزلَ أحمدَ بن نَصْر فلم تجدْ فيه شيئًا، ثم قُيّد أحمدُ بن نَصْر وأُرسِل إلى الواثق بسامَرّاءَ صُحبةَ اثنينِ من أبنائه

(١) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٦.
(٢) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٦، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠١.
(٣) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٦-١٣٧.
(٤) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠١.
(٥) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٧، والخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠١.

وخَصِيَّيْنِ له، ورجلٍ كان يغشاهُ اسمُه إسماعيلُ بن محمد بن معاويةَ بن بَكْر الباهِليُّ من أهل الجانبِ الشرقي، وذلك يومَ الخميس لليلة بَقِيت من شعبانَ سنةَ ٢٣١هـ/ ٨٤٥م «وكان الواثقُ قد أُعلم بمكانِهم وأُحضِر ابنُ أبي دُؤادٍ وأصحابُه، وجَلَس لهم مجلسًا عامًا ليُمتَحنوا امتحانًا مكشوفًا، فحَضَر القومُ واجتَمعوا عندَه»[١].

وبدلًا من أن يحاكمَه الواثقُ على قيادتِه تمرُّدًا ضدَّ سُلطته في بغداد، وهو ما تمَّ إلقاءُ القبض عليه بناءً عليه، فإنه اتَّجه في أولِ مواجَهةٍ بينَهما إلى استخدام مسألة خَلْق القرآن، يقولُ الطَّبري: «فلمّا أُتي بأحمدَ بن نَصْر لم يُناظِرْه الواثقُ في الشَّغَب ولا فيما رُفع عليه من إرادتِه الخروجَ عليه، ولكنه قال له: يا أحمد، ما تقولُ في القرآن... إلخ»[٢]، وفي رواية الصُّوليِّ أنَّ الواثقَ قال لأحمدَ بن نَصْر: «دَعْ ما أُخِذْتَ له، ما تقولُ في القرآن؟»[٣].

ويَذكُر الطَّبريُّ تفاصيلَ محاكمة أحمدَ بن نَصْر في خَلْق القرآنِ التي صارت فيما بعدُ ملحمةً تَذكُرُها كتُبُ أهل السُّنة في التواريخ والتراجم التي كُتِبت لأحمدَ بن نَصْر والتي وَصَفَتْه جميعًا بالشهيد، وكيف أنَّ أحمدَ بن نَصْر قد استَعدَّ للقَتْل الذي كان يعلمُ مصيرَه إليه مستقبَلًا فقال له الواثق: ما تقولُ في القرآن؟ قال: كلامُ الله. قال الواثق: أفمخلوقٌ هو؟ قال: هو كلامُ الله، قال: فما تقولُ في ربّك، أتَراه يومَ القيامة؟ قال: يا أميرَ المؤمنين، جاءتِ الآثارُ عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «ترَوْنَ ربَّكم يومَ القيامة كما ترَوْنَ

(١) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٧.
(٢) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٧.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠١.

القمرَ لا تُضامُّونَ في رؤيتِه»[1]، فنحن على الخبر. قال: وحدَّثني سُفيانُ بن عُيَيْنةَ بحديثٍ يرفَعُه: «إنّ قلبَ ابن آدمَ بَين إصبَعيْنِ من أصابع الله يُقلِّبُه»، وكان النبيُّ ﷺ يدعو: «يا مُقلِّبَ القلوب، ثبّتْ قلبي على دينِك»[2]، فقال له إسحاقُ بنُ إبراهيم: ويْلَك! انظُرْ ماذا تقول! قال: أنت أمرتَني بذلك؛ فأشفَقَ إسحاقُ من كلامِه، وقال: أنا أمرتُك بذلك! قال: نعم، أمرتَني أن أنصحَ له إذْ كان أميرَ المؤمنين، ومن نصيحتي له ألّا يخالفَ حديثَ رسول الله ﷺ. فقال الواثقُ لمن حوله: ما تقولونَ فيه؟ فأكثَروا، فقال عبدُ الرحمن بنُ إسحاق ـ وكان قاضيًا على الجانب الغَرْبيِّ فعُزِل، وكان حاضرًا وكان أحمدُ بن نَصْر وُدًّا له ـ: يا أميرَ المؤمنين، هو حَلالُ الدّم، وقال أبو عبد الله الأرمَنيُّ صاحبُ ابن أبي دؤاد: اسقِني دمَهُ يا أميرَ المؤمنين، فقال الواثق: القتلُ يأتي على ما تريد، وقال ابنُ أبي دُؤاد: يا أميرَ المؤمنين، كافرٌ يُستتاب، لعلّ به عاهةً أو تغيُّرَ عقل ـ كأنه كَرِه أن يُقتلَ بسببِه ـ فقال الواثق: إذا رأيتموني قد قُمتُ إليه، فلا يقومَنّ أحدٌ معي، فإنّي أحتسبُ خُطاي إليه. ودَعا بالصَّمصامة ـ سيفِ عَمْرو بن مَعْد يكَرْب الزُّبيديّ وكان في الخزانة، كان أُهدِيَ إلى موسى الهادي، فأمَرَ سَلْمًا الخاسرَ الشاعرَ أن يصفَه له، فوَصَفَه فأجازه ـ فأخَذ الواثقُ الصّمصامةَ ـ وهي صفيحةٌ موصولةٌ من أسفلِها مسمورةٌ بثلاثة مساميرَ تجمَعُ بينَ الصَّفيحة والصِّلة ـ فمشَى إليه وهو في وَسَط الدار، ودَعا بِنطْع

---

(١) حديث الرؤية أخرجه البخاري في صحيحه (٥٥٤) و(٥٧٣) و(٤٨٥١) و(٧٤٣٤) و(٧٤٣٥) و(٧٤٣٦)، ومسلم في صحيحه (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي ﷺ.

(٢) هذا النص والذي قبله هو حديث واحد، يروى بألفاظ مقاربة، أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٥٤)، وأحمد، المسند ج٢، ص١٦٨ حديث رقم (٦٥٦٩) وج٢، ص١٧٣ حديث رقم (٦٦١٠)، والنسائي، السنن الكبرى، حديث رقم (٧٦٩٢) و(٧٨١٢).

فصُيِّر في وَسَطِه، وحَبْلٍ فشُدَّ رأسُه، ومُدَّ الحبلُ، فضَرَبه الواثقُ ضربةً، فوقَعتْ على حَبْل العاتق، ثم ضَرَبه أخرى على رأسِه، ثم انتضَى سِيما الدمشقيُّ سيفَه، فضَربَ عنُقَه وحزَّ رأسه»(١).

ثم حُمِل جسَدُ أحمدَ بن نَصْر وصُلِب في سامَرَّاءَ وعليه سَراويلُ وقميصٌ وفي رجله زَوْجُ قيود. أمّا رأسُه فحُمل إلى بغداد، فنُصِب في الجانبِ الشَّرقيِّ أيامًا وفي الجانب الغربيِّ أيامًا، ثم نُصِب الرأسُ في الجانبِ الشرقيِّ وجُعلت عليه سَرِيَّة حراسة حتى عُرِف ذلك الموضعُ برأس أحمدَ بن نَصْر، وكُتب في أُذنِه رقعةٌ كُتِب فيها: «هذا رأسُ الكافر المشرِك الضالّ، وهو أحمدُ بن نَصْر بن مالك، ممّن قتَلَه اللهُ على يدَيْ عبد الله هارونَ الإمام الواثق بالله أمير المؤمنين، بعدَ أن أقام عليه الحُجّةَ في خَلْق القرآن ونَفْي التشبيه، وعَرَض عليه التَّوبةَ، ومكّنه من الرُّجوع إلى الحق، فأبىَ إلّا المُعاندةَ والتصريح، والحمدُ لله الذي عَجّل به إلى نارِه وأليم عقابِه، وإنّ أميرَ المؤمنين سألهُ عن ذلك، فأقرَّ بالتشبيه وتكلّم بالكُفر، فاستَحلَّ بذلك أميرُ المؤمنينَ دمَه، ولَعْنَه»(٢).

وقد بقِيتْ جُثّتُه مصلوبةً في سامَرّاء ورأسُه في بغدادَ أكثرَ من ستِّ سنوات، فقد قال محمدُ بن إسحاقَ السرَّاج: «قُتل أحمدُ بن نَصْر بن مالك يومَ السبت غُرّةَ رمضانَ سنةَ إحدى وثلاثين، وأُنزلَ برأسِه وأنا حاضرٌ ببغدَاد يومَ الثلاثاء لثلاثٍ خَلَتْ من شوّال سنةَ سبع وثلاثينَ ومئتين»(٣).

---

(١) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٨.

(٢) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٣٩ وهذه روايته وأما الصولي فيذكر نص الرقعة كما يأتي: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا رأس أحمد بن نصر بن مالك دعاه عبد الله الإمام هارون وهو الواثق بالله أمير المؤمنين إلى القول بخلق القرآن ونفي التشبيه، فأبى إلا المعاندة، فعجله الله إلى ناره. وكتب محمد بن عبد الملك» (الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٢).

(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٥.

وحين قُتل أحمدُ بن نَصْر صَدَرتِ الأوامرُ بتتبُّع جميع مؤيِّديه، فوُضعوا في السُّجون، ثم اختير من بينِهم نَيِّفٌ وعشرون رجلًا يَظهَرُ أنهم كانوا من قادة التمرُّد في حُبوس الظُّلمة[1]، ومُنِعوا من أخذ الصَّدَقة التي يُعطاها أهلُ السجون، ومُنعوا من الزُّوَّار، وثُقِّلوا بالحديد[2]، مما يدُلُّ على خطورة الحركة التي قاموا بها.

وهكذا استَعملت السُّلطةُ السِّياسيّةُ مسألةً عقائديّةً دينيّةً كغطاءٍ لقَمْع حركةٍ سياسيّةٍ صَريحة كانت تهدِفُ إلى تغيير نظام الحُكم.

وحين قُتل أحمدُ بن نَصْر بن مالك الخُزاعيُّ على مسألة «خَلْق القرآن» صار عَلَمًا من أعلام أهل السُّنة، وأجمَعَ المؤلِّفونَ السُّنةُ من أهل الحديث والأشاعرةِ وغيرِهم بإطلاق لفظ «الشهيد» عليه[3]، وصارت مَلحَمةُ استشهادِه وثباتِه على المبدأ رمزًا من رموز أهل السُّنة ونُسِجت حولَها الرّواياتُ المُعجِزة، فكان جعفرُ بن محمد الصائغُ (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٣م)[4] يقول: «بَصَرَ عينَيَّ،

---

(١) لعلها كانت في غرف مظلمة، زيادة في عذاب المحبوسين، وقد قرأها بعضهم: حبوس الظَّلَمة، جمع: ظالم، وما أظنه يصح.

(٢) الطبري، تاريخ، ج٩، ص١٣٩.

(٣) ينظر مثلًا: ابن حبان، الثقات ج٨، ص١٤، الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٧، ص٥٨٩ وج٨، ص١٥ وج١٠، ص٤٢٥ وج١٥، ص٣٨٨، وابن ماكولا، الإكمال ج١، ص٣٦٢، وابن العديم، بغية الطلب ج١، ص٢٠٨، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٥٠٥، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٠، ص٣١٢ وج١١، ص١٦٦، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى ج٢، ص٥١.

(٤) هو جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ البغدادي الزاهد، أبو محمد، كان عابدًا زاهدًا ثقة صادقًا متقنًا ضابطًا. ترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٨، ص٧٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٥٣١.

وإلا فعَمِيتا، وسَمْعَ أُذُنيَّ وإلّا فصُمّتا: أحمدُ بن نَصْر الخُزاعيُّ حيث ضُرِبت عنُقُه يقولُ رأسُه: لا إلهَ إلّا الله»[1].

ورَوى أحمدُ بن كامل بن خَلَف بن شَجَرةَ أبو بكرٍ البغداديُّ (ت ٣٥٠هـ/ ٩٦١م)[2]، عن أبيه، «أنّه رأى رأسَ أحمدَ بن نَصْر منصوبًا وقد وُكِّل برأسِه مَن يحفَظُه بعدَ أن نُصِبَ برأس الجَسْر، وأن المُوَكّلَ به ذَكَر أنه يَراه بالليل يستديرُ إلى القبلة بوَجْهِه، فيقرأُ سورةَ ﴿يسٓ﴾ بلسانٍ طَلْق، وأنه لمّا أخبَرَ بذلك طُلِبَ فخافَ على نفسِه فهَرب»[3].

وقال إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بن خَلَف: «كان أحمدُ بن نَصْر خِلّي، فلمّا قُتل في المِحنة، وصُلب رأسُه، أُخبِرتُ أنَّ الرأسَ يقرأُ القرآنَ، فمضيتُ، فبِتُّ بقُربٍ من الرأس مشرِفًا عليه، وكان عندَه رجّالةٌ وفرسانٌ يحفظونَه، فلمّا هَدَأت العيونُ، سمِعتُ الرأسَ يقرأ: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾[4]، فاقشعرَّ جلدي، ثم رأيتُه بعدَ ذلك في المنام وعليه السُّندُس والإستبرق، وعلى رأسِه تاجٌ، فقلت: ما فَعَل اللهُ عزّ وجَلّ بك يا أخي؟ قال: غَفَر لي، وأدخَلَني الجنة. إلّا أنّي كنت مغمومًا ثلاثةَ أيام. قلت: ولِـمَ؟ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ مَرَّ بي، فلمّا بَلَغ خشَبتي، حوَّلَ وجهَه عنّي، فقلتُ له بعدَ ذلك: يا رسولَ الله، قُتلتُ على الحقِّ أو على

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٢، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٥٠٩.
(٢) ترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٥٨٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٧، ص٨٨٦.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٥١١-٥١٢.
(٤) العنكبوت: ١-٢.

الباطل؟ فقال: أنت على الحق، ولكن قَتلكَ رجلٌ من أهل بيتي، فإذا بَلَغتُ إليك، أستحي منك»[1].

وذُكر أنَّ عبدَ العزيز بنَ يحيى بن عبد العزيز بن مُسلم بن مَيْمون المكيَّ صاحبَ كتاب «الحِيدة» (ت بعد ٢٤٠هـ/ ٨٥٤م)[2] قال للخليفة المتوكِّل: «يا أميرَ المؤمنين، ما رُؤيَ أعجبُ من أمرِ الواثق، قَتلَ أحمدَ بن نَصْر، وكان لسانُه يقرأُ القرآن إلى أن دُفن. قال: فوَجِدَ المتوكِّلُ من ذلك وساءَه ما سَمِعه في أخيه، إذ دَخَل عليه محمدُ بن عبدِ الملك الزَّيّاتُ، فقال له: يا ابنَ عبد الملك، في قلبي من قَتْل أحمدَ بن نَصْر، فقال: يا أميرَ المؤمنين، أحرَقَني اللهُ بالنار، إنْ قَتلَه أميرُ المؤمنينَ الواثقُ إلّا كافرًا. قال: ودَخَل عليه هَرْثَمة، فقال: يا هَرْثَمة، في قلبي من قَتْل أحمدَ بن نَصْر، فقال: يا أميرَ المؤمنين، قَطَعني اللهُ إرْبًا إرْبًا، إنْ قتَلَه أميرُ المؤمنين الواثق إلّا كافرًا، قال: ودَخَل عليه أحمدُ بن أبي دُؤادٍ فقال: يا أحمد، في قلبي من قَتْل أحمدَ بن نَصْر، فقال: يا أميرَ المؤمنين، ضَرَبني اللهُ بالفالج، إنْ قَتلَه أميرُ المؤمنين الواثق إلّا كافرًا. قال المتوكِّل: فأمّا ابنُ الزَّيّات، فأنا أحرقتُه بالنار، وأمّا هَرْثَمة، فإنه هَرب وتبدّى، واجتاز بقبيلةِ خُزاعة، فعَرَفه رجلٌ في الحَيّ، فقال: يا معشَرَ خُزاعة، هذا الذي قَتلَ ابنَ عمّكم أحمدَ بن نَصْر.

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٤، وابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة ج١، ص٨١، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٥١٢، وابن مفلح، إبراهيم بن محمد (ت ٨٨٤هـ/ ١٤٧٩م)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ٣ج، (تحقيق عبد الرحمن العثيمين)، مكتبة الرشد، الرياض ١٩٩٠م، ج١، ص٢٠٠.

(٢) ترجمته في: الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج١٢، ص٢١٢، والمزي، تهذيب الكمال ج١٨، ص٢٢٠، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٨٧٣.

فقَطَّعوه إرْبًا إرْبًا، وأمّا ابنُ أبي دؤاد، فقد سَجنَه اللهُ في جِلدِه»[1]. ورُوي عنه أنه دَخَل على أحمدَ بن أبي دؤاد وهو مفلوج، فقال له: «إنّي لم آتِك عائدًا، ولكنْ جئتُ لأحمَدَ اللهَ على أنه سَجَنك في جلدِك»[2].

ورُئيت له مناماتٌ كثيرة، فقال إبراهيمُ بن الحَسَن: رأى بعضُ أصحابنا أحمدَ بنَ نَصْر بن مالك في النوم بعدَ ما قُتل، فقال: ما فَعلَ بك ربُّك؟ قال: ما كانت إلّا غَفْوةً حتى لقِيتُ اللهَ فضَحِك إليّ»[3]. وقال محمدُ بن عُبيد، وكان من خِيارِ الناس: «رأيتُ أحمدَ بن نَصْر في منامي، فقلت: يا أبا عبدِ الله، ما صَنَع بك ربُّك؟ قال: غَضِبتُ له فأباحَني النظرَ إلى وجهِه تعالى»[4].

ثالثًا: المتوكِّلُ بين الدِّين والسِّياسة:

في أواخرِ سنة ٢٣٢هـ/ ٨٤٧م توفِّي الواثقُ بعدَ أنْ حكَم خمسَ سنينَ وتسعةَ أشهر[5]، قاسَى فيها أهلُ السُّنة الكثيرَ من الشدائد والمِحَن بسببِ تشدُّده في امتحان الناس بخَلْق القرآن، ووَلِي بعدَه أخوه المتوكِّلُ على الله وهو ابنُ ستٍّ وعشرينَ سنة[6].

---

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٢-٤٠٣، والمزي، تهذيب الكمال ج١، ص٥١٠-٥١١، وابن كثير، البداية والنهاية ج١١، ص١٢٢-١٢٣.
(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٥، ص٢٥١، وابن عساكر، تاريخ دمشق ج٧١، ص١٢٤، وابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، رفع الإصر عن قضاة مصر، (تحقيق علي محمد عمر)، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٦.
(٣) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٦، ص٤٠٤.
(٤) المصدر نفسه ج٦، ص٤٠٥.
(٥) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٥٠-١٥١، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٩٥٤.
(٦) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٥٤-١٥٥.

وليس لدينا معلوماتٌ مفصَّلةٌ عن موقفِه تُجاه أهل السُّنة في السنةِ الأُولى من حُكمِه، وإلى سنة ٢٣٤هـ/ ٨٤٨م حينما أمَرَ برَفْع المِحنة، فقد استمَرَّ ابنُ أبي دُؤاد في منصبِه إلى أن فُلِجَ بعدَ خمسة أشهرٍ تقريبًا من تولِّي المتوكِّل الخلافَة في جُمادى الآخرة سنة ٢٣٣هـ/ ٨٤٧م حيث يَذكُر أبو بكر محمدُ بن يحيى الصُّوليُّ أنّ المتوكّلَ كان «يوجبُ لأحمدَ بن أبي دُؤاد ويَستحِي أن يَنكُبَه، وإن كان يكرهُ مذهبَه لِما كان يقومُ به من أمرِه أيامَ الواثق وعَقْد الأمرِ له والقيام به بينَ الناس، فلمّا فُلِجَ أحمدُ بن أبي دُؤادٍ في جُمادى الآخرة سنةَ ثلاث وثلاثينَ ومئتَيْن أولَ ما وَلِي المتوكِّلُ الخلافةَ وَلّى المتوكلُ ابنَه محمدَ بنَ أحمدَ أبا الوليد القضاءَ ومظالمَ العسكر[1] مكانَ أبيه»[2]، فهذا النصُّ يدُلُّ على استمرارِ العلاقةِ الحَسَنة معَه في هذا الوقتِ بحيثُ يُكرِمُه فيُولي ابنَه المناصبَ التي كان يتولاها.

وتربِطُ بعضُ المصادر رَفْعَ المِحنة بولاية المتوكِّل، فيَنقُلُ الذّهبيُّ عن خليفةَ بن خَيّاط قولَه: «استُخلِف المتوكِّل، فأظهَرَ السُّنة، وتكلّم بها في مجلسِه، وكتَبَ إلى الآفاق برَفْع المِحنة، وإظهارِ السُّنة وبَسْطِها ونَصْرِ أهلها»[3]، وقال المسعودي: «ولمّا أفضَتِ الخلافةُ إلى المتوكِّل أمَرَ بتَرْك النظر والمُباحثةِ في الجدال والتَّركِ لِما كان عليه الناسُ في أيام المعتصِم والواثقِ والمأمون، وأمَرَ الناسَ بالتسليم والتقليد، وأمَرَ شيوخَ المحدِّثين بالتحديثِ وإظهار السُّنة والجماعة»[4].

(١) العسكر، يعني: سامراء.
(٢) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٢، ص١٢٩-١٣٠.
(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٩٧، وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٣١، ولم أقف على هذا القول في كتب خليفة بن خياط المطبوعة.
(٤) المسعودي، مروج الذهب ج٤، ص٣.

وهذه الأقوالُ مُجمَلة، فالثابتُ أنَّ قيامَ المتوكِّل برَفْع المِحنة كان في سنة ٢٣٤هـ/ ٧٤٨م، أي: بعدَ سنة أو أكثرَ من تولِّيه الخلافةَ في أواخِر سنة ٢٣٢هـ/ ٨٤٧م، يقولُ محمدُ بن يحيى الصُّولي: «في سنة أربع وثلاثينَ ومئتَيْن نَهى المتوكِّلُ عن الكلام في القرآن، وأشخَصَ الفقهاءَ والمحدِّثين إلى سُرَّ مَن رأى، منهم القاضي التَّيميُّ البَصْري، ومحمدُ بن عبد الملِك بن أبى الشوارب، وابنا أبى شَيْبة، ومُصعَبٌ الزُّبَيري، فأمَرَهم أن يُحدِّثوا بسُرَّ مَن رأى، ووصَلَهم»[1]، وقال الذهبيُّ في حوادثِ سنة ٢٣٤هـ/ ٧٤٨م من «تاريخ الإسلام»: «وفيها أظهَرَ السُّنةَ المتوكلُ في مجلِسه وتحدَّث بها، ورَفَع المِحنةَ، ونَهى عن القول بخَلْق القرآن، وكَتَب بذلك إلى الآفاق، واستَقْدمَ المحدِّثينَ إلى سامَرّاء، وأجْزَل عطاياهم وأكرَمَهم، وأمَرَهم أن يحدِّثوا بأحاديثِ الصِّفاتِ والرؤية، وجلسَ أبو بكرٍ بنُ أبي شَيْبة في جامع الرُّصافة، فاجتَمَع له نحوٌ من ثلاثينَ ألفَ نفس، وجلسَ أخوه عثمانُ بن أبي شَيْبة على مِنبَرٍ في مدينة المنصور فاجتَمع إليه أيضًا نحوٌ من ثلاثينَ ألفًا، وجلسَ مُصعَبٌ الزُّبَيريُّ وحَدّث، وتوفَّر دعاءُ الخَلْق للمتوكل، وبالَغوا في الثناءِ عليه والتعظيم له ونَسُوا ذنوبَه حتى قال قائلُهم: الخلفاءُ ثلاثة: ابو بكرٍ الصدِّيق يومَ الرِّدة، وعُمرُ بنُ عبد العزيز في ردِّ المظالم، والمتوكلُ في إحياءِ السُّنة وإماتةِ التجهُّم»[2].

لا شكَّ أنّ الدوافعَ التي حَدَتْ بالمتوكّل إلى اتخاذِ مثل هذه الخُطوة هي دوافعُ سياسيّةٌ بَحْتة، إذ وَجَد أنّ من مصلحة الدَّولة التصالُحَ معَ تيّار

(١) الخطيب، تاريخ مدينة السلام ج٣، ص٥٩٦-٥٩٧، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٢٣٥، وسير أعلام النبلاء ج١١، ص١٠٤.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص٧٤٦، وأصل الخبر في: الخطيب، تاريخ ج١١، ص٢٦١ نقلًا عن المؤرخ البغدادي محمد بن عرفة المعروف بنفطوية.

أهل السُّنة الدِّيني، وهو تيارٌ قويٌّ له تأثيرُه الكبيرُ في العامة، وكَسْبَه إلى جانبِه، يقولُ الأستاذ فهمي جَدْعان: «وعلينا أن نُقرِّرَ بوضوح تامّ أنه ما كان للمتوكل إلّا أن يكونَ رجُلَ دولة ومُلْكٍ أولًا وآخرًا، مَثَلُه في ذلك مَثَلُ خلفاءِ بني العبّاس السابقين، وبخاصةٍ المأمونَ الذي قَدَّر ـ وكان في تقديره مصيبًا ـ أنَّ السياسيَّ لا يمكنُ أن يَخضعَ إلّا لمنطقٍ واحد هو منطقُ الدَّولة أو منطقُ الـمُلك، وأنّ كلَّ مبدأ آخَرَ أو فعاليةٍ أخرى ينبغي أن تُردَّ إليه. ولم يَجِدْ أحدٌ من خُلفائه الأقربين، المعتصم والواثِق والمتوكل، عن ذلك قِيدَ شَعْرة، وما بَدا غيرَ ذلك لم يكنْ إلّا مجرَّد «ظاهرٍ» يُخفي تحتَه أمرًا لا يَشُذُّ عن القاعدة، وهُو أنَّ منطقَ الدَّولة محكومٌ بماهيّة السياسيِّ في الدَّولة، وأنَّ الجَدَليّةَ التي تَحكُم السياسيَّ والدِّينيَّ هي جَدَليّةٌ لا تقومُ على صراع الغاياتِ فحسبُ، وإنّما على الصِّراع من أجل السيادةِ أيضًا»(١).

ومن أجل توضيح صورة التوجُّه السياسيِّ في تصرُّفاتِ الخليفة المتوكل، أرى منَ المُفيد أن أشيرَ إلى معالجتِه لبعض الأحداثِ والشخصيّاتِ حَسَب ما تقتضيه المصلحةُ السِّياسيّة، وأسوقَ لذلك مَثَلَيْنِ مُهمّيْنِ لهما نظائر، أولُهما: موقفُه من أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ ومحاولةُ إنزال جثّتِه المصلوبة بسامَرّاءَ ورأسِه المعلَّق ببغداد، وثانيهما: موقفُه من أحدِ كبار تيّار أهل الحديثِ هو أحمدُ بن حَنْبل.

أمّا الأولُ فيُلاحِظُ الباحثُ أنّ إنزالَ جثةِ أحمدَ بن نَصْر الخُزَاعيِّ لم يحدُثْ إلّا بعدَ مرور خمس سنواتٍ على خلافتهِ، معَ أنه أعلَن الكفَّ عن المحنة بعدَ سنة أو أكثرَ قليلًا من تولِّيه الخلافة، حيث أَمَرَ المتوكلُ بتسليم

---

(١) جدعان، المحنة، ص٣٢١.

الجُثّة في عيد الفطر من سنة ٢٣٧هـ/ ٨٥٢م، فما الذي جَعلَه يتأخرُ كلَّ هذه المدة؟ يقول الطّبري: «وقد كان المتوكلُ لمّا أفضَتْ إليه الخلافةُ نَهَى عن الجدال في القرآن وغيرِه، ونَفَذت كُتُبه بذلك إلى الآفاق، وهَمَّ بإنزال أحمدَ بن نَصْر عن خَشَبته، فاجتَمع الغَوْغاءُ والرِّعاعُ إلى موضع تلك الخَشَبة وكَثّروا[1] وتكلّموا، فَبلَغ ذلك المتوكلَ، فوَجَّه إليهم نَصْرَ بن اللَّيث، فأخَذ منهم نحوًا من عشرينَ رجلًا فضَرَبهم وحَبَسَهم، وتَرَك إنزال أحمدَ بن نَصْر من على خَشَبته لِما بلَغه من تكثيرِ العامة في أمرِه، وبقي الذين أُخذوا بسببِه في الحبس حينًا، ثم أُطلقوا»[2].

إذنْ أصبحَ واضحًا أنّ أحمدَ بن نَصْر ما زال يتمتعُ بشعبيّة كبيرة حَسَب لها المتوكّلُ حسابَه، ورأى أنَّ من المصلحة إبقاءَ الجسدِ مصلوبًا والرأسِ منصوبًا مدةً أخرى، ليبيِّنَ قوّةَ السُّلطة، وأنّه وإن أوقَف المحنةَ، فإنه ظَلَّ يراقبُ الرأيَ العامَّ بحذر.

وحينَما أمَرَ بإنزالِ الجُثة والرأسِ وتسليمِهما إلى ذَويه، كان يومُ دفنِه يومًا مشهودًا اجتمعَ الخَلْقُ للصّلاة عليه وتشييع جنازتِه، وكان المتوكلُ يتابعُ تفاصيلَ ذلك، وكَتَب إلى نائبِه ببغدادَ محمد بن عبد الله بن طاهر بمَنْع العامّة منَ الاجتماع والحركة في مثل هذا وشِبهِه[3]. وقد شاهَدَ هذه الحادثةَ عالمٌ أندَلُسيٌّ كان يومَئذٍ ببغدادَ هو: أبو زكريا يحيى بنُ عُمر بن يوسُف الكِنانيُّ الأندَلُسيُّ الفقيه المالكيُّ (ت ٢٨٩هـ/ ٩٠٢م)[4]، نَقَله عنه المؤرِّخُ أبو العرب

(١) وفي نسخة: «وكبروا».
(٢) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٩٠.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ترجمته في: ابن الفرضي، تاريخ، ج٢، ص٢٢٩، والحميدي، جذوة المقتبس، الترجمة (٩٠١)، وعياض، ترتيب المدارك ج٤، ص٣٥٧، والضبي، بغية الملتمس (١٤٨٤)، والذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٨٥٠.

القَيْرواني، قال: «ذَكَر يحيى بنُ عُمر أنه قال: دَخَلتُ بغدادَ وأحمدُ بنُ نَصْر مصلوبٌ، وقد جُعل رأسُه على خَشَبة في رَحْبةٍ كبيرة عندَ دارِه، وكان يَخْضِبُ بالحِنّاء، وسمع علمًا كثيرًا وحديثًا، وكانت جثتُه بسُرَّ مَن رأى. فلمّا خَرج جعفرٌ المتوكُل إلى المُصَلّى ليُصلِّي في المُصلّى ومَرّ بجُثتِه على الخَشَبة أمَرَ أن تُبعثَ جثتُه إلى أهلِه، فلمّا جاءوا بجُثّتِه أنزَلوا الرأسَ ثم صَيَّروه معَ الجُثّة ثم غَسَلوه ونَدَفوا القُطنَ وجَعلوه تحتَه وفوقَه وجَعَلوا العظامَ مع الرأس، ثم دَفنوه بالقُطْن، فحَضَر جنازتَه ناسٌ كثيرٌ وخَرجوا به إلى موضع واسع من كثرةِ الخَلْق. قال يحيى بنُ عُمر: قال لي بعضُ أهل بغدادَ لمّا صَلّينا عليه: بعدَ سبع سنين، يريد: مَن قَتْلِه. قال يحيى بنُ عمر: كنتُ ممن صَلّى عليه»[1]. وقد كَتَب صاحبُ البريد ببغدادَ إلى المتوكِّل بخبَر العامّة وما كان مَن اجتماعِها وتمسُّحِها بالجنازة، وبخَشَبة رأسِه[2].

وأمّا الثاني فإنّ المتوكِّلَ، على الرُّغم من رَفْع المحنة، لكنه ظَلّ يتوجَّسُ خِيفةً من أحمدَ بن حَنْبل، وفي عهدِه اتُّهم أحمدُ بأنه يُخفي عَلَويًّا في منزلِه يريدُ أن يُخرجَه ويُبايعَ عليه، ودَهَمت المخابراتُ بيتَه (صاحبَ الخَبَر) وأطلعَتْه أنه وَرَد على المتوكِّل أنّ عندَه عَلَويًّا قد خَبّأه، فأنكَر الإمامُ أحمدُ وبيَّن لهم أنّ هذا غيرُ صحيح وأنه يَرى السمعَ والطاعةَ للمتوكِّل «في عُسري ويُسري، ومنشَطي ومكرَهي»، وأنه ليدعو اللهَ له بالتَّسديد والتَّوفيق في اللّيل والنهار، ثم حُلِّف بالطَّلاق ثلاثًا بناءً على أوامرِ المتوكل، فحَلَف، ثم فَتَّشوا منزلَه تفتيشًا دقيقًا، ولم يعثُروا على شيء[3]. مما يدُلُّ على علاقةٍ متوتِّرة بينَ أحمدَ وبينَ السُّلطة السِّياسيّة.

---

(١) التميمي، المحن، ص٢٦٩-٢٧٠.

(٢) الطبري، تاريخ ج٩، ص١٩٠.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٦٦-٢٦٧، وصاحب هذه الرواية هو ابن أخيه حنبل.

وبعدَ أيام بَعَث إليه المتوكّلُ مالًا، فأبَى أن يقبلَه، ثم نُصح بقَبولِه لئلّا يُفسَّرَ رفضُه بأنه خروجٌ على السُّلطة، فحينَئذٍ قَبِلَها، لكنه فَرَّقها في فَجْر اليوم التالي ولم يُبقِ منها درهمًا واحدًا. ومعَ ذلك، وَجَّه إسحاقُ بنُ إبراهيمَ إلى أحمدَ الأوامرَ بأنِ «الزَمْ بيتَك ولا تخرُجْ إلى جماعةٍ ولا جُمُعة، وإلّا نَزَل بك ما نَزَل بك أيامَ أبي إسحاق»[1]، وهذا يعني: إقامةً جَبْريّةً.

ولم يكتفِ المتوكِّلُ بذلك، بل أمَرَ بجلبِه إلى سامَرّاءَ سنةَ ٢٣٧هـ/ ٨٥٢م ولم ينفَعْ تعلُّلُ الإمام أحمدَ بالضَّعف والمَرَض، فقد كان أمرُ المتوكِّل حاسمًا في ذلك، بحيث اضْطُرَّ نائبُ بغدادَ عبدُ الله بن إسحاقَ بن إبراهيمَ أن يُوجِّه مجموعةً من الجنود تُرابطُ على بابِ بيتِ الإمام أحمدَ عدّةَ أيام إلى أنْ تَهيّأَ للخروج، فخَرج يَصحَبُه ابناه: صالحٌ وعبدُ الله وعمُّه إسحاقُ بن حَنْبل، فأُنزِلوا بدار إيتاخ، فلمّا عَرَف أحمدُ، رَفَض المبيتَ فيها وطَلَب أن تُكرَى له دار، وأصَرَّ على ذلك، فتحوّلَ منها إلى دار اكتُرِيَتْ له، قال عمُّه: «وكانت تأتينا في كلِّ يوم مائدةٌ فيها ألوانٌ يأمُر بها المتوكِّلُ والثلجُ والفاكهة وغيرُ ذلك، فما ذاق منها أبو عبد الله شيئًا، ولا نَظَر إليها»[2].

وأدرك الإمامُ أحمدُ أنه حُوّل إلى سامَرّاءَ لأمرٍ ليس في مصلحتِه، لذلك كان موقفُه سلبيًا، فمَرِض وضَعُف ضعفًا شديدًا، وكان يُواصلُ الصَّوم، ومَكَث ثمانيةَ أيام لا يأكُلُ ولا يشرب. ثم وَجَّه إليه المتوكلُ بمالٍ عظيم فرَدّه، فقال له عُبيدُ الله بن يحيى بن خاقان[3]: فإنّ أميرَ المؤمنين يأمُرك أن تدفعَها إلى وَلَدِك

(١) المصدر نفسه ج١١، ص٢٦٨-٢٦٩، والرواية عن ابنه صالح بن أحمد.

(٢) المصدر نفسه ج١١، ص٢٧٠.

(٣) هو عبيد الله بن يحيى بن خاقان التركي أبو الحسن وزير المتوكل، توفي سنة ٢٦٣هـ، وترجمته في: الذهبي، تاريخ الإسلام ج٦، ص٣٦٧-٣٦٨.

وأهلِك، فقال: هم مُستَغْنون، فرَدّها عليه، فأخَذها عُبيدُ الله فقَسَمها على وَلَدِه، ثم أجرى المتوكُل على أهلِه ووَلَدِه في كلِّ شهر أربعةَ آلاف، فبَعَث إليه الإمامُ أحمد: إنّهم في كفاية، وليس بهم حاجة[1].

وقد انزَعَج الإمامُ أحمدُ من أولادِه لأنهم قَبِلوا أخْذَ مالِ الدَّولة، وكان يقولُ لعمِّه: «إنّ أولادَنا إنّما يريدونَ أن يأكُلوا بنا»[2]، وذَكَر ابنُه صالحٌ أنّ المتوكلَ أمَرَ أن تُشترى لهم دارٌ بسامَرّاء، فانزَعَج أحمدُ انزعاجًا شديدًا؛ لأنّ هذا معناه البقاءُ بسامَرّاء، وهو لا يريدُ ذلك، قال صالح: قال لي أبي: «لئن أقررْتُم لهم بشراءِ دارٍ لتَكونَنَّ القطيعةُ بيني وبينَكم، إنّما يريدونَ أن يُصيّروا هذا البلدَ لي مأوًى ومسكنًا. فلم يزَلْ يَدفَعُ بشراءِ الدار حتى اندفع»[3].

ويُلاحَظُ أن المتوكَّل لم يُقابِل أحمدَ طَوالَ مُكْثِه في سامَرّاء، إنّما طُلب منه أن يَرى ابنَه المعتزَّ بالله، ويقال: إنّ المتوكِّلَ وأُمَّه كانا وراءَ سَتْر، وهنا ذَكَرت أُمُّ المتوكِّل جُملةً في غاية الأهميّة عندمَا شاهَدَت الإمامَ أحمدَ حيث قالت لابنِها المتوكِّل: «يا بُنيّ، اللهَ الله في هذا الرجل، فليس هذا ممَّن يريدُ ما عندَكم، ولا المصلحةُ أن تَحبِسَه عن منزلِه، فائْذَنْ له فلْيذهبْ»[4]، وهي عبارةٌ تُنبئُ عن الغَرَض منَ استقدام الإمام أحمدَ إلى سامَرّاء.

وما كان من المتوكِّل إلّا أن أذِنَ له بالانصراف، فانحَدر في زَوْرق إلى بغداد[5]، وبقي أحمدُ بعدَها مُنقطعًا في بيتِه مُمتنعًا منَ التحديثِ إلى حين وفاتِه في ربيع الأول سنة ٢٤١هـ.

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٥٢.
(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٧١.
(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ج٥، ص١٠٥٥.
(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٧١.
(٥) المصدر نفسه ج١١، ص٢٧٢.

وهكذا يظهرُ بجَلاءٍ أنَّ علاقةَ الإمام أحمدَ بالمتوكِّل لم تكنْ جيّدة، وكان كلُّ واحدٍ منهما حَذِرًا من الآخر، الشكوكُ تعملُ في نفسَيْهما في مدى جِدِّية أو إخلاص الواحدِ تُجاهَ الآخر، ومن ثَمّ فإنّ بقاءَ جثةِ أحمدَ بن نَصْر الخُزاعيِّ مصلوبةً في سامَرّاء، ورأسِه منصوبًا ببغدادَ خمسَ سنوات من عهدِ المتوكِّل، وتوجُّسَ الخلافة من أحمدَ بن حَنْبل ومُراقبتَها الشديدةَ له ومَنْعَه منَ التحديثِ ببغداد والاختلاطِ الواسع بالناس، كلُّها أمورٌ تشيرُ إلى أنَّ الصورةَ التي تُقدِّمُها الكتُب التاريخيةُ وكتُب التراجم للمتوكِّل كمُنقذٍ لأهل السُّنة فيها الكثيرُ من المبالغة، إنّما هي مصالحُ اقتضَتْها ظروفُ السِّياسة في مرحلةٍ منَ المراحل، وكان أحمدُ يعلمُ جيدًا الغايةَ من كلِّ هذا، فكان يقولُ وهُو بسامَرّاءَ والسُّلطةُ تحاولُ جاهدةً أن تُبقيَه فيها: «إنّما يريدونَ ألا أحدِّثَ، ويكونَ هذا البلدُ حَبْسي، وإنّما كان سببَ الذين أقاموا بهذا البلد لمّا أُعطوا فقَبِلوا، وأُمِروا فحَدَّثوا، واللهِ لقد تمنَّيتُ الموتَ في الأمر الذي كان، وإنّي لأتمنّى الموتَ في هذا وذاك»[1].

لقد ظلت السُّلطة السِّياسيّة تحسُبُ كلَّ حساب لكلِّ تلك الآلافِ التي تلتفُّ حولَ الزُّعماء الدِّينيِّين، وكيف كانوا يُسيِّرونَهم ويؤثِّرون في عقولِهم ويُسيطرونَ على عواطفهم، فتجتمعُ الآلافُ المؤلَّفةُ حولَ جُثّة أحمدَ بن نَصْر الخُزَاعيِّ التي لم يبقَ منها إلّا بعضُ عظام، هنا أدركَتِ الدَّولةُ أنّ أمثالَ هذه التجمُّعاتِ الملتفّة حولَ هذه القيادات كانت تمثِّلُ خطرًا مُحدِقًا متناميًا على سُلطة الدَّولة، ومن ثَم جَرّبت، لفترةٍ من الزمن، أن تستغلَّ مسألةً دينيّةً معيَّنة لمكافحةِ هذا السلطان، ثم وَجَدت نفسَها مضْطَرةً أن تتَّخذَ موقفًا معاكسًا لِما اتَّخذتْه سابقًا لتحقيق الغَرَض نفسِه، إنّها لعبةُ السِّياسة ومنطقِ القوّة.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١١، ص٢٧٧.

الخاتمة

لقد كان من أبرزِ نتائج هذا البحث: تحديدُ هويّة «أهل السُّنة» في هذه الفترة المبكِّرة من التاريخ العربيّ الإسلامي، حيث الأُسسُ التي بموجبِها تميَّزتْ هذه الفئةُ عن غيرِها من معتزلةٍ ومُرْجئة وخوارجَ وشِيَعة، وتحديدُ فئاتها ومدارسِها المتنوِّعة ضمنَ وحدةِ هذا المصطلح.

وتمكّن الباحثُ من إيضاح السِّياسة الدِّينيّة للدولة العبّاسيّة وعنايتِها بمظاهر التديُّن، وموقفِ أهل السُّنة منها، وهي العلاقةُ الجَدَلية الأَزليّةُ بين الدِّين والسِّياسة، وقيام السُّلطة الحاكمة بالسَّعي الدَّؤوبِ لكَسْب الزُّعماءِ الدِّينيِّين كجُزءٍ منَ السِّياسةِ العامة الساعية إلى تثبيتِ شَرْعيّة السُّلطة الحاكمة وتثبيتِها في نفوسِ الناس عن طريق هذه الزَّعاماتِ ذاتِ التأثير المباشر على الجماهير.

وقد لاحَظَ الباحثُ أنّ الزعامةَ الدِّينيّةَ المتمثِّلةَ بالفقهاءِ والمحدِّثين لم تَرَ كبيرَ فَرْق بينَ الحُكم الأُمَويِّ والعبّاسيِّ الجديد في الأغلبِ الأعمّ، لذلك اتَّخذتِ ـ في العقود الأولى من قيام السُّلطة العبّاسيّة ـ موقفًا مُناوئًا لها تَمثَّل في أكبرِ مدرستَيْنِ فقهيَّتَيْنِ هما: مدرسةُ أهل الحديثِ بالمدينة ومدرسةُ أهل الرأي في العراق، فضلًا عن كبارِ المحدِّثين المستقلِّين، إلّا أنّ إخفاقَ الحركاتِ المُناوئة واستقرارَ الدَّولة وتمكُّنَها جَعلا هذا التيارَ يضعُفُ بمرور الزمن، فيما عدا الفئاتِ المتشدِّدةَ التي استمرَّت تَرى أحقيَّتَها في قيادةِ المجتمع دونَ السُّلطة الحاكمة.

إنّ التنازعَ على السُّلطة الدِّينيّة بينَ الزعماءِ الدِّينيِّين وبينَ السُّلطة السِّياسيّة دَفَع بالسُّلطة الحاكمة إلى اتِّخاذ مواقفَ عقائديّةٍ معيَّنة بُغْيةَ كسرِ

شوكةِ هذه الزعاماتِ خدمةً لمصالحِها السِّياسيّة، وهو ما تَمثّل بحركة «المِحنة» التي ابتَدعَها المأمونُ وسار عليها المعتصمُ والواثق.

وبيَّن البحثُ لأوّل مرة أنّ قيامَ المتوكل برَفْع المِحنة لم يكنْ سوى عمل سياسيٍّ اقتضَتْه الظروفُ والأحوالُ بأنْ تتصالحَ السُّلطةُ السِّياسيّةُ معَ الزّعاماتِ الدِّينيّة في محاولةٍ جديدة لإيوائهم تحتَ عَباءة السُّلطة، إنّها لعبةُ الدِّين والسِّياسة، وليس كما تصَوَّرها بعضُ المؤرِّخين بأنّ المتوكلَ هو ناصرُ السُّنة ورافعُ المِحنة والمدافعُ عن بَيْضة الإسلام وعقيدتِه الصَّحيحة.

قائمة المصادر والمراجع[1]

أولًا: المصادر:

الآجري، أبو عبيد محمد بن علي (ت في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل** (تحقيق محمد علي قاسم العمري)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٣م.

الآجري، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ/ ٩٧١م)، **الشريعة،** ٥ج (تحقيق عبد الله بن عمر الدميجي)، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٩م.

ابن الأثير، عزالدِّين علي بن محمد (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، **الكامل في التاريخ،** ١٢ج، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م.

ابن الأثير، مجد الدِّين المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر،** ٥ج (تحقيق محمود الطناحي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

الأزدي، يزيد (ت٣٣٤هـ/ ٩٤٥م)، **تاريخ الموصل،** (تحقيق علي حبيبة)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٧م.

الإسفراييني، طاهر بن محمد (ت٤٧١هـ/ ١٠٧٩م) **التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين،** (تحقيق كمال يوسف الحوت)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

الأشعري، أبو الحَسَن علي بن إسماعيل (ت٣٢٤هـ/ ٩٣٦م)، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين،** ٢ج، (تحقيق نعيم زرزور)، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت٣٥٦هـ/ ٩٦٧م) **مقاتل الطالبيين،** (تحقيق سيد أحمد صقر)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

ابن أعثم الكوفي، أحمد بن محمد بن علي بن أعثم (ت٣١٤هـ/ ٩٢٦م)، **الفتوح،** ٩ج، (تحقيق علي شيري) دار الأضواء، بيروت، ١٩٩١م.

---

(١) استثني من الترتيب «ابن» و»أبو» و»أبي».

الباجي، سليمان بن خلف (ت٤٧٤هـ/ ١٠٨١م)، **التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ٣ج (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء، الرياض، ١٩٨٦م.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، الجامع المسند الصحيح، ٩ج، (تحقيق محمد زهير الناصر)، دار طوق النجاة، القاهرة، ١٤٢٢هـ.

- **التاريخ الصغير**، (تحقيق محمود إبراهيم زايد)، القاهرة، ١٩٧٦م.

- **التاريخ الكبير**، ٨ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٥٨-١٣٦٢هـ.

- **الضعفاء الصغير**، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ.

بحشل، أسلم بن سهل (ت٢٩٢هـ/ ٩٠٥م)، **تاريخ واسط**، (تحقيق كوركيس عواد)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

البربهاري، الحَسَن بن علي (٣٢٩هـ/ ٩٤١م)، **شرح السنة**، (تحقيق محمد سعيد القحطاني)، دار ابن القيم، الدمام ١٤٠٨هـ.

البرديجي، أحمد بن هارون (ت٣٠١هـ/ ٩١٤م)، **طبقات الأسماء المفردة** (تحقيق سكينة الشهابي)، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧م.

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م)، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٧م.

البغوي، عبد الله بن محمد (ت٣١٧هـ/ ٩٢٩م)، **تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي**، (تحقيق محمد عزيز شمس)، الدار السلفية، بومباي، الهند، ١٩٨٨م.

ابن بكار، الزبير (ت٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، (تحقيق محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني، الرياض، ١٣٨١هـ.

- **الأخبار الموفقيات**، (تحقيق سامي مكي العاني)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، **أنساب الأشراف**، ١٣ج، (تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م.

البيهقي، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م)، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، ٧ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

الترمذي، محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٣م)، **الجامع الكبير**، ط٢، ٦ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف (٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٦ج، دار الكتب **المصرية، القاهرة**، ١٩٢٩-١٩٥٦م.

التميمي، أبو العرب محمد بن أحمد (ت٣٣٣هـ/ ٩٤٥م)، **طبقات علماء إفريقية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت.

- **المحن**، (تحقيق عامر سليمان العقيلي)، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤م.

الجاحظ، عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ/ ٨٦٨م)، **الحيوان**، ط٢، ٧ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

ابن الجزري، محمد بن أحمد (ت٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ٢ج (تحقيق برجستراسر)، القاهرة، ١٣٥١هـ.

الجَنَدي، محمد بن يوسف (ت٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م)، **السلوك في طبقات العلماء والملوك**، ط٢، ٢ج، (تحقيق محمد بن علي الأكوع)، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٩٩٥م.

ابن الجنيد، إبراهيم بن عبد الله (ت بين ٢٦١-٢٧٠هـ/ ٨٧٥-٨٨٣م)، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، (تحقيق أحمد محمد نور سيف)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٩٨٨م.

الجهشياري، محمد بن عبدوس (ت٣٣١هـ/ ٩٤٣م)، **الوزراء والكتاب**، القاهرة، ١٩٣٨م.

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (ت٢٥٩هـ/ ٨٧٣م)، **أحوال الرجال**، (تحقيق عبد العليم البستوي)، باكستان، د.ت.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ/ ١٢٠١م)، **غريب الحديث**، ط١، ٢ج، (تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

- **المصباح المضيء في خلافة المستضيء**، ٢ج، (تحقيق ناجية عبد الله إبراهيم)، بغداد، ١٩٧٧م.

- **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ط١، ١١ج، (تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت٣٢٧هـ/ ٩٣٩م)، **آداب الشافعي ومناقبه**، (تحقيق عبد الغني عبد الخالق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- **الجرح والتعديل**، ٨ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آبادي الدكن، ١٩٥٢-١٩٥٦م.
الحاكم، محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، (تحقيق موفق بن عبد الله)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٤م.
- **المدخل إلى الصحيح**، (تحقيق ربيع هادي المدخلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- **المستدرك على الصحيحين**، ٤ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ١٣٣٥هـ.
الحاكم الكبير، أبو أحمد محمد بن محمد (ت٣٧٨هـ/ ٩٨٨م)، **شعار أصحاب الحديث**، (تحقيق صبحي السامرائي)، دار الخلفاء، الكويت، د.ت.
ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ترتيب ابن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ/ ١٣٣٨م)، ١٨ج، (تحقيق شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- **الثقات**، ٩ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ١٩٧٣م.
- **المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ٣ج، (تحقيق محمود إبراهيم زايد)، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.
- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، (تحقيق مرزوق علي إبراهيم)، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٩١م.
ابن حبيب، محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ/ ٨٥٩م)، **المحبّر**، (تحقيق إيلزة ليخن شتيتر)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، **تقريب التهذيب**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧م.
- **تهذيب التهذيب**، ١٢ج، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ١٣٢٥-١٣٢٧هـ.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ١٣ج، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- **رفع الإصر عن قضاة مصر**، (تحقيق علي محمد عمر)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- **نزهة الألباب في الألقاب**، ٢ج، (تحقيق عبد العزيز بن محمد السديري)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٩م.

ابن حزم، علي بن أحمد (ت٤٥٦هـ/ ١٠٦٤م)، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ٢ج، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

الحميدي، محمد بن فتوح (ت٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م)، **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**، (تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٨م.

ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، **أصول السنة**، دار المنار، الخرج، ١٤١١هـ.
- **رسالة السنة**، (تحقيق إسماعيل الأنصاري)، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، د.ت.
- **المسند**، ٥٠ج، (تحقيق شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣-٢٠٠١م.

ابن حنبل، حنبل بن إسحاق بن حنبل (ت٢٧٣هـ/ ٨٨٧م)، **ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل**، (تحقيق محمد نغش)، القاهرة، ١٩٧٧م.

ابن حنبل، صالح بن أحمد (ت٢٦٥هـ/ ٨٧٧م)، **سيرة الإمام أحمد بن حنبل**، ط٢ (تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد)، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٤٠٤هـ.

ابن حنبل، عبد الله بن أحمد، (ت٢٩٠هـ/ ٩٠٣م)، **السنة**، ٢ج، (تحقيق محمد سعيد سالم)، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٦هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال**، ط٢، ٣ج، (تحقيق وصي الله بن محمد عباس)، دار الخاني، الرياض، ٢٠٠١م.

الخزاعي، نعيم بن حماد، (ت٢٢٩هـ/ ٨٤٤م)، **الفتن**، ط٢، (تحقيق مجدي بن منصور بن سيد الشورى)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.

الخشني، أبو عبد الله محمد بن الحارث، (ت٣٦١هـ/ ٩٧٢م)، **أخبار الفقهاء والمحدثين**، (تحقيق ماريا لويسا آبيلا ولويس مولينا)، مدريد، ١٩٩٢م.

الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، (٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، **تاريخ مدينة السلام**، ١٧ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١م.
- **السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**، ط٢، (تحقيق محمد مطر الزهراني)، دار الصميعي، الرياض، ٢٠٠٠م.
- **شرف أصحاب الحديث**، (تحقيق محمد سعيد أوغلي)، استانبول، ١٩٧١م.
- **المتفق والمفترق**، ٣ج، (تحقيق محمد صادق آيدن)، دار القادري، دمشق، ١٩٩٧م.
الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد، (ت٣١١هـ/ ٩٢٣م)، **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، (تحقيق يحيى مراد)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م)، **المقدمة**، ٢ج، (تحقيق إبراهيم شبوح وإحسان عباس)، تونس، ٢٠٠٦م.
ابن خلكان، أحمد بن محمد، (ت٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ٧ج، (تحقيق إحسان عباس)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، فما بعد.
خليفة، خليفة بن خياط، (ت٢٤٠هـ/ ٨٥٤م)، **تاريخ خليفة بن خياط**، ط٢، (تحقيق أكرم ضياء العمري)، دار القلم، دمشق، ١٩٧٧م.
- **الطبقات**، ط٢، (تحقيق أكرم ضياء العمري)، الرياض، ١٤٠٢هـ.
الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله، (ت٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ٣ج، (تحقيق محمد سعيد عمر)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، (ت٣٨٧هـ/ ٩٩٧م)، **مفاتيح العلوم**، ط٢، (تحقيق إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب، (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٣م)، **التاريخ الكبير**، السفر الثالث، ٤ج (تحقيق صلاح فتحي هلل)، الفاروق الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٦م.
الدارقطني، علي بن عمر، (ت٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)، **الضعفاء والمتروكون**، (تحقيق موفق بن عبد القادر)، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- **المؤتلف والمختلف**، ٥ج، (تحقيق موفق بن عبد الله)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت٢٥٥هـ/ ٨٦٩م)، **مسند الدارمي**، ٤ج، (تحقيق حسين سليم أسد)، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٢هـ.
أبو داود، سليمان بن الأشعث، (ت٢٧٥هـ/ ٨٨٨م)، **السنن**، ٤ج، (تحقيق محيي الدِّين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل**، (تحقيق زياد محمد منصور)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.
ابن دريد، محمد بن الحَسَن، (ت٣٢١هـ/ ٩٣٣م)، الاشتقاق، (تحقيق عبد السلام هارون)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد، (ت٢٨١هـ/ ٨٩٤م)، **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، (تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي)، مكتبة الغرباء، السعودية، ١٩٩٧م.
الدوري، العبّاس بن محمد، (ت٢٧١هـ/ ٨٨٤م)، **تاريخ ابن معين**، ٤ج، (تحقيق أحمد بن محمد نور سيف)، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.
الدولابي، محمد بن أحمد بن حماد، (ت٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، **الكنى والأسماء**، ط١، ٣ج، (تحقيق نظر بن محمد الفاريابي)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠م.
الدِّينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود، (ت٢٨٢هـ/ ٨٨٥م)، **الأخبار الطوال**، (تحقيق عبد المنعم عامر)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٠م.
الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ١٧ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٣م.
- **تذكرة الحفاظ**، ٤ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- **سير أعلام النبلاء**، ٢٥ج، (تحقيق شعيب الأرنؤوط وبشار عواد معروف وآخرون)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.
- **العبر في خبر من عبر**، ٤ج، (تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، ٢ج، (تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ٤ج، (تحقيق علي محمد البجاوي)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٣م.

الرازي، محمد بن عمر، (ت٦٠٦هـ/ ١٢١٠م)، **المحصول**، ط٣، ٦ج، (تحقيق طه جابر العلواني)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، (ت٥٢٠هـ/ ١١٢٦م)، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، ط٢، ٢٠ج، (تحقيق محمد حجي وآخرين)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

الرعيني، محمد بن محمد المغربي، (ت٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م)، **مواهب الجليل في مختصر خليل**، ط٣، ٦ج، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.

ابن زَبْر، محمد بن عبد الله، (ت٣٧٩هـ/ ٩٨٩م)، **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، ٢ج (تحقيق عبد الله الحمد)، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ.

الزَّبيدي، محمد بن محمد (ت١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ١٠ج، القاهرة، ١٣٠٦هـ.

الزبيري، مصعب بن عبد الله، (ت٢٣٦هـ/ ٨٥١م)، **نسب قريش**، ط٣، (تحقيق ليفي بروفنسال)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو، (ت٢٨١هـ/ ٨٩٤م)، **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، (تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٣م.

السبكي، تاج الدِّين عبد الوهاب بن علي، (ت٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)، **طبقات الشافعية الكبرى**، ط٢، ١٠ج، (تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو)، هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٣هـ.

ابن سعد، محمد بن سعد، (ت٢٣٠هـ/ ٨٤٥م)، **الطبقات الكبرى**، ٩ج، دار صادر، بيروت، د.ت، والقسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، (تحقيق زياد محمد منصور)، مكتبة دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٨٧م.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد، (ت٥٦٢هـ/ ١١٦٦م) **الأنساب**، ٧ج، (تحقيق عبد الرحمن المعلمي)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ١٩٦٢-١٩٦٦م.

السهمي، حمزة بن يوسف، (ت٤٢٧هـ/ ١٠٣٥م)، **تاريخ جرجان**، ط٤، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
السيوطي، جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، **تاريخ الخلفاء**، (تحقيق حمدي الدمرداش)، مكتبة نزار مصطفى الباز، القاهرة، ٢٠٠٤م.
الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (ت٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م)، **الموافقات**، ٧ج، (تحقيق مشهور بن حسن)، دار ابن عفان، الرياض، ١٩٩٧م.
ابن شاكر الكتبي، محمد بن شاكر، (ت٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)، **فوات الوفيات**، ٤ج، (تحقيق إحسان عباس)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.
ابن شاهين، عمر بن أحمد، (ت٣٨٥هـ/ ٩٦٥م)، **تاريخ أسماء الثقات**، (تحقيق صبحي السامرائي)، الدار السلفية، الكويت، ١٩٨٤م.
الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، (ت٥٤٨هـ/ ١١٥٣م)، **الملل والنحل**، ٣ج، مؤسسة الحلبي، القاهرة، د.ت.
الشوكاني، محمد بن علي، (ت١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، **فتح القدير**، ٦ج، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ.
ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، (ت٢٣٥هـ/ ٨٤٩م)، **المصنف**، ٢٦ج، (تحقيق محمد عوامة)، دار القبلة، جدة، ٢٠٠٦م.
ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان، (ت٢٩٧هـ/ ٩٠٩م)، **مسائل في الجرح والتعديل**، (تحقيق عامر حسن صبري)، دار البشائر، بيروت، ٢٠٠٤م.
الشيرازي، إبراهيم بن علي، (ت٤٧٦هـ/ ١٠٨٣م)، **طبقات الفقهاء**، (تحقيق إحسان عباس)، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م.
الصفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك، (ت٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)، **الوافي بالوفيات**، ٢٩ج، (تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.
ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، **المقدمة**، (تحقيق نور الدِّين عتر)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٦م.
الضبي، أحمد بن يحيى، (ت٥٩٩هـ/ ١٢٠٣م)، **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، (تحقيق كوديرا)، مدريد، ١٨٨٤م.

الطبراني، سليمان بن أحمد، (ت٣٦٠هـ/ ٩٧١م)، **مسند الشاميين**، ٤ج، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **المعجم الكبير**، ٢٥ج، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٤م.
الطبري، محمد بن جرير، (ت٣١٠هـ/ ٩٢٢م)، **تاريخ الأمم والملوك**، ١١ج، (تحقيق أبو الفضل إبراهيم)، دار سويدان، بيروت، ١٩٦٥م.
- **المنتخب من ذيل المذيل**، مؤسسة الأعلمي، بيروت، د.ت.
الطحاوي، أحمد بن محمد، (ت٣٢١هـ/ ٩٣٣م)، **العقيدة الطحاوية**، ط٢، (تحقيق ناصر الدِّين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ.
الطلحي، إسماعيل بن محمد، (ت٥٣٥هـ/ ١١٤١م)، **سير السلف الصالحين**، (تحقيق كرم ابن حلمي)، دار الراية، الرياض. د.ت.
ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، (ت٢٨٧هـ/ ٩٠٠م)، **السنة**، ٢ج، (تحقيق ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (ت٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ٢٤ج، (تحقيق مجموعة محققين)، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ١٣٨٧هـ.
ابن عبد الحكم، عبد الله بن عبد الحكم، (ت٢١٤هـ/ ٨٢٩م)، **سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، ط٦، (تحقيق أحمد عبيد)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٤م.
العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، (ت٢٦١هـ/ ٨٧٥م)، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث**، (تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٩٨٥م.
ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي، (ت٣٦٥هـ/ ٩٧٦م)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ٩ج، (تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
ابن العديم، عمر بن أحمد، (ت٦٦٠هـ/ ١٢٦١م)، **بغية الطلب في تاريخ حلب**، ١٢ج، (تحقيق سهيل زكار)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.

ابن العربي، محمد بن عبد الله، (ت٥٤٣هـ/ ١١٤٨م)، **أحكام القرآن**، ط٣، ٤ج، (تحقيق محمد عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

ابن عساكر، علي بن الحَسَن بن هبة الله، (ت٥٧١هـ/ ١١٧٦م)، **تاريخ دمشق**، ٨٠ج، (تحقيق عمرو بن غرامة العمروي)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو (ت٣٢٢هـ/ ٩٣٤م)، **الضعفاء**، ٤ج، (تحقيق عبد المعطي قلعجي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ/ ١٦٧٩م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ٨ج، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

عياض، عياض بن موسى بن عياض، (ت٥٤٤هـ/ ١١٤٩م)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، (تحقيق مجموعة محققين)، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ١٩٨٣م.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (ت٥٠٥هـ/ ١١١١م)، **المستصغى**، (تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

- **المنخول من تعليقات الأصول**، ط٣، (تحقيق محمد حسن هيتو)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٨م.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي، (ت٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد، (ت٤٠٣هـ/ ١٠١٣م)، **تاريخ علماء الأندلس**، ٢ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠٠٨م.

الفسوي، يعقوب بن سفيان، (ت٢٧٧هـ/ ٨٩٠م)، **المعرفة والتاريخ**، ط٢، ٣ج، (تحقيق أكرم ضياء العمري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى، (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، ٢٧ج، (مجموعة محققين)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٣هـ.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت٢٧٦هـ/ ٨٨٩م)، **المعارف**، ط٢، (تحقيق ثروت عكاشة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.

ابن قدامة، موفق الدِّين عبد الله بن أحمد، (ت٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م)، **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**، ط٢، ٢ج، مؤسسة الريان، القاهرة، ٢٠٠٢م.
القرشي، عبد القادر بن محمد، (ت٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م)، **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**، ٢ج، كراتشي، باكستان، د.ت.
القفطي، علي بن يوسف، (ت٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، ٤ج، (تحقيق أبو الفضل إبراهيم)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
ابن القيسراني، محمد بن طاهر، (ت٥٠٧هـ/ ١١١٣م)، **الجمع بين رجال الصحيحين**، دائرة المعارف العثمانية، حيدآباد الدكن، ١٣٧١هـ.
ابن كثير، إسماعيل بن كثير، (ت٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م)، **البداية والنهاية في التاريخ**، ٢٠ج، (تحقيق مجموعة من المحققين)، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٧م.
الكندي، محمد بن يوسف، (ت بعد ٣٥٥هـ/ ٩٦٦م)، **الولاة والقضاة**، (تحقيق محمد حسن وأحمد المزيدي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
اللالكائي، هبة الله بن الحَسَن، (ت٤١٨هـ/ ١٠٢٧م)، **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة**، ط٨، ٩ج، (تحقيق أحمد الغامدي)، دار طيبة، الرياض، ٢٠٠٣م.
ابن ماجة، محمد بن يزيد، (ت٢٧٣هـ/ ٨٨٧م)، **السنن**، ٦ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م.
ابن ماكولا، علي بن هبة الله، (ت٤٧٥هـ/ ١٠٨٢م)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، ٧ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
مالك، مالك بن أنس، (ت١٧٩هـ/ ٧٩٥م)، **الموطأ**، رواية أبي مصعب الزهري، ٢ج، (تحقيق بشار عواد معروف ومحمود خليل)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
- **الموطأ**، رواية يحيى الليثي، ط١، ٢ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.
الماوردي، علي بن محمد، (ت٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- **الحاوي الكبير**، ١٩ج، (تحقيق علي معوض)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/ ٨٩٣م)، **الكامل في اللغة والأدب**، ط٣، ٤ج، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م.

ابن المديني، علي بن عبد الله، (ت٢٣٤هـ/ ٨٤٩م)، **العلل**، ط٢، (تحقيق مصطفى الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

المراغي، أبو بكر بن الحسين، (ت٨١٦هـ/ ١٤١٣م)، **مشيخة أبي بكر المراغي**، (تحقيق محمد صالح بن عبد العزيز)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠١م.

المروذي، أبو بكر أحمد بن محمد، (ت٢٧٥هـ/ ٨٨٨م)، **أخبار الشيوخ وأخلاقهم**، (تحقيق عامر حسن صبري)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٥م.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن، (ت٧٤٢هـ/ ١٣٤١م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط٦، ٣٥ج، (تحقيق بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

المسعودي، علي بن الحسين بن علي، (ت٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، **التنبيه والإشراف**، (تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي)، دار الصاوي، القاهرة، د.ت.

- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ٤ج، دار الأندلس، بيروت، د.ت.

مسلم، مسلم بن الحجاح القشيري، (ت٢٦١هـ/ ٨٧٥م)، **الصحيح**، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- **الكنى**، (تحقيق عبد الرحيم القشقري)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م.

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد (ت٨٨٤هـ/ ١٤٧٩م)، **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، ٣ج، (تحقيق عبد الرحمن العثيمين)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٠م.

المقدسي، المطهر بن طاهر، (ت٣٥٥هـ/ ٩٦٦م)، **البدء والتاريخ**، ٦ج، مكتبة الثقافة الدِّينيّة، بورسعيد، د.ت.

ابن المقفع، عبد الله، (ت١٤٢هـ/ ٧٥٩م)، **رسالة الصحابة**، ضمن: رسائل البلغاء، (جمع محمد كرد علي)، دار الكتب العربية، القاهرة، ١٩١٣م.

ابن منجويه، أحمد بن علي، (ت٤٢٨هـ/ ١٠٣٧م)، **رجال صحيح مسلم**، ٢ج، (تحقيق عبد الله الليثي)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

ابن مندة، محمد بن إسحاق، (ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، **فتح الباب في الكنى والألقاب**، (تحقيق نظر بن محمد الفاريابي)، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٩٩٦م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت٧١١هـ/ ١٣١١م)، **لسان العرب**، ط٣، ١٥ج، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

ابن النجار، محمد بن محمود، (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، **التاريخ المجدد لمدينة السلام وأخبار فضلائها الأعلام ومن وردها من علماء الأنام**، ٥ج، (تحقيق قيصر فرح)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

النسائي، أحمد بن شعيب، (ت٣٠٣هـ/ ٩١٥م)، **السنن الكبرى**، ١٢ج، (تحقيق حسن عبد المنعم شلبي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.

- **الضعفاء والمتروكون**، (تحقيق محمود إبراهيم زايد)، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، ١٠ج، دار السعادة، القاهرة، ١٩٧٤م.

- **ذكر أخبار أصبهان**، ٢ج، (تحقيق ديدرنغ)، بريل، ليدن، ١٩٣١م.

- **الضعفاء**، (تحقيق فاروق حمادة)، الدار البيضاء، ١٤٠٥هـ.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني، (ت٦٢٩هـ/ ١٢٣٢م)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

النووي، يحيى بن شرف، (ت٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م)، **تهذيب الأسماء واللغات**، ٤ج، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- **المنهاج شرح مسلم بن الحجاج**، ط٢، ١٨ج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

الهروي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد، (ت٤٨١هـ/ ١٠٨٨م)، **ذم الكلام وأهله**، ٥ج، (تحقيق عبد الله بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٩٨م.

وكيع، محمد بن خلف بن حيان، (ت٣٠٦هـ/ ٩١٨م)، **أخبار القضاة**، ٣ج، (تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي)، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٤٧م.

ياقوت، ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، **معجم الأدباء،** ٧ج، (تحقيق إحسان عباس)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- **معجم البلدان،** ٥ج، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م.
ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، (ت٥٢٦هـ/ ١١٣١م)، **طبقات الحنابلة،** ٢ج، (تحقيق محمد حامد الفقي)، القاهرة، ١٩٧١م.
أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي، (ت٣٠٧هـ/ ٩٢٠م)، **المسند،** ١٣ج، (تحقيق حسين سليم أسد)، دار المأمون، جدة ١٩٩٢م.
مجهول، **أخبار الدَّولة العبّاسيّة،** (تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠م.

ثانيًا: المراجع العربية:

تقي زادة، سيد حسين، (١٣٣٥هـ شمسي)، **ماني ودينه**، طهران.
جدعان، فهمي، (٢٠١٤م)، **المحنة بحث في جدلية الدِّيني والسياسي في الإسلام،** (ط٣)، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
جمعة، علي، (٢٠٠١م)، **المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية،** (ط٢)، القاهرة، دار السلام.
الحوالي، سفر بن عبد الرحمن، (١٩٩٩م)، **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي،** الرياض، دار الحكمة.
خليف، يوسف، (١٩٦٨م)، **حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني للهجرة،** القاهرة.
الحنيطي، سعد خلف، (١٩٩٩م)، **الفقيه والسلطان،** فقهاء العراق والسُّلطة العبّاسيّة (١٣٢-١٩٨هـ)، نموذجًا، عمان، دار البيارق.
الدوري، عبد العزيز، (١٩٩٥م)، **التكوين التاريخي للأمة العربية،** عَمّان، وزارة الشباب.
الدوري، عبد العزيز، (١٩٤٥م)، **العصر العبّاسي الأول،** بغداد.
الزعبي، مهران محمود أحمد، (٢٠١١م)، **حركة محمد بن عبد الله النفس الزكية ١٤٥هـ/ ٧٦٢-٧٦٣م: نظرة نقدية جديدة،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
زيدان، عبد الكريم، (١٩٩٤م)، **الوجيز في أصول الفقه،** بيروت، مؤسسة الرسالة.
ضيف، شوقي، (د.ت)، **الفن ومذاهبه في الشعر العربي،** (ط١٢)، القاهرة، دار المعارف.

عبد المنعم، حمدي، (١٩٨٣م)، **ديوان المظالم، نشأته وتطوره واختصاصه مقارنًا بالنظم القضائية الحديثة**، بيروت، دار الروق.

عقلة، عصام مصطفى، (٢٠٠٥م)، موقف العلماء من حركة محمد بن عبد الله النفس الزكية العلوي وأخيه إبراهيم، (١٤٥هـ/ ٧٦٢-٧٦٣م)، **مجلة دراسات**، المجلد ٣٢، (العدد ٢)، ص٣٣٢-٣٥٣.

علي، عبد الحسين أحمد، (١٩٨٥م)، **موقف الخلفاء العبّاسيين من أئمة أهل السُّنة الأربعة ومذاهبهم وأثره في الحياة السِّياسيّة في الدَّولة العبّاسيّة**، الدوحة، دار قطري بن الفجاءة.

العمري، أكرم ضياء، (١٩٦٧م)، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، بغداد، مطبعة الإرشاد.

فوزي، فاروق عمر، (٢٠٠١م)، **الثورة العبّاسيّة**، عمان، دار الشروق.

معروف، بشار عواد، (١٩٧٤م)، **أصالة الفكر التاريخي عند العرب**، منشور في: بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد.

معروف، بشار عواد، (٢٠٠٨م)، الذهبي ومنهجه في كتاب تاريخ الإسلام، ط٢، تونس، دار الغرب الإسلامي.

معروف، بشار عواد، والأرنؤط، شعيب، (١٩٩٧م)، **تحرير تقريب التهذيب**، ٤ج، بيروت، مؤسسة الرسالة.

معروف، بشار عواد وآخرون، (٢٠١٣م)، **المسند المصنف المعلل**، ٤١ج، تونس، دار الغرب الإسلامي.

معروف، بشار عواد وآخرون، (١٩٩٣م)، المسند الجامع، ٢٢ج، بيروت، دار الجليل.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

Juynboll, G.H.A., Some New Ideas on the Development of Sunna as a Tachnical Term in Early Islam, Jerusalem Studies in Arabic and Islam, Jerusalem, (1987).

Patton, Walter M. (1884): Ahmad Ibn Hanbal and the Mihna, Leiden, J. Brill.

Schacht, J. (1950), The Origins of Muhammadan Jurisprudence, Cambridge, Claredon Press.

THE SUNNI ATTITUDE FROM THE POLITICAL AUTHORITY OF THE FIRST ABBASID ERA (132 / 750 - 247 / 861)

By

Mahmoud B. Al-Obaidi

Supervisor

Dr. Saleh M. Dradkeh, Prof

ABSTRACT

This research studies the relationship between the sunni and the abbasid authority Since its establishment till the end of AlMutawkkil era.

The research was subdivided into five main chapters; the first chapter discusses the concept of the sunni the birth of this tern, and the emergence of its factions.

The second chapter reveals the religions Policies of the Abbasid authority and the Position of the sunni regarding them.

The third Chapter explains the attitude of the sunni regarding working in the Abbasid authority as an evidence of the relationship between them.

The forth chapter discusses the sunni opinion on revolting again the oppressive authority.

For the fifth chapter it dives into the depths of the integration between religion, state, and the implications of the political strength of religion in achieving secular political goals.

المحتويات

الموضوع	الصفحة